



المجلة الجنائية القومية

يصدرها
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
جمهورية مصر العربية

- بحث تفويم مشروع الرعاية البديلة •
- بحث قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين •
- التفريات الكمية والباتولوجية في حالات
التعاطي المزمن بغلاصة الحشيش في ذكور
الفئران •
- الوجهة الطبية الشرعية للإجهاض الجنائي •
- إصابات الرأس •
- فاعلية العلاج السلوكي في تغير سلوك
الانحصار والشروع في القتل والانتحار •



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة

أعضاء مجلس الإدارة :

المستشار إبراهيم مصطفى القليوبى ، الدكتور حسن الساعاتى ،
اللواء حسين محمود إبراهيم ، المستشار حسين عوض بريقى ، الدكتور زكريا
الدروى ، المستشار عدلى بغدادى ، المستشار طارق البشرى ، اللواء محمد
صلاح الدين عثمان ، المستشار محمد فتحى .

المجلة الجنائية القومية

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
بريد الجزيرة - القاهرة

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة

نائب رئيس التحرير

الدكتور سيد عويس

سكرتير التحرير

عدنان عبد الحميد زيلان

لجنة النشر

الدكتور سيد عويس ، الدكتور عادل عازر ، الدكتورة نهى فهمى ،
محمد هويدى ، عدنان زيلان

المجلة الجنائية القومية

المجلد الأول

ماوس سنة ١٩٧٧

المجلد العشرون

محتويات العدد

باللغة العربية :

بحوث :

- بحث تقويم مشروع الرعاية البديلة
الأستاذة / علا مصطفى تحت اشراف
الأستاذ الدكتور سيد عويس ٣
- بحث قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين
الدكتور/ أحمد المجدوب ٧٣

باللغة الانجليزية :

- التغيرات الكمية والبياتولوجية في حالات التعاطى المزمن
بخلاصة الحشيش في ذكور الفئران
دكتور/ بهيرة فهم وآخرون ٣
- الطببة الشرعية للاجهاض الجنائى
دكتورة/ بهيرة فهم وآخرون ١١
- اصابات الرأس
دكتور/ عزيزة الكاحيل وآخرون ٢١
- فاعلية العلاج السلوكى فى تغيير سلوك الانحصار والشروع
فى القتل والانتحار
دكتور/ مكرم سمعان ٣٣

ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما يرسل إليها من مقالات الاعتبارات الآتية :

١ - أن يذكر عنوان المقال موجزا • ويصح باسم كاتبه ومؤلفه الصلحية وغيره ومؤلفه في ميدان المقال أو ما ينصل به •
٢ - أن يورد في صدر المقال عرض موجز لرؤوس الموضوعات الكبيره التي عولجت فيه •

٣ - أن يكون الشكل العام للمقال :

- مقدمة للتعريف بالمشكلة وعرض موجز للدراسات السابقة •
- خطة البحث أو الممراسة •
- عرض البيانات التي توافرت من البحث •

٤ - أن يكون اثبات المصادر على النحو التالي ق .

للكتب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ، بلد النشر : الناشر ، الطبعة ، مكتبة

النشر ، الصفحات •

للمقالات من مجلات : اسم المؤلف •
عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصرا) ، السنة ، المجلد ، الصفحة •
للمقالات من الموضوعات : اسم المؤلف •
عنوان المقال (اسم الموسوعة) ، تاريخ النشر •

ونيت المصادر في نهاية المقال مرببه حسب الترتيب الهجائي لأسماء المؤلفين وتورد الاحالات الى المصادر في المتن في صورة (اسم المؤلف ، الرقم المسلسل للمصدر الوارد في نهاية المقال ، الصفحات) •

• - أن يرسل المقال الى سكرتارية تحرير المجلة منسوخا على الآلة الكاتبة من اصل وصورتين على ورق فولسكاب ، مع مراعاة ترك هامشين جانبيين عريضين ومسافة مزدوجة بين السطور •

تقويم مشروع الرعاية البديلة فى الأسرة والمؤسسة

تقرير مرحل*

اعداد

الأستاذة علا مصطفى انور**

المقدمة

١ - اختيار الموضوع وأهميته :

الأسرة هى البيئة الطبيعية لتنشئة الطفل تنشئة اجتماعية سليمة وكفالة الأمن له فى حياته واشباع احتياجاته البيولوجية والاجتماعية والنفسية . فلما وجد بعض الأطفال الذين حرّموا نتيجة لظروف لا يد لهم فيها من الرعاية الاسرية فقد لجأ المجتمع الى اتاحة فرصة مناسبة لهؤلاء الأطفال يجدون خلالها مناخا اجتماعيا أقرب ما يكون الى مناسخ الأسرة الطبيعية . وذلك عن طريق تهيئة رعاية بديلة للطفل فى أسرة مناسبة أو فى مؤسسة اجتماعية معدة لهذا الغرض مع توفير المقومات الأساسية التى تساعد على قيام تلك الأسرة أو المؤسسة بدورها .

ولقد تضمنت مشروعات وزارة الشئون الاجتماعية العديد من مؤسسات رعاية الطفولة ، كما تضمنت الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠/١٩٦١ - ١٩٦٥/١٩٦٤ تجربة نظام الأسرة البديلة للأطفال اللقطاء والضالين ومن فى حكمهم ، على أن تخدم هذه التجربة مائة طفل عن طريق ايوائهم ورعايتهم لدى أسر بديلة . ولقد حققت التجربة أكثر مما كان مقدرًا لها من أهداف

(*) تشكلت لجنة البحث فى ١٩٧٣/١٠/٢١ برئاسة الدكتور صلاح عبد المنال وعضوية الأسانذه هدى الشناوى ، علا مصطفى (كسكرتير فنى) من المركز ، ومصطفى الماحى ، عفت الكاتب ، علية عبد المنعم ، فوزية جاد الله ، كاميليا خير من وزارة الشئون الاجتماعية ، ثم تولى الأسانذ الدكتور سيد عويس رئاسة اللجنة فى ١٩٧٥/١/١٠ وانضم اليها الأستاذ حازم جمنة الباحث بوحدة الأحداث بالمركز فى ١٩٧٦/٥/٢٢ ، وقد ساهم الأعضاء فى اعداد التقرير المرحل للبحث تحت اشراف الأستاذ الدكتور سبيله عويس .

(**) الباحثة المساعدة بوحدة بحوث الأحداث بالمركز .

حيث بلغ عدد الاطفال المنتفعين منها ٤٢٤ طفلا فى عام ١٩٦٤ وقبلت ٣١٠ أسرة رعاية الاطفال بها بغير مقابل وقامت ١٢٠ أسرة منها باجراءات اثبات نسب الطفل واصبحوا فى حكم أبناء الأسرة الطبيعيين .

وبناء على نجاح التجربة أخذت وزارة الشئون الاجتماعية فى التوسع فى تنفيذ المشروع حتى أصبح عدد الأطفسال المنتفعين به فى عام ١٩٧٢ (١٩٩٦ طفلا) وقد صدر عام ١٩٦٨ القرار الوزارى رقم ١٧ لتنظيم أعمال الرعاية البديلة فى الأسر تحت اشراف الادارة العامة للأسرة والطفولة ، وقد قامت جمعية أولادى بالمعادى منذ نشأتها عام ١٩٦٦ برعاية الأطفال المجهولى النسب والضالين وغير الشرعيين وأبناء المسجونات .

وقد رأت وزارة الشئون الاجتماعية بالتعاون مع المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية القيام بدراسة تقييمية عن الرعاية البديلة فى الأسرة والمؤسسة للوقوف على مدى قيام النظام الموجود لتحقيق أهدافه عن طريق :

(أ) تقديم اجراءات وخطوات الرعاية البديلة .

(ب) الوقوف على مدى اشباع الحاجات الأساسية للابن داخل الأسرة أو المؤسسة ووسائلها .

(ج) معرفة مدى تكيف الابن فى البيئة البديلة واندماجه كمضو فيها والمشكلات التى يتعرض لها وأساليب مواجهتها .

(د) معرفة مدى تكيف الابن فى البيئة الخارجية (المدرسة ، الحى ، العمل) .

٣ - مجالات الدراسة :

الجغرافى : تنصب الدراسة على محافظة القاهرة لوجود حوالى ٥٠٪ من الحالات بها .

البشرى : دراسة الحالات العاملة فى الفترة من ١/١/١٩٥٩ الى ١/١٢/١٩٧١ والحالات المحفوظة فى الفترة من ١/١/١٩٧٠ الى ٣١/١٢/١٩٧١ .

٣ - مفاهيم الرعاية البديلة (١) :

أولا - التبني :

يعرف القانون الأمريكي التبني بأنه الوسيلة لانحشاء « علاقة الوالد والولد القانونية » بين طفل محروم من رعاية وحماية والديه الطبيعيين وبين شخص يريد أن يأخذ هذا الطفل في منزله الخاص وفي منزلة الابن الطبيعي . ويتضمن التبني انفصام العلاقة بين أقارب الدم وقيام علاقة أبوية أخرى بواسطة عملية قانونية .

ثانيا - ثبوت النسب :

يثبت نسب الطفل الى أبيه طبقا للشريعة الاسلامية بواحد من ثلاثة :
الفراش - الاقرار بالنسب - البينة .

١ - الفراش :

هو أن تكون أم الطفل عند حملها به زوجة حقيقية أو حكما وكان هذا الزوج أهلا لأن تحمل منه أى مراحقا أو بالغا ثبت نسب طفلها منه لاختصاص الزوجة بزوجها . ولا يثبت نسب الطفل لأبيه اذا ولد لأقل من ستة أشهر من تاريخ عقد الزواج لأن أقل مدة للحمل شرعا هي ستة أشهر .

ويثبت النسب اذا دخل رجل على امرأة بشبهة ثم ولدت له طفلا فان ادعى أنه ابنه ثبت نسبه وان لم يدع فلا يثبت له ذلك .

٢ - الاقرار بالنسب :

ويتبع ما تقدم اذا أقر رجل لولد انه ابنه ثبت أبوة الوالد لابنسه . وكذلك المرأة اذا أقرت لولد انه ابنها ثبتت أمومتها للولد . ولكن ذلك لا يثبت بنوة الابن للأسرة أو للام اذا الاقرار على المقر فان كان الولد مميزا أى يعقل ويكون ذلك في سن السابعة وأقر بنوته يثبت كلا الطرفين . أما اذا كان غير مميز فتحمل على أن الولد مصدقا على هذا الاقرار لأن فيه مصلحة ان كان مجهول النسب وتثبت حقوق والتزامات كل منهما قبل الآخر بشرط توافر ثلاثة أمور :

١ - أن يكون الولد المقر له مجهول النسب فان كان ثابتا نسبه من غير

(١) عطيات الجداوى : تشريعات الأسرة ، الجمعية العامة لتدريب العاملين في ميسادين الطفولة والأسرة .

المقر فلا يصح الاقرار لأن النسب لا يقبل المسخ (وهذا ينقد التبنى المعروف في البلاد الغربية) .

٢ - أن يكون في مقدور المقر أن يولد له مثله .

٣ - أن يصادقه المقر له ان كان مميزا . وان كان غير مميز فتحمل على ان الولد حصادق عليه بمصلحة .

أما في حالة المرأة المتزوجة أو المعتدة فإقرارها يثبت أمومتها للطفل ولا بد من اقرار الزوج على ذلك حتى يثبت نسب الطفل له فان لم يصادق الزوج على ذلك بأن انكر نسبه منه فالحكم لقسم اللعان أمام القاضي .

اللعان :

إذا أنكر الزوج نسب الطفل له وادعت الزوجة أنه به فلا سبيل الى الاثبات عند عدم وجود البينة الا ان يلتجئ القاضي الى قسم اللعان بأن يقسم كل منهما خمس مرات ، فيقسم الزوج الأربع الاولى منها بالله على أنه صادق فيما يدعى من عدم بنوة الولد له والقسم الخامس ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين ، وأن نقسم الزوجة الأربع الاولى بالله انه من الكاذبين فيصا رماءها به من الزنا والخامسة أن غضب الله عليها ان كان من الصادقين . وهذه هي الشهادات المقررة بالاثبات لغير ما يقذفها به الزوج من زنا ودره للزوجة الزنا عن نفسها ويعرف كل هذا بقسم اللعان .

٣ - البينة :

إذا ادعى ابن على أبيه بالبنوة فالبينة الكاملة على من ادعى وذلك بشهادة رجلين عدلين أو رجل وامرأتين عدول فإذا اتضح للقاضي صحة الشهادة حكم للمدعى وآلت جميع الحقوق المترتبة شرعا على ذلك .

وإذا ولدت الزوجة حال قيام الزوجية ولدا لت تمام سنة أشهر فاكتر من العقد أو بعد سنة للمطلقة طلاقا رجعيا ومبانة أو المتوفى عنها زوجها وأنكر الزوج أو ورثته فللزوجة أن تثبت ما أنكره الغير عليها بشهادة امرأة مسلمة حرة (أي ليست جارية ولا مسجونة ولا محجورا عليها) على أن المولود منها . وذلك لان نسب الطفل ثابت بالفراش وتكون الدعوى لانبات الولادة ونوع المولود ذكرا أم أنثى ، الامر الذي يقتضى منها شهادة النساء فيه لا الرجال لان الأكثر شيوعا في مباشرة الولادة من النساء لا الرجال . أما اذا لم تكن المرأة زوجة أصلا أو كانت مبانة منه وولدت منه بعد طلاقها بأكثر من سنة

وانكر الرجل هذه الدعوى فعليها الاثبات الكامل بشهادة رجلين عدلين أو رجل وأمرأتين .

ثالثا - اللقيط :

اللقيط شرعا هو كل طفل حديث الولادة يعثر عليه والغالب أن يكون قد نبذه أهله فرارا من عار الزنا . ولكن لا يشترط أن يكون اللقيط دائما كذلك فقد يكون التخلص منه بسبب الفقر أو غير ذلك .

وشرعا يجب التقاطه على كل من رآه في مكان لو ترك فيه هلك اذ لو تركه كان آنما مضيعا لنفس حية . أما ان كان في مكان لا يفلب فيه هلاكه فالتقاطه فرض كفاية ان التقطه أحد سقط الفرض عن الباقيين ، ولا ولاية على اللقيط الا ولاية الحفظ والتربية وينفق على اللقيط من ماله بأمر القاضي ان وجد مع اللقيط مال . أما اذا أنفق عليه الملتقط من ماله الخاص دون اذن القاضي فهو متبرع ، فاذا استأذن القاضي فله ان يرجع على اللقيط بما أنفقه ان أيسر أو على أهله اذا ظهر له أهل . فان لم يكن للقيط مال ولم يظهر له أهل أو لم يدع أحد نسبه فنفقته واجبة على الدولة .

وكل لقيط يعثر عليه بالجمهورية فهو قانونا مسلم وله جنسية الجمهورية العربية المتحدة مهما كان دين وجنسية ملتقطه .

ويثبت نسب اللقيط لمن يدعيه اذا توافرت شروط اثبات النسب السابق ذكرها فيكون ابنا شرعيا لدعيه ويكون لكل منهما على الآخر ما للأب على ابنته وما للابن على أبيه لانه مجهول النسب .

والنظام المتبع في رعاية الأطفال اللقطاء بالجمهورية انه يسلم اللقيط الى مركز الشرطة ويعمل له محضر خاص ويمطى له اسم ثلاثي ويقيد بالسجل المدني ثم يسلم الى مركز رعاية الامومة والطفولة التابع لوزارة الصحة لتلقيحه بمرضعة تحت اشراف المركز لمدة عامين وتقوم وزارة الشؤون الاجتماعية خلال هذه الفترة بدفع مكافآت المراضع ثم تتسلمه وزارة الشؤون بعد ذلك لتلقيحه بأسر بديلة تحت اشرافها مع صرف مكافآت بالنسبة لهذه الأسرة نظير هذه الرعاية أو يلحق بمؤسسة ايوائية لهذا الغرض .

أما التبنّي المعبول به في البلاد الأجنبية من أمثال نسب طفل معروف للنسب الى أبوين آخرين فهو محرم في الإسلام بقوله تعالى : « وما جعل ادعياءكم أبناءكم ذلكم قوتكم بأفواهكم والله يقول الحق وهو يهتدى السبيل » ادعواهم لأبائهم هو أقسط عند الله .

رابعاً - الرعاية البديلة :

تتمثل في ايداع الطفل المجهول النسب في أسرة بديلة أو مؤسسة للرعاية الكاملة مع خضوعه لاشراف مديريات وزارة الشئون الاجتماعية عن طريق اخصائيه اجتماعية .

٤ - المنهج :

- (أ) بالنسبة للدراسة الاستطلاعية اتبع منهج دراسة الحالة .
- (ب) بالنسبة للدراسة الميدانية سوف يتبع المنهج الاحصائي التحليلي .

٥ - الأدوات :

- (أ) بالنسبة للدراسة الاستطلاعية صممت استمارة تملأ بياناتها بمعرفة الباحث من الملفات ومن الزيارات والحديث مع الاسرة والطفل ثم تعد في صورة تقرير قصصى .
- (ب) بالنسبة للدراسة الميدانية فقد صممت استمارتان : استمارة للحالات العاملة واستمارة للحالات المحفوظة .

٦ - الصعوبات :

- (أ) ان دراسة الاسر البديلة لم تكن بالأمر السهل . ذلك أن عددا كبيرا من الأطفال يجهلون أنهم أبناء بديلون . وحتى بالنسبة لمن يعرفون حقيقة وضعهم فإن الاسر تفضل عدم تدخل أى جهة أو شخص فى شئونها الخاصة . وقد تطلبت اللجنة على هذه الصعوبة عن طريق تكليف الاخصائية الاجتماعية المسئولة بانقيام بالدراسة بصفتها أقدر من غيرها على الاختلاط بالأسرة .
- (ب) على الرغم من أن هيئة البحث وضعت من ضمن أهدافها دراسة المؤسسات التي تقوم بالرعاية البديلة وهي مؤسسة أولادى بالمعادى ومؤسسة المرأة الجديدة ، وعلى الرغم من أن اللجنة قامت بزيارات الى المؤسستين الا أنها لم تستمر فى الدراسة لأنها واجهت مقاومة من القائمين على مؤسسة أولادى بالنسبة لمعرفة تفاصيل عن حالة الأطفال بها ، ففضلت اللجنة تأجيل دراسة هذه المؤسسة الى مرحلة قادمة واكتفت حالياً بدراسة الأطفال فى الأسر البديلة .

الفصل الأول

مشكلة الرعاية البديلة : نشأتها وعوامل ظهورها

يعرض الفصل الأول مشكلة الطفل غير الشرعى الذى استدعى وجوده قيام الرعاية البديلة . نبدأ بعرض المشكلة ثم العوامل التى أدت الى ظهورها وهى عوامل نفسية واجتماعية بالإضافة الى عامل التحضر . وفى النهاية نتحدث عن مشكلة الأطفال غير الشرعيين فى مصر ونوضحها فى جداول تبين حجم المشكلة .

مشكلة الطفل غير الشرعى :

الطفل غير الشرعى هو المولود الذى نبذه أهله فراراً من التهمة - ويحتاج هذا الطفل ، منله فى ذلك مثل الطفل العادى ، الى اشباع احتياجاته المادية والمعنوية ، وهى حاجات ذات أهمية قصوى لكى ينشأ سوياً وينمو نموا طبيعياً .

ويفقد هذا الطفل غير الشرعى ، بحكم ظروف نشأته ، الضمان الأول لحقوقه الطبيعية وهو وجود الأم والأب ، وبذلك يفقد الأمن فى حياته . ويقاسى هذا الطفل من أهمال المجتمع وسوء المعاملة وذلك قبل أن تبدأ المجتمعات فى تعويضه عن أسرته الطبيعية بتوفير الرعاية البديلة فى مؤسسة اجتماعية أو أسرة بديلة .

العوامل التى تؤدى الى مشكلة الطفل غير الشرعى :

نظم الانسان الزواج وجعله الطريق المشروع للانجاب ، غير أنه مع وجود هذه النظم والقواعد فإنه من المتوقع أن توجد الأم غير المتزوجة والطفل غير الشرعى فى المجتمع ويرجع هذا السلوك غير الطبيعى الى مجموعة عوامل هى :

١ - دوافع نفسية :

تجعل بعض النساء ميالات الى انجاب طفل غير شرعى لثمتع بالتملك المفرد له بحيث لا يشاركها فيه أحد وينتمى لها وحدها . وهذه الدوافع تعد غير ناضجة وغير عادية ، ومن هنا فإن مشكلة الأم غير المتزوجة تنشأ من انفصال دوافعها عن الأسلوب الطبيعى وهو مشاركتها لزوجها فى سعادة انجاب الطفل ومسئولية تربيته .

٢ - عوامل اجتماعية :

غالبا ما تلون الام غير عاديه • ففقد تكون نشأتها من أسرة مفككة
انفصل فيها أبوان أو قد تكون من أسرة متصدفة نسود فيها علاقات مبنية
على الخد والكرامه • وقد يكون الاب غير المتزوج أيضا قد تفرض في الماضي
لظروف اجتماعيه مشابهه لذا فهو يهرب من المسئوليه ويخشها •

٣ - التحضر :

يعتبر النمو الحضارى أحد العوامل المسئولة عن ظهور السلوك الذى
نحن بصده • ان النمو الحضارى هو صورة من صور التغير الاجتماعى ،
والمعروف ان ظاهرة التغير الاجتماعى لا تحدث بدرجة واحدة في كل جوانب
المجتمع • فالعناصر المادية تتغير بسرعة بدون أن يقابلها تغير مماثل في
العناصر غير المادية مما يؤدي الى التخلف الثقافى • فإذا ما وقع التخلف دون
أن يقابله تكيف اجتماعى ، بحيث يفشل الافراد في التعرف على حقيقة
وظائفهم وادوارهم في المجتمع ، وقع الاضطراب في العلاقات والنظم •
ويظهر ذلك في صورة تمرد الافراد على العادات والتقاليد القديمة دون أن
يستقر المجتمع على عادات وتقاليد بديلة فيقع التفكير الاجتماعى مما يؤدي الى
ظهور مشكلات اجتماعية أهمها الهوة الثقافية بين الجيل القديم والجيل
الجديد • ويصحب هجرة السكان من القرية الى المدينة مشكلات اجتماعية
خاصة من أهمها تفكك الروابط الاسرية وتعرض بعض أفراد الأسرة
للانحراف •

مشكلة الأطفال غير الشرعيين في مصر :

وجدت حالات الاطفال غير الشرعيين في المجتمع المصرى فى العصور
المختلفة إلا ان الامر لم يتحول الى مشكلة اجتماعية يبادر المجتمع الى مواجهتها
إلا منذ فترة قريبة • فقد تضمن قانون المواليد رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ فى
المادة رقم ١٠ النص على قيام العمدة أو الشيخ بتحرير محضر العتور على
أى طفل حديث الولادة تبين به ظروف ومكان و زمان العتور عليه ، واسم من
عثر عليه ، ويرسل المحضر لنقيد الطفل فى دفتر المواليد • وأجاز القانون
لشخص أن يبيع الطفل عنده أو يرسله الى أحد الملاجئ المختصة • وقد
تطورت أساليب رعاية الاطفال غير الشرعيين ومن فى مستواهم من الضالين
وأبناء الأسر المتصدعة فى مصر حتى استقرت على نظام الرعاية البديلة التى
أقرها كواعدها القرار الوزارى رقم ١٧ لسنة ١٩٦٨ •

وتبين الاحصاءات المتاحة حالات الرعاية البديلة فى الاعوام ١٩٦٨/٦٧ و ١٩٦٩/٦٨ (جدول رقم ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) كما تبين الجنازول نشاط الرعاية البديله فى القاهرة والمحافظات فى الاعوام ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ (جدول رقم ٥ ، ٦ ، ٧) .

جدول رقم (١)

بيان الحالات الجديدة التى استفادت من نظام الرعاية البديلة
عام ١٩٦٨/٦٧

الحالات الواردة :

جهة الورد	ديوان الوزارة	المديرية	المجموع
المستشفيات	٢٩	٩٤	١٢٣
مراكز رعاية الطفل	٤	٣٤	٧٨
الاسر المتصدعة	٣	٦١	٦٤
شرطة الأحداث	٤	٢	٦
الجمعيات	١٢	٣٦	٤٨
جهات أخرى	—	٩٠	٩٠
المجموع	٩٢	٣١٧	٤٠٩

جدول رقم (٢)

بيان الحالات الجديدة التى تجرى رعايتها بنظام الرعاية البديلة
عام ١٩٦٨/٦٧

البيان	ديوان الوزارة	المديرية	المجموع
مجهول النسب	٨٤٤	٦١٤	١٤٥٨
ضال	٣٨	١١	٤٩
أحبال	٩٦	٣٧	١٢٣
المجموع	٩٧٨	٦٦٢	١٦٤٠

جسول رقم (٣)

بيان الحالات الجديدة التي استلذت من نظام الرعاية البديلة
عام ١٩٦٩/٦٨

الحالات الواردة :

الجهة الوارد منها	ديوان الوزارة	المديرية	الجموع
المستشفيات	—	٨٤	٨٤
مراكز رعاية الطفل	٥٨	٣٥	٩٣
الأسر المتصدعة	٢	١٧	١٩
شرطة الأحداث	—	١٢٤	١٢٤
الجمعيات	—	٧	٧
جهات أخرى	٢	٩	١١
الجموع	٦٢	٢٧٦	٣٣٨

جسول رقم (٤)

بيان الحالات التي تجرى رعايتها بنظام الرعاية البديلة
عام ١٩٦٩/٦٨

البيكان	ديوان الوزارة	المديرية	الجموع
مجهول النسب		٧٢٣	
ضال		١٥	
أهال		٥٠	
الجموع	٨٧٣	٧٨٨	١٦٦١

جسول رقم (٥)
بيانات عن نشاط مشروع الرعاية الابدئية في المحافظات

حسب جهة الرعاية			توزيع الحالات حسب نوع الحالة			المعلومات المستقبلية	
مؤسسة ايرانية	دور حضارة	أمر بديلة	أمر متعصبا	غفال شرعي	ابن غير لقيط	حالات موجود في ٧٢/١/٣٠	مطلوبة ٧٢/١/٣٠
٢١٨	٣٤٤	١٦٣٤	١٣٤	٨٩	٢١	١٧٩٢	٢٣٢
							١٩٩٦

جسول رقم (٦)
بالنسبة لمحافظة القاهرة

حالات موجودة في ٧١/١٢/٣٠			حالات مطلوبة في خلال العام			حالات موجودة في نهاية العام			حالات موجودة في ٧٢/١/٣٠			المديرية
الجميع			الجميع			الجميع			الجميع			
ذكر	انثى	المجموع	ذكر	انثى	المجموع	ذكر	انثى	المجموع	ذكر	انثى	المجموع	
٥٨	٣٧	٩٥	٣	١	٤	٦	٣	٩	٥٤	٢٥	٧٩	شمال
١٦٥	٦٣	٢٢٨	٢	١	٣	١٥	٥	٢٠	١٥٣	٥٩	٢١٢	شمال شرق
١٤٣	٧٤	٢١٧	١١	٩	٢٠	١٣	١٠	٢٣	١٤٩	٧٣	٢٢٢	وسط
٣٠٤	١٦٢	٤٦٦	٢٥	١١	٣٦	١١	٧	١٨	٢١٨	١٩٦	٣١٤	غرب
١٧٩	٨٢	٢٦١	١٤	٩	٢٣	١٢	٦	١٨	١٨١	٨٥	٢٦٦	جنوب
٢٠	٨	٢٨	١	—	١	٢	١	٣	١٩	٧	٢٦	حليوان
٨٦٩	٤٢٦	١٢٩٥	٦٣	٢١	٨٤	٢٢	١٧	٣٩	٨٧٤	٤٣٥	٧٢٩	القاهرة

جيبول رقم (٧)
بيان عدد الاطفال المجهول الابوين بمحافظات الجمهورية
في الاعوام ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٣

اسم المحافظة	١٩٧١ عدد	١٩٧٢ عدد	١٩٧٣ عدد
القاهرة	١٣٤	١٠٢	٨٢
الاسكندرية	٨٥	٢٠	٢٣
الجيزة	٣	١٢	١٢
بور سعيد	—	٢	—
الاسماعيلية	—	—	—
المنيا	٦	١٣	١٣
القليوبية	١٣	١٤	١٤
المنوفية	٢٦	٢٤	٢٣
الشرقية	٢٣	٣٥	٢٠
الدقهلية	٢٢	٤٠	٥٧
الغربية	٦	١	—
كفر الشيخ	٥	٧٧	٦
دمياط	٦	٤	٧
بنى سويف	٦	١٠	٩
المنيا	٣	٣	٢
أسيوط	٥	٦	١٠
سوهاج	٣	—	١
قنا	٣	٢	١
أسوان	—	—	—
الوادى الجديد	—	—	—
مطروح	—	—	—
البحر الاحمر	—	—	—
سيناء	—	—	—
الجملة	٣٥٦	٣٢٠	٢٨٦

— بيانات مصلحة الأحوال المدنية —

الفصل الثاني

تطور الرعاية البديلة من الناحيتين التشريعية والاجتماعية

سوف يفصل شاني نستعرض تطور الرعاية البديلة في مصر . فننتحدث عن التطور من الناحية التشريعية ويتضمن هذا الجزء القوانين والقرارات الخاصة بالموضوع . وفي الجزء الخاص بالتطور من الناحية الاجتماعية عرضنا لنظام المراضع والمريبات ونظام الاسر ثم مراكز رعاية الامومة والطفولة وأخيرا شهادات ميلاد الاطفال .

ذكرنا أن اهتمام الدولة بمشكلة اللقطاء بدأ بصدر قانون المواليذ رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ .

وفي عام ١٩٤١ وجهت وزارة الداخلية الى المحافظات والمديريات منشورا تضمن بعض التعليمات التي تقضى بأن تقوم المستشفى أو مركز رعاية الطفل بالجهة بالعناية باللقيط وتغذيته منذ العثور عليه ، وقيام الجهة الادارية بتحرير المحضر اللازم واتخاذ اجراءات القيد بدفتر المواليذ وارسال اللقيط مع مرضعة في ظرف ثلاثة أيام الى « منجأ أطفال السيدة » ان كان من الاقاليم أو « مستشفى أطفال المنيرة » ان كان من القاهرة أو ضواحيها . وبذلك اوقفت هذه التعليمات تسليم الاطفال بمعرفة الجهة الادارية للأفراد مواطنين أم أجانب .

ثم أولى القانون شهادات الميلاد الخاصة باللقطاء عناية كبيرة اذ كانت تصدر وبها البيانات التالية :

مكان الميلاد : عثر عليه بالشارع

اسم الأب : لا يعلم

اسم الأم : لا يعلم (اذ كان لقيطاً)

اسم الطفل : كذا عبد الله

السكن : لا يعلم

وكان قد أصبح من المعروف لدى رجال الادارة الحاق لقب عبد الله بالاسم الذي يختاره لكل طفل لقيط من عام ١٩١٢ الى عام ١٩٤٩ حتى صدر منشور من وزارة الصحة بعدم ذكر لفظ عبد الله والدا للأطفال المجهول

النسب مع وجوب تنويع الأسماء ، وقد كان هؤلاء الأطفال يعانون متاعب نفسية شديدة بسبب شهادات ميلادهم التي تفصح عن حقيقتهم .
ولقد اهتمت الجهات المعنية والاتحاد العام لرعاية الأحمدا على وجه الخصوص بعد انشراحه على وصاية هؤلاء الأطفال بضرورة تغيير هذا الوضع فتم الاتصال بمصلحة الأحوال المدنية وبذلت محاولات فى هذا الشأن كان نتيجتها صدور القرار الجمهورى رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ والذي تضمنت المواد رقم ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ منه الأحكام الخاصة بطريقة تسجيل اللقطاء واعطائهم اسما كاملا مع عدم ذكر أنه لقيط وترك خانة الوالدين خالية من أى إشارة .
عنها الا اذا تقدم أحد الوالدين باقرار أبوته وأموته للمولود فتعلا الحانة الخاصة بذلك .

ولكن هذا التعديل لم يحسم مشكلة شهادات الميلاد اذ ما زالت تفصح عن حقيقة الطفل ، واستمرت محاولات الوزارة حتى صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ المعدل للقانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فتعدلت المادة رقم ٢٣ الخاصة بقيد المواليد بما يحقق اعطاء هذه الفئة اسما ثلاثيا وذكر اسم ثلاثي للاب والام على أن تسجل حقيقة أمرهم بسجل خاص ، وقد بدأ العمل بهذا التعديل الجديد منذ أكتوبر سنة ١٩٦٥ .

ثانيا - من الناحية الاجتماعية :

اقتصرت رعاية الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية فى بادى الأمر على التقاطهم من الطريق والقائهم بالمؤسسات أو الملاجئ كما كانت معروفة آنذاك ، يقضون فيها نضاتهم الأولى الى أن يعادوا مرة أخرى الى المجتمع يعانون ويقاسون من نبتة لهم أو رثائه لحالهم وكلا النظرتين كفيلتان يجعلهما فئة من الحاقدين الناقمين وهو ما يؤدى بهم فى كثير من الأحيان اما الى طريق الانحراف أو الانطواء على أنفسهم منعزلين عن مجتمهم وعن الممارسة السليمة لألوان الحياة العادية فيه .

تغيرت نظرة المجتمع بالتدريج نحو هؤلاء فبدأ المفكرون والمشتغلون فى الميادين الاجتماعية يهتمون برعاية هذه الفئة ، وبدأ الفصل بينهم كأطفال لا ذنب لهم فى خطيئة آبائهم التي كانوا ضحيتها . وكمحاوله للوصول بينهم وبين مجتمهم وتقدير حاجاتهم الى الرعاية شأنهم شأن الأطفال العاديين . بدأ نظام رعايتهم لدى مراضع ومربيات خاصة فى مراحل عمرهم الأولى وكانت تشرف على هذا النظام منذ نشأتهم فى مصر الهيشات التالية :

١ - مستشفى الأطفال الجامعي بالمنيرة وكان مختصا برعاية أطفال القاهرة وضواحيها .

٢ - ملجأ السيدة زينب بالنسبة للأطفال المحولين من الأقاليم .

٣ - مستشفى الأطفال الحكومي بالإسكندرية وكان يرعى أطفال الإسكندرية وضواحيها .

وكانت هذه الجهات الحكومية تلجأ الى تسليم الأطفال من سن الميلاد حتى السنتين لمرضعات نظير أجر يومي قدره سبعة قروش ينتقلون بعدها للممرضات نظير أجر يومي قدره ١٠ قروش .

يستمر الطفل مع مربيته الى أن يبلغ السادسة من عمره يحول بعدها الى إحدى المؤسسات الاجتماعية ان وجد له مكان فيها .

وفي الحقيقة ورغم أن نظام رعاية هذه الفئة من الأطفال لدى مريضات كانت خطوة طيبة نحو توجيه الرعاية السليمة لهم . الا أن عدم الدولة في اختيار المربيات الصالحات أدى الى تحويل هذا النظام الى تجارة تدر دخلا إضافيا للأسر التي كان أغلبها يعانون من الفقر وسوء الحالة الاقتصادية والاجتماعية .

وعلى النقيض من ذلك كان هناك نظام التبني والمقصود به رعاية هذه الفئة من الأطفال من بعض الأسر ذات المستويات الاقتصادية المرتفعة بدون مقابل وقد تعرض الكثير من الأطفال على أيدي هذه الأسر لالوان الاستغلال حيث كان المقصود من رعايتهم هو اعدادهم ليكونوا خدما أوفياء بدون التزام مادي وبدون مضايقات من ذويهم المفقودين .

ولم تكن الجهة الادارية المسئولة في هذا الوقت تحمل هذه الأسر أية تبعات أو مسئوليات تجاه الأطفال . كما أنه لم يكن هناك أى نظام يقضى بالاشراف على هؤلاء الأطفال بعد تسليمهم ، وبهذا ترك أمرهم نهائية لضمانر تلك الأسر .

كانت هذه الهيئات أيضا تتسلم أبناء الأهل الذين كانوا يتقدمون لها متعللين بعدم قدرتهم على رعاية أبنائهم وتسليمهم بدورها لمرضاض ومربيات تحت اشرافها . وقد أدى عدم بحث ظروف هؤلاء الأبناء اجتماعيا ومعرفة الأسباب الحقيقية وراء رغبتهم في تسليم أبنائهم الى تخلص الكثيرين منهم من أبنائهم دون مبرر كاف ولرغبات شخصية . وقد نتج عن ذلك وجود أطفال

كثيرين معلومي النسب انقطعت صلتهم بذويهم وصعب الوصول إليهم حيث كانت أغلب البيانات التي كان الآباء يتركونها غير سليمة بهدف التضييل خوفا من مطالبتهم بأية نفقات أو مسئوليات تجاه أبنائهم .

وبعد قيام الإصلاح الاجتماعي في مصر على أسس سليمة من الخدمة الاجتماعية سرعان ما أخذت وزارة الشؤون الاجتماعية في إعادة النظر في النظام المتبع نحو رعاية هذه الفئة من الأطفال .

وبناء على ذلك فقد تكونت لجنة مشتركة من وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة والاتحاد العام لرعاية الأحداث في عام ١٩٥٦ وانتهت الى وضع أسس جديدة لرعاية هؤلاء الأطفال وتنشئتهم التنشئة الصالحة التي تكفل لهم مستقبلا أكثر أملا وتفاؤلا .

تجربة نظام الأسرة البديلة :

تولى تنفيذ هذه التجربة الاتحاد العام لرعاية الأحداث تحت اشراف وزارة الشؤون الاجتماعية وشملت التجربة الأطفال اللقطاء والضالين . وركزت على مدينة القاهرة وضواحيها . وقد تم وضع شروط واسس تم اختيار الاسر البديلة طبقا لها .

ثم أجرى بحث اجتماعي على ٥٠٠ أسرة من القاهرة وضواحيها وتم اختيار ٥٠ أسرة من بينها وهو العدد الذي كان محددا للتجربة .

وصلت تلك الاسر ٥٠ طفلا ما بين ١٠ اشهر ، ٧ سنوات منذ ١٩٥٧/٧/٢ وحتى ١٩٥٩/٦/١١ . منهم ١٥ أسرة فقط قامت برعايه بغير اجر شهري واثباقي رفضوا هذه الأجور وتطوعوا بالرعاية بدون مقابل .

وقد لاحظ المشرفون على التجربة في هذا الوقت أن الأطفال وعت التسليم كانوا في حالة سيئة من الهزال والضعف نتيجة لسوء التغذية والاهمال من جانب المراضع والمربيات ووجد البعض مصابا بامراض جلدية ولين عظام ونبول لازادي . وقد قام الجهاز الفني المشرف في هذا الوقت بجهد كبير في مساعدة الاسر وتوجيهها لتقبل هذه الحالات وعلاجها . وكذلك اعداد الطفل للتكيف والاندماج في البيئة الجديدة المختلفة في سلوكها وعاداتها عما تعود عليه في البيئة السابقة . كما عمل على تزويد الاسر بالخبرات وأساليب المعاملة التي يجب اتباعها لكي نهى للطفل حياة مناسبة خالية بقدر المستطاع من المواقف لتنموه نموا طبيعيا .

وبعد نجاح الاتحاد العام لرعاية الأحداث في تجربته أسندت اليه

الوزارة مشروعا للتوسع في هذا المجال واعتمدت لذلك مبلغ ٥٠٠٠ جنيهه ضمن الحطة الخمسية الأولى .

تم بعد ذلك تحويل ١٢ حالة من حالات دار انضيافة بالجيزة بعد أن أغلقت الدار عام ١٩٦١ وقد تم حفظ ١٠ حالات بعد أن تم تشفيهم واعتمادهم على أنفسهم .

وفي نفس العام تم تحويل ١٦٧ حالة من الحالات التي كانت تشرف عليها وزارة الصحة لدى مريبات واعتمد لهذا الغرض مبلغ ٦٠٠٠ جنيه .

وفي ١٩٦٢/٧/١ قام مستشفى الأطفال بتحويل جميع الحالات التي كانت لدى المراضع والمريبات اليها وعددهم ٨٠٠ حالة تقريبا . ثم نقل الاعتماد المخصص لهم لميزانية الرعاية البديلة وقدره ١٧٩٧.١٩٨٠ جنيهه اعتبارا من هذا التاريخ .

وفد قام الجهاز الفني بدراسة وبحث هذه الحالات دراسة شاملة وسريه لتقرير مدى صلاحية وقدرة الأسر الممولة على الاستمرار في رعاية الأطفال المسلمين لها . وقد انتهت هذه الدراسة الى النتائج التالية :

- ١ - عدم تعاون الأسر خوفاهم من الاشراف الاجتماعي عليهم .
- ٢ - عدم دقة المعلومات والبيانات عن هذه الأسر بالملفات المحولة بهدف التضييل .
- ٣ - سوء احانة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الأسر بوجه عام .
- ٤ - الاهمال التام والسلبية في رعاية هؤلاء الأطفال مما أدى الى تخلف أطفال كثيرين وعدم التحاقهم بالمدارس .
- ٥ - وجود أبناء كثيرين بدون شهادات ميلاد لاهمال الجهات الادارية في قيد هؤلاء عند العثور عليهم وعدم المتابعة من الجهات المشرفة بعد ذلك .
- ٦ - ندرة وجود الأسر المتكاملة بين هذه الحالات ووجود عدد كبير من الأرامل والمطلقات والمسنات يتخذن من هؤلاء الأطفال مصدرا للدخل قد يكون الوحيد بالنسبة لهم .

وقد قامت ادارة الرعاية البديلة أيضا ببحوث استطلاعية للمرضعات وتبين أن ٩٥٪ منهن غير صالحات لأداء الخدمة حيث يشن على الكفاف ويسكن بمساكن سيئة للغاية وغير صحية .

وبناء على هذه الدراسة فكرت وزارة الشؤون في تجربة نظام الرضاعة الصناعية بهدف حماية الاطفال الحديثي الولادة من الاحمال الذى يودى بحياة أغلبهم لدى الممرضات . وقد تم انشاء دار حضانة للرضع بالمرج عام ١٩٦٣ تسع ١٠٠ طفل ولم يكتسب لهذه التجربة النجاح لعدة أسباب أهمها :

- ١ - بعد المكان وعدم توافر الرقابة الدقيقة .
- ٢ - عدم اقبال العاملات على العمل في هذا المكان النائي بدون أجور مجزية .
- ٣ - عدم توفر الامكانيات والأجهزة الطبية اللازمة للعلاج السريع .
- ٤ - انخفاض مستوى الكفاءة بين الممرضات أدى الى سوء الخدمة .

وفي عام ١٩٦٧ تم تشكيل لجنة من وزارة الصحة بوزارة الشؤون الاجتماعية لتنسيق العلاقة بينهما في هذا المجال . وتم الاتفاق على قيام مراكز رعاية الامومة والطفولة التابعة لوزارة الصحة بالاشراف على رعاية الاطفال الرضع من سن صفر الى السنتين لدى المراضع اللاتي تختارهن بمعرفتها وتتولى بعد ذلك وزارة الشؤون الاجتماعية رعايتهم لدى الاسر البديلة .

شهادات ميلاد الأطفال :

ومن أهم الخدمات الحيوية التي تحققت لهذه الفئات من الاطفال بواسطة ادارة الرعاية البديلة النظام المتبع حاليا لقيدهم بسجلات المواليد .

فقد كان الكثير منهم في الماضي لا يعتنى حتى بقيدهم بالسجلات ويكتفى بالشهادات الرسمية التي تستخرجها لهم المستشفى عند ورودهم لها ، وهي ورقة صفراء اللون تحمل البيانات عن مكان العثور عليهم ورقم محضر العثور على الحالة والحالة التي وجدوا عليها وعمرهم التقريبي . وكانت هذه الورقة هي مستندهم الرسمي الذي يتناقل معهم في المدارس وأماكن العمل وخلافه ويشير الى ظروفهم بأبشع الصور .

ولم يكن الآخرون الذين يتم قيدهم بالسجلات أحسن حالا منهم ، فقد خرجت شهادات ميلادهم تحمل بيانات معرفة وموضحة لظروفهم فقد كان الكثيرون يحملون اسما واحدا فقط في خانة اسم المولود أما خانات الأب والأم فكانت تترك فارغة أو يذكر بها عبارة مجهول أو غير معلوم أما عن خانة الميلاد فقد كانت مجالا للسخرية منهم والاستهزاء بشاعرهم ، فقد وجدت

هذه الحانة في بعض الشهادات محررا بهما أسماء حدائق أو دور سينما
معروفة •

وفي عام ١٩٦٥ صدر قانون الاحوال الشخصية المعدل يحمل بين
بنوده علاجاً شافياً لهذه المشاكل اذ قرر فيد هؤلاء الإبناء عند العثور عليهم
باسماء ثلاثية وهمية وملئت خانات الاب والام بأسماء وهمية أيضاً بحيث
ظهرت وتظهر هذه الشهادات في صورة عادية لا تختلف عن شهادات الأطفال
الأخرين •

الفصل الثالث

النظام المتبع لرعاية الأطفال

المحرومين من الرعاية الأسرية حالياً في مصر

يتضمن الفصل الثالث عرضاً لنظام الرعاية البديلة في مصر حالياً •
وفيه تعرض دور وزارة الصحة ثم دور وزارة الشؤون الاجتماعية متحدثين عن
أهداف الرعاية البديلة واجراءاتها ومقابل أوجه الرعاية والدور الذي تقوم
به ادارات الأسرة والطفولة مؤكدين على دور الاخصائي الاجتماعي •

ظل العمل التنفيذي بنظام الرعاية البديلة بالنسبة لمحافظة القاهرة
والجيزة من اختصاص ادارة الرعاية البديلة التي أصبحت منذ عام ١٩٦٤
احدى الادارات الفرعية التابعة للادارة العامة للأسرة والطفولة بوزارة
الشؤون الاجتماعية • وكانت تقوم الى جانب ذلك بالعمل الإشرافي والتوجيهي
بالنسبة لنشاط الرعاية البديلة بالجمهورية كلها •

وقد استمر هذا الوضع حتى أوائل عام ١٩٧٠ حين تحولت ميزانية
الرعاية البديلة من العام المالي سنة ٦٩ - ٧٠ من بند المصروفات العامة
(الحكومية) الى بند المصروفات التخصصية (اعانات) • وترتب على ذلك
نقل اختصاصات ادارة الرعاية البديلة في مجال التنفيذ الى مديريات الشؤون
الاجتماعية بالقاهرة والجيزة شأنها شأن المحافظات الأخرى •

وبذا اقتصر عمل ادارة الرعاية البديلة على الإشراف والتوجيه على نشاط
المديريات بالقاهرة وخارجها والعمل المستمر على تطويره بكافة الوسائل عن
طريق الزيارات الدورية التوجيهية وكذا تنظيم الدورات التدريبية للعاملين
والمساهمة المستمرة في حل المشكلات المعوقة للعمل •

وتشترك وزارة الصحة مع وزارة الشؤون الاجتماعية في رعاية هذه الفئة من الأطفال وخاصة في الفترة العمرية الأولى .

دور وزارة الصحة :

قررت لجنة تنسيق العلاقة بين وزارتي الصحة والشؤون الاجتماعية بجلستها المنعقدة في ١٩٦٧/٧/٢٥ تحديد اختصاصات كل من الوزارتين في هذا المجال وتم الاتفاق على قيام وزارة الصحة برعاية الأطفال منذ العثور عليهم وحتى بلوغهم العامين عن طريق تسليمهم لمرضعات ترعاهم في هذه المرحلة تحت اشراف مراكز رعاية الامومة والطفولة .

وتتولى هذه المراكز عمل الاجراءات القانونية والادارية الخاصة بواقعة العثور على هؤلاء الأطفال ، كالاخطار عنهم بالاقسام التي تم العثور عليهم بها لتحرير المحاضر الخاصة بالعثور عليهم ، ثم التبليغ عنهم طبقا لذلك بمكاتب الصحة لتقدير أعمارهم وتحرير شهادات ميلادهم . بعد تبليغ السجلات المدنية لتسجيلهت بسجلات المواليد طبقا للاسماء الثلاثية الوهمية التي تختارها لهم اللجان المشكلة لهذا الغرض . والسبب الرئيسي لتترك أمر رعاية الرضع لوزارة الصحة هو توفر امكانياتها الخاصة بالاشراف الصحي والعلاجي الذي هم في أمس الحاجة اليه في هذه المرحلة العمرية وخاصة أن ظروف هذه الفئة من الأطفال تختلف عن غيرهم .

دور وزارة الشؤون الاجتماعية :

تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية رعاية هذه الفئة من الأطفال متبعة في ذلك القواعد والنظم التي حددت بالقرار الوزاري رقم ١٧ لسنة ١٩٦٨ .

اهداف الرعاية البديلة :

- وقد حددها القرار الوزاري في المادة (١) بما يلي :
- يهدف نظام الرعاية البديلة الى توفير الرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية والمهنية للأطفال الذين قست عليهم الظروف وحرمتهم - لسبب من الأسباب - من أن ينشأوا في أسرهم الطبيعية . وذلك بقصد تربيتهم تربية سليمة وتعويضهم عما حرموا منه من حنان وعطف على أسس سليمة أهمها :
- (أ) تهيئة البيئة المنزلية البديلة لاستقبال الأطفال وتزويدهم بالخبرات ومعاونتها لكي تكفل للأطفال الحياة الطبيعية الملائمة .
- (ب) متابعة سلامة تنشئة الأطفال داخل الأسر البديلة أو بمؤسسات الايواء

التي يلحقون بها حين تدبير أسر بديلة لهم :

(ج) الترفيه عن الأطفال في الهيئات المختلفة وذلك بالقيام بفرحلات واعداد مسكرات .

(د) وضع وتنفيذ برامج توعية الأسر البديلة من النواحي الثقافية والصحية عن طريق المحاضرات أو التدريب للأهيات البديلات .

أما عن الفئات التي يخدمها نظام الأسر البديلة فقد حددها القرار في المادة (٢) :

١ - اللقطاء .

٢ - الأبناء غير الشرعيين الذين يولدون خارج نطاق الزوجية ويتخلص منهم ذويهم .

٣ - الضالون الذين لا يمكنهم الارشاد عن ذويهم وتعجز السلطات المختصة عن الاستدلات على محال اقامة ذويهم .

٤ - الأبناء الذين يثبت من البحث الاجتماعي استحالة رعايتهم في أسرهم الطبيعية مثل أبناء المسجونات وأبناء نزيلات مستشفيات الأمراض العقلية والأبناء الذين لا يوجد من يرعاهم من ذوي قرباهم .

أما المادة (٣) من القرار فقد جاء بها أن نظام الأسر البديلة يخدم الأطفال طبقا للمراحل التالية :

١ - أطفال قبل سن السنتين الذين توافق وزارة الصحة على قيام وزارة الشؤون الاجتماعية برعايتهم حيث ترغب الكثير من الأسر في رعاية أطفال وضع .

٢ - الأطفال بعد سن السنتين ، وتم رعايتهم بدور حضانة بصفة مؤقتة حتى يتم إلحاقهم بأسر بديلة .

٣ - من سن السادسة إلى سن الحادية والعشرين وما لم يتم اعتمادهم على أنفسهم قبل ذلك .

ويمكن استمرار الرعاية بعد هذه السن بالنسبة للأبناء الذين لم يبلغوا مرحلة الاعتماد على النفس . ويتم ذلك طبقا لتقارير اجتماعية تثبت استمرار حاجتهم للرعاية .

أما عن الشروط الواجب توافرها في الأسر البديلة فقد أوضحها القرار
القراري بما يلي :

- ٦ - أن تكون الأسرة من رعايا الجمهورية وديانتها الاسلام .
 - ٢ - أن تتكون من زوجين صالحين ناضجين اخلاقيا ولا يقل سن كل منهما عن ٢٥ سنة ولا يزيد عن ٥٠ سنة .
 - ٣ - أن يكون الزوجان صالحين للرعاية ومدركين لاحتياجات الطفل ومستجيبين لمطافة الابوة والأمومة .
 - ٤ - ألا يزيد عدد الأطفال في الأسرة عن ثلاثة الا اذا كانوا قد وصلوا مرحلة الاعتماد عن النفس ولا يسمح للأسرة برعاية أكثر من طفل الا بموافقة الادارة المختصة .
 - ٥ - أن يكون مقر الأسرة في بيئة صالحة من ناحية نوافر المؤسسات التعليمية والدينية والمهنية والرياضية وخلافه كما يراعى توافر الشروط الصحية الأساسية في السكن والمستوى الصحي المعقول لأفراد الأسرة .
 - ٦ - أن يكون دخل الأسرة كافياً لسد احتياجاتها بحيث لا يصبح بدل الرعاية هدفاً بل عاملاً مساعداً للأسرة في تحقيق رعاية الطفل .
 - ٧ - أن تتمتع الأسرة بأن توفر للطفل كافة احتياجاته الخاصة شأنه في ذلك شأن باقي أفراد الأسرة .
 - ٨ - أن تكون ظروف الأسر البديلة ووقتها يسمحان لها بتوفير رعاية الطفل البديل والعناية بالمنزل والأطفال الأصليين .
 - ٩ - أن تتمتع الأسرة بأن يكون الاتصال بشأن الطفل مع الادارة المختصة دون غيرها مثل أسرة الطفل الطبيعية . واذا تم ذلك يكون بمعرفة الأسرة وأخذ إذن كتابي بذلك .
 - ١٠ - أن تقبل الأسرة اشراف الادارة لوضع الخطط وتنفيذها لصالح الطفل البديل ويشمل ذلك عودته لأسرته الطبيعية أو نقله لأسرة بديلة أخرى أو مؤسسة اجتماعية .
 - ١١ - أن تقبل الأسرة اشراف الادارة المختصة بما في ذلك الزيارة المنزلية ومقابلة الابن البديل ومتابعته .
- ذكر القرار في نهاية هذه المادة أن هناك أولوية للأسر التي لم تنجب

أطفالا والتي يكون الوالدان فيها أو أحدهما قد نال قسبها من التعليم يساعده على تفهم سلوك الطفل وتنشئته تنشئة صحيحة .

هذا بالإضافة الى أنه تبين بعد تطبيق القرار الوزاري المشار اليه عمليا أن هناك كثيرا من الأسر الصالحة للرعاية البديلة من كافة الوجوه قد لا ينطبق عليها واحد أو بعض هذه الشروط . لهذا فإن الادارة العامة للأسرة والطفولة تقوم بعرض هذه الحالات بعد دراستها عند ورودها من المديريات المختصة على السيد وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية للموافقة على استثنائها من هذه الشروط .

ويتم ذلك في ضوء القرار الوزاري رقم ٢١٠ .

اجراءات الرعاية البديلة :

وقد اختص بها الباب الثاني من القرار الوزاري رقم ١٧ لسنة ١٩٦٨ .
١ - على كل أسرة ترغب في رعاية طفل أن تتقدم بطلب رسمي للادارة المختصة .

٢ - تقوم هذه الادارة ببحث ظروف الأسرة طبقا للنموذج المعد ويرفد بالبحث المستندات الدالة على صحة البيانات الواردة به تمهيدا للعرض على لجنة الرعاية البديلة بالمديرية بعد موافقة مدير المديرية على ذلك .

٣ - يتم تشكيل لجنة الرعاية البديلة وفقا لما يلي :

(أ) مدير الشؤون الاجتماعية بالمحافظة رئيسا

(ب) ممثل لمديرية الأمن بالمحافظة

(ج) ممثل لمديرية التربية والتعليم

(د) ممثل لمديرية الصحة

(هـ) مدير الجمعية المكلفة بتنفيذ الاسر البديلة والتي تتولى الصرف على

الحالات .

(و) مدير ادارة الأسرة بالمديرية ويكون مقرر اللجنة .

ويجوز للجنة أن تشكل من بين أعضائها لجانا فرعية تعهد اليها ببعض الاختصاصات ويجوز لهذه اللجان الاستعانة بالخبراء المتخصصين اذا ما احتاج الأمر .

٤ - يكون من اختصاص اللجنة المذكورة ما يلي :

(أ) الاشتراك في رسم سياسة العمل .

- (ب) الاشتراك في تنفيذ ومتابعة وتقسيم العمل .
 (ج) فحص طلبات الرعاية وإلبيت فيها بالقبول والرفض ويبخ صاحب الشأن بقرار المجته في ظرف اسبوعين من تاريخه .
 (د) دراسة التقارير الاجتماعية الخاصة بأهراجات انسب .
 (هـ) دراسة التقارير المقدمة عن مشاكل الأطفال بالاسر البديلة ووضع الخطط لحلها .

(و) ائبت في التقارير المقدمة لرفع الرعاية البديلة عن الإبناء .

(ز) تقرير الإعانات والمكافآت للأسر البديلة مقابل ما تؤديه من خدمات نزيهه ، وقد أجازت المادة (٩) من الباب الثاني أن يتقدم من رفض طلبه بالتماس لاعادة النظر ويمكن اعادة البحث ويكون اقرار في هذه الحانة نهائيا .

٥ - يتم بعد ذلك تسليم الطفل للراغب في الرعاية بعد أن يوقع على عقد الرعاية طبقا للنموذج المعد لذلك .

٦ - تلتزم الأسرة البديله باخطار الادارة فورا بكل تغيير في حالتها الاجتماعية أو محل اقامتها أو أى تغيير يطرأ على حياة الطفل البديل مثل تشغيله في عمل أو الحاقه بمدرسة أو نجنيده أو هروبه أو زواج الفتاة التي في رعاية الأسرة .

مقابل اوجه الرعاية :

منذ قيام وزارة الشؤون الاجتماعية بالاشراف على تنفيذ نظام الرعاية البديله بالاسر لم يزد مقابل الرعاية عن كل طفل عن ثلاثة جنيها في جميع مراحل نموه ، وظل الوضع كذلك حتى صدر القرار الوزاري رقم ١٧ لسنة ١٩٦٨ الذي حدد انفاث بالمادة (١٣) من الباب الثالث على الوجه التالي :

يصرف للأسرة البديله مقابل رعاية من وقت استلام الطفل الفئات الآتية :

جنيه							
٤٢	جنيها سنويا بعد فطام الابن الى أن يلتحق بالتعليم الابتدائي .						
٤٨	مدة الالتحاق بالتعليم الابتدائي .						
٦٠	الاعدادي أو ما في مستواه .						
٧٢	الثانوي أو ما في مستواه .						
٨٤	العالي أو ما في مستواه .						

وتصرف هذه المبالغ على دفعات متساوية شهريا على مدار السنة بعد خصم نسبة تعادل ١٠٪ منها تودع لحساب الطفل في صندوق التوفير ، هذا وأن هذه الزيادة في فئات الاجور لم تقابلها زيادة في الاعانات المقررة للصرف على حالات الرعاية البديلة لهذا فقد رؤى بعد الدراسة انخفاض هذه الفئات طبعاً لما تسمح به ميزانية الرعاية البديلة .

وقد أصبحت الفئات الجديدة التي تصرف للأسر كما يلي :

- ٣٦ جنينها بعد طعام الابن الى أن يلتحق بالتعليم الابتدائي ، وكذلك بالنسبة للابناء غير الملحقين بالتعليم بعد هذه السن .
- ٤٢ جنينها سنويا مدة الالتحاق بالتعليم الابتدائي .
- ٤٨ جنينها سنويا مدة الالتحاق بالتعليم الاعدادي أو ما في مستواه .
- ٦٠ جنينها سنويا مدة الالتحاق بالتعليم الثانوي أو ما في مستواه .
- ٦٢ جنينها سنويا مدة الالتحاق بالتعليم العالي أو ما في مستواه .

وبدأ أجاز انقرار الوزاري صرف بعض الاعانات والمكافآت للأسر في الحالات التالية :

- (أ) مرض الابن وعدم توافر علاجه بالمستشفيات العامة .
- (ب) وفاة الابن (يصرف لها تكاليف دفنه في حدود لا تزيد عن خمسة جنيهات) .
- (ج) زواج الابنة (في حدود لا تزيد عن ٢٥ جنينها) .
- (د) اعداد مشروع تجاري أو مهني في حدود ٣٠ جنينها .
- (هـ) يجوز أن تمنح الأسرة للبديلة مكافأة مقابل ما قدمته من خدمات في حالة زواج الابنة أو الاستقرار في عمل ثابت لمدة لا تقل عن سنة .

ولا يتم صرف هذه الاعانات والمكافآت الا بعد اعتمادها من لجنة الرعاية البديلة بإديرية . ونشير أيضا الى أن كثيرا من الأسر المتقدمة للرعاية تقوم بواجباتها دون الحصول على مقابل مادي وهذا يتم طبقا لرغبتها التي توضحها في طلبها للرعاية . وبعض هؤلاء يدخرون من مالهم مبالغ شهرية بصندوق التوفير شأنهم شأن الأسر التي تحصل على أجور .

وهناك أيضا أسر وهبت وأوصت بأجزاء من املاكها لهؤلاء الأبناء .

وفد ترى الادارة من خلال المتابعة للابن بالأسرة البديلة نقله من أسرة لآخرى ، أو مؤسسة اجتماعية في الحالات الآتية :

(أ) ا.ا رغبت الأسرة ببديلة في ذلك وهدمت بطنب رسمي للإدارة .

- (ب) اذا توفى أحد الوالدين البديلين أو كلاهما .
- (ج) اذا تغيرت الظروف البيئية أو الاقتصادية للأسرة البديلة .
- (د) اذا ثبت أن هناك اهمالا أو انحرافا فى السلوك يصعب علاجه داخل المنزل البديل .

(هـ) اذا ثبت عدم تعاون الأسرة البديلة وعدم استجابتها لتوجيهات المشرفة الاجتماعية المختصة .

(و) اذا اتضح من تتبع حالة الأسرة البديلة أو من تقارير مكاتب حماية الآداب عنها انها تسلك سلوكا شائنا .

والادارة وهى تنفذ هذا الحق من حقوقها تدرك أنه السيء على نفسية الابن لهذا فهى لا تلجأ اليه الا فى حالة الضرورة القصوى وفى أضيق الحدود وبعد أن تجرب كافة الطرق والوسائل التى من شأنها ابقاء الابن فى الأسرة دون تغيير يعرضه للقلق وعدم الاستقرار .

ويوقف صرف مقابل الرعاية فى الحالات التالية :

- (أ) زواج الابن البديل .
- (ب) هروبه من الأسرة أو المؤسسة (وفى هذه الحالة لا بد من تبليغ الشرطة لتحرير محضر بذلك) .
- (ج) نجلد الابن البديل .
- (د) ثبوت النسب .
- (هـ) امتناع الأسرة عن تسليم الابن البديل خلال أسبوعين من اخطارها .
- (و) وفاة الابن البديل .

ادارة نظام الرعاية البديلة :

تتولى حاليا ادارات الأسرة والطفولة بمديريات الشئون الاجتماعية بالمحافظات المختلفة التنفيذ المباشر لنظام الرعاية البديلة بواسطة جهازها الفنى والإدارى ، ويقتصر دور الجمعيات الأهلية التى وقع عليها الاختيار حاليا على كونها مصرما ماليا فقط نظرا لقصور إمكانياتها عن تحمل أعباء تنفيذ العمل بالرعاية البديلة .

ومن أهم العاملين فى هذا المجال : الإخصائى الاجتماعى وقد حدد القرار الوزارى دوره فى المادة ٢٦ من الباب الرابع بما يلى :

١ - اجراء البحوث الاجتماعية على النموذج المعد لذلك للأسرة المتقدمة بطلب الرعاية البديلة مع مراعاة الآتى :

(أ) دراسة الحالة الأسرية من حيث المستوى العلمى والعلاقات السائدة بين أفرادها .

(ب) دراسة ظروف الأبوين البديلين للوقوف على الدافع للرعاية ومدى الاستعداد لتحمل الالتزامات المترتبة على ذلك .

(ج) دراسة الحى الذى يقع فيه سكن الأسرة بصفة عامة ودراسة السكن بصفة خاصة .

٢ - اعداد كل من الأسرة البديلة والطفل لمستقبل الحياة معا لكى يسهل على الطفل التكيف مع البيئة الجديدة .

٣ - بحث الأسباب التى تعترض سبيل الطفل مع البيئة الجديدة وعلاجها .

٤ - زيارة الابن البديل بالبيئة والدراسة والمجتمع وتذليل صعوبات التحاق الابن بالمدارس أو بجهات العمل ومحاولة الاستفادة من موارد البيئة لصالح الأبناء .

٥ - الاتصال بالمؤسسات المناسبة لاداء الطفل غير المتكيف مع الأسرة البديلة واعداده لتقبل الحياة الجديدة .

٦ - تيسير الخدمات الصحية باحالة المحتاجين لهذه الرعاية الى المستشفيات العامة أو الخاصة فى حالة تعذر العلاج اللازم بالمستشفيات العامة .

٧ - اقتراح المساعدات أو المكافآت المالية للأسرة والأبناء .

٨ - مراجعة كشوف الصرف مقابل الرعاية شهريا وفق السجلات المنتظمة لهذه العملية .

٩ - القيام بفتح دفاتر توفير الأبناء الجارى رعايتهم بحيث يكون وصيها عليهم .

١٠- اعداد ملف لكل طفل مستوف لجميع المستندات والتبوعات المختلفة مع حفظه ضمنا لسرية معلوماته .

ويجب أن يشمل الملف على الأنص ما يأتى :

(أ) الطلب المقدم من الأسرة البديلة برغبتها فى رعاية طفل .

(ب) استمارة بحث حالة الأسرة والتقارير ونتيجة التتبعات والمستندات الدالة على صحة البيانات الواردة بالاستمارة .

(ج) شهادة ميلاد الابن البديل أو بيانات عنها اذا كانت قد قدمت للمدرسة أو العمل .

(د) صورة فوتوغرافية للابن البديل وصورة لكل من الام والاب البديلين .

(هـ) قرار اللجنة بقبول الأسرة للرعاية البديفة .

(و) التقارير المدرسية الدورية .

(س) المستندات المتضمنة نقل الابن البديل من أسرة لأخرى أو مؤسسة اجتماعية .

تقول المادة ٢٧ من القرار الوزاري أن الاختصاصي الاجتماعي يشرف على عدد من الحالات في حدود ٤٠ حالة مع مراعاة ظروف العمل ويقوم بزيارة الأبناء دوريا لكل من الأسرة والمدرسة ومحل العمل بمعدل مرة كل شهر على الأقل . وعليه تخصيص الوقت الكافي للعمل في تسجيل الزيارات وعمل الإحصائيات والتقارير المتعلقة بنشاطه . (والحقيقة ان ما جاء بهذه المادة غير منفذ ويصعب تنفيذه في الظروف الحالية فأغلب المدبريات ان لم يكن جميعها تعاني من نقص الفنيين العاملين في هذا المجال بحيث يصل معدل عدد الحالات التي يعهد بها للاخصائي ما يزيد عن المائة حالة . ويشكو البعض أيضا من عدم تفرغ أو تخصص اخصائيين اجتماعيين لهذا العمل . فالكثير منهم يقوم بأعمال أخرى الى جانب عملهم بالرعاية البديلة) .

أوضح القرار الوزاري أيضا أدوار الجهاز الإداري المقائم بالعمل بالرعاية البديلة نذكر في النهاية أن اختلاف ظروف العمل بعد صدور القرار الوزاري عام ١٩٦٨ (من تركيزه في إدارة واحدة الى توزيعه على إدارات متعددة) أدى الى صعوبة تعليق بعض ما جاء بالقرار على الأوضاع الحالية للعمل .

لهذا تقوم الإدارة حاليا بأعداد تعديل لبعض بنود هذا القرار بما يتفق وظروف العمل الحالية وعلاج ما ظهر من صعوبات أو أخطاء أثناء التطبيق .
المعمل له .

الفصل الرابع

تجارب بعض دول العالم في مجال الرعاية البديلة

في الفصل الرابع عرض للرعاية البديلة أو التبني في بعض دول العالم .
وقد اخبرنا ثلاثة نماذج هي : بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية .

التبني في بريطانيا :

لم تعرف بريطانيا التشريعات الخاصة بالتبني قبل أكتوبر سنة ١٩٢٦
وأن عرفت حالات الكفالة التي تحتضن فيها بعض الأسر أطفالا ليسوا من
بشرها ويسلمون عنهم تجاوزا (أولاد بالتبني) . على أن هذه الحالات قد
ضاعفت سنة ١٩١٨ بسبب الحرب الكبيرة وشكلت لجنة تبحث مشكلة التبني
من واقع الحياة الاجتماعية سنة ١٩٢١ واتفق الباحثون على ضرورة تنظيم
البنى وسن وتشريع يحمي المجتمع من آثاره السيئة - وتحدد الرغبة بين
سنتي ١٩٢٣ ، ١٩٢٥ نتيجة لدراسات ماثلة وتردد صدى التشريعات
التفديرية التي سنتها فرنسا يومئذ وبعض الولايات المتحدة الامريكية في
أرجاء بريطانيا .

واحدث انقوانين الانجليزية المنظمة للتبني هو قانون أكتوبر سنة ١٩٥٠
وهو بجميع للقوانين والتجارب التشريعية السابقة التي تبليغ نحو ستة
سريعات . وينقسم قانون سنة ١٩٥٠ الى ٤ أجزاء :

الأول : ويتعلق بالاجراءات اللازمة لإبرام التبني ووجوب تسجيل جميع
الحالات كما يبين الآثار المترتبة على التبني .

الثاني : يختص بنظم الجمعيات والهيئات المعنية بالتبني .

الثالث : ويوضح مهمة اشراف السلطات المحلية المخولة لرعاية شئون الأطفال
موضوع التبني .

الرابع : ويشتمل على تعريف الاصطلاحات الواردة بالقانون ، وتنظيم الأجور
والمكافآت التي يخصص بها القاضي أو السلطات المحلية المحيصة للجمعيات
الوسيطه ، وبيان القيود المفروضة على الاعلان عن التبني .
ومن شروط هذا القانون ألا يزيد عمر المتبني عن عمر الطفل بواحد

وعشرين عاما على الأقل ، كما أنه لا يدفع أو يتلقى أى أموال فى مقابل التبني ، ومحتفظون بتاتا نشر أى اعلان عن طلب تبني .

أما بالنسبة للخطوات التى تتخذ فى سبيل التبني فإن كل شخص يرغب فى تبني طفل يقدم طلبا ، هذا الطلب يبحث بواسطة لجنة مكونة من ثلاثة أشخاص على الأقل يقع على عاتقهم البحث التفصيلي عن ملائمة الطفل للأسرة والأسرة لتقبل . وللوصول الى ذلك تحدد مقابلات شخصية بطلب تبني امام اللجنة المختصة وزيارة الى منزله ونقرير عن تلك الزيارة .

فاذا اطمانت اللجنة الى طالب التبني يعطى الطفل اليه لمدة ثلاثة شهور على سبيل التجربة Probation Period وقبل استلام الطفل بأسبوع لا بد للأسرة ان تعلن السلطة المحلية بوضوله وتعطى اسمه واسم الام الحقيقية .

وخلال فترة التجربة تقوم الاختصاصية الاجتماعية - المكلفة من جانب اللجنة - بزيارة الطفل فى الأسرة لتطمئن على سير الأمور . ومن الجائز خلال تلك الفترة ان ترجع الأسرة الطفل أو أن تطلب الهيئة المسئولة أخذ الطفل إذا رأت بناء على تقارير الزائرة الاجتماعية أن الأسرة غير ملائمة كما أنه من الممكن أن تطلب الام الحقيقية استرداد طفلها .

وبعد انقضاء الثلاثة شهور وهى فترة التجربة لا بد للأسرة أن تحدد ما اذا كانت تريد الطفل ثم تقدم خلال الستة شهور التالية طلب تبني الى المحكمة . ولا بد فى تلك الحالة أن توقع الام الحقيقية تنازلا عن حقوقها قبل الطفل .

بعد اجراءات التبني يكون للوالدين البديلين كل حقوق الوالدين الطبيعيين . كما يكون للطفل البديل كل حقوق الطفل الحقيقي ويحمل اسم الأسرة ويرثها ، الا أنه لا يحمل لقب الأسرة اذا كان للأسرة لقب (سير أو لورد) .

أحيانا تود الأسرة البديلة الاحتفاظ بالطفل دون القيام بأجراءات التبني وفى هذه الحالة تتابع الجهات الرسمية الاشراف حتى يبلغ الطفل ١٨ عاما .

التبني فى فرنسا :

استمد نابليون هذا النظام من التشريع الفرنسى .

أولا : التبني العادى :

وهو عقد بين طرفين تقوم بمقتضاه علاقة أبوة وبنة بين شخصين على

أساس مدني غير طبيعي ، ويتخضع لشروط واجراءات معينة ، ثم يقره قاضي محكمة الأحوال الشخصية ويصدر به قرارا . وشروطه تنمى دور حول السن والحالة الاجتماعية بالنسبة للسن فلا يوجد قيد على سن الولد المتبنى ، فيجوز تبني البالغ كما يجوز تبني القاصر ، أما بالنسبة للراغب فى التبني فقد حدد القانون لسنه ٤٠ سنة كحد أدنى ، كما حدد المدى بين سن المتبنى بخمسة عشر عاما . وبالنسبة للحالة الاجتماعية فيجوز أن يكون الطفل من أسرة معروفة - أى يكون له أبويان شرعيان حاضران على قيد الحياة ويشترط أن يكون الراغب فى التبني غير ذى أطفال وذرية شرعية عند صدور قرار انعاضى .

ثانيا : التبني الاستثنائي :

قد يشمل عقد التبني على النص على فسخ الروابط العائلية بين الطفل وأسرته الطبيعية وذلك هو التبني الاستثنائي ، ويجوز أن يعقد بناء على طلب التبنى إذا كان الطفل قاصرا ، ولا بد من اجراء تحقيق قضائى تؤخذ فيه موافقة الوالدين الطبيعيين وترى المحكمة أنه فى مصلحة الطفل ، وعندئذ لا يسود الطفل عضوا فى أسرته الطبيعية وتشجب انتزاعات التكامل وحقوق الارث المتبادلة ، ولا يبقى غير محارم الزواج ، ويصبح الطفل بالنسبة لمتبنيه كما لو كان أبنا شرعيا له ، ويحق للولد المتبنى ارث متبنيه والعكس غير صحيح ، فلا يرث الوالد بالتبني متبناه ، وذلك حمايه لفكرة التبني من شبهة الاستغلال .

ثالثا : نظام التبني المكسب للبنة الشرعية :

وهو حكم قضائى يربط غلاما بزوجين بعلاقة بنوة ويدخله فى نطاق أسرتهما بصفة نهائية وذلك بناء على طلب الزوجين وبشروط معينة . وشروطه فيما يتعلق بالراغبين فى التبني هى نفس الشروط المنصوص عليها فى التبني العادى من حيث السن والحالة الاجتماعية . أما فيما يتعلق بالطفل فلا يجوز أن يتعدى ٥ سنوات يوم تقديم الطلب ويشترط أن يكون الطفل يتيما أو مجهول النسب وشريدا مهلا . وهذا النظام يقطع الصلة بين الطفل وأسرته الطبيعية ان وجدت من حيث التكامل الاجتماعى والتوارث ولا يبقى الا ما يتعلق بمحارم الزواج .

قسم الاستقبال المؤقت للأطفال :

فى حالة مرض الأم أو تعرض الأسرة لظروف صعبة تستوجب سحب

الطفل وإيداعه إحدى المؤسسات حتى تزول الأسباب التي أدت إلى ذلك -
ويزور الوالدان الطفل مرتين في الأسبوع ويقضيه معه فترة بعد انصرافه .

هذا ويفرق القانون الفرنسي بين حالتين - الأم التي تلد كشخصية مجهولة (وتختفي اسمها الحقيقي) وهذه تترك طفلها وليس من حقها زيارته أو معرفة مكان وجوده ، والأم التي تلد طفلها وتعترف به ولكن تمرضه للتبني - وهذه من حقها زيارة طفلها وأيضا من حقها مراجعته نفسها في قرار التخلي عن الطفل في مدى ستة شهور .

والطفل الرضيع يبقى لمدة شهور قليلة يعرض بعدها للتبني الذي يتم بعد الشهر الثامن ، ويحمل الطفل اسم الأسرة التي تتبناه - ويحدث أن نتظر الأسرة سنة أو اثنتين بل وخمس سنوات أحيانا تخضع الأسرة أثناءها لكافة أنواع الاختبارات النفسية والاجتماعية المعقدة - أسئلة عن كل أفراد العائلة لكل من الزوج والزوجة بل أسئلة الجد الأكبر وهل كان مدمنا للخمر ؟ .. هل كانت الجدة سيده فاضلة ؟ كيف يعيش الزوجان ؟ دخل العائلة ، الوفاق العائلي ، الأمراض التي أصابتها في الطفولة - كما يخضع الطفل أيضا بدوره لعدد من الاختبارات وكذلك أمه من وقت إعلانها عن رغبتها في التخلي عن الطفل .

ويلجأ الكثيرون إلى التبني غير القانوني بسبب تلك التعقيدات وذلك بالتحايل على القانون بالاتفاق مع الأم التي تقرر التخلي عن طفلها - ويتم ذلك عادة عندما تدخل الأم الحقيقية إلى المستشفى وتلد الطفل ، ثم يأتي زوج الأخرى التي تريد التبني ويعلن أنه والد الطفل ويستخرج شهادة ميلاد قانونية تثبت نسبه إليه - وخطورة ذلك تكمن في ظهور الأم الحقيقية فجأة بعد سنوات مما يسبب صدمة للطفل إلى جانب الفضيحة التي تصل في بعض الأحيان للقضاء الذي يحكم في أحيان كثيرة برد الطفل لأمه التي لا يعرفها .

التبني في الولايات المتحدة الأمريكية :

استحدث المهاجرون الفرنسيون هذا النظام في أمريكا ولكنه لم يظهر كحاجة تشريعية اجتماعية إلا بقيام الحرب الأهلية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . ولعل قانون ولاية مساتشوست سنة ١٨٥١ هو أقدم القوانين المنظمة للتبني هناك . ونهجه مع بعض التعديلات فصدر قانون ولاية تكساس سنة ١٨٦١ واتلينوا سنة ١٨٦٧ .

وبتيميز التبني وتشريعاته في الولايات المتحدة الأمريكية بالآتي :

١ - الروح التقدمية سواء في الاجراءات أو بحث الحالة أو الآثار المترتبة على التبنى .

٢ - العناية بأجهزة اعنى المحتص ببحث اخانة واستخدام الأسس والأسانيب العلمية الاجتماعية والنفسية .

٣ - زيادة الشروط والضمانات المحققة لمصلحة الطفل وسلامة تنشئته في احضان الأسرة المتبنية .

وبالنسبة للجهود الحكومية في هذا المضمار ، نجد ان الهيئة المنوط بها هذا الامر هي مكتب الاطفال التابع لمصلحة الشئون الاجتماعية ، ولا يفرق بين الاطفال الشرعيين وغير الشرعيين في نوع المعاملة ، ولهذا المكتب فروع في جميع الولايات ، وفي كل مكتب فرعى أطباء وزائرات صحيات واختصاصيات اجتماعيات واختصاصيون في التربية والنظافة والاستشارات المختلفة . وفي كثير من الولايات برامج خاصة برعاية الأمهات غير المتزوجات وأطفالهن ، ونظام حق الحصول على المساعدة المالية من أموال الدولة تقوم بالانفاق على طفلها ورعايته بنفسها اذا شاعت - واذا كانت في حاجة للمساعدة طبقه لغانوا الضمان الاجتماعي .

الفصل الخامس

« البحوث والدراسات السابقة عن نظام الرعاية البديلة »

يقدم الفصل الخامس نبذة عن البحوث والدراسات السابقة في نظام الرعاية البديلة وهي :

أولاً : بحث قام به السيد محمد فتحي شحاته وهو :

« تقويم مشروع الأسر البديلة » (دراسة احصائية) بالاتحاد العام لرعاية الاحداث ١٩٦٤ ، وقد شملت الدراسة ١٧٨١ أسرة بديلة .

وهدف الدراسة الوقوف على مدى ما تحقق من تطور في مستوى الخدمة في ميدان رعاية الأسر البديلة بعد انتقاله من القطاع الأهلى الى القطاع الحكومى عام ١٩٦٤ وقد انتهى التقويم الى توصيات تم تبويبها كما يلى :

(١) الناحية الادارية :

١ - عمل لائحة داخلية بنظام المصل بالمشروع يوضح بها أهدافه والبرامج الموضوعة لتحقيقه وأسلوب العمل .

- ٢ - عمل بطاقة اجتماعية لكل طفل .
- ٣ - عمل صحيفة ملف بها معلومات عن الطفل من جميع النواحي .
- ٤ - التدرج بأجور الأسر البديلة .
- ٥ - تدبير مكان مناسب لإدارة المشروع .
- ٦ - توفير المواصلات لإدارة المشروع .

(ب) الناحية الفنية :

- ١ - تحديد حد أدنى وأقصى للسن بالنسبة لكل من الأب والأم البديلين .
- ٢ - إنشاء عيادة نفسية بإدارة المشروع .
- ٣ - تنظيم تتبع الحالات بصفة دورية .
- ٤ - تدعيم الجهاز الفني بالمعدن اللازم من الاختصاصات الاجتماعيات .
- ٥ - تنظيم عملية إلحاق نسب الاطفال بالاسر البديلة .
- ٦ - فتح دفاتر توفير للاطفال .
- ٧ - تعدينه بأسلوب تدوين شهادات الميلاد للاطفال .
- ٨ - إعادة الاطفال النضالين الى اسرهم الطبيعية ، وأيضا أبناء الاهالى العاديين .
- ٩ - توجيه الاطفال للدراسة بناء على اختبارات عقلية ونفسية .
- ١٠ - التوجيه المهني لغير الملتحقين بالدراسة .
- ١١ - تدبير مكان وتوفير رعايه مناسبين للاطفال الرضع والمولودين بالاقاليم .
- ١٢ - تنظيم الرعاية الطبية للاطفال المفقومين .
- ١٣ - اعداد الطفل نفسيا قبل تغيير أسرته :لبديلة .
- ١٤ - إنشاء دار ضيافه للمشروع تصمم مركز تدريب مهني ودار للإيداع .
- ١٥ - تنظيم شغل أوقات فراغ الاطفال بالاسر البديلة .
- ١٦ - إقامة معسكرات صيفية للأطفال .
- ١٧ - قيام مناطق النشئون الاجتماعية بالاقاليم بتتبع حالات أسر الرعاية البديلة المقيمة بها .

ثانيا : بحث « الأسر البديلة »

أجرى عام ١٩٦٥ تحت اشراف الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية بالقاهرة وشمل الأسر البديلة الموجودة بمحافظة القاهرة والمحافظات الأخرى .

هذا البحث يهدف الى اجراء دراسة عن الاسرة البديلة التى ينشأ فيها الطفل وذلك للتعرف على مشكلاتها ثم تخطيط المشروعات التى تعالـم تلك المشكلات .

شمل البحث عينة قدرها ٥٠٠ طفل من مجتمع البحث وعددهم ٩٣١ طفلا ، توجد الغالبية العظمى منها فى القاهرة .
وقد انتهى البحث الى النتائج التالية :

١ - الغالبية الذين ترعاهم الاسر البديلة هم من الأطفال اللقطاء ومن الاناث .

٢ - تستمر رعاية الأطفال داخل الاسر البديلة فى سنوات العمر المختلفة وان كان أكثر من ٨٠٪ من عينة البحث تقع أعمارهم فى سن الاعاشـة أى لم تتجاوز سنهم ١٥ سنة .

٣ - أغلب الاسر البديلة تقيم بالقاهرة والغالبية منهم علمت بنظام الاسر البديلة عن طريق الجيران .

٤ - متوسط حجم الاسر البديلة لم يختلف عن الأسرة العادية ، وهناك توافق بين الزوجين فى الغالبية العظمى للأسر البديلة ، مع وضوح ظاهرة الزواج أكثر من مرة بين الزوجين البديلين ، واتضح أن السن المناسب للرعاية البديلة عند الأم هو ٢٦ سنة وان أكثر من ٣٠٪ من هذه الأسر كان الدافع للرعاية البديلة عندها عدم الانجاب .

٥ - مجتمع الأسر البديلة يقرب من مستوى المجتمع الأمى .

٦ - الغالبية العظمى من الأطفال البديلين الذين هم فى أرقى المستويات الصحية فى رعاية أمهات أميات .

٧ - الغالبية العظمى من الأطفال ممن فى سن التعليم ملتحقون بالدراسة وان النسبة الكبيرة من المتخلفين فى الدراسة تعود الى أن الأمهات البديلات أميات أو لعدم معرفة الأطفال بطروفيهم .

٨ - المستوى الاقتصادى للأسر البديلة منخفض وغالبية دخلها من كسب العمل .

٩ - تدفع أغلب الاسر البديلة فى المسكن أجورا تتناسب مع دخولها وان كان حوالى الخمسين منهم ترتفع معدلات زواجهم بالنسبة لغرف بالسكن عن المعدل المتوسط بالقاهرة .

١٠- الغالبية العظمى من أفراد الأسر البديلة يعملون في مهن وحرف مختلفة .

١١- لتقليل من الأطفال يعرفون ظروفهم وأن كانت الأثرية تعرف سر وجودهم مع غير أسرهم الطبيعية وتشكل المؤسسة التي انتقلوا منها والجيران النسبة الكبرى في هذه المعرفة .

١٢- أوردت الدراسة بعض المبادئ المتعلقة برعاية الأطفال البديلين والتي ينبغي أن يعرفها العاملون في هذا المجال وأهمها :

(أ) ضرورة مراعاة التجانس في مستويات المعيشة وفي الذكاء إذا اضطر الطفل للانتقال بين أكثر من أسرة .

(ب) ضرورة معرفة الطفل في سن مبكرة بحقيقة ظروفه بأسلوب مناسب عن طريق الاختصاصية وحل مشكلاته أولاً بأول .

(ج) الرعاية البديلة عمل متكامل تقوم به الاختصاصية والأسرة والطفل والأهل وغيرهم .

(د) العمل في ميدان الرعاية البديلة عمل تخصص دقيق ويجب أن تفرد لكل حالة خطة تتفق مع ظروفه .

١٣- أرجعت الدراسة أسباب القصور في الرعاية البديلة القائمة وقتئذ إلى تعدد الجهات العاملة في هذا الميدان وعدم وجود سياسة نامية للرعاية البديلة أو وجود متخصصين وقصور الإمكانيات المادية والبشرية والتدريب المتخصص للعاملين في هذا الميدان والبحوث العلمية واحتكار فئة من الأسر البديلة القيام بهذه الرعاية مع جهلها ، بالإضافة إلى قصور الأعداد والتنظيم في إدارة الأسر البديلة .

١٤- خرجت الدراسة إلى أنه يمكن تحقيق نظام أفضل للرعاية البديلة باتباع الآتي :

(أ) إنشاء مركز استقبال للأطفال اللقطاء به الأعداد المناسبة من الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسين والأطباء لاستقبال الأطفال وتسجيلهم وفحصهم وعلاجهم قبل تسليمهم لمؤسسات الرعاية البديلة تمهيداً لاعاشتهم بين أسر بديلة .

(ب) تقسم مؤسسة الرعاية البديلة إلى قسمين أحدهما لتلايداع المؤقت قبل تسليم الأطفال للأسر البديلة والآخر للإقامة الدائمة للأطفال

الذين لا تصلح الأمل البديلة لعاشتم لوجود نقص في قدراتهم
أو جنوحهم مع تزويد المؤسسة بالعاملين الفنيين المتخصصين
التاسعين

(ج) يتم اختيار الأسر البديلة المناسبة لكل طفل على أسس علمية
وفنية .

١٥- أوصت الدراسة بسحب الطفل من الأسرة البديلة إذا ثبت إهمال
الأسرة أو عجزها أو وجود خطر على الطفل أو فقدان الشروط الأساسية
لواجب بواجدها في الأسرة البديلة .

١٦- انتهت الدراسة إلى بعض المقترحات لتطوير نظام الرعاية البديلة
بعضها يتعلق بالأسرة والطفل والمؤسسة والمجتمع وأنها وضع المعايير
والحوافز ونشر الوعي وتدريب الاختصاصيين وتوفير الامكانيات وإنشاء
المؤسسات المتصار إليها في البحث .

ثالثاً - بحث « نظام الرعاية البديلة في جمهورية مصر العربية » :

أجرى سنة ١٩٦٧ تحت إشراف الإدارة العامة للتخطيط بوزارة
التئون الاجتماعية

ويهدف البحث إلى حصر الخدمات التي تقدم للأطفال المحرومين من
الرعاية الأسرية وبيان أوجه القصور في هدف الرعاية وصولاً إلى رسم
السياسة المحققة لرعايتهم الرعاية السليمة .

تم البحث بدراسة البحوث والنشرات والكتيبات والتقارير الخاصة
بهذا الموضوع علاوة على التعرف على آراء القائمين بإدارة المشروع في محافظات
القاهرة والإسكندرية بالإضافة إلى زيارة جميع المؤسسات القائمة على رعاية
هذه الفئة بالمحافظتين (القاهرة والإسكندرية) للوقوف على الخدمات والبرامج
المقدمة .

وقد خرجت الدراسة ببعض التوصيات منها :

١ - اسناد الإشراف على نظام الرعاية البديلة لإدارة العامة للأسرة والطفولة
التئون الاجتماعية بالمحافظة .

٢ - إنشاء قسم للأطفال الرضع بـ مكان متوسط بالقاهرة أو بجمعية أولادى
بوزارة التئون الاجتماعية على أن يختص بالتنفيذ جهـاز مديريات

بالمادى لاستقبال الأطفال اللقطاء بمحافظة القاهرة وضواحيها مع
تزويده بالجهاز البشرى الفنى والمتخصصين المناسبين ، مع جواز قبول
الابناء الرضخ من الاسر للتعصدة بهذه النلقر **المسمى** الاطفال بهذه
الدار حتى سن سنتين .

- ٣ - يسلم الاطفال بعد ذلك الى مؤسسة اولادى بالمادى لرعايتهم الى ان
يبلغوا سن ست سنوات ثم يسلموا الى مؤسسات ايوالية .
- ٤ - تتولى جمعية اولادى بالمادى رعاية الاطفال الضالين بالاضافة الى رعاية
الاطفال اللقطاء .
- ٥ - تخصيص قسم خاص لرعاية الاطفال من ذوى العاهات وتدريبهم على
حرف مناسبة .
- ٦ - انشاء داز ضيافة لابناء الاسر البديلة الذين تعترضهم ظروف تمنع
استمرار التحاقهم بهذه الاسر .
- ٧ - انشاء عيادة نفسية مركزية لابناء الاسر البديلة بالقاهرة لبحث
مشاكلهم وعلاجها .

الفصل السادس

الدراسة الاستطلاعية

نعرض فى الفصل السادس الدراسة الاستطلاعية تمهيدا لاجراء
الدراسة الموسعة . ويتضمن الفصل اهداف الدراسة ومجالات الدراسة ثم
المنهج الذى اتبع واداة الدراسة وجهاز جمع البيانات وأخيرا تجريب أداة
جمع البيانات .

١ - اهداف الدراسة الاستطلاعية :

- ١ - توفير المعلومات عن مجموعة الدراسة منذ بدء الرعاية البديلة
حتى تاريخ البحث .
- ٢ - التعرف على الآثار التى ترتبت على تنفيذ نظام الرعاية البديلة .
- ٣ - تحديد العوامل التى تؤثر على تنفيذ نظام الرعاية البديلة .
- ٤ - تجربة أداة جمع البيانات وتعديلها على ضوء نتائج التجريب .

• - تقديم بعض الملاحظات على حسود ما فسفر عنه الدراسة في نتائج •

ج - مجالات الدراسة :

١ - المجال الجغرافي : اختير لاجراء الدراسة الاستطلاعية كل من حى حلوان وحى جنوب القاهرة وذلك نظرا لوجود نسبة كبيرة تزيد عن ٥٠٪ من مجموع حالات الرعاية البديلة بمحافظة القاهرة بها فضلا عن اشتراك رئيسة قسم الأسرة والطفولة بمديرية الشئون الاجتماعية بكل من هذين الحيين في عضوية هيئة الاشراف على البحث •

٢ - المجال البشرى : رؤى اختيار عينة حجمها ٢١ حالة وبطريقة عمدية بحيث يتوافر في مجموع الدراسة مختلف المتغيرات المرتبطة بالرعاية البديلة وذلك على النحو الآتى :

بالنسبة للطفل : نوع الطفل ، وسنه ، وموقف اثبات نسبه الى الأسرة البديلة ، حالات محفولة للزواج أو التخرج •

بالنسبة للأسرة البديلة : الرعاية بأجر أو بغير أجر ، وجود الأب والأم ، وجود أبناء طبيعيين ، الحالة التعليمية ، الحالة الاقتصادية •

الحى الذى تمش فيه الأسرة البديلة : وسط ، مرتفع ، متوسط ، منخفض •

ج - منهج الدراسة :

استخدم منهج دراسة الحالة باعتبار منهج الذى يدرس المواقف وتطورها دراسة متعمقة وتبصيلية فى تفاعلاتها الاجتماعية والثقافية •• واقتضت الدراسة الوقوف على البيانات المتعلقة بالطفل وبأسرته البديلة من مجموعة الدراسة فى بداية تنفيذ الرعاية البديلة بالنسبة لهما ، ثم دراسة التطورات التى طرأت على كل من الطفل والأسرة حتى تاريخ البحث •

د - أداة الدراسة :

صممت استمارة لجمع البيانات الخاصة بمجموعة الدراسة بما يحقق الأهداف المقررة وقسمت الاستمارة الى الأقسام الثلاثة التالية :

١ - القسم الأول :

ويتناول حالة الأسرة والطفل وقت استلامها له وتشمل بيانات عن الطفل منذ بدء شموله بنظام الرعاية البديلة حتى تاريخ تسليمه للأسرة وبيانات الأسرة في وقت استلامها الطفل وتؤخذ هذه البيانات من واقع البيانات والدراسات الاجتماعية التي أجريت في ذلك الوقت والموجودة في الملف الخاص بكل طفل في مديرية الشؤون الاجتماعية المختصة .

٢ - القسم الثاني :

ويتناول تتبع حالة الطفل منذ تسليمه الى الأسرة أول مرة وما طرأ عليه من تغيرات أثناء رعايته في الأسرة حتى ما قبل تاريخ البحث ، وتؤخذ هذه البيانات أيضا من واقع الدراسات الاجتماعية ، والتقارير الموجودة في ملف الطفل بمديرية الشؤون الاجتماعية المختصة .

٣ - القسم الثالث :

ويتناول دراسة حالة الأسرة والطفل وقت جمع البيانات وذلك من واقع الدراسة الميدانية وجمع البيانات من الطبيعة -

وقد تضمنت الدراسة الاستطلاعية ما يوضح البيانات المتعلقة بالطفل والأسرة من حيث الجوانب التالية :

١ - بالنسبة للطفل البديل : الاسم والنوع والسن والحالة التي وجد عليها والجهة التي سنمته ، والإجراءات التي اتخذت قبيل تسليمه للأسرة وبعد تسليمه إليها والخدمات التي قدمت إليه ، ومدى معرفته لظروفه، والآثار التي ترتبت على شموله بالرعاية البديلة من حيث الصحة والتعليم والعمل والدخل وعلاقاته الاجتماعية بالأسرة البديلة والمشكلات التي صادفته .

٢ - بالنسبة للأسرة البديلة : أسباب طلب الرعاية ، ونوعها ، وتكوينها الاجتماعي وبيانات الأم والأب من النواحي الصحية ، والتعليمية ، والمهنية ، ورأيها في الطفل .

٣ - رأى المشرف على الحالة .

٤ - رأى الباحث الاجتماعي الذي قام بجمع البيانات .

٥ - جهاز جمع البيانات : قامت بجمع البيانات الاختصاصيات الاجتماعيات

العاملات فى ادارة الأسرة والطفولة بمديرتى الشئون الاجتماعية
بجنوب القاهرة وحلوان •

٦ - **تجريب أداة جمع البيانات** : تم تجريب أداة جمع البيانات بالنسبة الى
أربع حالات من مجموعة الدراسات الاستطلاعية ، ووجدت وافية
بالغرض فاستكملت عملية جمع البيانات لباقي حالات مجموع
الدراسة •

واتفق على صياغة التقرير الذى يقدم عن كل حالة بحيث يتناول
قسمين أساسيين :

القسم الأول :

ويحتوى على بيانات الطفل والأسرة منذ بدء الرعاية حتى ما قبل
تاريخ الدراسة الميدانية وذلك من واقع ملف كل حالة بمديرية الشئون
الاجتماعية المختصة •

القسم الثانى :

ويشمل بيانات الطفل والأسرة من واقع الدراسة الميدانية •

الفصل السابع

نتائج الدراسة

يتضمن الفصل السابع نتائج الدراسة وينقسم الى أربعة أقسام :

أ - الأسرة البديلة •

ب - الابن البديل •

ج - الاختصاصية الاجتماعية •

د - العوامل التى تؤثر على تنفيذ نظام الرعاية البديلة •

أسفرت الدراسة الاستطلاعية والمعلومات التى اشتملت عليها ، عن
ايضاح صورة مجموعة الدراسة من الأسرة البديلة والأطفال البديلين عند
بدء الرعاية وما طرأ على هذه من تغييرات ، والآثار التى تترتب على تنفيذ هذه
الرعاية بالنسبة للأسرة والطفل • وسوف نعرض هنا ما أسفرت عنه هذه
الدراسة من نتائج فى ضوء الاعتبارات التالية :

١ - لا تهدف هذه النتائج الى التعميم ذلك لان العينة المستخدمة قد جرى اختيارها بطريقة عمدية قصد منها توفير حالة واحدة على الاقل من المتغيرات المتصلة بالاسرة والطفل ضمن مجموعة الدراسة وبذلك يكون العينة ممثلة لتوزيعات حالات الرعاية البديلة ولكنها غير ممثلة لمجتمع الدراسة .

٢ - تضمنت الدراسة الاستطلاعية معلومات تتصل بصحة الطفل البديل وصحة أبويه البديلين وقد استندت الدراسة في هذه الجوانب على ما احتوته الملفات ، وآراء جامعي البيانات الميدانية. دون ان يرجع في ذلك الى الاختصاصيين ، وإذا كان الباحث الاجتماعي المتحرس يستطيع ان يقدر الظروف ، لصحية - بدنيا ونفسيا وعقليا - بتقديره الذاتي وفي ضوء خبراته السابقة ، الا أننا نرى ان هذه التقديرات الذاتية الصادرة من غير المتخصصين يجب ان تؤخذ بحذر ، لذلك فإننا نشير الى أهمية عرض الحالات على المتخصصين في الطب البدني والنفسى عند اجراء الدراسة الميدانية اذا أمكن ذلك .

٣ - اشتملت الدراسة الاستطلاعية على بيانات الحالة الاقتصادية للأسرة البديلة قبل بدء الرعاية تم في تاريخ جمع انبيانات الميدانية . ورغم ان هناك مصادر للدخول نابتة القيمة مثل ايرادات الممتلكات والممتلكات وأجر الرعاية البديلة الا أن هناك مصادر أخرى للدخول مثل الدخل من المهن والحرف يصعب تحديدها بالدقة الواجبة وقد اكتفت الدراسة بما ورد في ملفات الحالات وفي استمارة جمع البيانات .

ونتناول في هذا الجزء من التقرير أهم النتائج التي أسفرت عنها دراسة الحالة لمجموعة الدراسة متضمنة الجوانب التالية :

١ - ظروف كل من الاسرة البديلة والطفل البديل عند بدء الرعاية وتطور هذه الظروف حتى تاريخ جمع البيانات .

٣ - الاختصاصية الاجتماعية .

٤ - ملاحظات ومقترحات .

١ - الأسرة البديلة :

عنيت الدراسة الاستطلاعية بالتعرف على ظروف الأسر البديلة في مجموعة الدراسة عند بداية الرعاية ومدى تطابقها مع ما اشترطه القرار الوزاري من شروط عند اختيار هذه الأسر . وفيما يلي ما أسفرت عنه

الدراسة في هذه الناحية :

١ - توزيع مجموعة الدراسة من الامهات البديلات حسب السن عند بداية

الرعاية (جدول رقم ١٠ بالملحق المرفق) :

تبين أن أكثر من ٧٢٪ من الامهات البديلات نى مجموعة الدراسة تطبق عليهن شروط اسن عند بدء الرعاية غير أنه اتضح أن احدى الامهات البديلات تسلمت الطفل البديل وعمرها ١٩ سنة (حالة رقم ٥ مصر القديمة) كما ان هناك خمس حالات تسلمت كل منها الطفل البديل وعمر كل منهن ٥٠ عاما او اكثر (الحالة رقم ١١ و ١٢ مصر القديمة) بل ان احدهن كان عمرها وقتذاك ستين عاما .

ورغم صغر سن الام (حالة رقم ٥ مصر القديمة) فقد كانت علاقتها بالطفله شديدة حتى انبتت نسبها اليها بعد أن طلقها زوجها لعدم الانجاب وزواجها من آخر لا ينتجب بدوره . ورغم أن الطفله تعتقد أن والدها هو من ضن امها الا ان علاقتها بامها ابدينه وزوجها الجديد ظلت على خير حال وهي متعلقة بامها ابدينه التى تبادها الاهتمام والحب كما أن الطفله مستمرة فى درستها ، نى شامل أقرانها .

وفى الحالة رقم (٢ مصر القديمة) تبين أن الام ابديلة كانت قد بلغت خمسين عاما عند بدء الرعاية وكانت ارملة نعلول ابنا طبيعيا يعمل كاتباً وابنه طبيعيه فنسلت فى الحصول على شهادة اتمام المرحلة الابتدائية وعملت فى مهنة الخياطة ، ورغم أن الابن البديل كان مريضا بشلل فى رجله اليسرى الا أن الاخصانيه الاجتماعية تعاونت مع الام البديلة فى علاج الطفل وتوجيهه مدرسيا حتى يقوم بخجله الطبيعى كما قامت الاسرة باستخراج شهادة ميلاد له باسمه الحقيقى واقتنع الطفل البديل بان أمه البديلة اما هى جدته وانها برعاه بعد وفاة والدته وان السبب فى عدم قيده باسم الاسرة هو الرغبة فى عدم تجنيد شقيقه (الاخ البديل) . ونقد اتضح من دراسته الحالة ان الابن البديل رسب فى امتحان الشهادة الثانوية عام ١٩٧٣ وعمره ٢١ سنة مما ادى الى قطع الرعاية البديلة - طبقا للقرار الوزارى - وسعت الباحثة لصراف اعانة شهريه من معونة الشتاء حيث انه تقدم لاعادة الامتحان عام ١٩٧٤ .

أما الحالة رقم (١١ مصر القديمة) فلقد كانت ارملة أيضا وبدأت الرعاية وعمرها ستون عاما وكانت صحتها ضعيفة ولقد حفل ملف الحالة بكثير من المشاكل بين الام ابديلة والابنة البديله بسبب كبر سن الام وسوء

طباعها وخشونتها في معاملته الطفلة مما أدى الى تمرد الأخيرة أكثر من مرة .
ونظرا لكبر سن الام البديله فقد توفيت واضطرت الابنه البديله وعمرها
١٨ سنة الى الزواج من رجل كبير السن لرعايتها حتى تتمكن من اتمام
دراستها .

اما في الحاله رقم (١٢ مصر العديده) فقد بلغ سن ادم البديله ٥٠
سنة عند بدء الرعايه وكانت متزوجه وقتها من أب بديل عمره ٥١ سنة ولم
ينجبا وحصلتا على صفيين بدينين عمل أولهما في مهنة تذاوير سيدات بعد
اتمام الدراسة الابتدائية وواصلتا بهما دراسة الإعدادية في مثل سن
أقرانه ونظرا لكبر سن الوالدين البديلين بعد نفوق الأب ثم اغفبه الام
وبعلت اربعه الى ابنه الزوج (الاخت البديله) وذهب ارمه بمت مهمتها
بنجاح حتى يخرج الابن البديل من ليله الهندسه .

وبالنسبة خالتي حلوان : فقد نالت الام البديله رقم ٣ انسه بلغ عمره
عند بدء الرعايه ٥٧ سنة اي انها بخالف الشروط المنصوص عليها في القرار
الوزاري بنسب السن فضلا عن انها لم يسبق بها الزواج . ورغم ذلك فقد
نجحت لام البديله (اسه) في رعايه طفله . ذلك لان الام البديله كانت
حاصلة على دبلوم تدبير منزلي وعمل موجهة في منظمه تعليميه بمرتب ٦٢
جنيها في الشهر وبلغ من سده نعلها بالابنه البديله ان رعت في اسخراج
شهادة ميلاد ننسبها اليها ، وتعذر ذلك لان الام البديله انسه وتعذر الابنه
انها بنت خاله أمها البديله والابنه البديله ملتحقة الآن في الصف الرابع
الابتدائي اي في مثل ظروف أقرانها وتؤدي الصلاة وتحب القراءة والاعلاع
والاشغال الفنية وتساعد الام البديله في أعمال المنزل وعلاقاتها الاجتماعيه
طبيعيه .

اما في الحاله الثانيه وهي الحاله رقم (٤ حلوان) فقد كان سن الام
عند بدء الرعايه أكثر من خمسين عاما كما كان الأب البديل يقترب وقتها
من الستين عاما وكان ضعيف الصحة قد تم استثناء الأسرة من شرط السن .
وقد تبين ان الوالدين البديلين الان في صحة سيئا . كما تبين أن الطفل
البديل كان متخلقا في انكائه بناء على تقرير من الطبيب النفسي مما أدى الى
الحاقه بمدرسه خاصه . وكان الأب البديل يساعده في الدراسة حتى وصل
الى الصف السادس الابتدائي ثم أصيب الأب البديل بكسر دخل لعلاجه الى
المستشفى فتوقف الابن البديل عن التعليم ، وتحاول الأسرة الحاف الطفل
البديل في تدريب مهني مناسب بعد أن توقف عن التعليم وزاد الطين بله
أن الطفل وجميع المحيطين به يعرفون حقيقه ظروفه وقد أدى ذلك مضافا الى

تخلفه العقل الى سوء حالة الطفل النفسية ويظهر بعض السلوك المدونين مثل سرفة زملائه والتبول اللاارادى . وقامت الاخصائية الاجتماعية بعرض الحالة على الطبيب النفسى وتوجيه الام الى عدم الافراط فى تدليل الطفل مما ادى الى افساده خاصة بالنسبة لكبير من الوالدين البديلين وجعلهما ياستلوط تربية الاطفال .

٢ - توزيع مجموعة الدراسة من الآباء البديلين حسب السن عند بدء الرعاية (جدول رقم ١٤ بالملحق المرفق) :

تبين ان حوالى ٢٠٪ من مجموعة الدراسة لم يكن بأسرها آباء إما لوفاتهم او لعدم زواج الام أصلا .

أما فى باقى الحالات فقد تبين ان حوالى ٧٠٪ من الآباء البديلين كانوا عند بدء الرعاية فى سن الخمسين أو أكثر بينما سبق أن أشرنا الى أن أكثر من ٧٢٪ من الامهات البديلات فى مجموعة الدراسة تنطبق عليهن شروط السن .

وهذا يشير الى اهتمام القائمين على تنفيذ المشروع بتوافر شرط السن بالنسبة للام أكثر من اهتمامهم بتوافره بالنسبة للاب .

٣ - توزيع مجموعة الدراسة من الامهات البديلات حسن الحالة التعليمية (جدول رقم ١١ بالملحق المرفق) :

تبين تنوع المستويات التعليمية للامهات البديلات بين الامية والحصول على المؤهل العالى فلقد كانت ٧٠٪ من الامهات البديلات أميات و ١٠٪ منهن نقرأ وتكتب و ٥٪ حاصلات على الاعدادية و ٥٪ حاصلات على مؤهل متوسط و ١٠٪ حاصلات على مؤهل عالى .

وقد اتضح من دراسة الحالات ان الام البديلة الامية يمكن أن تؤدي دورها الاساسى بنجاح . فهناك حالات اهتمت فيها الام البديلة الامية بالطفل البديل أكثر من اهتمامها بنفسها . ونقد نفت الانظار تغيير لاحدى الباحثات فى حالتين هما (رقم ١ ورقم ٦ حلوان) اذ قالت فى كلتا الحالتين أن ملامح الطفلة البدينة اكتسبت نفس ملامح الام البديلة واولى الحالتين لام بديلة حاصلة على مؤهل عال والام الثانية نقرأ وتكتب فقط . ولكن الحالتين اشتركتا فى شدة اهتمام الام البدينة بالطفلة لدرجة استخراج شهادة ميلاد باسم الاسرة وفتح دفتر توفير لهما والاهتمام بتعليمها تماما مثل الابنة .

التعليمية . كما اشتركتا في قوة العلاقة بين الأم البديلة والابنة البديلة والاجتماعية .

٤ - توزيع مجموعة الدراسة من الأمهات البديلات حسب الحالة الصحية عند بدء الرعاية (جدول رقم ١٢ بالملحق المرفق) :

تبين أن جميع حالات الأمهات البديلات من مجموعة الدراسة كن بصحة جيدة عند بدء الرعاية فيما عدا الحالة رقم (١١ مصر القديمة) وقد سبق أن أشرنا إلى أن هذه الأم البديلة كانت أرملة وكبيرة السن وسينة الطباع مما أدى إلى اضطراب العلاقة بينها وبين الابنة البديلة فلما توفيت الأم اضطرت الابنة البديلة إلى الزواج من رجل كبير السن لرعايتها .

٥ - توزيع مجموعة الدراسة من الأمهات البديلات حسب الحالة العملية :

كانت جميع الأمهات البديلات من ربات البيوت فيما عدا أربع أمهات في حلوان كن من العاملات بعد حصولهن على مؤهل دراسي وقد كانت جميعهن حالات ناجحة نصلحية الأم البديلة وقدرتها على رعاية الطفل البديل والتعاون مع الاختصاصية الاجتماعية .

٦ - مجموعة الدراسة من الآباء البديلين حسب الحالة الصحية والتعليمية والعملية عند بدء الرعاية البديلة (جدول رقم ١٥ و ١٦ بالملحق المرفق) :

واتضح أن أبا بديلا واحدا كانت صحته ضعيفة عند بدء الرعاية البديلة إذ كان عمره وقتها ٤٧ سنة (حالة رقم ٤ حلوان) وقد أشرنا إليها من قبل عند الحديث عن سن الأم البديلة إذ كانت هي الأخرى قد بلغت أكثر من خمسين عاما .

كذلك اتضح أن نسبة الحاصلين على مؤهلات دراسية من الآباء البديلين كانت ٥٠٪ وهي نسبة أعلى من مثيلتها بالنسبة للأمهات البديلات ٢٠٪ فقط وقد ترقب على ذلك أن جميع الآباء البديلين يعملون إما موظفون أو مدرسون أو حرفيون يعملون في مهن مختلفة منهم الميكانيكي والبراد والتجار والمكوي والسائق والساعي والحلاق .

٧ - توزيع مجموعة الدراسة حسب الحى الذى نعيش فيه (جدول رقم ٢٠ بالملحق المرفق) :

تبين أن غالبية مجموعة الدراسة تقيم في أحياء شعبية بنسبة ٧٠٪
ويقوم ١٥٪ منها في أحياء متوسطة و ١٥٪ في أحياء راقية .

٨ - توزيع مجموعة الدراسة حسب عدد الأفراد في كل أسرة عند بدء
الرعاية بغير الابن البديل (جدول رقم ١٨ بالملاحق المرفق) :

تبين أن أكبر عدد لمجموع أفراد الأسرة الواحدة من مجموعة الدراسة
هو خمسة أفراد وذلك في ١٠٪ منها فقط . أما أغلب هذه الأسر فمكونة من
أربعة أفراد (٣٠٪) أو ثلاثة أفراد (٣٠٪) أو فردين (٢٠٪) وكانت
الأسرة مكونة من فرد واحد فقط في ١٠٪ من مجموعة الدراسة وهما الحالة
رقم (٣ حلوان) وكانت أنسبة والحالة رقم (١١ مصر القديمة) وكانت
أرملة .

٩ - توزيع مجموعة الدراسة حسب عدد الأطفال البديلين في كل أسرة :

ينص نظام الرعاية البديلة على ألا تتسلم الأسرة البديلة أكثر من طفل
بديل إلا بموافقة الإدارة المختصة ، وقد تبين أن ثمانى أسر بديلة من مجموعة
الدراسة حصلت كل منها على طفل بديل آخر ومنها أسرة حصلت على أربعة
أطفال بديلين (جدول رقم ٢٩) الأول حصل على دبلوم التجارة الثانوية
وجند في الجيش واستشهد في معارك ٦ أكتوبر ١٩٧٢ في الجبهة . والثانية
تزوجت وأقامت في معيشة مستقلة ، والثالثة حصلت على شهادة القبول
ومستمرة في الدراسة الإعدادية على أحسن وجه ، والرابعة حصلت على
شهادة القبول والتحقت بالاعدادى ثم علمت الابنة من الجبران بحقيقة وضعها
فاضطربت أحوالها ورسبت في الاعدادية مرتين ثم تزوجت في مارس ١٩٧٤
فقطعت عنها الرعاية .

وتستدعي هذه النتائج دراسة أثر تكوين الأسرة البديلة من حيث عدد
الابناء البديلين .

١٠ - توزيع مجموعة الدراسة حسب وجود أبناء طبيعيين بها عند بدء
الرعاية (جدول رقم ١٩ بالملاحق المرفق) :

يبين أن أكثر من ٥٠٪ من مجموعة الدراسة كانت تفتقد الأبناء
الطبيين أما لعدم الانجاب أصلا (حالات رقم ٥ و ٦ و ٧ و ٩ و ١١ و ١٢ و ١٤
بمصر القديمة و ١ و ٣ و ٥ و ٧ حلوان) أو لوفاة الأبناء الطبيعيين بمصر

ولادتهم (١٢. مصر القديمة) .

ويتوزع الأبناء الطبيعيين حسب الجنس اقترح أن هناك حالتين . يوجد بهما اطفال ذكور فقط . وثلاث حالات يوجد بها اطفال اناث فقط ، وأربع حالات يوجد بها اطفال ذكور واناث معا .

١١- توزيع مجموعة الدراسة حسب الدخل الشهري للأسرة قبل بدء الرعاية مباشرة (جدول رقم ٢١ بالملحق المرفق) :

تركزت مجموعة الدراسة في الفئة من ٢٠ جنيها الى أقل من ٤٠ جنيها شهريا بنسبة حوالى ٥٠٪ وبلغت نسبة الأسر التي يقل دخلها الشهري عن ٢٠ جنيها ٣٦٪ بينما بلغ دخل باقى الأسر ونسبتها ١٤٪ ، ٦٠ جنيها فأكثر .

وبحساب متوسط نصيب الفرد من الأسرة قبيل بدء الرعاية مباشرة (جدول رقم ٢٣) تبين أن ٣٧٪ من مجموعة الدراسة يتركز في الفئة من خمسة جنيهات شهريا الى أقل من عشرة جنيهات و ١٩٪ من مجموعة الدراسة يقل نصيب الفرد فيها من ٥ جنيهات في الشهر ونسبة مماثلة تصل الى عشرة جنيهات حتى أقل من ١٥ جنيها شهريا و ١٠٪ من مجموعة الدراسة دخلها الشهري من ١٥ جنيها الى أقل من ٢٠ جنيها بينما زاد متوسط دخل الفرد عن ٢٥ جنيها شهريا في ١٥٪ من مجموع الدراسة .

١٢- حدد القرار الوزاري رقم ١٧ سنة ١٩٦٨ فئات الأجور التي تصرف مقابل الرعاية ونص في نفس الوقت على خصم نسبة تعادل ١٠٪ من هذه الأجور تودع لحساب الطفل في صندوق التوفير .

وقد تبين أن هناك خمس حالات كانت انرعاية فيها بغير أجر وبالتالي لم تفتح لها الوزارة دفترا للتوفير كما تبين أن هناك ثلاث حالات أخرى انتهت فيها الرعاية البديلة بالزواج أو التخرج وتسلم كل دفتر توفيره كما أن هناك حالة واحدة لم يبين بها موقعها من دفتر التوفير .

أما باقى حالات مجموعة الدراسة وعددها ١٢ فقد توزعت بالنسبة لقيمة ما وجد في دفتر التوفير الخاص بكل منها وقت اجراء الدراسة الاستطلاعية بين أقل من عشرة جنيهات وبين أكثر من سبعين جنيها طبقا للمدة وقيمة ما يودع كل شهر .

غير أنه مما لفت الانظار الحالة (رقم ١) بحلولان التي وجد في دفتر توفيرها مبلغ ٣٩٥ جنيها بما يشير الى أن الأسرة تدخر للابن البديل من مالها

الحاص ، ولم تكثف هذه الأسرة بالذات بهذا القدر وانما استخرجت وثيقة
تأمين على الحياة لصالح الطفل واشترى باسمه قطعة من الأرض .

١٣- توزيع مجموعة الدراسة حسب الدخل الشهري للأسرة البديلة عند
الدراسة الاستطلاعية بما في ذلك اجر الرعاية (جدول رقم ٢٢ بالملحق
المرفق) :

لوحظ ازدياد نسبة الأسر التي يبلغ دخلها الشهري ٢٠ جنيها الى أقل
من ٤٠ جنيها اذ ارتفعت من ٥٠٪ الى ٦٢٪ كما ارتفعت نسبة الأسر التي
يبلغ دخلها الشهري ٦٠ جنيها فما فوق من ١٤٪ الى ١٩٪ بينما انخفضت
نسبة الأسر التي يقل دخلها الشهري عن ٢٠ جنيها اذ بلغت حوالي ١٠٪
بدلا من ٣٦٪ وظهرت هنا الفئة من ٤٠ جنيها الى أقل من ٦٠ جنيها شهريا
بنسبة ١٠٪ .

وبحساب متوسط نصيب الفرد من دخل الأسرة (جدول ٢٧) اتضح
أن نسبة الأسر التي يبلغ هذا المتوسط فيها من ١٠ جنيهات الى أقل من ١٥
جنيها شهريا عد اربع من ١٩٪ الى ٢٨٪ نظير انخفاض النسبة في الفئتين
أقل من ١٠ جنيهات اذ أصبحت ١٤٪ و ٢٣٪ بدلا من ١٩٪ و ٣٧٪ على التوالي
بينما بقيت انسب الخاصة بالفئتين من ١٥ و ٢٥٪ كما هي ١٠٪ و ١٥٪
على التوالي .

ويتبر هذا الارتفاع في متوسط نصيب الفرد في دخل الأسرة الى
الزيادة الطبيعية في دخول الأسر بالإضافة الى تأثير أجر الرعاية الذي يصرف
فعلا مقابل روجه الرعاية ويبدأ بمبلغ ٣٦ جنيها سنويا للطفل في سن ما قبل
الدراسة او لمر استحقاق بمدرسه يرتفع الى ٤٢ جنيها في مدة الالتحاق
بالتعليم الابتدائي و ٤٨ جنيها في مدة الالتحاق بالتعليم الإعدادي و ٦٠ جنيها
في مرحلة التعليم الثانوي و ٧١ جنيها في مرحلة التعليم العالي .

وسبقت الاسارة الى ان الهدف من صرف مقابل انعايه هو معاونة
الاسرة في تحقيق رعايه الطفل وأنه يشترط في الاسرة أن يكون ما ينفق من
دخلها كافيا لسد احتياجاتها بحيث لا يصبح مقابل الرعاية هدفا في حد
ذاته .

١٤- يشترط نظام الاسر البديلة أن تكون الاسرة المرشحة لاستلام الطفل
ابدين مكونه من زوجين صاخين وبشروط اخرى تضمن توافر المناخ
الذي يعزز في مناخ الاسرة الطبيعيه .

وقد تلتبت الدراسة الاستطلاعية ظروف الأسرة البديلة من حيث توافر الابوين منذ بداية الرعاية وحتى تاريخ البحث وقد كشفت هذه الدراسة عما يلي :

(أ) حالات بدأت الرعاية بوجود الأب والام البديلين : وقد بلغ عددها (١٨ حالة) أى بنسبة حوالى ٨٥ ٪ ، غير انه لم تستمر الاسرة بهذه الصورة فى سوى ثمانى حالات ، أما العشر أسر الاخرى فقد توفى الاب فى خمس منها ونقلت الرعاية الى الارملة التى لم تتزوج بعد الترميل ، وتوفيت الام فى حالتين وتولى الاب البديل الرعاية بمفرده ، ثم طلاق الابوين البديلين فى ثلاث حالات ثم قام برعاية الابن البديل فى الحالة الاولى الام البديلة ، وفى الحالة الثانية الاخـت ابديله وفى الحالة الثالثة الجدة للأب البديل .

(ب) حالات بدأت الرعاية البديلة بمعرفة الأم البديلة وحدها باعتبارها أرملة وذلك فى حالتين فقط وقد قامت الحالة الأولى بمهمتها على خير وجه . ورغم عدم استخراج شهادة ميلاد باسم الأسرة البديلة بطبيعة الحال . أما فى الحالة الثانية فقد كانت الأم البديلة كبيرة السن سيئة الطباع مما سبب مشكلات للابنة البديلة .

(جـ) وافقت الوزارة على اسناد الرعاية البديلة للحالة (رقم ٣ حنوان) الى آنسة ومن الطبيعى ألا تتمكن الأم البديلة من انبات نسب الطفلة لها وقد وافق الوزير على الاستثناء استجابة لرغبتها الملحة وقد كانت موظفة حكومية بمرتب كبير وصحتها جيدة وظروفها المالية جيدة وقد تبين نجاح الحالة وتعتقد الابنة البديلة انها ابنة خالة الأم البديلة .

وتشير هذه النتائج الى أهمية دراسة تكوين الاسرة البديلة من حيث وجود الاب والام والابناء الطبيعيين وأثر ذلك على نجاح الرعاية البديلة حتى يمكن اعادة النظر فى الشروط الواجب توافرها فى الاسرة البديلة .

ب - الطفل البديل :

بلغ مجموع عدد الاطفال البديلين الذين تناولتهم الدراسة الاستطلاعية ٢١ طفلا منهم ٧ من حنوان و١٤ من مصر القديمة وفيما يلى أهم ما اسفرت عنه الدراسة حول الطفل البديل :

١ - ضمت مجموعة الدراسة (٢١ طفلا) منهم ١٠ ذكور و١١ اناث (جدول

رقم ١ بالمالحق المرفق) ، وهناك عوامل متعددة تحكم اختيار الاسرة لطفها البديل من حيث الجنس منها جنس الابناء الطبيعيين عند وجودهم واتجاه الآباء نحو رعاية الذكور أو الإناث .

٢ - يخدم نظام الأسر البديلة الأطفال اللقطاء والابناء غير الشرعيين والأطفال الضالين وأبناء الأسر المصدعة . وتبين أن غالبية الأطفال بمجموعة الدراسة كانوا لقطاء حوالي ٨٠٪ (جدول رقم ٢) ، بينما كان من بينهم طفل ضال واحد والباقي غير مبين .

٣ - يقضى نظام الرعاية البديلة أن تتولى وزارة الصحة رعاية الأطفال في سن الرضاعة على أن تتسلم وزارة الشؤون الاجتماعية بعد اتمام سن السنتين ، ومع ذلك يسمح النظام باستلام الأسر لبعض الأطفال البديلين قبل سن السنتين إذا وافقت وزارة الصحة حيث ترغب الكثير من الأسر في رعاية أطفال رضع . وقد تبين أن حوالي ٢٨٪ من الأطفال البديلين في مجموعة الدراسة تسلمتهم الأسر فضلاً وهم دون سن السنتين وأن حوالي ٣٣٪ من الأطفال كانوا بين سن السنتين والأربع سنوات بينما بدأ الباقون ونسبتهم ٢٩٪ بعد سن الأربع سنوات ، (جدول رقم ٣) .

٤ - حرصت الدراسة الاستطلاعية على الوقوف على مدى استقرار الطفل في الأسرة البديلة عن طريق قياس سن الطفل وقت إجراء الدراسة الميدانية (جدول رقم ٤) وحساب المدة التي قضاها كل طفل لدى الأسرة البديلة حتى تاريخ البحث (جدول رقم ٥) .

وقد تبين أن جميع الأطفال البديلين بمجموعة الدراسة ظلوا بنفس الأسرة البديلة الفترة من تاريخ الاستلام حتى تاريخ البحث وقد تراوحت هذه الفترة بين أقل من خمس سنوات بالنسبة إلى ١٩٪ من حالات الإبناء إلى أكثر من ١٥ سنة بالنسبة إلى حوالي ٩٪ من حالات الإبناء البديلين بمجموعة الدراسة .

٥ - تهدف الرعاية البديلة في الأسرة إلى توفير الرعاية الصحية للأطفال البديلين وقد تبين أن حوالي ٤٣٪ من الأطفال البديلين بمجموعة الدراسة تسلمتهم الأسر البديلة وهم في حالة صحية سيئة بصفة عامة طبقاً لما هو ثابت في الملفات والبحوث التي أجريت وقت التسليم (جدول رقم ٦) ومع ما سبقته الإشارة إليه من عدم إجراء فحوص طبية بمعرفة أطباء متخصصين للوقوف على أحوالهم الصحية

والاكتفاء بحكم الباحث الاجتماعي على صحة الطفل من حيث مظهره العام وقت البحث الميداني فقد تبين أن حوالي ٨٥٪ من الاطفال البديلين بمجموعة الدراسة يتمتعون بصحة جيدة وان حوالي ٢٣٪ فقط صحتهم متوسطة ، أى أن الأطفال البديلين بمجموعة الدراسة يحصلون فعلا على رعاية صحية مناسبة (جدول رقم ٧) .

٦ - لا تقتصر الرعاية البديلة على الايواء والغذاء والصحة فحسب وانما تناول أيضا تمكين الطفل البديل من الاستفادة من قدراته ومواهبه وقت اجراء الدراسة الاستطلاعية وقد تبين أن حوالي ٢٤٪ من الأطفال البديلين بمجموعة الدراسة دون سن التعليم (جدول رقم ٨) . وتوزع الباقون بين الالتحاق بالدراسة في المرحلة الابتدائية واتمامها وبين اتمام الدراسة الجامعية .

٧ - تناولت الدراسة الاستطلاعية جانبا أساسيا من جوانب الرعاية البديلة وهو معرفة الطفل البديل بحقيقة وضعه في الأسرة وكيف تتم والآثار التي تترتب عليها . وقد تبين أن هناك ثمانى حالات بنسبة ٣٨٪ قامت الأسرة باستخراج شهادات ميلاد لها اسم الأسرة بمعنى أن كل الظواهر تشير الى أن هذا الطفل من هذه الأسرة فعلا (جدول رقم ٢٦ و ٢٩) .

أما باقى الحالات ومجموعها (١٣ حالة) فتفصيلها كما يلي :

(أ) سبع حالات تجهل حقيقة وضعها رغم ان شهادة الميلاد الخاصة بكل طفل هي شهادة ساقط قيد وبيانات أسماء لأبوين لها تختلف عن أسماء الأبوين البديلين فعلا .

وتفسير ذلك انه فى الحالتين (رقم ٢ ، ٣ مصر القديمة) عللت الأسرة هذا الاختلاف للابن بالرغبة فى حصول كل من الطفل البديل ، وابن الأسرة الطبيعى أى الأخ البديل على الاعفاء من التجنيد على أساس ان كلا منهما ابن وحيد ، وقد اقتنع الابن البديل فى كل من الحالتين بهذا التفسير وفى الحالة (رقم ١٤ مصر القديمة) كانت شهادة الميلاد بأسماء تقرب أسماء الأبوين البديلين واقتنعت الابنة البديلة بذلك . وفى (الحالة رقم ٣ حلوان) اقتنعت الابنة البديلة بأنها ابنة خالة الأم البديلة وتميش معها بعد وفاة والديها ، أما الحالة (رقم ٧ حلوان) فهي لطفل عمره الآن سبع سنوات وما زال يمتقد بأنه فى أسرته الطبيعية خاصة وقد تشابهت بيانات شهادة الميلاد مع

اسم الوالدين البديلين ، اما الحالتان (رقم ٨ و ٩ مصر القديمة)
فما زالتا صغيرين في السن ودون سن انهم .

(ب) ست حالات عم فيها الابن بحقيقة ظروفه ويمكن تقسيمها الى قسمين
رئيسيين :

القسم الاول ويضم الحالات التي لم تتأثر بهذه المعرفة واستقرت
احوالها بصورة عادية وهي الحالات (رقم ٦ و ٧ و ١٢ مصر القديمة)
بل ان حاله (رقم ١٢ مصر القديمة) استطاع ان يحصل على
بدلوريوس الهندسة .

القسم الثاني وقد عرف افراده الحقيقة فيما بعد فاضطربت احواله
بمجرد المعرفة وتضم الحالات (رقم ١١ ، ١٣ مصر القريه) و (١٤)
حلوان) د سامت العلاقات بين الطفل البديل والاسرة البديله .

ويلفت النظر في هذا المجال أن هناك حالة استخرجت لها شهادة
ميلاد باسم الاسرة وهي حاله (رقم ١٠ مصر القديمة) ومع ذلك فهمت
الابنة ابديله من اجبر ان الام البدينه نسلتها فعلا من الملجأ
لتنشيلها خادمة متمردت وهربت من الاسرة وتعرضت لآلام نفسية
شديدة ما زالت تصيح منها حتى الآن .

وتشير هذه الملاحظات الى أهمية تناول هذه النقطة من الرعاية البديلة
وضرورة تعاون الاخصائية الاجتماعية مع الاسرة البدينة ، التي لم تثبت
نسب الطفل البديل لها ، في اتباع الأسلوب المناسب لتعريف الأبناء البديلين
بحقيقة ظروف كل منهم وخاصة أن هناك امكانية بغيله لهذه الحقيقة ما دام
يحصل فعلا على احتياجاته النفسية والمقلية والروحية والبدينة من أسرته
البديلة .

ج - الاخصائية الاجتماعية :

للاخصائي الاجتماعي دور رئيسي في عملية الرعاية البدينة فهو الذي
يدرس حالة الاسرة وظروف الابوين ومدى استعدادهما لتحمل الالتزامات
المتربنة على استلامهما للطفل وهو الذي يعد كلا من الاسرة البديلة والطفل
لاستقبال الحياة الجديدة معا . كما انه يبحث الاسباب التي تعترض سبيل
الطفل في بيئته الجديدة ليساعده على تذليلها سواء داخل الاسرة او في
المؤسسات الأخرى وهو الذي يقترح المكافآت والساعات للأمر والأبناء
ويعد بضابة الوصي على الابن البديل فيما يتعلق بدقتر التوفير .

وقد اشار القرار الوزاري رقم ١٧ لسنة ١٩٦٨ الى اختصاص الاختصاص الاجتماعي للاشراف على عدد من الحالات في حدود ٤٠ حالة وبحيث يجري زيارة منزلية بمعدل مرة كل شهر على الأقل أى ١٢ زيارة في السنة .
وقد بينت الدراسة الاستطلاعية أن أقصى عدد من الزيارات المنزلية في عام ١٩٧٣ كان ٥ زيارات فحسب بالنسبة لـ ١٢ زيارة فقط من حالات مجموعة الدراسة وعددها ٢١ طفلا ، وتمت زيارة واحدة في ذلك العام بالنسبة الى حالة أخرى وتوزعت باقي الحالات بين زيارتين وثلاث زيارات واربعة .

ويبدو من هذه النتائج أن هذا الجانب من القرار غير منفذ وقد يكون ذلك لقلة عدد العاملين الفنيين في الأجهزة المشرفة على الرعاية البديلة مما يجعل كلا منهم مسئولاً عن عدد من الأطفال أكبر من العدد الذي حدده القرار الوزاري وبالتالي يتعذر عليه القيام بالعدد المقرر من الزيارات .

وقد بينت الدراسة الاستطلاعية أن الاختصاصية الاجتماعية لها دور رئيسي في عمليات الرعاية البديلة فقد اتضح أنها تبدي رأيا أساسيا في اختيار الأسرة وقد اتضح سلامة رأيها في عدم اختيار الأسرة رقم () مصر القديمة وأنه عندما سم يؤخذ برأي الاختصاصية نشأت مشكلات متعددة بين الأم البديلة والأبنة البديلة .

كما اتضح أنها توجه الأسرة في كيفية العناية بالطفل وكيفية معاملته وتحسين العلاقات بينه وبين أسرته البديلة .

وثبت أنها تعاون الأسرة في استخراج شهادات الميلاد وبطاقات التأمين وفي علاج الطفل وفي حل مشكلاته المدرسية .

وقامت الاختصاصية الاجتماعية بمعاونة الطفل في إزالة مخاوفه وإعدادة لحياته في الأسرة الجديدة ومعاونته في استخدام مواهبه في الدراسة وفي الأنشطة الاجتماعية والرياضية والفنية .

كما ثبت من الدراسة أن إقامة العلاقات السليمة بين الاختصاصية الاجتماعية والأم البديلة والطفل البديل تعين على تهيئة المناخ لتسليم حسن تنشئة الطفل .

(د) العوامل التي تؤثر على تنفيذ نظام الرعاية البديلة :

استهدفت الدراسة الاستطلاعية بين ما استهدفته تحديد العوامل التي تؤثر في تنفيذ نظام الرعاية البديلة لكي تكون موضوعا للدراسة

الميدانية في المرحلة القادمة من البحث •

وقد تبين من نتائج هذه الدراسة أن هناك عوامل متعددة تتداخل في التأثير على الأسرة البديلة والطفل البديل ويمكن إيجاز أهم هذه العوامل فيما يلي :

(أ) بالنسبة للأسرة البديلة :

- ١ - انكسار المجتمع للأسرة البديلة من حيث وجود الأب والام والابناء الطبيعيين •
- ٢ - اعمار الاباء والامهات البديلين •
- ٣ - الحالة الصحية للامهات البديلات •
- ٤ - الحالة الاقتصادية للأسرة البديلة •
- ٥ - الحالة المهنية للوالدين البديلين •
- ٦ - مدى توافق الاستعداد والرغبة في رعاية الاطفال البديلين •
- ٧ - نوع الرعاية (بأجر أو بغير أجر) •
- ٨ - عدد الابناء البديلين •
- ٩ - مدى دراية الأسرة البديلة بوسائل رعاية الطفل وحسن تنسيته •
- ١٠ - الخي الذي نقيم فيه الأسرة البديلة •
- ١ - السن الذي نقيم فيه الأسرة البديلة •
- ١٢ - الرعاية التي تقدمها الأسرة البديلة للطفل •
- ١٣ - اثبات نسب الطفل أو استخراج شهادة ميلاد ساقط فيد •
- ١٤ - دفتر التوفير والميزات المالية الأخرى •
- ١٥ - القيم والعادات السائدة •

(ب) بالنسبة للطفل البديل :

- ١ - نوع الحالة •
- ٢ - الرعاية السابقة على تسليم للأسرة •
- ٣ - صحة الابن البديل عند تسليمه للأسرة ونظورها •
- ٤ - استعدادات الطفل الشخصية •
- ٥ - علاقة الآخرين به •
- ٦ - معرفة حقيقه ظروفه وكيفية وتوقيت هذه المعرفة •
- ٧ - استقرار الطفل البديل في الأسرة •
- ٨ - الحالة التعليمية للطفل •

- ٩ - الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية .
- ١٠ - التربية الدينية .

(ج) بالنسبة للأخصائية الاجتماعية :

- ١ - حجم العمل الذى تكلف به .
- ٢ - التدريب على الانشغال والتوجيه فى الرعاية البديلة .
- ٣ - اتخاذ الاجراءات فى فترة رسميه مميوه .
- ٤ - الزيارات المنزلية الدورية لتوجيه الاسرة .
- ٥ - معاونة الاسرة والطفل فى مواجهه المشكلات .

الفصل الثامن

الفراحت وتوصيات

من الطبيعى ان تانى الملاحظات والمفترحات بعد اتمام الدراسة الميدانية فى مراحلها المقببه غير ان الدرسة لاستطلاعية قد كشفت عن بعض النقاط التى نعين ابرازها وعرضها فى المرحلة الحاديه ، ومن هذه النقاط ما يلى :

١ - يمكن أن نحقق الرعاية البديلة أهدافها حتى ولو صغر سن الام البديلة عن ٢٥ سنه او بنح ٥٠ سنه أو كانت أدم البديله أرملة أو حتى أنسة أو اشتغل الأب بالرعاية . أما اذا توافرت عوامل أخرى منها تمتع الابوين ابدينين بماطفه الابوة والامومه وفدرنهما على اقامة العلاقه الاسريه السليمه وارتباط الاسرة بالطفل البديل الى درجة ابات نسبه الى الاسرة واستخراج شهادة ميلاد باسمها .

٢ - ان بلوغ الام البديله وكذالك الأب البديل من الستين عند بدء الرعاية مع ما يصاحبه من ضعف فى الصلحه قد لا يسمح للوالدين البديلين بحسن تنشئه الطفل كما لا يتيح لهما الوقت الكافى لشمول الطفل بالرعاية الى أن يتجاوز سن الاعتماد على الغير .

٣ - ان تمتع الام البديله بالصفات الحميدة ومعرفتها بطريقه اقامة العلاقات الاجتماعيه السليمه مع الطفل البديل ، ركن أساسى فى حسن تنشئه الطفل حتى ولو كانت أدم غير حاصنه على مؤهل تعليمى .

٤ - ان هناك علاقه مثلثه الاضلاع أركانها الام البديله والطفل البديل

والاخصائية الاجتماعية وكلما كانت هذه العلاقة أقوى. والتفاهم بين أطرفها مستقرًا حققت الرعاية البديلة أهدافها .

٥ - أنه يمكن اطلاع الابن البديل على حقيقة ظروفه - إذا لم يتم اثبات نسيبه الى الأسرة البديله - وذلك بطريقه طبيعیه تتعاون فيها الأسرة مع الاخصائية الاجتماعيه دون أن ينتج ذلك آثارا سيئة على الطفل .

٦ - لوحظ في إحدى الحالات (٢ مصر القديمة) انقطاع الرعاية طبفاً لاحكام القرار الوزاري رقم ١٧ لسنة ١٩٦٨ بمجرد وصول الابن البديل الى سن ٢١ سنة لرسوبه في امتحان اتمام الدراسة رغم إعادة قيده مما أدى الى محاولة الباحثه صرف ما يوازي أجر الرعاية من معونة الشتاء حين انتقاله الى المرحلة اجماعية فيعود لنصرف مرة أخرى . كذلك لوحظ في الحالة (١٢ مصر القديمة) انقطاع الرعاية لزواج الابنة فلما طلقت لم تستطيع الوزارة إعادة الرعاية اليها - لعدم سماح القرار الوزاري انشراحه بذلك بما لم تقبلها الأم البديله ونعذرت اقامتها في مؤسسة ايوائية مما اضطر الابنة البديله الى الإقامة لدى من قالت عنه أنه اخ بديل . وهذه الملاحظات تدعو الى تعديل القرار الوزاري بما يسمح بإعادة الرعاية اذا زالت الظروف التي أدت الى انقطاعها .

٧ - تبين أن الأبوة والأمومة ممارسة قبل أن تكون انجاباً وأنه يمكن إقامة العلاقات الأسرية السليمة حتى ولو كانت في أسرة غير الأسرة الطبيعية وينطبق ذلك على العلافه بين الابن والابوين كما ينطبق على الابن والاخوة البديلين .

ولهذا فإن تنظيم دورات توجيهية للأباء البديلين بعد اقتراحها مرغوباً فيه لرفع مستوى العلاقات داخل الأسرة البديله .

٨ - لوحظ أن الحالات التي استمرت فيها عملية الرعاية في فترة الرضاعة وامتنعت الى الرعاية في الأسرة البديله بحيث استمرت المرضعة كام بديله كانت ناجحة .

وتثير هذه الملاحظة دراسة امكانية التنسيق بين الاجهزة العاملة مع المرضعات في وزارة الصحة والاجهزة العاملة مع الاسر البديله في وزارة الشؤون الاجتماعية .

٩ - لم يتوافر في الملفات ما يشير الى تقارير الكشف الطبى على الطفل عند تسليمه للأسرة أو خلال الرعاية البديله .

ويقترح تنظيم الكشف الطبى قبل وائناء الرعاية البديلة كاسلوب
لتوفير الرعاية الصحية وتقييم الرعاية البديلة فى نفس الوقت .

١٠- تبين قلة عدد الزيارات المنزلية الى الاسرة البديلة رغم اهميتها ويرجى
دراسة الاسباب والعمل على تلفيها حتى تحقق هذه الزيارات دورها

الخاتمة

الدراسة الحالية هى دراسة استطلاعية قامت بها اللجنة فى حدود
قدراتها تمهيدا للقيام بدراسة أكثر تعمقا ، وقد قامت اللجنة بالفعل بتصميم
استمارة جمع بيانات لتطبيقها على عينة واسعة بهدف تقييم مشروع الرعاية
البديلة فى الاسرة من عدة جوانب هى :

(أ) اجراءات الرعاية .

(ب) مدى تكيف الطفل فى الاسرة البديلة .

(ج) مدى تكيف الطفل فى البيئة الخارجية .

وسوف تقوم اللجنة بعد ذلك بأجراء دراسة اخرى على الحالات المحفوظة،
وهى الحالات التى حفظتها الوزارة لاسباب معينة من الزواج أو بلوغ السن
أو ثبوت النسب ٠٠٠ الخ ، وهذه الدراسة سوف تساعد على تقييم مدى
نجاح مشروع الرعاية البديلة فى الاسرة .

وقد حاولنا أن نعطي الدراسة الاستطلاعية صورة واضحة من الابن
البديل والاسرة البديلة ودور الاخصائية الاجتماعية والعوامل التى قد تؤثر
على تنفيذ الرعاية البديلة ، وذلك فى حدود الوقت والطاقة دون ادعاء الكمالات .

المراجع

أولا : المراجع العربية :

- * محمد فتحي شحاته « تقويم مشروع الاسرة البديلة » ، دراسة احصائية ، الاتحاد العام لرعاية الاحداث . ١٩٦٤ .
- * الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ، القاهرة .
بحث الاسر البديلة ، ١٩٦٥ .
- * الادارة العامة للتخطيط بوزارة الشئون الاجتماعية ، نظام الرعاية البديلة في جمهورية مصر العربية ، ١٩٧٠ .
- * عطيات الجداوى ، تشريعات الاسرة ، الجمعية العامة لتدريب العاملين في ميادين الطفولة والاسرة .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

May Edlison : The adopted Child. London. Victor Gollanez Ltd. 1953.

(٢- المطلق)

جداول الدراسة (٢٩ جولا)

جدول رقم (١)

توزيع مجموعة الدراسة من الأطفال البديلين حسب الجنس

المجموع	أنثى	ذكر	
٧	٣	٤	حلوان
١٤	٨	٦	مصر القديمة
٢١	١١	١٠	المجموع

جدول رقم (٢)

توزيع مجموعة الدراسة من الأطفال البديلين حسب نوع الحالة

المجموع	غير مبين	ضال	لقيط	
٧		١	٦	حلوان
١٤	٤	-	١٠	مصر القديمة
٢١	٤	١	١٦	المجموع

جدول رقم (٣)

توزيع الأطفال حسب السن عند استلام الأسرة الحالية للطفل أول مرة

المجموع	أكبر من ٤ سنوات	من سنتين إلى ٤ سنوات	من سنتين	أقل من سنتين	
٧	١	٣	٣		حلوان
١٤	٥	٤	٥		مصر القديمة
٢١	٦	٧	٨		المجموع

جول رقم (٤) توزيع الاطفال البديلين حسب السن وقت البحث
 اقل من ٦ ١٢ ١٨ ٢٤ فاكثر المجموع

حلوان	٢	٢	١	-	٧
مصر القديمة	٢	١	٧	-	١٤
المجموع	٤	٣	٩	-	٢١

جول رقم (٥) توزيع الاطفال البديلين حسب المدة التي قضاها كل طفل
 نى اذسة اعليه حتى تاريخ البحث

اقل من ٥ من ١٠	٥-١٠ من ١٥	١٠ الى ١٥ من ٢٠	١٥ اقل من ٢٠	المجموع
٢	٢	٢	١	٧
٢	٢	٩	١	١٤
٤	٤	١١	٢	٢١

جول رقم (٦) توزيع الاطفال البديلين حسب صحة كل منهم
 عند بدء الرعاية البديلة

جيدة	متوسطة	سيئة	غير مبين	المجموع	ملاحظات
٣	٤	-	-	٧	حلوان
٦	٥	٣	-	١٤	مصر القديمة
٩	٩	٣	-	٢١	المجموع

جول رقم (٧)
 توزيع اطفال البديلين حسب صحة كل منهم وقت البحث

جيدة	متوسطة	سيئة	المجموع	ملاحظات
٥	٢	-	٧	حلوان
١٣	١	-	١٤	مصر القديمة
١٨	٣	-	٢١	المجموع

جدول رقم (٨)
توزيع الأطفال البدلين حسب المرحلة الدراسية التي يوجد بها وقت البحث

المجموع	تعليم	تعليم	المرحلة الابتدائية	المرحلة المتوسطة	المرحلة الثانوية	المرحلة الجامعية	المجموع
٧	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٧
١٤	٢	٢	١	١	١	١	١٤
٢١	٢	٢	١	٢	١	١	٢١

جدول رقم (٩) توزيع الأسر البديلة حسب دوافعها للتحويل على الطفل

المجموع	تكون لائحة الإحالة	التقرب والتفكير	المرحلة الابتدائية	المرحلة المتوسطة	المرحلة الثانوية	المرحلة الجامعية	المجموع
١٤	١	١	١	١	١	١	١٤
٢١	١	١	١	١	١	١	٢١

جدول رقم (١٠)
توزيع الامهات البديلات حسب السن عند بداية الرعاية البديلة

أقل من ٢٥	٢٥ - ٣٥	٣٥ - ٤٥	٤٥ - ٥٠	المجموع	
٢	١	٢	٢	٧	حلوان
١	٢	٥	٣	١٤	مصر القديمة
١	٤	٧	٥	٢١	المجموع

جدول رقم (١١)
توزيع الامهات البديلات حسب الحالة التعليمية عند بداية الرعاية

أمية	تقرا وتكتب	اعدادية متوسط	مؤهل عال	المجموع	
٣	١	١	٢	٧	حلوان
١٢	١	١		١٤	مصر القديمة
١٥	٢	١	٢	٢١	المجموع

جدول رقم (١٢)
توزيع الامهات البديلات حسب الحالة الصحية عند بداية الرعاية

جيدة	متوسطة سيئة	غير مبين	المجموع	ملاحظات
٧			٧	حلوان
١٣	١		١٤	مصر القديمة
٢٠	١		٢١	المجموع

جدول رقم (١٣)
توزيع الامهات اليديلات حسب الحالة العملية عند بداية الرعاية

ملاحظات	الجموع	موظفة	رية منزل	
	٧	٤	٣	حلوان
	١٤		١٤	مصر القديمة
	٢١	٤	١٧	المجموع

جدول رقم (١٤)
توزيع الآباء البديلين حسب السن عند بداية الرعاية

الجموع	أقل من ٢٥	٣٥ -	٤٥ -	٥٠ فما أب	لا يوجد فوق	
				٢	٤	حلوان
		٢	١	٣	٧	مصر القديمة
	١	٢	١	٥	١١	المجموع

جدول رقم (١٥)
توزيع الآباء البديلين حسب الحالة الصحية عند بداية الرعاية

ملاحظات	الجموع	لا يوجد	متوسطة سيئة	جيدة	
	٧	٢	١	٤	حلوان
	١٤	٣		١١	مصر القديمة
	٢١	٥	١	١٥	المجموع

جدول رقم (١٦)

توزيع الآباء البديلين حسب الحالة التعليمية عند بداية الرعاية

أمي يقرأ ابتدائي مؤهل مؤهل لا يوجد المجموع ويكتب واعدادى متوسط على						
حلوان	١	٢	٣	١	٢	٧
مصر القديمة	٥	٢	٢	٣	١٤	
المجموع	٥	٢	٥	١	٥	٢١

جدول رقم (١٧)

توزيع الآباء البديلين حسب الحالة العملية عند بداية الرعاية

موظف مدرس حرفى صاحب كار لا يوجد المجموع						
حلوان	٢	١	٢	٢	٧	
مصر القديمة	٤		٦	١	٣	١٤
المجموع	٦	١	٨	١	٥	٢١

جدول رقم (١٨)

توزيع الأسرة البديلة حسب عدد الأفراد
عند بدء الرعاية بغير الابن البديل

واحد اثنين ثلاثة اربعة خمسة المجموع						
حلوان	١	٢	٢	١	١	٧
مصر القديمة	١	٣	٤	٥	١	١٤
المجموع	٢	٥	٦	٦	٢	٢١

جدول رقم (١٩)
توزيع الأسر البديلة حسب وجود الأولاد الطبيعيين بها
عند بدء الرعاية

لا يوجد	يوجد ذكور	توجد إناث	يوجد ذكور وإناث	المجموع
٤	١	٢	٧	حلوان
٨	٢	٢	١٤	مصر القديمة
١٢	٢	٣	٤	٢١ المجموع

جدول رقم (٢٠)
توزيع الأسر البديلة حسب نوع الحى الذى اقامت به
عند بدء الرعاية

راقى	متوسط	شعبى	المجموع
٣	٣	٤	٧ حلوان
	٣	١١	١٤ مصر القديمة
٣	٣	١٥	٢١ المجموع

جدول رقم (٢١)
توزيع الأسر البديلة حسب الدخل الشهري
عند بدء الرعاية (بغير اجر الرعاية)

أقل من ٢٠ جنيها	٢٠ - ٤٠	٤٠ - ٦٠	٨٠ فما فوق	المجموع
٢	٢	١	٢	٧ حلوان
٦	٨		١٤	١٤ مصر القديمة
٨	١٠	١	٢	٢١ المجموع

جدول رقم (٢٢)
توزيع الأسر حسب الدخل الشهري عند الدراسة الميدانية
بما في ذلك أجر الرعاية

القل من ٢٠	٢٠-٤٠	٤٠-٦٠	٦٠-٨٠	فما فوق	المجموع
٣	١	٢	١	٧	حلوان
٢	١٠	١		١٤	مصر القديمة
٢	١٣	٢	٣	١	٢١ المجموع

جدول رقم (٢٣)
متوسط نصيب الفرد من الأسرة البديلة من الدخل عند بدء الرعاية

القل من ٥	٥-١٠	١٠-١٥	١٥-٢٠	٢٠-٢٥	٢٥-٣٠	المجموع فما فوق
٣		١	٢	٢	٧	حلوان
١	٨	٤	١		١٤	مصر القديمة
٤	٨	٤	٢	٢	٢	٢١ المجموع

جدول رقم (٢٤)
توزيع الأطفال البدينين حسب رصيد دفتر التوفير عام ١٩٧٤

دون اجر	غير ميين	انتهت الال	١٠ من	١٠	٢٠	٣٠	٤٠	٥٠	٦٠	٧٠
٤	١	٢	٢	١	١	١	١	١	٢	٢
١	١	٢	٢	١	١	١	١	١	٢	٢
٥	١	٢	٢	١	١	١	١	١	٢	٢
حلوان										
مصر القديمة										
المجموع										

جدول رقم (٢٥)
توزيع الأطفال البدينين حسب مرات التبع المنزلي خلال عام ١٩٧٢

غير ميين	١	٢	٣	٤	٥	المجموع
حلوان		٢	٢	٢	١	٧
مصر القديمة	١	٥	٤	٣	١	١٤

جدول رقم (٢٦)
توزيع الأطفال اليتيمين حسب معرفة حقيقة ظروف كل منهم

المجموع	شهادة الميلاد بالاسم الاصل		تاريخ الميلاد بالتاريخ الشمسي	
	يجهل الحقيقة	يعلم الحقيقة		
حلوان	٧	٢	١	٤
مصر القديمة	١٤	٥	٥	٤
المجموع	٢١	٧	٦	٨

جدول رقم (٢٧)
متوسط نصيب الفرد عند البحث

القرن	٥	-٥	-١٠	-١٥	-٢٠	-٢٥	٣٠	المجموع
لها فوق								
حلوان	٢	١	١			١	٢	٧
مصر القديمة	٣	٥	٥	١				١٤
المجموع	٣	٧	٦	٢		١	٢	٢١

جدول رقم (٢٨)

توزيع الأسر البديلة حسب وجود أطفال بديلين آخرين

المجموع	أكثر من طفلين آخرين	يوجد طفل واحد آخر	لا يوجد	
٧		١	٦	حلوان
١٤	١	٦	٧	مصر القديمة
٢١	١	٧	١٣	المجموع

جدول رقم (٢٩)

توزيع الأسر البديلة حسب استخراج شهادة ميلاد الطفل

المجموع	غير مبين	باسم الطفل الأصلي	باسم الأسرة	
٧		٣	٤	حلوان
١٤		١٠	٤	مصر القديمة
٢١		١٣	٨	المجموع

معاملة المسجونين طبقا لقواعد الحد الأدنى
في السجون المصرية
الدكتور أحمد علي الجندوب (✽)

تصديق

يسر وحدة بحوث العقوبة والتدابير الإصلاحية بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية أن تقدم التقرير النهائي لبحث « معاملة المسجونين طبقا لقواعد الحد الأدنى » وهو يتكون من قسمين أحدهما نظري ويتناول :

أولا : نشأة وتطور قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين

ثانيا : دراسة احصائية تحليلية لإدارة العقاييه المصرية •

والثاني ميداني ويشتمل على دراسة للعاملين في المؤسسات العقابية المصرية لمعرفة ما هو مطبق وما هو ليس مطبقا من قواعد الحد الأدنى ، ودراسة للمسجونين لمعرفة رأيهم فيما هو مطبق وما هو ليس مطبقا من هذه القواعد ، ودراسة لاتجاهات العاملين في السجون من قواعد الحد الأدنى •

وقد قام بكتابة هذا التقرير الدكتور أحمد علي الجندوب الخبير الأول ورئيس وحدة بحوث العقوبة والتدابير الإصلاحية في المركز والمشرف على البحث الذي تكونت هيئته من السادة الأساتذة :

- | | |
|----------------------------------|---------------------------------|
| ١ - الدكتور / حسن صادق المرصفاوى | ٢ - الدكتور / يسر أنور على |
| ٣ - اللواء / محمود خليل | ٤ - اللواء الدكتور / سامى الملا |
| ٥ - العقيد الدكتور / حسين فكرى | ٦ - المقدم / هانى الضمام |
| ٧ - المقدم / محمد حسين | ٨ - الأستاذ / محمد أمين |
- ومن المركز السادة الباحثين :
- | | |
|---------------------------------|----------------------------------|
| ١ - الأستاذ / عدنان زيدان | ٢ - الأستاذة / نادية شفيق العطار |
| ٣ - الأستاذة / أسماء عبد المنعم | |

✽ خبير أول ورئيس وحدة بحوث العقوبة والتدابير الإصلاحية بالمركز •

وقد قامت السيدة اسماء عبد المنعم فضلا عن عضوية هيئة البحث ، بأعمال السكرتارية الفنية له ، حتى تركها للمركز فحلت محلها السيدة نادية شفيق المطار حتى نهاية البحث . كما قامت بأعمال السكرتارية الفنية للجنة الفرعية التي تم تشكيلها لوضع استمارات البحث وأعدت دراسة عن مقاييس العلاقات الاجتماعية والاتجاهات .

أما اللجنة الفرعية فقد شكلت من السادة الآتية اسماءهم :

- ١ - الدكتور أحمد على المجدوب (المشرف على البحث)
- ٢ - العقيد الدكتور حسين فكرى
- ٣ - المقدم هانى الغنام
- ٤ - المقدم محمد حسين
- ٥ - الاستاذ عدنان زيدان
- ٦ - الاستاذة نادية المطار
- ٧ - الاستاذ محمد أمين

كذلك قدم كل من الدكتور حسين فكرى والمقدم هانى الغنام والمقدم محمد حسين والسيد حمدي ابراهيم على محمود مفتش الوعظ والتعليم بمصلحة السجون والدكتور فتحي أحمد رئيس الادارة الطبية بالمصلحة والاستاذ مرسى محمود السنديوني رئيس قسم شئون العاملين بالمصلحة والاستاذ حسنى ابراهيم كبير الاخصائيين الاجتماعيين بالمصلحة تقارير عن سير العمل فى اداراتهم والمشكلات التى يقدرون انها تعوق تطبيق قواعد الحد الادنى .

أما اللجنة التى قامت بوضع مقياس الاتجاهات الذى طبق على العاملين فى مصلحة السجون فقد تكونت من المشرف على البحث والسيد الدكتور عبد الحليم محمود السيد المدرس بكلية الآداب جامعة القاهرة .

وفىما يتعلق بالمرحلة الميدانية من البحث فقد اشترك فيها السادة الآتية اسماءهم الذين قاموا بتطبيق استمارات الاستبيان على عينة البحث :

- ١ - السيد / عبد الشفوق العفيفى
- ٢ - السيد/فتحي محمد على الشناوى
- ٣ - السيد / سامى السيد عيسى
- ٤ - السيد / نبيل محمد يوسف
- ٥ - السيد/ محمد اسماعيل رمضان
- ٦ - السيد /محمد جمال الدين محمد
- ٧ - السيد / عبد الحليم ابراهيم
- ٨ - السيد / عبد الحميد فهمى
- عبد الحليم
- ٩ - السيد/ صلاح الدين محمد عامر
- ١٠ - السيد / سيد اسماعيل على
- ١١ - السيدة / ليل سلامة حسنى
- ١٢ - السيدة / نبيلة أحمد عبدالحالق

وأشرف على العمل الميداني السادة :

- ١ - الاستاذ عدنان زيدان
٢ - المقدم هاني الخنام
٣ - المقدم محمد حسين

أما مقياس الاتجاهات فقد قام بتطبيقه الباحثون الآتية اسماهم :

- ١ - السيدة / ليل سلامة حسنى
٢ - السيد / نبيل محمد يوسف
٣ - السيد / سامى السيد عيسى
٤ - السيد / عبد الحليم ابراهيم عبد الحليم
٥ - السيد / عبد الشفوق المفيفى يحيى

وفىما يتعلق بالعمليات الاحصائية فقد عهد بجزء منها الى قسم الاحصاء بمصنعة السجسون حيث تولى الاستاذ محمد أمين أحمد رئيس القسم ، التخطيط والاشراف على العمليات الاحصائية الخاصة باستمارتى الاستبيان ، فى حين عهد بالجزء الآخر وهو الخاص بالمقياس الى قسم الاحصاء بالمركز تحت اشراف الاستاذ محمود رسمى السيد .

وتنتهز هيئة البحث مناسبة صدور هذا التقرير لتتوجه بالشكر الى السادة الذين تعاونوا معها فى انجاز هذا البحث . والذين لولا جهودهم الصادقة وتعاونهم المخلص لما أمكن الانتهاء منه على هذه الصورة التى ندعو الله سبحانه وتعالى أن تكون قد جاءت محققة لما نرجوه منها .

مقدمة

وضعت الأمم المتحدة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين لتواجه بها المشكلات العديدة التي نشأت عن التوسع في تطبيق العقوبات السالبة للحرية ، وترجع نشأة هذه القواعد الى المؤتمر الدولي الذي انعقد سنة ١٩٣٠ في مدينة براغ وتصدى لمناقشة الموضوعات الخاصة بالاصلاح والعقاب ، ومنذ ذلك الوقت لم يهدأ النقاش ولم يضعف الجدل حول هذه القواعد ، ومدى تطبيقها ، وما ارتبط بذلك من تقويم مستمر لها .

وقد تصدى المؤتمر الرابع للأمم المتحدة في الرقابة من الجريمة ومعاملة المذنبين ، الذي انعقد في مدينة كيوتو باليابان سنة ١٩٧٠ لهذه المشكلة حيث أفرد لها القسم الثالث من أقسام المؤتمر وبالرغم من أن المؤتمر لم يصدر توصيات كما هي العادة في المؤتمرات الا أنه نشر ما يسمى بالأطر العامة للمناقشات التي تمت في الأقسام الأربعة .

وكان مما قرره المؤتمر وجوب اعداد تقرير عن قواعد الحد الأدنى يوضح الى أي مدى يؤخذ بها في الدول المختلفة ، وبأن يكون ذلك التقرير ضمن جدول أعمال المؤتمر الخامس للوقاية من الجريمة الذي عقد سنة ١٩٧٥ .

كذلك أوصت الحلقة العلمية العربية لدراسة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين في ضوء التطورات الحديثة في الميدان العقابي التي انعقدت في بغداد في يناير سنة ١٩٧٣ بأجراء المزيد من الدراسات لارساء أسس ومعاليم حركة عربية أصيلة للدفاع الاجتماعي ودراسة ظروف الدول العربية في مجموعها وظروف كل دولة على حدة باستخلاص أفضل الأصول والسبل لاتاحة تطبيق سليم وفعال لقواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين .

ولقد اتيج لكاتب هذا التقرير أن يحضر جلسات الحلقة العلمية العربية في بغداد ويشترك في المناقشات التي دارت فيها حول قواعد الحد الأدنى والتي أسفرت عن وضع تلك التوصية ، وكان مما أدركه الحاضرون بشكل واضح، الاختلاف الشديد بين ظروف المجتمعات الغربية التي كان لمثلها الصوت الأعلى والأثر الأعظم في وضع القواعد ، وظروف المجتمعات العربية التي انضمت الى الاتفاقية الدولية الخاصة بمعاملة المذنبين طبقاً لقواعد الحد الأدنى وهي اختلافات عديدة ، اجتماعية واقتصادية وثقافية تجعل من المتعذر الى حد كبير تطبيق العديد من القواعد المشار إليها .

ولما كانت الدول العربية سواء الموقعة على الاتفاقية أو التي لم توقع عليها أيضا ولكنها تعتزم الالتزام بها لم تحاول أن تدرس طبيعتها القواعد ومضمونها ، لمعرفة مدى ملائمتها للفلسفة العقابية الخاصة بالمجتمع العربي ، وهو فصور يرجع الى افتقار غالبية هذه الدول الى الجهاز العلمي المتخصص الذي يمكنه اجراء تلك الدراسة ، مما جعل تأييدها القواعد وحماستها لتطبيقها يفتقر الى السند العلمي والتدبير المنطقي .

لذلك حرصت وحدة بحوث العقوبة والتدابير اصلاحية على اجراء هذه ادراسة في وقت سابق على انعقاد المؤتمر الخامس لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين حتى تكون نتائجها في متناول الوفد الذي سيمثل مصر في المؤتمر يستعين بها عند مناقشة القواعد ، كذلك اجتمعت هيئة البحث باجراء دراسة نظرية لنظام العقابي الاسلامي ، ولعاملة المسجونين في التشريع العقابي الاسلامي لبيان مدى الاختلاف بين الفلسفة العقابية في المجتمع العربي والفلسفة العقابية في المجتمعات الغربية ، والى اى حد تتعارض الفلسفة الاخيرة مع ظروفنا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، بينما تتفق الفلسفة الاولى مع هذه الظروف جميعا .

ولسنا نزع أن ما جاء بالتقرير هو آخر كلمة في موضوع قواعد الحد الأدنى ، بل العكس هو الصحيح ، فهو لا يزيد عن أن يكون لبنة في بناء متكامل من البحوث والدراسات لنظامنا العقابي وفلسفتنا العقابية دامن أن يقوم شامخا في القريب العاجل انشاء الله خاصة بعد أن انشأ عدد كبير من الدول العربية مراكز للبحوث الاجتماعية والجناائية بدأت تقوم بدور ملموس في دراسة الظواهر الاجتماعية المختلفة ومظاهر سوء التنظيم الاجتماعي التي تعاني منها المجتمعات العربية .

والله ولي التوفيق .

المشرف على البحث

الباب الأول

خطة الدراسة

الفصل الأول

استجابة للاتجاه الذى أسفرت عنه مناقشات المؤتمر الرابع للأمم المتحدة فى الوقاية من الجريمة ومعاملة المذنبين ، الذى انعقد فى مدينة كيوتو باليابان سنة ١٩٧٠ ، وما قرره من وجوب اعداد تقرير عن قواعد الحد الأدنى يوضح الى أى مدى يؤخذ بها فى الدول المختلفة ، على أن يكون ذلك التقرير من ضمن جدول أعمال المؤتمر الخامس للوقاية من الجريمة الذى سينعقد سنة ١٩٧٥ . وما أوصت به اللجنة التحضيرية للمؤتمر فى اجتماعها الذى عقدته فى سبتمبر سنة ١٩٧٢ وبحثت فيه الموضوعين التاليين :

أولا : الى أى مدى طبقت قواعد الحد الأدنى فى الدول المختلفة .

الثانى : ما هى الحاجة الحقيقية للتوسع فى تطبيق تلك القواعد .

كذلك ما بدا من اهتمام بالمشكلة لدى المسئولين عن المكتب الدولى العربى لمكافحة الجريمة التابع للمنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعى حيث نظموا الحلقة العلمية العربية لدراسة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين فى ضوء التطورات الحديثة فى الميدان العقابى فى بغداد فى يناير سنة ١٩٧٣ وتناولت بالدراسة الموضوعات الآتية :

١ - قواعد الحد الأدنى وسياسة الدفاع الاجتماعى .

٢ - تطبيق قواعد الحد الأدنى في البلاد العربية (من حيث الموقف التشريعي
والمشاكل والصعوبات والحلول المقترحة) .

٣ - العاملون في السجون وتطبيق قواعد الحد الأدنى (من حيث المؤهلات
والتدريب والمشاكل والصعوبات) .

٤ - نظرة تقويمية في قواعد الحد الأدنى وضرورة تعديلها أو الإبقاء عليها .

وكان من بين التوصيات الهامة التي أصدرتها الحلقة ما قرره من انه
« لما كانت قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين هي ذاتها قواعد ذات طابع
محدد وعام ، وقد أريد بها أن تطبق في المجتمعات الإنسانية على تباينها ،
الا أنها مع ذلك لا تنتج كل ثمرتها الا اذا روعي في تطبيقها اتساقها مع ظروف
المجتمع الذي تطبق فيه » .

لذلك توصى الحلقة بأجراء المزيد من الدراسات لارساء أسس ومعاليم
حركة عربية أصيلة للدفاع الاجتماعي ، وتوصى كذلك بدراسة ظروف الدول
العربية في مجموعها ، وظروف كل دولة على حدة باستخلاص أفضل الأصول
والسبل لاتاحة تطبيق سليم وفعال لقواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين .

رأت وحدة بحوث العقوبة والتدابير الإصلاحية أن تجرى بحثا حول
الظروف التي تطبق فيها قواعد الحد الأدنى في السجون المصرية ، ادرجته
ضمن خططها العلمية سنة ١٩٧٤ وتقدمت به الى مجلس خبراء المركز الذي
أقره في جلسته المنعقدة في شهر فبراير سنة ١٩٧٤ وشرعت الوحدة في
اجرائه طبقا لخطة المبدئية التي أقرها المجلس المذكور .

أهداف البحث :

تهدف هذه الدراسة الى الآتي :

أولاً : (ا) تحديد ما هو مطبق وما هو غير مطبق من قواعد الحد الأدنى
في مصر .

(ب) التعرف على العقبات التي تقف حجر عثرة دون تطبيق بعض
القواعد ، وتحديد العوامل المختلفة التي أدت الى وجود تلك العقبات وعلاقتها

ذلك بالظروف الاجتماعية السائدة في مصر .

ثانياً : التعرف على اتجاهات العاملين في المؤسسات العقابية من قواعد الحد الأدنى ، من حيث التأييد أو الرفض أو اللامبالاة لما لذلك من أهمية باعتبارها من العوامل الرئيسية في نجاح تطبيق القواعد أو فشلها .

خطه البحث :

في ضوء هذه الأهداف وضع المشرف على البحث خطة للدراسة استملت على الخطوات التالية :

أولاً : إجراء دراسة نظرية عن بداية التفكير في تحديد ما للمسجون من حقوق ، وقد استلزم ذلك تحديد نشأة عقوبة السجن في النظام العقابي المصري وبصفة خاصة في الفترة التي طبقت فيها الشريعة الإسلامية في مصر ، حيث بين أن السجن كمعقوبة تم كنظام وإدارة لها شروطها وخصائصها فد عرف في التشريع العقابي الإسلامي (راجع كتب الفقه الإسلامي وبصفة خاصة تبصرة الحكام في أصول الاقضية ومناهج الأحكام لابن فرحون) .

ثانياً : دراسة احصائية تحليلية للإدارة العقابية الحالية في مصر تهدف الى تحديد ظروفها وأوضاعها والامكانيات المتاحة لها لتحديد ما اذا كانت تكفل تطبيقاً سليماً وكاملاً لقواعد الحد الأدنى أم لا وقد شملت العناصر التالية : الميزانية ، الأفراد على اختلاف تخصصاتهم ، الواردين من المحكوم عليهم بالسجن ، عدد السجون وأنواعها وتوزيعها الإقليمي ، المساحات المخصصة للمسجونين والمرافق المختلفة ، أنواع الخدمات ... الخ .

ثالثاً : استخدام استمارة استبيان تطبق على العاملين في السجون بقصد التعرف على رأيهم فيما اذا كانت القواعد مطبقة أم لا ، وأسباب عدم التطبيق وروعي أن يمثل كل سؤال قاعدة من قواعد الحد الأدنى . وقد استلزم ذلك إجراء مقابلات مفتوحة مع عدد محدود من الأفراد يمثلون الفئات المختلفة من العاملين في السجون .

رابعاً : استخدام استمارة استبيان تطبق على عينة من المسجونين بقصد التعرف على رأيهم فيما اذا كانت الإدارة العقابية تلتزم بقواعد الحد الأدنى في معاملتها لهم أم لا ، ولذلك اقتصر استخدام الاستمارة على ذكر القاعدة على أن يضع المسجون علامة تفيد التطبيق أو علامة لا تفيد التطبيق .

خامساً : استخدام مقياس للاتجاهات بقصد التعرف على اتجاهات العاملين

فى السجون من قواعد الحد الأدنى ، من حيث القبول أو الرفض أو اللامبالاة ، لما للتعرف على اتجاهاتهم من أهمية بالنسبة لتطبيق القواعد بالطريقة السليمة .

فروض البحث :

يقوم هذا البحث على عدد من الفروض التى يهدف الى التحقق منها وهى :

الفروض الاول : ان قواعد الحد الأدنى ليست مطبقة كلها فى مصر .

الفرض الثانى : ان ذلك يرجع الى أسباب عديدة منها الامكانيات المادية والظروف الاجتماعية ووضع الادارة العقابية فى مصر .

الفرض الثالث : وجود قصور فى معرفة العاملين فى السجون فى مصر بقواعد الحد الأدنى .

الفرض الرابع : وجود اتجاه غير مؤيد لقواعد الحد الأدنى لدى العاملين فى السجون فى مصر أو العكس .

المجال العام للدراسة :

يتفرع المجال العام للدراسة الى ثلاثة مجالات فرعية هى : المجال الجغرافى ، المجال البشرى ، المجال الزمنى .

(أ) المجال الجغرافى :

رأت هيئة البحث أن تجربة أن مستوى الجمهورية حتى تواجه أدنى احتمال لوجود تفاوت فى معاملة المذنبين طبقا لقواعد الحد الأدنى ناشئة عن الاختلافات القائمة بين السجون سواء من حيث نوعية المسجونين أو نوعية المشرفين على السجن ، او من حيث الظروف التى تسود الاقليم وما تنكسه من تأثير على موقف العاملين فى السجون من المذنبين ومن ثم فقد شملت الدراسة (٢٤) سجنا موزعة على ١٤ محافظة . فقد تبين أن بعض المحافظات لا يوجد بها سجون ويبلغ عددها عشر محافظات يودع المذنبين من أبنائها فى سجون المحافظات المجاورة أو فى سجون المنطقة المركزية .

كذلك فإن الليمانات وهى نوع من السجون المخصصة لعتاة المجرمين والمحكوم عليهم بعقوبات طويلة تقع كلها فيما يسمى بالمنطقة المركزية وهى فى نطاق القاهرة الكبرى .

وفيما يتعلق بتطبيق مقياس الاتجاهات فقد رُزى الاختصار على عينة من السجنون التي روعي في اختيارها أن تكون ممثلة للأقاييم المختلفة وهي : سجن أسبوط ممثلا لاقليم الوجه القبلي • وسجن المنصورة ممثلا لاقليم الوجه البحري • وسجن الحضرة ممثلا للحضر المصري • وسجن القناطر ممثلا لمنطقة القاهرة ولنوع اليمانات بصفه عامه ولوجود سجن خاص للنساء به •

(ب) المجال البشري :

أجرى البحث على كل العاملين في انسجون سواء كانوا من رجال الشرطة أم من غيرهم من الفئات المدنيه كالاطباء والاختصاصيين الاجتماعيين والوعاظ والمدرسين ، والمهندسين ، والموظفين الاخرين كالكتبة وغيرهم •

وقد وضعت هيئة البحث شرطين أساسيين استلزمت توفرهما فبمن يجرى عليهم البحث أولهما أن يكون قد انقضى على عملهم في السجنون سنة فاكثر وهو شرط ضروري للقول بأن من يعمل في السجنون لديه خبرة بمعامه المدينين ودرايه بمشاكلهم • أما انشروط الثاني فهو أن يكون ممن يتعاملون فعلا مع المدينين ولذلك استبعدت العاملين الذين يقومون بعملهم خارج جدران السجنون ، وقد بلغ عدد من توفر فيهم الشرطين سبعمائه تقريبا ، فيما عدا الحراس الذين تقرر الاكتفاء بعينه قدرها ١٠٪ من عددهم الاجمالي الذي بلغ ألفان من الحراس العاملين داخل السجنون والمتعاملين مع السجناء وبهذا بلغ جمهور البحث تسعمائة فردا تقريبا •

بالنسبة لميأس الانجاهات فان عدد المدين طسق عنهم بلغ المائته واخمسعين فردا •

(ج) المجال الزمني :

عقدت هيئة البحث أول اجتماع نها يوم الاحد ١٩٧٤/٣/٢٤ وبدأ الاعداد للبحث منذ ذلك التاريخ فتوالى الاجتماعات سواء من جانب اعضاء هيئه البحث أو من جانب أعضاء النجان الفرعيه التي انبثقت عن هيئة البحث حتى أمكن وضع استمارتي الاستبيان اللتين تقرر أن تطبق احدهما على العاملين في السجنون وتطبق الاخرى على المسجونين ، فضلا عن تهيض من استبيانات ادى أمدت مصلحه للسجون هيئة البحث به والخاص بالعاملين فيها من افئات المختلفة والتقارير انشغوية والكتائبية المختلفه •

وقد بدأ العمل الميداني في شهر نوفمبر سنة ١٩٧٤ واستمر حتى منتصف فبراير سنة ١٩٧٥ .

أما تطبيق مقياس الاتجاهات فقد بدأ في شهر مايو سنة ١٩٧٥ وانتهى في منتصف يونيو من نفس العام .

المنهج :

أولا - دراسات احصائية

بالنسبة للفرض الثاني من الفروض الأربعة التي يقوم عليها البحث والخاص بالإمكانيات المادية للإدارة العقابية والظروف التي تعمل فيها ومدى تأثيرها في تطبيق قواعد الحد الأدنى ، تقرر إجراء دراسة احصائية تحليلية للبيانات الخاصة بالعاملين في مصلحة السجون سواء كانوا ضباطا أو حراسا أو مدنيين ممن يشغلون الوظائف المختلفة في السجون كالأطباء والصيادلة والمهندسين الاختصاصيين الاجتماعيين والوعاظ والمدرسين والمدرسين وغيرهم ممن يتعاملون مع المسجونين ويقومون بدور في تطبيق قواعد الحد الأدنى .

ثانيا - استمارات البحث

بالنسبة للفرض الأول الخاص بمدى تطبيق قواعد الحد الأدنى في مصر تقرر إجراء عملية مقابلة مع المسجونين للتعرف على رأيهم فيما إذا كانت قواعد الحد الأدنى تطبق بشكل كلي أو بشكل جزئي عليهم وقد تم تصميم استمارة بحث تضمنت قواعد الحد الأدنى مصاغة في جمل بسيطة يطلب من المسجونين الرد عليها بالإيجاب أو السلب وذلك لتحديد القواعد المطبقة والقواعد التي ليست مطبقة .

وبالنسبة للفرض الثالث أيضا صممت استمارة استبيان موجهة الى العاملين في السجون تضمنت مجموعة من الأسئلة التي تشمل كل قواعد الحد الأدنى لكي يجيب عليها العاملون في السجون ممن يتصلون في عملهم بالمسجونين مباشرة .

ثالثا - مقياس للاتجاهات

وفيما يتعلق بالفرض الرابع الخاص بوجود اتجاه غير مؤيد لقواعد الحد

الأدنى لدى العاملين في السجون في مصر أو العكس تقرر تكوين مقياس لقياس اتجاه العاملين في الإدارة العقابية يكون في شكل عبارات يجيب عليها افراد بأجابة تعبر عن درجة من درجات التأييد أو المعارضة .

تنفيذ البحث :

عقب موافقة مجلس خبراء المركز على اجراء البحث تم تشكيل هيئته الاساسيه على نحو يكفل تمثيل كل الجهات المتصلة بالموضوع كالمركز ومصلحة السجون والجامعة وبدأت هيئة البحث تعقد اجتماعات اسبوعية للنظر في الخطوات المقترحة للدراسة وفي هذه الاثناء قام المشرف على البحث بكتابة الجزء النظري من الدراسة يحفزه الى ذلك قرب انعقاد المؤتمر العربي السابع للدفاع الاجتماعي الذي كان محددًا له الفترة من ٢٣ الى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٤ والذي تقرر أن يناقش موضوع قواعد الحد الأدنى في إحدى لجانته وبالفعل عرضت الدراسة في المؤتمر وكانت الورقة الاساسية التي دارت حولها المناقشات .

وقد تبين من المسح المكتبي الذي تم إجراؤه أن موضوع معاملة المذنبين من الموضوعات التي طرقها الفقهاء المسلمون وبالذات أبو يوسف وتاج الدين السبكي وابن فرحون وغيرهم ، أما الدراسات الحديثة فإنها معدومة ، بحيث تعد هذه الدراسة الأولى في هذا الموضوع .

وفيما يتعلق بالمرحلة الميدانية من البحث فقد مرت بالمراحل التالية :

أولاً : تم تصنيف القواعد بحسب صور النشاط التي تشملها فبلغت ٢٥ صنفاً من القواعد منها ما هو خاص بالتغذية والنظافة والرياضة البدنية ومنها ما هو خاص بالخدمات الطبية والنظام والجزاءات وهكذا .

ثانياً : تمت صياغة القواعد في جمل بسيطة وضعت أمام كل جملة منها زوجين من الأقواس ووجهت الى عينة محدودة من ضباط السجون العاملين في الديوان العام وفي السجون الموجودة في المنطقة المركزية لكي يضعوا العلامة التي يرونها والمعبرة عن الإيجاب أو السلب أمام كل قاعدة . وهكذا حتى تقوم هيئة البحث باستيعاب القواعد التي ليس هناك خلاف على تطبيقها .

ثالثاً : صممت اللجنة الفرعية التي تم تشكيلها لصياغة استمارتي الاستبيان مشروع الاستمارة التي تقرر توجيهها الى العاملين في السجون وبعد أن نوقشت الأسئلة من جانب الأعضاء تم اختبارها على عينة محدودة

من العاملين في السجون بقصد تجربة الالفاظ واختيار الصديق والثبات •
وأجريت تجربته مماثلة على عينة من المسجونين بشأن استمارة الاستبيان التي
تقرر توجيهها اليهم ثم عدلت الاستمارتين في ضوء النتائج التي أسفرت عنها
تجربتهما وطبعتا في صورتيهما النهائيةتين •

رابعاً : صمم مقياس الاتجاهات بحيث تضمن جملاً شملت معظم قواعد
الحُد الأدنى المختل لمعنيها وتمت تجربته على عينة محدودة من العاملين في
السجون ثم عدل في ضوء ما أسفرت عنه التجربة وتمت صياغته في صورته
النهائية •

خامساً : تم اختيار الباحثين الميدانيين السذين سيمهد اليهم بتطبيق
الأدوات وهي استمارتي البحث والمقياس ودرّبوا على العمل بواسطة أعضاء
اللجنة الفرعية التي وضعت الأدوات وأشرفت على اختيارها • وتم توزيع
العمل عليهم بحيث يعملون في مجموعات تضم ثلاثة باحثين أو أكثر يشمل
مجال عملها مجموعة من السجون فتم تخصيص مجموعة لسجون الوجه القبلي
وأخرى لسجون المنطقة المركزية وثالثة لسجون الاسكندرية وطنطا ودمهور
وبنها والطريق الصحراوي والقفا ورابعة لسجون المنصورة ودمياط وكفر
النسيخ وهكذا •

وعهد الى مجموعة من الباحثين بالقيام بعمليتي المراجعة الميدانية والمكتبية
تحت اشراف ضباط من مصنحه السجون وباحثين من المركز •

سادساً : بعد انتهاء عملية جمع البيانات وأجراء المراجعة المكتبية عهد
بالاستمارات الى قسم الاحصاء بمصلحة السجون الذي قام العاملون فيه
بالعمليات الاحصائية وقدموا لهيئة البحث الجداول المتضمنة للبيانات
الاحصائية المختلفة سواء كانت جداول بسيطة أو جداول مركبة •

سابعاً : قام المشرف على البحث بتحليل وتفسير تلك الجداول وكتابة
التقرير النهائي •

الصعوبات :

يمكن حصر الصعوبات التي صادفتنا في هذا البحث في الآتي :

أولاً : ما تشترطه جهات الأمن بوزارة الداخلية من ضرورة الحصول على
موافقتها قبل الاتصال بضباط الشرطة بقصد تطبيق أدوات البحث عليهم
أو الحصول منهم على بيانات وبالرغم من سلامة هذا الاجراء وأهميته الا أنه

يبدو غير منطقي بالنسبة لجهة رسمية كالمركز القومي انيط بها اجراء البحوث ولا يتصور أن تقصد الاضرار بالوطن أو الاساءة الى مصالحه وكان يكفي في هذا الصدد موافقة الجهة المعنية ، اى مصلحة السجون ، حتى لا يؤدي استطلاع رأى مصلحة الأمن العام الى الاخلال بالتوقيات الزمنية الذي تضعه هيئة البحث ، وهو ما حدث بالفعل .

ثانيا : ما يبدية عدد كبير من ضباط الشرطة من تحفظ عند الاجابه على الأسئلة خشية أن يكون في اجاباتهم ما يؤخذ عليهم الى اخذ الذي جمل بعضهم يصر على سؤال انباحت عن استمارة زميله أو رئيسه أو مرؤسه حتى يجيب بنمس الاجابه ، وفي بعض الأحيان كن بعضهم يمتنع عن الادلاء برأيه اذا رفض الباحث طلبه .

ثالثا : المواقف العدائي لبعض الفئات ضد البعض الآخر الذي انعكس على اجابات أفرادها على الأسئلة فجعلها متحيزة بدرجة واضحة .

رابعا : وجود درجة ملحوظة من التحيز في اجابات المسجونين جعلت البيانات تأتي غير مصبرة الى درجة ما عن الواقع ، وهو أمر متوقع ، نظرا للمشاعر العدائية التي لدى المسجونين نحو الادارة العقابية .

يقابل ذلك الموقف العكسي ، أي الذي يكون فيه بعض المسجونين متأثرين في اجاباتهم على الأسئلة بشعور وهمي بالخوف من رد فعل الادارة العقابية اذا كانت الاجابات عكس ما تراه ملائما .

خامسا : جهل فئة الحراس التام بوجود ما يسمى بقواعد الحد الأدنى والجهل الجزئي لدى الفئات الأخرى مما جعل تطبيق الاستمارة يتسم بالصعوبة فضلا عن المواقف العدائي للحراس من المجرمين الذين أساءوا الى المجتمع ويجب أخذهم بالشدة .

سادسا : ارتفاع نسبة المتغيبين من عينة البحث والتي بلغت ١٠٪ تقريبا من اجمالي العينة .

سابعا : عدم الالتزام بالمواعيد الذي يكاد يكون طابعا مميزا لنا كشعب والذي ينعكس على كل تصرفاتنا وهو الذي أدى الى تأخير كتابة التقرير النهائي للبحث أكثر من عشرة أشهر نتيجة لعديد من العقبات ومن أهمها بطء القائمين بالجزء الإحصائي من البحث الذي أنجزوه في ضعف المدة المقررة ، بل ان العمليات الإحصائية الخاصة بالمقاييس استغرقت عاما تقريبا ولم نكد تنتهي منه الا من أيام .

ثالثا : ما يصادفه العاملون في مجال البحث العلمي من احباطات تؤثر بشكل واضح في قابليتهم للعمل ، مع ما هو معروف من ضرورة توفر ظروف ملائمة للعمل الذهني .

الفصل الثاني

الدراسة النظرية

قواعد الحد الأدنى لمعاملة المدنيين

نشأتها ونطورها

لا جدال في انه إذا كانت الرحمة ، فضلا عن العدل والمساواة ، من الامور اللازمة والنهامة للأشخاص الأحرار ، فإنها أكثر لزوماً واعظم أهمية للأشخاص غير الأحرار الذين سلبهم المجتمع حريتهم لخروجهم عليه وادعهم السجون . لا سيّ إلا لأنه في حين يملك الأولون القدرة على التصرف اذ أي اجراء ينطوي على فسوة أو ظلم أو افتئات على حقوقهم فإن الآخرين ، أي نزلاء السجون لا يملكون هذه القدرة نتيجة للظروف التي يعيشون فيها داخل المؤسسات العقابية ، حيث تسيطر ادرات هذه المؤسسات على كل وسيلة للاتصال بينهم وبين العالم الخارجي ، بل وحيث تسيطر على مقدراتهم بما تملكه من سلطات تكاد تكون شاملة .

لذلك فإن وجود قواعد تتضمن الحد الأدنى من الحقوق التي يجب ضمانها لنزلاء السجون أمر ضروري ، خاصة وان لوائح السجون التي تتضمن شروط وأوضاع ومواصفات المؤسسات العقابية والمعاملة العقابية كانت تخلو من كثير من الحقوق التي يجب توافرها للمدنيين .

وإذا كانت معاملة المدنيين في داخل السجون قد أثار اهتماما عالميا في العشرين سنة الاخيرة (١٩٥٥ - ١٩٧٢) ، أسفر عن وضع ما يسمى بقواعد الحد الأدنى لمعاملة المدنيين ، فإن ذلك لا يعتبر بدايه جهود التي بذلت في هذا الشأن وأما هو على وجه التحديد آخرها .

فقد سبق أن استحوذت المشكلة على اهتمام العلماء المسلمين منذ القرن الاول الهجري (السابع الميلادي) ، بعد أن ازداد عدد السجون في الدولة الاسلامية بزيادة المدنيين الذين يحكم عليهم بالحبس ، وهو عقوبة تعزيبية في الشريعة الاسلامية ، توقع أحيانا كمقوبة أصلية في الجرائم التي ليست

من الحدود أو الفصاص ، وتوقع أحيانا أخرى كمقوبة تبعية أو تكميلية لعقوبة الحدود .

نشأة عقوبة السجن في الدولة الإسلامية :

لقد ثبت بما لا يدع مجالا لأى شك أن المسلمين عرفوا نظام السجن منذ عهد الخليفة عمر ابن الخطاب أنذى اشترى دارا في المدينة ، اتخذها سجنا أودع به الأشخاص الذين يحكم عليهم فى جرائم تعزيزية ، ثم تبعه الدولة فى كافة الولايات الإسلامية فاتخذوا بدورهم سجونا .

والواقع أن اهتمامنا ببيان هذه الحقيقة ليس تاريخيا ، وإنما هو نهيد لابد منه لدراستنا لموضوع قواعد الحد الأدنى في الإطار الذى حددته اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدول الخامس للوقاية من الجريمة ومعاملة المدنيين وهو التعرف على ما يعترض تطبيق القواعد من عقبات أو يصادفها من صعوبات ، نظرا لارتباط هذه القواعد بمقوبة الحبس باعتبار التفكير في وضعها ، اى القواعد ، يعد من ملاساتها ، فضلا عن أن العقوبات باعتبارها مطهرا لرد الفعل الاجتماعي إزاء مرتكب الجريمة تعد عنصرا هاما من عناصر الشفافة العامة للمجتمع يتفاعل مع غيره من هذه العناصر ، فنظام العقوبة في أى مجتمع ليس ظاهرة منفصلة عن غيرها من الظواهر تخضع لقوانينها الخاصة فقط ، إنما هي جزء لا يتجزأ من النظام الاجتماعي بأكمله ، مما سوف يساعدنا ، بدون شك ، فى التعرف على الأسباب الحقيقية وراء الصعوبات أو العقبات التى تعترض تطبيق قواعد الحد الأدنى .

أثر التطور الاجتماعي فى نشأة عقوبة الحبس :

ان نشأة عقوبة الحبس فى التشريع العقابى الإسلامى لم تكن عموما ، بل جاءت عمدا وتمت عن وعى سليم بمتطلبات الظروف الاجتماعية الجديدة .

ذلك أن الهدف الأساسى للعقوبة وهو الردع كان يتحقق بانسساس بحق للجاني ينشأ عنه أحداث الايلام الذى يتساوى فى أثره مع أثر اللذة أو المنفعة التى عادت على الجاني أو يتساوى مع الألم أو الضرر الذى ألحقه الجاني بالمجنى عليه لذلك نرى العقوبات تتطور مع ظهور ونمو حقوق جديدة للأفراد يحقق المساس بها الايلام المطلوب .

فحين لم تكن الغالبية العظمى من الناس تملك سوى أبدانها كانت العقوبات الغالبة بدنية ، من قتل وقطع وجلد وكى وغير ذلك من العقوبات

التي عرفتها المجتمعات القديمة ، ومن بينها المجتمع العربي . فلما تكاثرت الاموال وتملك الناس المرامي والحقوق والقطعان وغيرها من الاموال الثابتة والمنقولة ، نشأت الذمة المالية ونمت فأصبح من الممكن تحقيق الايلام عن طريق المساس بها وبذلك ظهرت العقوبات المالية ، ومنها الغرامة والمصادرة والاتلاف التي اعترف بها الفقهاء المسلمون كمعصوبات تعزيزية واقروا بمشروعيتها في مواضع مخصوصة في مذهب مالك وأحمد بن حنبل وأحد قولي الشافعي ، كذلك جاءت السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه بذلك في مواضع كثيرة .

فلما حصل الناس على حريتهم ومارسوها بالفعل ، بكل ما يربط بها من حقوق كالخق في التنتل والصل والانجار والتعامل مع الغير بكل الصور والاشكال المشروعة أصبح من الممكن تحقيق الايلام عن طريق المساس بهذه الحقوق بسلبها كلها من الجاني فيفقد حريته ويصير محبوساً ، أو يسلب بعضها فقط بإبعاده الى مدينة أخرى مثلاً أي نفيه . أو بحرمانه من مزاوله نشاط معين كاستجارة ملاحنا ارنكيه من غش أو مارسه من تدليس .

المفهوم الاسلامي لعقوبة الحبس :

فهم المسلمون عقوبة الحبس على انها ايداع اجاني في مكان لا يفاضره خلال فترة محددة مع عدم المساس بحقوقه الأخرى ، ولذلك سماه الرسول صلى الله عليه وسلم أسيراً ، لأن الهدف كما يقول الفقيه المسلم ابن القيم « ليس هو حبس الشخص في مكان ضيق وانما تعويقه ومنعه من التصرف بنفسه بصورة يترتب عليها إلحاقه بالأخرين ، مع ما يتضمنه هذا التعويق من تحقيق هدف العقوبة وهو الردع الذي يتم بالمساس بحق أساسي هو حقه في الانتقال والحركة وممارسة كافة صور النشاط التي يمارسها الاحرار .

تتبعاً
هكذا نشأت عقوبة الحبس في الدولة الاسلامية وهكذا استمرت وتطورت ولم يكن متصوراً أن تنشأ بشكل مماثل في أوروبا قبل انقضاء الفترة المسماة بالعصور الوسطى حيث لم يكن عبيد الأرض قد حصلوا بعد على حريتهم بما تتضمنه من حق الانتقال والحركة بعيداً عن أرض الاقطاعي والحق في التعامل مع الغير ، مما جعل الحروب الصليبية درسة ذهبية لهؤلاء العبيد للانتماق من عبوديتهم ولو كان التمن خوض مغامره غير مأمونة العواقب فدل يلقون فيها حتفهم .

ادراك المسلمين لمضار عقوبة الحبس :

لم يغفل العناء والمقرون المسمون عما تنتفى عليه عقوبه الحبس من مضار وهم يسهم ملاحظه ما يحتنف نصيبها من أضرار فنيها ، بي أنساب هم الكثيره الى هذه المضار وتلك الاخطار التي بلغ تقديرهم لها وتعظيمهم لشأنها الحد الذي جعلهم يلحون في وجوب انجزي من حب الجاني والتأني من نسبه الجريمة اليه قبل حبسه منها للاستخفاف بالحبس والضن أنه ليس بعقوبه ، فالحبس كما يقول ابن القيم عقوبه وانعقوبه انما يسوخ بعد نحقق سببها ، وهي من جنس اعدود فلا يجوز ايقاعها بنسبها بل يتبنت احكام وينامل حال الخصم ويسأل عنه .

وقال عنه « لا ريب ان الحبس من جنس الصرب ، وقد يكون آتد منه » .

اما الامام مالك فقد ذهب في تقديره للحبس الى اعتباره اشد وطأة من الضرب ، وهذا النظر راجع الى تقديرهم لحرية الانسان التي ينال منها الحبس بنقيضه فحركه الجاني ، ونعني به نواحيه ، ونحويله الى مجرد انسان خطر أو تائن صار فقد انزازه بنسبه وتقديره ندانه ، مما جعلهم ينادون بقصر هذه العقوبه على المجرمين الخطرين والمعتادين ، ويروي مطرف عن الامام مالك انه قال في هؤلاء الذين عرفوا بالفساد والاجرام ان انضرب لا يتركهم ولكن أرى أن يحبسهم السلطان في اسجون حتى تظهر توبتهم ورجت عند السلطان فيغلق سراحهم .

وفي أحكام ابن سهل انه « اذا شهد عند احكامك على رجل أنه من اهل الشر والاذى للناس ومن اهل الفساد ونردى فيجيب عليه الادب الموجع والحبس الطويل وهو ما يدل على أن مجزهم الى الحبس فان في اصيق الحدود ، وفي الاحوال التي تبلغ فيها خطورة الشخص حدا يجعل له بقاء طليقا فيه اضرار بالناس ، لذلك فقد تجنبوا العقوبات الطويلة المدة ، ولم يصوروا إمكان حبس شخص مدة تزيد على سنه لما في ذلك من ظلم وافساد له » .

بداية التفكير في وضع قواعد لمعاملة المسجونين :

سوف تعتري الدهشة ، لا محالة الكثيرين عندما يعرفون ان امورا كثيرة مما لم تعرفها السجون الأوروبية الا في القرن الثامن عشر ، واعتبروها معالم على طريق حركة اصلاح السجون ، عرفتها السجون العربية ، من بينها الكثير من الحقوق التي سنستعرضها بايجاز فيما يلي :

أولاً : حق السجين في الغذاء والكساء والعلاج :

فيمما يتعلق بالإنفاق والكساء والعلاج ، فقد كانت تلتزم بهذا الدولة سيما أن إبانى ليس له من يسق منه على نفسه أو أقارب يسقون عليه وأدت فتوى الفقيه أبو يوسف وتبعه تاج الدين السبكي في هذا الصدد ، أنه إذا كان ولي أدمر قد سبب إبانى حريته مما أدى إلى منعه من كسب رزقه فعليه أن يقدم له ما يحتاجه من غذاء وكساء وعلاج لأن منعه عنه سوف يؤدي إلى هلاكه وهي نتيجة تتجاوز الهدف من العقوبة مما يجعل ولي الأمر مسئولاً عن هلاك إبانى إذا وقع .

ولم يكن الوضع في عهد عمر بن الخطاب ومن تبعه من الخلفاء يحتاج إلى مثل هذه الفتوى ، حيث كان لل أفراد الرعية ، يفرض النظر عن دينهم الذي يديون به يحسنون حتى ينفع من بيت إدم . بما فيهم السجناء ، بل إنهم أوصى أرسون أرجل إدمي أودع سجين لديه أن يورثه ويكرمه ، وكان يمر به بين يوم وآخر يسأل عنه .

ثانياً : حق السجين في الرعاية والحماية :

لم يعتبر المسلمون الأمر منتهياً بإيداع إبانى السجن فترة محددة تكفيها منه عن جرمه ، وإنما اعتبروا هذه الأيداع بداية لفترة تقوم فيها مسؤوليتهم عند بعضهم في ذلك المساعدة التي تعنى بأن « كنهم راع وندم مسئول عن رعيته » والسجين من الرعية حتى ولو كان في السجن ، لذلك كان الرسول يسب عن السجنين ، وكذلك كان خلفاء يسألون عن السجناء ، ويروي أن علي بن أبي طالب كان يهاجئ السجن بالزيارة متابعاً لأحوال السجناء ودارساً لشئونهم .

ويذكر ابن فرحون أن إيداع إبانى السجن كان يتم بموجب أمر من القاضي الذي أصدر الحكم ، إلى المسئول عن السجن ، يتضمن اسم إبانى وجريمته والمدة التي حكم عليه بها ، والتاريخ الذي تبدأ فيه والتاريخ الذي ينتهي عنده ويتولى أمر السجن في هذه البيانات هي سجلاته منعاً لاختلاط الأمر بين المحكوم عليهم من حيث أشخاصهم أو جرائمهم أو المدة المحكوم عليهم بها ويجنباً لانغماس المدة دون الأضراج عنهم .

ثالثاً : عدم إنساس بالسفوق الأساسية للسجين :

كذلك اشترط الفقهاء عدم المساس ، أثناء فترة الحبس ، بأي حق

من الحقوق الأساسية للسجين كحقه في الحياة وحقه في سلامة جسمه وأعضائه وحقه في سلامة عقله ، وحقه في سلامة عقيدته وحقه في سلامة عرضه وشرفه ، لأن العقوبة عندهم قاصرة على سلبه حقه في حرية الحركة والانتقال كما يتحرك وينتقل الأحرار من الناس .

وقد ذهبت بهم محاولاتهم العديدة والدائبة لحماية هذه الحقوق إلى الحد الذي ناقشوا فيه في كتبهم ومناظراتهم الكثير من المشكلات التي ظهرت داخل السجون وتعارض بشكل واضح مع بعض هذه الحقوق من ذلك :

المشكلة الجنسية داخل السجون :

فقد أدركوا ما يعانيه نزلاء السجون من مناعب في هذا الصدد خاصة المتزوجون منهم ، مما يجعلهم فريسة سهلة للعلاقات الجنسية الشاذة ، فرأى البعض منعاً للانحراف ، أنه يحق للمحبوس أن تأتي إليه زوجته في السجن بين وقت وآخر ليعاشرها حتى لا يؤدي حرمانه من هذه العلاقة إلى انحرافه .

ولكن انفيقه سحنون عارض هذا الرأي قائلاً « لا يمكن الرجل من دخول امرأته إليه في الحبس ، وإن كان مسجوناً في حقها ، لأن المقصود من السجن التضييق ، ولا تضيق عليه مع تمكنه من لذته » .

في حين يرى ابن عبد الحكم أن يفتصر على من كان معروفاً بشدة خطورته دون الشخص قليل الخطورة فيكون له أن يلتقي بزوجته . كذلك يرى أن للمتزوجين ذلك إذا حبسوا بموضع خال حتى ولو طلب الفرما أن يفرق بينهما ، وهو ما تأخذ به بعض الدول الإسلامية الآن ومنها المملكة العربية السعودية التي تسمح لمحبوسين بالانلقاء بزواجهن وأزواجهن بين وقت وآخر .

تصنيف المسجونين :

من الأمور التي لا تحتاج إلى التركيز عليها ما كان قائماً منذ النحلة الأولى لانساء السجون من تصنيف المسجونين بالفصل بينهم بحسب الجنس حيث كان يخص مكان للنساء لا يدخله الرجال .

أما بالنسبة للسن فإن المسلمين لم يعرفوا الفصل بين المسجونين بحسب السن لسبب بسيط وهو أنهم لم يكونوا يحبسون الصغار بسبب تقديرهم المسلمين لما لعقوبة الحبس من خطر عليهم وما تنطوي عليه من أضرار بهم ، كما ذكرنا فقد اعتبروها أشد وطأة من الضرب .

وهكذا نرى أن المسلمين قد أقروا بما للمسجونين من حقوق ، لو أننا فصلنا أجمالها لوجدنا أنها تشمل معظم قواعد الحد الأدنى لمعاملة المذنبين ، ومع ذلك فإنهم تجنبوا ما اتسمت به بعض هذه القواعد من مبالغة أفقدتها الكثير من الواقعية التي انمكست على العقوبة ذاتها فجعلتها تبدو كما لو كانت أجازة طويلة في مكان خاص وفات واضعوا إدراك الحقيقة التي نبه إليها ابن الجوزي البغدادي وهي أنه « اعظم المعاقبة أن لا يحس المعاقب بالعقوبة وأشد من ذلك أن يعع الشروع بما هو عقوبة » .

لذلك ندعو الى جعل منطلقنا في دراسة قواعد الحد الأدنى هذا الرأى اعصاب للمفهوم ابن الجوزي جنباً الى جنب مع رأى الامام ابن تيمية الذى يقول فيه ، « والقصد من العقوبة رحمة الخلق ، بكف الناس عن المنكرات ، ولذلك يجب أن يكون ولى الامر فى تنعيذه لها بمنزله ابوانه اذا أدب ولده . كما تشير به الام رفه لفسد الولد وانما يؤديه رحمة به واصلاحاً لحاله . ولعلنا نلاحظ ان الاشارة الى الهدف الاصلاحى للعقوبة هما يسبق بكثير ما ورد بضامه فى أعمال العلماء الاوربيين فى القرن الثامن عشر وان كانت عناصر الدعوة الى الاصلاح لم تكن محددة فيما كتبه العلماء المسلمون وضحها فيما كتبه نظراتهم اغريين ، فذلك مرجعه الى الاختلاف الشديد بين مفهوم عقوبة الحبس فى كلتا الحالتين . وقد بينا حالاً مفهومها لدى العلماء المسلمين الذى يقتصر على سلب الحرية دون مساس بما للجاني من حقوق اخرى ، حتى ولو كانت تتعارض مع طبيعته العقوبة ، كالحق فى ممارسته العلاقات الجنسية بالنسبة لمتزوجين الدين دعا البعض ، كما رأينا ، الى اطلاقه » .

أما مفهوم الحبس الذى كان سائداً فى أوروبا حتى القرن التاسع عشر فقد كان يعنى ، لا سلب حرية الجاني فحسب ، بل وسلبه أيضاً معظم ما به من حقوق ، فكان يحبس فى سراديب رطبه مظلمة ويفيد بالسلاسل الحديدية ، ويضرب بالسياط ، ويوسم بالحديد المحمى . وتوضع اللواكب الحديدية فى أصابعه والحوذات الحديدية فى رأسه ويرغم على أداء أعمال السخرة ، وغير ذلك الكثير من صور التعذيب التى ذكرها « تافت » فى كتابه مبحث الجريمة و « بيرنز » فى كتابه المجتمع فى مرحلة انتقال وغيرهما من العلماء السدين اعتموا بالموضوع » .

كذلك لم يكن نزلاء السجون يتلقون أى نوع من العلاج مما يصابون به من امراض وانما كانوا يموتون صرعى أنواع مختلفة من الحمى اوبانيه . جدرى » .

وفصلا عن ذلك ، فان السجون الاوربيه لم تطبق نظاماً للفصل بين

المحبوسين بخسب الجنس أو السن أو نوع الجريمة ودرجة الخطورة الإجرامية
الا بعد حركة الإصلاح العقابي بزمان طويل .

وقد أثارت تلك الأوضاع سخط الكثيرين ، وأثارت حفيظتهم ودفعتهم
الى المطالبة بالقضاء على كل صور الفساد السائدة في السجون ، وتخليص
المقوبة من كل العيوب التي شابتها والاقتصار بقدر الامكان على سلب الحرية
دون غيره من صور المساس بحقوق المحبوسين .

مدى تعارض الهدف الاصلاحى للمقوبة مع العقوبات البدنية :

قد يبدو ما قانه ابن القيم عن الهدف الاصلاحى للمقوبة متعارفا مع ما
هو شائع من أن أغلب العقوبات في الشريعة الاسلامية بدنية كالرجم والقطع وحبس
والجلد ، ولكن الحقيقة غير ذلك تماما . صحيح ان ارجم والقطع وحبس من
العقوبات التي قررتها الشريعة الاسلامية ، ولكن غير الصحيح انها تكون
النسبة الكبرى من العقوبات أو الغالبية العظمى من الجزاءات ، فمن بين العديد
من صور الجريمة التي كان الناس يرتكبونها منذ أربعة عشر قرنا ، وغيرها من
الجرائم التي استحدثوها خلال تلك الفترة مما يملأ في جملته المئات ، وما
سوف يستحدثونه من صور وأنواع الجرائم ، نجد الشريعة الاسلامية لا تعاقب
بالرجم ، أى الاعدام والقطع والجلد الا على حوالى عشر جرائم فقط تشمل ما
يسمى بجرائم الحدود وجرائم القصاص ، فى حين أن الغالبية العظمى من
الجرائم المسماة بالتعازير يعاقب عليها بغير ذلك من العقوبات كالحبس
والعقوبات المالية وغيرها .

أما فى غير الشريعة الاسلامية ، فيذكر تافت انه فى عام ١٧٨٠ كان
يوجد فى انجلترا ٢٤٠ جريمة يمكن أن يعاقب عليها بالاعدام ، أما فى
الولايات المتحدة الأمريكية فإن عدد الجرائم المعاقب عليها بالاعدام كان حتى
عام ١٨٩٢ سبعة عشر جريمة .

الى أى حد تحقق عقوبة الحبس هدف الإصلاح :

ان ما قيل عن ملازمة عقوبة الحبس لعملية اصلاح اجناني وتأهيله للعودة
الى المجتمع ، لا يزال موضع شك كبير ، بعد أن تبين من تاريخها الطويل أنها
أضرت أكثر مما أفادت ، والدليل على ذلك الارتفاع المستمر فى معدلات
الجريمة ، فمما لا شك فيه أن هناك عوامل أخرى تؤدي الى غير ضعف
العقوبات أو فقدانها للأثر الزاجر وانما الارتفاع الكبير فى نسبة العائدين
الى الجريمة ومعتادى الاجرام الذين تبين من الاحصاءات العالمية أنها تجاوزت

كل التوقعات ، هو الذي يدل على عدم فاعلية عقوبة السجن .

فقد بلغت نسبة العائدين في الولايات المتحدة الأمريكية قرابة ٧٠٪ من المفرج عنهم من السجن ، بينما بلغت في بريطانيا حوالى ٦٥٪ وفي فرنسا ٧٠٪ ، ولم تقل في معظم الدول الأوروبية عن ٥٠٪ .

أما في الدول المسماة بالنامية أو المتخلفة فإن نسبة العائدين بدأت تتجه إلى الارتفاع بشكل ملحوظ فوصلت في مصر إلى أكثر من ٣٥٪ من المفرج عنهم من السجن بعد أن كانت ٢٧٪ منذ خمس سنوات تقريبا ، أما عن بقية الدول انامية وخاصة الدول العربية فإنه ليست هناك احصاءات منشورة عن العودة إلى الإجرام تصدرها هذه الدول .

كذلك ارتفعت الجرائم الخطرة ، وجرائم العنف من قتل واختطاف واعتصاب وسرقة بالاكراه وسطو مسلح وكلها تدل على أن عقوبة الحبس أو السجن لم تفشل في اصلاح الجناة فحسب ، بل فقدت أيضا أثرها الرادع كعقوبة ، مما أدى إلى استخفاف الافراد بها وبالقانون وعدم اكتفائهم بالصورة التقليدية للجريمة بل لجوئهم إلى أساليب جديدة في التنفيذ كالأسلوب الجماعي واجرائم ذات الاعداد الكبيرة من الضحايا حتى أصبحت بعض الجرائم تسفر عن عدد من الضحايا يكاد يقترب من عدد الضحايا في المعارك الحربية ، بل ان الجريمة أصبحت أقرب إلى الحرب غير المعلنه ، وفاق عدد ضحاياها عدد ضحايا بعض الحروب الكبرى ومع ذلك لا يزال اناس يسمعون عن الهدف الاصلاحى للعقوبة واعادة تأهيل المسجونين .

قوانين التطور في الشريعة الإسلامية :

وكيفما كان الامر ، فهكذا نشأت عقوبة الحبس عندنا نشأة مختلفة وسابقة بزمان طويل على نشأتها في أوروبا . ولكن كيف تطورت عندنا ؟ وهل كان نموها مماثلا لتطورها في أوروبا ؟

ان الاجابة على هذين السؤالين ليست واهية الصلة بموضوع بحثنا ، كما قد يظن البعض لأول وهلة ، بل هي في الحقيقة شديدة الصلة به ، لأن التطور في مجال العقوبة شأنه شأن التطور بصفة عامة يتم في الشريعة الاسلامية وفقا لقوانين ثابتة وليس سهلا كما يعتقد البعض « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيرا ، ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوى عزيز » سورة الحج آية ٤ ، خالداً في أو التضاد أو الجدول سواء فيما بين عناصر الطبيعة وظواهرها ، أو

فيما بين الناس والطبيعة يكفل للحياة الاستمرار والتجدد ، ولعل أبرز صور التضاد أو ما يسمى بالجدل تبدو في الصراع الأزلئ بين الخير والشر ، بمعناهما اعام وشامل لكل قيم الخير ، كالعدل والرحمة والحب ، وما يقابلها من قيم اشر ، كالظلم والقسوة والكراهية أو الحقد ، أو بمعناها الخاص سواء كان خفيا دغضيه والرديله ، أو قانونيا كطاعة القانون ، والخروج عليه وهو ما نسميه الاجرام .

نصرة الشريعة الاسلامية الى الظاهرة الاجرامية :

تعتبر الشريعة الاسلامية اجريه ظاهرة اجتماعية ضرورية ترتبط في وجودها بالموضوع الامم وهو اشر ، انذى تنتج من الصراع أو الجسدل بينه وبين اخير عملية استجدد الدائمة للحياة الانسانية ، شبدون الشر ما كان ، بمقدور الناس ان يدركوا معنى اخير تماما كما أنه بدون نواب ما استطاع الناس أن يدركوا معنى العقاب ، وبذلك الحال بالنسبة للذة والالم ، والعدل والظلم والحب والدره ، والرحمة والقسوة ويخطئ من يظن ان الشريعة سانها في ذلك شأن القوانين الوضعية قد استهدفت بالعقوبة الانتقام والترويح ، والتنكيل لان كل ذلك يتعارض مع روح الشريعة وجوهرها ، فقد أرسل الله النبي بها رحمة للعالمين وليس نغمة للعالمين . وكذلك فانها لم تعلنها حربا على المذنبين والعصاة والمجرمين ، كما يحاول البعض أن يصور الوضع وكأنه ثار بينها وبينهم ، وانما التزمت الشريعة بروح العدل وجوهره ، أى المساواة فلا جدال أنه لا عدائه بلا مساواة . كما أنه لا مساواة بلا تماثل او توازن بين الحقوق والواجبات وبين الغنم والغرم ، فمن قتل يقتل ومن فقا عينا فقا عينه ومن كسر سنا تكسر سنه وهكذا .

أما أن يرعى المجتمع ، لسبب أو لآخر ، جانب الجاني ، ويهمل جانب المجنى عليه فهذا ليس من العدل في شيء كذلك نان التماثل بين الضرر الناشء عن فعل الجاني والعقوبة التي توقع عليه يجعل الناس على بيئة منذ البداية من النتيجة التي ستترتب على خروجهم على القانون ، أو ما يسمى بعنصر الزجر في العقوبة التي يزداد تأثيره عندما يرون النتيجة تتحقق لمن خرج على القانون من بينهم أو ما يسمى بعنصر الردع .

ولقد ذكر أغلب الرحالة الغربيين الذين زاروا البلاد الاسلامية في العصور الوسطى وما تلاها من قرون انه رغم حالة الفوضى التي كانت ضاربة أطناها في تلك البلاد نتيجة الحروب والفزوات الاجنبية والفساد السياسي وعدم استقرار الأوضاع الاجتماعية الا أن الأمن كان مستتباً بشكل واضح

والجرائم قليلة بدرجة ملحوظة نتيجة للمقوبات الرادعة التي كانت تضيق وفقاً لما تقتضيه الشريعة الإسلامية .

العوامل التي أدت إلى التغلغل عن أحكام الشريعة الإسلامية :

الذي حدث في القرن التاسع عشر أن الحكام وبعض الناس في البلاد الإسلامية ظنوا أن التقدم معناه لا الأخذ بالأساليب المادية التي استحدثها الغرب فحسب بل وبالتغلب على المثل العليا للمجتمع ونبت فيه الأصولية الموروثة جيلاً بعد جيل واننى تحرك إرادة أجماعه ومنع المجتمع من كونه انفرادي به ، والمعبرة عن ماضيه الطويل وتاريخه القديم ، تلك القيم التي هي خلاصة حبرات الأمة وتجربتها ومجادها وكل ما مر بها من أحوال سيئة أو حسنة ، فمنع عن هذا أن انتقلت إلينا علل الغرب دون أن تكون لدينا صحته وقوته ومناعته وفي عمرة اندوار اندى أصابتنا به حضارة الغرب المادية مضمناً نبعت عن علاج لعلنا لدى الغرب ناسين أن مظاهر الداء وإن نشابهت بمظاهر داء آخر إلا أن ذلك لا يعني أن العلاج واحد .

والظاهرة الجديدة بالملاحظة أن تاريخنا لكل شيء ، وليس تعامله المذنبين أو نظام السجون أو للمقوبات فقط يتم وفقاً لما حدث في أوروبا حتى أصبح الجميع وليس انشئ فقط ، يعتقدون أن تاريخ العربي بكل أحداثه وقع في أوروبا وليس في البلاد العربية ، طالما أنهم لا يعرفون سوى أسماء علماء الغرب والتاريخ الميلاى في كل ما يكتبه علماءنا وباحثينا والمفكرون لدينا ، فالإصلاح العقابى بدأ بالأراء التي أعلنها روسو ومونتسكيو وبكوريا وينتام . ولا ذكر للإمام مالك وأبو يوسف وتاج الدين السبكي وابن تيمية وابن النعيم وابن فرحون وابن عبد الحكم وغيرهم .

والسجون عرفت في القرن السابع عشر في أوروبا ثم انتقلت منها إلى البلاد الأخرى وبلادنا من بينها ، ولا ذكر للتاريخ الذي ظهرت فيه السجون في الدول الإسلامية في القرن الأول الهجرى (السابع الميلادى) وهكذا ، عملية تعديل أو بالأحرى محو لتاريخنا المجيد ، نساهم نحن فيها في سذاجة غريبة لا أظن أنه يوجد شعب آخر يشاركنا فيها .

حقائق فاتنا إدراجها :

ولقد فاتنا أن ندرك حقيقة ، هي على بساطتها ، بالغة الأهمية والخطورة وهي أن القانون ليس سوى الوسيلة التي يعبر بها الشعب ، أى شعب عن إرادته ، فإذا استعمرنا قانوناً خاصاً بشعب آخر ، فمعنى هذا أننا لا نتحلل

عن ارادتنا فحسب بل ، نعطل هذه الارادة بافقادها وتجريدها من الوسيلة التي تعبر بها عن نفسها في الوقت الذي نتيح لارادة شعب آخر ان تسرى علينا بواسطة ارادتها ، أى قانونها •

ولا يمكن القول أن ارادة مجتمع تماثل ارادة مجتمع آخر ، بل انه لا يمكن القول أن ارادة المجتمع في لحظة ما تماثل ارادته في حصة غيرها ، لان المجتمعات تتباين فيما بينها ليس فقط من حيث ظروف الزمان ، او المكان ، وانما ، وهذا هو المهم ، من حيث الشخصية المميزة لها •

مدى صحة الادعاء أن المجتمع الدولي في طريقه الى الوحدة والاندماج :

يتردد كثيرا الادعاء بأن المجتمع الدولي في طريقه الى الوحدة والاندماج ومن ثم يجب القضاء على الاختلافات القانونية القائمة بين القوانين بعضها وبعض وهو ادعاء بعيد عن الواقع لاسباب عديدة من بينها ، ان كل مجتمع يتميز عن غيره بميزات خاصة تجعل من المتعذر تصور إمكان القضاء على تلك الميزات واحداث تقارب بين المجتمعات تتلاشى فيه العناصر اسي بميزها بعضها عن بعض، بحيث تتحقق فكرة توحيد افانون ونصل الى قانون عالمي موحد ، ذلك لان هذا الكلام ان صدق بالنسبة لعناصر النانوية او غير الاصلية المميزة لمجتمع ما فانه لا يصدق بالنسبة لعناصر الاصلية والاساسية للمجتمع كالدين والقيم والاعراف والعادات والتقاليد وبصفة عامة ثقافة المجتمع ، فهذه جميعا لا يمكن أن تذوب أو تتلاشى بهما بلغت قوة التطور ، ومن ثم فانها ستظل تؤثر في التشريع وتسمه بسمتها ، وتطبعه بطابعها بحيث يظل معبرا عن ارادة الشعب التي انصهرت فيها كل تجاربه وخبراته وقيمه وعاداته وأعرافه •

كذلك يختلف المجتمع عن غيره من المجتمعات بحسب العقيدة التي يعتنقها والتي تتدخل بشكل واضح في تشكيل القيم وبلورتها ، وتكوين الاعراف والعادات وصياغة التقاليد ، وهي جميعا تساهم في تكوين ارادة المجتمع التي تأتي موافقة لها ، ومن هنا تأتي الفروق الواضحة بين مجتمع وآخر فالمجتمع الاسلامي يختلف عن غيره من المجتمعات من حيث قيمه واعرافه وتقاليد وعاداته ، فاذا استبدلنا قاعدة قانونية اسلامية بقاعدة غير اسلامية فمعنى هذا أننا نتخلى ببساطة شديدة عن كل التقاليد والعادات والاعراف والقيم التي تمثلها القاعدة الملغاة ، بل ان المشرع يعتبر ، في هذه الحالة مخالفا للثقافة التي وضعها فيه المجتمع ، حين أسند اليه مهمة التشريع ، وهي أن يراعى فيما يضعه من قواعد ، أن تكون تعبيراً عن العرف الاجتماعي العام وعن كل قيم المجتمع ومبادئه وأفكاره وتقاليد ، وليست تعبيراً عن قيم وعادات

ونقايل وأعراف مجتمع آخر .

ان الذى يملك ان يحكم بتخلف القاعدة القانونية أو تقديمتها ، أو

بمعنى آخر اذنى يستطيع أن يقدر ملائمة القاعدة أو عدم ملائمتها للوضع واضروف اسامة ليس التسبب الآخر وإنما شعبنا نحن ، وأول ما يجب أن نبدا به ، طالما أن انفرصة مواتية ، سياستنا العقابية بصفة عامة ، والمعاملة العقابية بصفة خاصة فى ارتباطها بقواعد الحد الأدنى .

سماه قواعد الحد الأدنى فى صورتها الحديثة :

بعد أن بينا المبادئ الاساسيه التى وضعتها الشريعة الاسلامية والعلماء المسلمون لمعاملة المسجونين ، لم يعد هناك ، فى هنى أدنى مبرر لمحو هذا الجهد والاقتصار عند التاريخ لقواعد معاملة المذنبين على ما يسمى بقواعد الحد الأدنى التى اعتمدت سنة ١٩٥٧ ، لذلك أثرنا أن نميز فى هذه القواعد بين مرحلتين ، فديمه وحديثه وضما للامور فى نصابها .

وبما يتعلق بقواعد الحد الأدنى الحالية ، فإن المؤتمر الدولى الاول لى مدوجه اجريمه ومعامله المذنبين أقرها فى ٢٠ أغسطس سنة ١٩٥٥ بم عمنها مجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة فى ٣١ يونيو سنة ١٩٥٧ الا أن اومر لم يعتبر منتهيا عند هذا الحد وإنما تعدد منظمو مؤتمرات انتاليه أن يعصوا ضمن موضوعاتها بعض الموضوعات الخاصة بمعاملة المذنبين ، من ذلك مناقشة المؤتمر الدولى لمدوجه انجريمه ومعامله المذنبين الذى انعقد فى لندن سنة ١٩٦٠ ، لموضوعات عقوبة الحبس القصير المدة ، ومعامله اسجونين فى الفترة السابيه على الامراج عنهم وادماج العمل فى اسجون فى الاقتصاد القومى وتحديد أجر للمسجونين .

فى حين ناقش المؤتمر الثالث الذى انعقد فى استكهولم سنة ١٩٦٥ مرصوع انودايه من ظاهرة العود الى الجريمة .

أما المؤتمر الرابع الذى انعقد بمدينة كيوتو باليابان سنة ١٩٧٠ فقد نادش اعسم الثالث منه قواعد الحد الأدنى فى ضوء التطورات الحديثة لمعاملة الاعبابية وانصبت المناقشة على خمس موضوعات رئيسية هى :

- ١ - طبيعه وهدف قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين .
- ٢ - مدى تطبيق قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين .
- ٣ - اللوضوح الراهن لقواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين .
- ٤ - طرق تطبيق قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين .

٥ - إعادة النظر في قواعد الحد الأدنى من وجهة النظر الفنية .

وقد انتهت المناقشات التي دارت حول تلك الموضوعات الى تحديد أكبر الاتجاهات شيوعا وقبولا من الاعضاء ، وانتهى حفزت القسم الى أن يشير باتخاذ بعض الخطوات سواء من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة أو من جانب قسم الدفاع الاجتماعي أو من جانب « وحدة البحث » على الوجه التالي :

(أ) الجمعية العامة للأمم المتحدة :

✳ اتخاذ قرار بالموافقة على قواعد الحد الأدنى ، والتوصية بتطبيقها بواسطة الدول الاعضاء .

✳ توفير الادوات اللازمة نسكرناريه قسم الدفاع الاجتماعي لتحقيق هذا الهدف .

(ب) قسم الدفاع الاجتماعي :

✳ اتخاذ جميع احتياطات اللازمة لتشجيع البحث العلمي وتطوير وتنمية المساعدة الفنية وذلك عن طريق انشاء وحدة للبحث ، تعمل على دراسة المشاكل العديدة التي تثيرها قواعد الحد الأدنى .

(ج) وحدة البحث :

✳ اجراء تقدير دولي لاحتياجات والوسائل والنتائج في مجال تطبيق قواعد الحد الأدنى ، ولتحقيق ذلك يعد استبيان يعمل على جمع المعلومات بصورة دوريه من الدول الاعضاء بحيث يمكن مقارنتها بما وكيفا .

✳ توضع في الاعتبار مسألة تقسيم قواعد الحد الأدنى الى قسم عام يتضمن المبادئ الاساسية والتي قد تكون محلا لاتفاقية دولية ، وقسم خاص يحتوى على المسائل الفنية المتعلقة بالمعامله التي تكون قابله للتعديل والاضافة على ضوء التجارب المفيدة .

✳ دراسة جميع الآثار الخاصة بعملية « تدويل » الأنماط المختلفة لطرق الطعن بالنسبة لمن يدعى عسدم الاستفادة من الضمانات التي توفرها قواعد الحد الأدنى .

وقد أوصى المؤتمر بأعداد تقرير عن قواعد الحد الأدنى يوضح الى أي مدى يؤخذ بها في الدول المختلفة على أن يكون ضمن جدول أعمال المؤتمر الخامس .

ولقد قام الأعضاء المسئولون عن أعداد التقرير بعقد اجتماع في سبتمبر ١٩٧٢ بحثوا فيه موضوعين :

الاول : الى أي مدى طبقت قواعد الحد الأدنى .

الناني : ما هي الحاجة الحقيقية للتوسع في تطبيق تلك القواعد .
ورأت اللجنة التحضيرية ان الاهتمام بموضوع قواعد الحد الأدنى في المؤتمر الخامس ينبغي أن يتركز حول كيفية ربط تلك القواعد بالنظام الاصلاحى وبديفيه اعادة تاهيل المذنب واعادته فردا سويا مرة أخرى .

وانتهت اللجنة التحضيرية من المناقشة الى طرح الاسئلة الآتية لتبادل وجهات النظر بخصوصها :

١ - ما هي الصعوبات الرئيسية التي واجهت تطبيق قواعد الحد الأدنى في الافليم ؟ وهل هذه الصعوبات مماثلة للصعوبات التي نوقشت سلفا ؟

٢ - ما هي أفضل الخطوات التي يمكن اتخاذها لتطبيق قواعد الحد الأدنى في الافليم ؟

٣ - ما هي التدابير التي يمكن اتخاذها على المدى الطويل والتي تضمن التنفيذ انفعال لقواعد الحد الأدنى ؟

٤ - هل توجد مشاكل مماثلة في حاجة الى اهتمام معين أثناء تطبيق قواعد الحد الأدنى تتعلق بالعمل داخل السجون ، وبالمعدات وبتشبيد سجون ملائمة لاقامة النزلاء ، وبإلناهيل المهني ، وببرامج شغل وقت الفراغ ؟

ما على مستوى العربي دن قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين .
وبسبب سى عدد من المؤتمرات التي عقدت ونوقشت فيها موضوعات تتعلق بجمع اجريمه ومعاملة المذنبين ، منها المؤتمر العربي لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين الذي انعقد في الكويت في ابريل ١٩٧٠ وكان من بين الموضوعات التي ناقشها ، قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين في ضوء التطورات الحديثة في الميدان العقابي ، وقد اسفرت المناقشات التي دارت حول الموضوع عن النتائج التالية :

١ - يرى المؤتمر انه ليست هناك حاجة في الوقت الحاضر الى اعادة النظر في قواعد الحد الأدنى لمعاملة المذنبين. كما أقرها المؤتمر الاول لمنع الجريمة سنة ١٩٥٥ خصوصاً وانه لم يتبين بعد مدى تطبيقها في مختلف الدول ولا النتائج التي أسفر عنها هذا التطبيق .

٢ - يلاحظ المؤتمر أن تطبيق قواعد الحد الأدنى مرتبط بالظروف الاجتماعية والاقتصادية في كل دولة ، كما يرى الاهتمام بدراسه أحكام الشريعة الإسلامية في معاملة المسجونين ، ورعاية أسرهم للملاءمتها لواقع المجتمع العربي .

٣ - يدعو المؤتمر الدول العربية الى موافاة الامم المتحدة والمنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي بالبيانات والمعلومات التي تعطى بصورة واضحة عن مدى تطبيق قواعد الحد الأدنى لمعاملة المذنبين .

كذلك نوفقت قواعد الحد الأدنى في إختلفه العلمية العربية لدراسة قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين في ضوء التطورات الحديثة في الميدان العقابي التي انعقدت في بغداد في يناير سنة ١٩٧٢ .

وكانت الموضوعات التي تناولتها الحلقة بالدراسة هي :

- ١ - قواعد الحد الأدنى وسياسة الدفاع الاجتماعي .
- ٢ - تطبيق قواعد الحد الأدنى في أبلاد العربية (من حيث الموقف التشريعي والمتشدد والصعوبات والحلول المقترحة) .
- ٣ - العاملون في السجون وتطبيق قواعد الحد الأدنى (من حيث المؤهلات والتدريب والمشاكل والصعوبات) .
- ٤ - نظرة تقويمية في قواعد الحد الأدنى وضرورة تعديلها أو الإبقاء عليها .

وفد بلغ عدد التوصيات التي أصدرتها الحلقة في الموضوعات الاربعة ٢٣ توصية يناد معظمها أن يكون برديدا اما للتواعد ذاتها واما توصيات سابقة أصدرها مؤتمرات أخرى ، من ذلك التوصية التي تقول « لما كانت مبادئ الدفاع الاجتماعي وقواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين هي في ذاتها قواعد ذات طابع محدد وعام ، وقد أريد بها ان تطبق في المجتمعات الانسانية على تباينها ، الا انها مع ذلك لا تنتج كل ثمراتها الا اذا روعي في تطبيقها اساقها مع ظروف المجتمع الذي نعقب فيه .

لذلك توصي الحلقة باجراء المزيد من الدراسات لارساء أسس ومعاليم حركة عربية أصييلة للدفاع الاجتماعي ، وتوصي كذلك بدراسة ظروف الدول العربية في مجموعها وظروف كل دولة على حدة باستخلاص أفضل الاصول

والسبل لاتاحة تطبيق سليم وفعال لقواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين .
وهذه التوصية مماثلة ان لم يكن في العبارات ففي المعنى والهدف
للتوصية التي اصدرها مؤتمر الكويت ، وكلتاها تدل دلاله واضحة على
ادراك اعضاء المؤتمرين للاحمية البالغة لقيام الانساق بين قواعد الحد الأدنى
وطرؤف اجمع ادى يطبق فيه ، نظرا للارباط الواضح بين تطبيق القواعد
واضروف الاجتماعية والاقتصادية في كل دولة .

٢
واذا كانت الحلقة العلمية التي انعقدت في بغداد قد جعلت توصيتها
بدراسة ظروف الدول العربية في مجموعها وظروف كل دولة على حدة .
متسمة بالعمومية الشديدة فان مؤتمر الكويت كان على العكس تماما حين
أوصى بصيغة خاصة بدراسة أحكام الشريعة الاسلاميه في معاملة المسجونين
ورعايه اسرهم ملائمها بوانع المجتمع العربي ، وهو نهج سليم من المؤتمر
ومواجهة مباشرة للموقف ، حيث ان ما أسماه المجمعون في حلقة بغداد
بظروف الدول العربية في مجموعها ، لا يعني سوى أحكام اشريعة الاسلاميه
التي أدانت هي اعضاءون المطبق في كل الدول لعربية قبل الاستعمار ،
ولا زالت هي اعايرن المصطبى في عدد منها ، وفي هذه احاة وفي ذلك لا يمكن
ان سداسى عن نايرها في موقف المجتمع من قواعد الحد الأدنى ومن غيرها ،
فهى وأن سم يكن انعانون المصطبى الا أنها لا زالت وستظل المصدر الاساسى
لقيمنا والمعاير ادى نفاس به عادتنا وتقاليدينا من حيث الصحة أو الفساد
واصواب أو خطأ .

واملاحظ أن ادراك ما للفروق الاجتماعية والحضارية من أهمية يبدو
اعظم عند دراسة موضوع الوفايه من اجريمة منه عند دراسة معاملة المذنبين
مما جعل المشتركون في القسم الاول من المؤتمر الرابع للأمم المتحدة في
الوفايه من اجريمة ومعاملة المذنبين يؤكدون على ضرورة تكليف برامج الوفايه
من اجريمة واعلمتها بدلا من تبيينها بدون مراعاة الفروق الاجتماعية
واحضارية ، وذلك اذا اريد هذه البرامج ان تكون فعلة وتؤتي نمارها .

كذلك اكدوا على الحقيقة التي مؤداها أن شكل الظاهرة الاجرامية
ومضمونها يختلف من بلد لآخر ، وذلك وفق انظم الاجتماعية والسياسية
وعده احقيقه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار حين يربط بخطيط الدفاع الاجتماعى
بالتخطيط القومى ، وهو ما فات أعضاء القسم الثالث للمؤتمر نفسه ادراكه
وهم يدققون موضوع قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين ضد عملوا عن
حقيقه على جانب كبير من الاحمية وهى ان القواعد ليست مقطوعة الصلة
بالعبارات ان يرد العمل الاجتماعى بصيغة عامة ، وانما هي وثيقة الصلة به ،

ومؤثرة فيه تأثيرا عظيما بحيث يمكنها أن تستبقى له أو تسلبه ما له من تأثير وفاعلية وقيمة وفقا للمفهوم الخاص بكل مجتمع أو المعنى الذى يمنحه لبعض هذه القواعد فى ضوء الظروف الاجتماعية والحضارية الخاصة به .

أما المؤتمر العربى السابع للدفاع الاجتماعى الذى انعقد فى القاهرة فى الفترة من ٢٣ الى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٤ ، نقد خصص الموضوع الرابع من جدول أعماله لمناقشة مشكلة معاملة المذنبين مع الاهتمام بقواعد الحد الأدنى الذى قدمت بشأنه بعض الاوراق التى أعدها أعضاء فى وفود بعض الدول المشتركة فى المؤتمر ، والتى انتهت المناقشات التى دارت حولها الى بعض التوصيات التى لا تختلف كثيرا عن التوصيات التى أصدرتها المؤتمرات السابقة . وبالذات فيما يتعلق بتطبيق أحكام الشريعة الاسلامية ، والالتزام بالظروف الاجتماعية انسائة فى الدول العربية التى نختلف تماما عن الظروف الاجتماعية فى الدول الغربية التى قام ممثلوها بوضع قواعد الحد الأدنى .

كذلك انعقد المؤتمر الدولى الخامس للوقاية من الجريمة ومعاملة المذنبين فى نوفمبر سنة ١٩٧٥ فى جنيف وكان من الموضوعات التى تضمنها جدول أعماله موضوع معاملة المذنبين طبقا لقواعد الحد الأدنى .

ضرورة المناقشة الجادة والشاملة للقواعد :

ينبغي أن تناقش القواعد مناقشة جادة وشاملة فى ضوء الظروف الاجتماعية والحضارية للمجتمع العربى . وقد جاء فى احدى توصيات مؤتمر الكويت « انه ليست هناك حاجة فى الوقت الحاضر الى اعادة النظر فى قواعد الحد الأدنى لمعاملة المذنبين كما أقرها المؤتمر الأول لمنع الجريمة سنة ١٩٥٥ ، خصوصا وأنه لم يتبين بعد مدى تطبيقها فى مختلف الدول ، ولا النتائج التى أسفر عنها هذا التطبيق » .

وقد يرى - من الناحية الأخرى - ان اعادة النظر فى القواعد هو السبيل الى معرفة المدى الذى ذهبت اليه الدول ، وبالذات الدول العربية فى تطبيقها والنتائج التى أسفر عنها هذا التطبيق أو التى ساعدت عليه ، فمن المحتمل أن يؤدى ذلك الى تعديل بعض القواعد أو ادخال قواعد جديدة ، تتفق بالذات مع شريعتنا وتتلاءم مع قيمنا وتقاليدينا . فضلا عما يكون للدعوة اليها فى المؤتمر الخامس من دلالة واضحة على حيوية شريعتنا وأصالتها وطول باعها ، وما يؤكد من قدرتنا على المساهمة الجادة والفعالة فى بناء الحضارة وصياغة الأفكار ومجابهة المشكلات .

بعض المشكلات التي ينبغي مناقشتها :

هناك العديد من المشكلات التي أثارها وتثيرها معاملة المسجونين منها ما تعرضت له قواعد الحد الأدنى ومنها ما لم تتعرض له ، وإذا كان لنا أو لغيرنا اعتراض على بعض القواعد نظرا لما يوجبها من بعد عن الواقعية وإغراق في المثاليات ، ليس هناك ما يبررها بالمرّة بالنسبة للفعالية العظمى من دون العدم ، فإن دعوتنا إلى مناقشة مشكلة أو أخرى مما لم تتضمنه القواعد ، لا يعتبر تناقضا بالمرّة ، لأن القواعد لم توضع بحيث تكون حراما شاملا لكل المشكلات التي تصادف المسجونين خلف أسوار السجون ، وإن أدت تكون كذلك .

ومن المشكلات البالغة الأهمية التي يعاني منها المسجونون ، مشكلة الجنسية ومشكلة ازدحام السجون وما يتفرع عنها أو يرتبط بها من مشكلات العقوبات القصيرة المدة ومشكلة الرعاية اللاحقة للمسجونين وأسره من مشكلة العقوبات البدنية .

حاجة المسجونين إلى إشباع رغباتهم الجنسية :

فالملاحظ أن قواعد الحد الأدنى لم تتعرض لهذه المشكلة ، وقد سبق أن بينا موقف بعض الفقهاء المسلمين منها ، فقد دعوا إلى تمكين السجناء المتزوجين دورا وإناذا من مباشرة هذا النشاط منعا لانحرافهم الذي ثبت وقوعه وبكثرة أثناء تنفيذ العقوبة وهو ما تأخذ به بعض الدول العربية حاليا .

وفد أسفرت البحوث العديدة التي أجريت على المسجونين في دول مختلفة عن أن المشكلة الجنسية في السجون **يلزم جدا من الخطوة** يحتم على المهتمين ببرنامج المسجونين المتحمسين أشد التحمس ضد العقوبات البدنية التي تتعارض في نظرهم ، مع هذه الكرامة وتنطوي على إهدار تام لها ، أن يتصدوا لهذا النوع من العلاقات انشغافا أنذ لا يهدر كرامه لإنسان فحسب ، بل ويقضى على نخوته وشرفه واحترامه لنفسه واعتزازه بذاته إذ يطاه رجل آخر ، فيفادر السجن وقد أهدرت رجونه يجمع إلى عاز السجن مهانة الانحراف وذلل الشذوذ .

وإذا كانت بعض الدول الأوروبية قد إباحة هذا النوع من العلاقات بين الأحرار ، فما بالنا بالمسجونين ! ، استنادا إلى مبررات سحيقة وتعليقات مريضة ، فإن شريعتنا التي أدانت هذا الشذوذ ووعمت أصحابه ، حماية

للمجتمع وحفاظا على شرف الانسان وكرامته ، تأييد علينا أن نحذو حذو هذه الدول ، بل يفرض علينا أن نرفض مثل هذا الوضع ونسعى جاهدين الى القضاء على الظروف التي تؤدي اليه .

مشكلة ازدحام السجون :

مما لا شك فيه ان المشكلة الجنسية في السجون ترجع في جانب منها الى ازدحام السجون بأعداد كبيرة من المسجونين تفوق بكثير الأعداد المقررة لهذه السجون استيعابها فضلا عما يؤدي اليه من اعاقا تفريد المعاملة وغير ذلك من المشكلات التي تعجز الإدارة العقابية عن مواجهتها لاسباب عديدة بعضها مالي والبعض الآخر ناشئ عن الظروف الحضارية التي تمر بها الغالبية العظمى من دول العالم ونعكس على قدرتها على توفير الأعداد المطلوبة من الاختصاصيين في شتى الفروع من اطباء واخصائيين اجتماعيين نفسيين ومدرسين ممن يحتاج اليهم السجن ، بالإضافة الى ضعف الموارد المالية التي يحول دون انشاء سجون جديدة تساعد على اجراء توزيع معقول للمسجونين بحسب انسه المحدودة لكل سجن .

واذا كانت القاعدة رقم ٦٣ الفقرة ثالثا تشير الى أن نزلاء السجون يجب ألا يتعدى عددهم الخمسمائة نزيل ، كما ترى بعض الدول ، فمعنى ذلك ان دولة كمصر تحتاج الى عدد من السجون مماثل للعدد الموجود بها حاليا وهو ٢٤ سجنا يبلغ متوسط نزلاء كل سجن منها ١٢١٠ سجين ، علما بأن هناك بعض السجون التي يزيد عدد نزلائها عن هذا المتوسط بشكل ملحوظ مثل سجن القناطر للرجال (٢٥٣٨ نزيلة) وسجن الاسكندرية (١٥٩٧ نزيلة) ، ونيما ن ابي رجيل ١٤١٢ نزيلة ، مع ملاحظه أن انخفاض عدد النزلاء في بعض السجون الى ما دون الحد الأدنى فوريته انعكاسه لا يعني انه ليست هناك مشكلة ازدحام في هذه السجون ، لانها في الواقع اقيمت بحيث نستوعب عددا أقل من هذا الحد بكثير .

ومع ذلك فان المشكلة ستظل وقتا طويلا بقيت حل نظرا للظروف التي تمر بها الدول النامية وما تواجهه من مشاكل كثيرة ومعقدة ناشئة عن التخلف الذي تعاني منه والذي تبدو مظاهره واضحة في المستويات المنخفضة لتعليم والصحة والدحول وما يؤدي اليه ذلك من مشكلات الجبل والمرض والفقر التي تتفاعل مع بعضها بشكل يضاعف من تأثيرها السيء الذي يعكس بنسب مباسر على معدلات الاجرام وبالتالي يؤدي الى تفاقم ظاهرة ازدحام السجون ، ولعنه ليس يخاف على أحد أن نسبه لامية في اندلس العربييه

تتراوح ما بين ٦٠٪ و ٨٥٪ من اجمالي السكان وبما زادت عن ذلك في بعض الدول العربية مما يستلزم انشاء أعدادا لا حصر لها من المدارس والمعاهد والجامعات .

كذلك فان انتشار الامراض وبصفة خاصة المتوطن منها كالمalaria والانكلستوما وغيرها وما يقابله من انخفاض ملحوظ في عدد الأطباء وعدد المستشفيات والاسرة ، أمر لا يمكن تجاهله ، فبالنسبة لدولة كمصر يبلغ عدد السكان بالنسبة لكل طبيب ١٨٢٠ فردا في حين يبلغ عدد السكان بالنسبة لكل سرير في المستشفيات ٤٦٠ فردا وهي نسبة على انخفاضها الشديد بالنسبة للأطباء والاسرة تبدو لا بأس بها اذا قورنت بمثيلاتها في عدد كبير من الدول العربية .

وفيما يتعلق بمستوى الدخل ، ففيما عدا ما يبلغه من ارتفاع في عدد قليل من الدول العربية ، فحدث ولا حرج عن انخفاضه الشديد والحزن في أن واحد في غالبية هذه الدول .

والواقع أن مشكلة الازدحام في السجون سبب رئيسي هو الارتفاع الشديد في نسبة النزلاء المحكوم عليهم بعقوبات قصيرة المدة ، أو ما يسمى بمشكلة العقوبات القصيرة المدة .

مشكلة العقوبات القصيرة المدة :

تبين ان الذين حكم عليهم بعقوبات سالبة للحرية سنة ١٩٧٢ بلغ عددهم ٢٩٠٤٩ شخصا ، منهم ١٥١٤٣ شخصا لم نزد عقوبتهم عن ثلاثة شهور أي بنسبة ٥٢٪ في حين بلغ عدد الذين تراوحت عقوبتهم بين ثلاثة وستة شهور ٥٣٨٧ شخصا أي بنسبة ١٨٦٪ ، أما الذين حكم عليهم بالحبس مدة تزيد على ستة أشهر ولا تزيد عن سنة فقد بلغ عددهم ٣٢٠٩ شخصا أي بنسبة ١١٪ من اجمالي انواردين الى السجون .

وهذا يعني أن الغالبية العظمى من نزلاء السجون (٨١٦٪) لا تزيد المدة المحكوم عليهم بها عن سنة ، مع افتراض أن المحكوم عليهم يقضون المدة المحكوم عليهم بها بالكامل في السجن ، والتناقص في احتمال قضائهم بجزء منها في الحبس الاحتياطي مثلا ، أو احتمال الافراج عنهم افراجا شرطيا ، بالنسبة لمن تزيد المدة المحكوم عليهم بها عن تسعة أشهر .

أما الذين حكم عليهم بما يسمى الأشغال الشاقة ، وهم الذين يستأثرون عادة بمعظم الرئاء ، لما يلحقهم في السجون من تعذيب وتنكيل ،

فان عددهم بلغ في نفس السنة ١٠٢٢ شخصا أى بنسبة ٣٠١٪ من اجمالى
الواردين الى السجون !!

وبصفة عامة فان الذين تزيد عقوبتهم على سنة لا يزيد عددهم على
٥٣١٥ شخصا أى بنسبة ١٨٤٪ من اجمالى نزلاء السجون ، هم المقصودون
بكل ما يتردد من دعوات الى الاصلاح والعناية والرعاية ، المستاثرون بكل
عنايه وعطف ورتاء واشفاق ، وهم دعوات كان يمكن أن تؤتى ثمارها فى
ظل الامكانيات الحالية للسجون وندول الناميه معا اذا امدن القضاء عسلى
مشكله العقوبات القصيرة المدة ، ليس هذا فحسب ، بل ان القضاء على
مشكله العقوبات القصيرة المدة سيؤدى حتما الى القضاء على المشكلات الناشئه
عن ضعف جهود الرعاية اللاحقة سواء للمفرج عنهم أو لاسر المسجونين .

مشكلة الرعاية اللاحقة :

لقد تضمنت قواعد الحد الأدنى نصوصا تقضى بالاهتمام بالرعاية
اللاحقة سواء للسجين أو لاسرته (اقواعد ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١) ومع ذلك فان
الالتزام بما جاء فيها يبدو صعبا نتيجة للأعداد الكبيرة لنزلاء السجون من
ناحية وضعف جهاز الرعاية اللاحقة ، سواء من ناحية العنصر البشرى أو من
ناحية الموارد المالية .

لذلك فان النزلاء الذين تقل المدة المحكوم عليهم بها عن سنة فضلا عن
عدم استفادتهم بالبرامج الاصلاحية المطبقة فى السجون ، سواء تمتعت بمحو
اميتهم أو بتعليمهم حرفه أو مهنة أو بتبصيرهم بمساوئ وعواقب السلوك
الاجرامى ، فانهم باياداعهم السجون يفقدون عملهم ويفقد أسرهم مورد رزقها
الوحيد ويفقد أفرادها مصدر الضبط والتوجيه فينحرفون ويتضاعف بالتالى
رصيد السجون من المجرمين الذين سيدرون اليها عاجلا أو آجلا .

وحنى فى الاحوال القليلة التى تحصل فيها أسرة المسجون على اعانة
من جمعية رعاية المسجونين ، فانها تكون من الضائقة بحيث لا تفيد فى شيء ،
فقد تبين أن أعلى مبلغ للاعانة لا يزيد عن جنيهان شهريا ، لا تصرف لاول
مرة الا بعد ثلاثة أشهر على ايداع رب الاسرة السجن وتصل أحيانا الى ستة
أشهر أو سنة حسب ما يتوفر للجمعية من موارد ، مما يضيف الى دل
الأسرة لسجن ربها مهانة السؤال أو مذلة الحاجة وكثيرا ما تختصر الأسرة هذا
الطريق فتحترف الزوجة أو لبنات الدعارة ويرتكب الأبناء جرائم السرقة
وغيرها .

وحتى لو أمكن اصلاح الأب فى السجن رغم قصر المدة فبماذا سيفيد

ذلك أسرته أو حتى الدولة التي ستكون قد كسبت فردا وخسرت أسره
بكاملها ؟!

وهكذا ننتهي الى البحث عن البدائل لعقوبة الحبس ، وخاصة الفصيرة
المدة ، حتى نتلافى عيوبه ونتجنب مساوئه .

وهي مشبهه مستنها اللجنة التحضيرية للمؤتمر الخامس مساحيف حين
قالت انها قد انتهت الى أن المحاكم في حاجة الى تلك القواعد على الرغم من
انساع اتجاه الغاء عقوبة السجن واحلال التدابير الاصلاحية محلها وهو قول
ليس له اكثر من قوة الاستنتاج لان الاتجاه الى الغاء عقوبة السجن يكاد يكون
قاصرا على بعض الدول الاوروبية دون الغالبية العظمى لدول العالم .

كذلك فان احلال التدابير الاصلاحية أو لاحترازية محل السجن
لا يجاوز في قيمته ما للتجربة من قيمه مع كل ما يفترون بها من احتمالات
تترواح بين النجاح والفشل .

واذا كانت عقوبة السجن قد اثبتت فشلها في اصلاح المجرمين ، مما
بدا واضحا في الارتفاع المستمر في نسبة العائدين منهم الى الاجرام ، فان
التدابير الاصلاحية لم يتبين نجاحها بعد ، مما يحتاج الى اجراء بحوث والقيام
بدراسات لتحديد النتائج التي أسفر عنها تطبيقها ، قبل أن نقدم على
استعارتها أو محاكاتها . وفي هذه الاثناء يمكننا بما لنا من مأس طويل
ونجربة ناجحة في مجال العقوبات ان نجرى تجاربنا الخاصة بنا التي
نستوحى فيها شريعتنا وتراثنا وظروفنا الحضارية المختلفة عما هو سائد في
المجتمعات الغربية .

مشكلة العقوبات البدنية :

واذا كانت قواعد الحد الأدنى قد تعرضت لموضوع العقوبات البدنية
في السجن (انقاعدة ٣٦) فلعله قد آن لنا أن نتصدى لمناقشة المشكلة
برمتها ، أي العقوبات البدنية ، فليس يخاف علينا أن المعاملة العقابية أو
جانب منها ، في الشريعة الإسلامية كانت من المجالات العديدة التي مارس
المستعمر نشاطه فيها بالايحاء اليها بذلك الشعور الحاطيء بالعار نحو عقيدتنا
وثقافتنا جميعا ، فقد تعرضت العقوبات البدنية التي نصت عليها شريعتنا
لهجوم شديد ، بعضه مستتر يتم في صيغة التعميم وأغلبه سافر يقصد
الشريعة بالذات ، دون أن نتصدى له بالرد والتنفيذ .

وقد آن الأوان للاضطلاع بهذا الواجب دون أن يمترينا احساس بالحجل

أو شعور بالعار من شريعة تقرر عقابا يدينها لمن يخرج على نظم الجماعة ، ويتمرد على أوضاعها فينتهك أمنها وينتقص من طمأنينتها ، والشعوب في سعيها لضمان أمنها وحماية استقرارها لا يجب أن تستوحى فيما تضعه من عقوبات سوى ظروفها وأحوالها سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو فخرية ، دون أى التزام عليها بإبلاغ ما تطبقه الدول الأخرى ، فقد يعتبر السلوك محرما في دولة ولا يمد كذلك في دولة أخرى وقد يمد السلوك محرما في دولتين ولكن مع وجود تفاوت فيما ينطوى عليه من خطر أو ما يسببه من ضرر ينعكس بالتالى على العقاب الذى يوقع على مرتكبه فيتفاوت فى الشدة اذا كان من نفس النوع أو يختلف نوعه فى دوله عنه فى الأخرى ، دون أى ترتيب على هذه أو لوم على تلك .

التكامل فى موقف الشريعة عن المدنيين :

واذا كانت الشريعة الإسلامية قد استهدفت بالعقوبات البدنية حماية أمن الجماعة وطمأنينتها من اجرام بعض أعضائها فانها أيضا قد استهدفت اصلاح حال هذا البعض بجعله يدرك أن لذة الجريمة ليست خالصة وانما يعقبها ألم العقوبة فليس هناك غنم بدون غرم ، ولكنه غرم لا يتجاوز فى حدوده شخص المذنب ولا تلحق نتائجه بسواه .

وقد يقال ان العقوبة لا تخلق لدى المعاقب اتجاهها اجتماعيا مكان اتجاه مضاد للمجتمع ، وهذا صحيح الى حد ما ، ولكنه لا يجب أن يتخذ ذريعة للدعوة الى إلغاء العقوبات أو التخفيف منها ، وانما الأصوب أن نتعرف على العوامل التى من شأنها ، اذا توفرت أن تؤدى بالتضافر مع العقوبة الى احداث التغيير المنشود لدى المعاقب كالمثل العليا السائدة فى الجماعة وقيمها وتقاليدها وأعرافها ، وموقف المجتمع منها ، من حيث الالتزام بها حفيظة أم تظاهرا . وكلها أمور أدركتها الشريعة الإسلامية ووضعتها فى سياقها المناسب من العقوبة ، فمما لا شك فيه أن العدالة من القيم الأساسية فى المجتمع التى يؤدى اهتزازها الى جعل العقوبة ، مهما بلغت قسوتها لا تثير فى نفس المعاقب سوى الرغبة فى تحدى المجتمع والتمرد على أوضاعه التى تقمطه حقه . ولو كان هذا الحق ليس سوى طلب المساواة فى الفوضى السائدة ، فالسارق الذى يورقه سوء حظه فى يد الشرطة وهو يعلم أن هناك من يسرق دون أن تمتد اليه يد ، لا يحق لأحد أن يتوقع أن تحدث العقوبة لديه التأثير المطلوب . لذلك دعت الشريعة الإسلامية الى التزام العدل جبا على جنب مع ما فرضته من أمر أو قررتة من نهى .

وأخيرا فانه اذا كانت نسبة المسجونين الى اجمالي السكان في دولة كمصر لا يزيد عن ٨٠٪ ، وهي نسبة كما نرى بالغة الضالة رغم ما تسببه من ازعاج وتكدير لامن وانتقاص إنطمانيه يترتب عليها جعل الناس لا يأمنون على انفسهم ولا على اعراسهم واموالهم ، فان نسبة المجرمين الذين يمكن أن توضع عليهم عقوبة بدنية ، هي بدون شك أقل من ذلك بغض النظر عن كونها اعلی نسبة في الواردين الى اسجون ومن ثم فانها سوف تحصل الكثير من مشاكل السجون وتتيح تطبيق قواعد الحد الأدنى على من يستحقون عقوبة السجن .

أما ما يقال عن التدابير الإصلاحية أو الاحترازية فانه يجب أن يؤخذ بحذر شديد حاصه وانه ما راى في مرحلة التجربة ، وإذا كانت عقوبة السجن لم تنمر أو تفيد مع المجرمين فهل نتصور أن تنمر أو تفيد معهم من هذه التدابير الهينه البينه ، هذا فضلا عما يحتاج اليه اغلبها من امتانيات بشرية وماديه كبيرة لا تتوفر حاليا أو حتى في المستقبل القريب للمغالبيه العظمى من الدول .

وإذا بان لنا أن نستجيب بدعوة البعض الى تجربتها أفليس من باب أولى أن نجرب العقوبات التي نصت عليها شريعتنا خاصة وأنه ثبت ، وباعتراف الرحابه الغربيين انفسهم أنها قد أفادت في الماضي حين كانت مطبقه انها مجرد دعوة .

وأخيرا فانه استجابة لما أشار اليه المؤتمر الرابع الذي انعقد باليابان سنة ١٩٧٠ من وجوب اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتشجيع البحث العلمي بمسائل التي ينبرها تطبيق قواعد الحد الأدنى لمعامله المدنيين ، فان وحدة بحوث العقوبة والتدابير الإصلاحية تسهم بهذا البحث في الجهود التي تبذل .

الباب الثاني

الدراسة الميدانية

الفصل الأول

استفتاء العاملين في السجون بشأن قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين

توزيع عينة البحث من العاملين في السجون حسب مدة الخدمة :

بلغ العدد الإجمالي لعينة البحث من العاملين في السجون من رجال الشرطة والمدنيين ٧٤٨ فردا كان توزيعهم كالاتي : ١١٩ ضابطا ، ٢٠٨ حارسا ، ٢٤ طبيبا وصيدليا ، ١٩ ممرضا ، ٦٧ اخصائيا اجتماعيا ، ٤٠ مدرسا وواعظا ، ٦٣ مهندسا ، ٢٣ عاملا فنيا و ١٨٥ اداريا وكاتبا .

تبين أن الذين لم تتجاوز مدة عملهم في السجون خمس سنوات نسبتهم ١٧,٨٪ في حين أن الباقين ونسبتهم ٨٢,٢٪ تراوحت مدة خدمتهم في السجون بين خمس سنوات وأربعون سنة ، وبلغت نسبة الذين عملوا في السجون ما بين ٦ سنوات وعشر سنوات ٢٣,٤٪ وهي أكبر نسبة من العاملين في السجون من عينة البحث ، تليها نسبة الذين قضوا في خدمة السجون ما بين ١١ و ١٥ سنة والتي بلغت ٢٠,٢٪ . ثم تتدرج النسبة هبوطا كلما زادت مدة الخدمة حتى تصل الى ١٪ لمن قضوا في الخدمة في السجون ما بين ٣٦ الى ٤٠ عاما (راجع الجدول رقم ١) ولكن يلاحظ أن طول مدة الخدمة في السجون تختلف بحسب مهن العاملين فبينما ترتفع نسبة الضباط في مدد الخدمة القليلة فتصل الى ٤٠,٩٪ لم تزد مدة خدمتهم في السجون على خمس سنوات وتنخفض الى ٢٠٪ تراوحت مدة عملهم في السجون بين ٦ وعشر سنوات ثم تنخفض مرة أخرى الى ١٣,٩٪ فقط عملوا في السجون ما بين ١١ و ١٥ سنة حتى تصل النسبة الى ١,٧٪ هم الذين عملوا في السجون مدة تتراوح بين ٣٧ و ٤١ سنة . فانه يلاحظ أن الحراس يعصرون في العمل في السجون مددا أطول مما يقضى الضباط ، فالذين تقل مدة عملهم في السجون عن خمس سنوات لا تزيد نسبتهم على ٦,٩٪ في

حين تصل نسبة الذين عملوا في السجون من ٦ الى ١٠ سنوات ١٩٩٦٪ وترتفع النسبة الى ٢٣٪ تراوحت مدة عملهم في السجون ما بين ١١ الى ١٥ سنة ، أما الذين عملوا في السجون أكثر من ٣٠ عاما فقد بلغت نسبتهم ٨٩٪ وهي نسبة مرتفعة اذا قورنت بالنسبة المقابلة لدى الضباط التي لم تزيد على ١٧٪ فقط ، مما يدل على أن الحراس يقضون في العمل في السجون مددا أطول مما يقضى الضباط ، وهذا الوضع يرجع الى نظام التنقلات والترقيات في مصلحة السجون بصفة خاصة ووزارة الداخلية بصفة عامة الذي يؤدي الى نقل الضباط خلال فترات محددة من مصلحة الى أخرى بفض التفرغ من ملاممة ذلك للضباط أو اتفاهه مع ما حصلوا عليه من خبرات خلال عملهم في هذه المصلحة أو تلك ، مما يؤدي الى نقل الضباط الذين عملوا في السجون الى العمل في مصالح أخرى وأحرمان السجون من خبراتهم وتجاربهم واحلال ضباط آخرين محلهم يفترقون الى هذه التجارب وتلك الخبرات وبالذات ما يتعلق منها بمعاملة المسجونين طبقا لقواعد الحد الأدنى التي يحتاج الاسام بها الى وقت ليس بالقصير .

كذلك فان قضاء الحراس في العمل في السجون مدة أطول مما يقضيه الضباط يجعل هؤلاء يعتمدون على الحراس اعتمادا كبيرا في التعامل مع المسجونين نظرا لما هو مستقر في أذهانهم من أن الحراس أكثر خبرة والمأما يطباع المسجونين وعاداتهم وقيمهم وأساليبهم وحيلهم ولما يحاول هؤلاء الحراس إيهام الضباط به من أخطار عن عالم السجون الممتلئ بالغموض والمخاطر والمكائد والخداع . وهي أفكار من شأنها أن تؤثر في اقتناع الضباط بجدوى معاملة المسجونين طبقا لقواعد الحد الأدنى .

وفيما يتعلق بالوظائف المدنية فقد تبين أن العمال الفنيون هم أكثر اعتناء من حيث طول مدة العمل في السجون فقد بلغت نسبة الذين مضى على عملهم في السجون مدة تتراوح بين ٢٦ و ٣٠ سنة ١٧٪ يليهم المهندسون ١١٪ فالمرضون ١٠٪ فالدرسون وأنواع ١٠٪ ثم الاداريون والكتابة ٩٪ .

أما أعلى نسبة من حيث قصر مدة العمل في السجون ، فهي نسبة الاطباء والصيادلة التي بلغت ٢٩٪ الى اجمالي هذه الفئة ، لم تزيد مدة عملها على خمس سنوات ، تليها فئة المهندسون (٢٨٪) ثم فئة العمال الفنيون ٢٦٪ وهذا يرجع الى أن هذه الفئات الثلاث تجد في العمل بغيرها عن السجون مزايا أكثر ومقابلا ماديا أفضل مما تحصل عليه من السجون فضلا عما في العمل داخل السجون من متاعب وما يكتنمه من مخاطر

وصعوبات تجعل أفراد هذه الفئات يسعون جاهدين للحصول على عمل فى مصالح أو مؤسسات أخرى .

توزيع عينة البحث من الضباط حسب الرتب :

تبين أن الضباط الذين فى رتبة رائد يمثلون أعلى نسبة بين الضباط من عينة البحث فقد بلغت نسبتهم ٣٧٪ ، يليهم الضباط الذين فى رتبة عقيد وبلغت نسبتهم ٢٠٫٢٪ ثم انذين فى رتبة نقيب ونسبتهم ١٩٫٣٪ ، فالذين فى رتبة مقدم ونسبتهم ١٤٫٣ ، أما العمداء فقد بلغت نسبتهم ٧٫٦٪ الى اجمالى عينة البحث .

وبالرغم من أن عينة البحث شملت كل السجون فى مصر وروعى فيها أن تكون ممثلة لكل الفئات الا أنه لم يراعى فى الاختيار الالتزام بنسبة معينة من كل فئة وذلك بالنظر الى التفاوت الشديد فى عدد أفراد كل فئة ، فبينما فئة الحراس كبيرة يتجاوز عدد أفرادها الالف ، فان فئة الاطباء والصيادلة قليلة للغاية لا يزيد عدد أفرادها على الاربعين ولذلك رأت هيئة البحث أن تأخذ بأكثر من طريقة فى تكوين العينة فالفئات القليلة العدد تؤخذ كلها فى العينة والفئات المتوسطة العدد كذلك . أما الفئات الكثيرة العدد كالحراس والصف على وجه الخصوص فتؤخذ منها عينة بنسبة معينة (١) .

وفىما يتعلق بالضباط فقد رؤى أن يشملهم البحث جميعاً ، ومع ذلك فان عدد الضباط فى كل رتبة لا يطابق العدد الحقيقى لهم نظرا لقيام ظروف عديدة حانت دون وجود كل الضباط فى السجون وقت اجراء البحث ، فمنهم من كان فى أجازة ، والبعض كان فى فرقة تدريبية والبعض الآخر كان متفجيا عن العمل أو يقوم بعمله فى الجبل ومن هؤلاء ضباط الليمانات وهكذا .

ومع ذلك فانه يلاحظ أن البيانات المتعلقة بعدد الضباط العاملين فى بعض السجون والتي أمدتنا بها مصلحة السجون نقل بدرجة ملحوظة عن عدد الضباط الذين طبقت عليهم استمارة البحث فى تلك السجون نفسها ، مما يدل على أن الادارة المتوط بها متابعة حركة تنقلات الضباط بين السجون المختلفة لا يقوم بهذا العمل بالدقة المطلوبة مثال ذلك أن عدد الضباط فى منطقة طرة حسب ابيان الذى أمدتنا به يبلغ ١٩ ضابطا ، بينما هو فى الحقيقة ٣٣ ضابطا هم الذين وجدوا بهذه المنطقة أثناء البحث ، مع احتمال وجود عدد من الضباط فى أجازة أو خارج الخدمة لاي سبب .

(١) راجع ما ورد بشأن عينة البحث .

رتبتي ملازم ونقيب وارتفاع عدد الضباط الذين في رتبتي رائد وعقيد ، وهو وضع عكس الوضع الطبيعي تماما حيث يكون الضباط من الرتب الصغيرة القاعدة العريضة لجهاز الشرطة ، لأنهم الذين يعتمد عليهم في أداء الأعمال التي تحتاج الى الشباب والحركة والقوة وبصفة عامة الاعمال التنفيذية ، بينما يقتصر عمل الضباط من ذوى الرتب العليا على التخطيط والمتابعة .

وقد تبين أن الملازمين الثلاثة الذين يعملون في السجون ، لم تزد مدة عملهم فيها على سنة واحدة . أما الذين في رتبة نقيب وعددهم ٢٣ فقد تبين ان الذين لم تزد مدة عملهم في السجون على سنة عددهم ثلاثة أى بنسبة ١٣ر١٪ الى اجمالي هذه الفئة ، بينما لم يزد عدد الذين عملوا في السجون لمدة سنتين على ضابطين فقط أى بنسبة ٩ر١٪ ، أما الذين أمضوا ثلاث سنوات يعملون في السجون فقد بلغ عددهم خمسة ضباط أى بنسبة ٢٢ر٧٪ وهى أعلى نسبة فى هذه الفئة من الضباط ، تليها نسبة الذين أمضوا فى العمل في السجون أربع سنوات وهى ١٨ر٢٪ ، فى حين أمضى ضابطا واحدا ست سنوات و ٣ ضباط أمضوا سبع سنوات وضابطان فقط أمضوا ثمان سنوات فى العمل فى السجون .

أما الضباط الذين فى رتبة الرائد فقد بلغ عددهم ٤٤ ضابطا ، منهم اثنان أمضيا سنة واحدة فى العمل فى السجون وستة أمضوا سنتين ومثلهم أمضوا ثلاث سنوات ، بينما لم يزد عدد الذين أمضوا أربع سنوات على ثلاث ضباط فقط ، أما الذين أمضوا خمس سنوات فقد بلغ عددهم خمسة ضباط .
لم يتدرج اعداد هبوطا كلما زادت المدة (راجع الجدول رقم ٢) .

وفيما يتعلق بالضباط الذين فى رتبة المقدم فقد بلغ عددهم ١٦ ضابطا تراوحت مدة عملهم فى السجون بين سنة واحدة وثمانية عشر سنة وكان توزيعهم كالتالى : سابع واحد أمضى سنة واحدة ومثله أمضى خمس سنوات وآخر أمضى ست سنوات ورابع أمضى ٨ سنوات وخامس أمضى عشر سنوات واربع العدد الى اثنين أمضيا احد عشر عاما ، بينما أمضى واحد فقط اثني عشر عاما فى العمل فى السجون وهكذا تلاحظ ان الضباط ممن فى رتبة مقدم وكذلك ممن هم فى الرتبتين التاليتين وهى رتبتي العقيد والعميد يقضون فى العمل فى السجون فترات قصيرة وهذا راجع الى أن وزارة الداخلية لا تميز مصلحة السجون بمعاملة خاصة تتفق مع ظروف العمل فيها ، فهى تنقل الضباط منها والىها شأنهم فى ذلك شأن زملائهم فى المصالح الأخرى انتابمة لوزارة بغض النظر عما يستلزمه العمل فى هذه المصلحة من خبرة طويته وانما بالمعديد من القوانين واللوائح والقواعد والمبادئ التى تتطلبها

أما الذين أجابوا بأنه يحدث أحيانا فقد بلغت نسبتهم ٩٢٪ ولم تزد نسبة الذين أجابوا بالنفى على ٥٥٪

ولكن الملاحظة الجديرة بالاهتمام هي انخفاض نسبة الضباط الذين أجابوا بأن ذلك يحدث دائما بالمقارنة مع النسبة المقابلة لدى الفئات الأخرى ففيما عدا المهندسون الذين تساوا مع الضباط في نفس النسبة (٥٠٪) ، والاختصاصيون الاجتماعيون الذين لم تزد نسبتهم على ٤٣٪ فإن النسبة في الفئات الأخرى كانت مرتفعة فوصلت لدى المرضي إلى ٨٩٪ ولدى الحراس إلى ٨٣٪ ولدى العمال الفنيين إلى ٨٣٪ ولدى الإداريون والكتبة إلى ٧١٪ في حين تقاربت لدى كل من المدرسين والوعاظ والأطباء والصيادلة فبلغت ٥٦٪ لدى الأولين و ٥٥٪ لدى الآخرين .

أما الذين أجابوا بأن ذلك يحدث أحيانا فإن الاختصاصيين الاجتماعيين يأتون في مقدمتهم حيث بلغت نسبتهم ٢٠٪ ، يليهم المهندسون ١٥٪ ، فالمدرسون والوعاظ ١٦٪ فالأطباء والصيادلة ١٠٪ ثم الضباط ٩٪ .

كذلك كان الاختصاصيون الاجتماعيون أكثر الفئات من حيث الإجابة بأن تقسيم المسجونين إلى فئات لا يتم فقد بلغت نسبتهم ١٠٪ يليهم الأطباء والصيادلة ١٠٪ فالمهندسون ٨٧٪ ثم الضباط وبلغت نسبة الذين أجابوا بالنفى منهم ٦٪ إلى إجمالى عينة الضباط .

والواقع أن السؤال قد جاء بهذه الطريقة بعيدا عن الدقة لأنه شمل عددا من المتغيرات التي ليس من الضروري جمعها في سؤال واحد فقد يكون التقسيم مطبقا بالنسبة لبعضها كالسن ونوع الجريمة والحالة الصحية مثلا ، وليس مطبقا بالنسبة للبعض الآخر كعدد السوابق ومدة العقوبة مثلا .

ولكن الذى فرض على هيئة البحث وضع السؤال بهذه الطريقة هو التزامها بالقواعد وقيامها بتفريغها في اسئلة فحسب .

« ما هي المواقف التي تحول دون تقسيم المسجونين الى فئات ؟ »

تبين أن ضيق الأماكن يأتي في مقدمة الأسباب التي تحول دون تقسيم المسجونين الى فئات حيث بلغت نسبة الذين ذكروه ٨٩٪ ، يليه السبب المتعلق بالقصور الذى يشوب تنفيذ التعليمات وذكره ١٥٪ من إجمالى عينة البحث بينما بلغت نسبة الذين ذكروا أسبابا أخرى ١٨٪ .

وقد لوحظ أنه كان هناك إجماع بين المرضي والحراس والاختصاصيين

الاجتماعيين على ذكر السبب الأول أى ضيق الاماكن ، فى حين بلغت نسبة الضباط الذين ذكروه ٨٥٨٪ وانخفضت النسبة الى ٧٥٪ بين المهندسين .

• هل توجد رقابة منظمه أثناء انليل لاقرار الأمن ومنع الحوادث داخل عنابر السجون ؟ •

اجاب غالبية أفراد العينة على هذا السؤال بالايجاب فقد بلغت نسبتهم ٧٨٥٪ فى حين بلغت نسبة الذين اجابوا بأن ذلك يحدث الى حد ما ١٣٧٪ أما الذين اجابوا بالنفى فلم تزد نسبتهم على ٧٨٪ .

ومما هو جدير بالملاحظة أن نسبة الضباط الذين اجابوا بالايجاب تعتبر أقل نسبة بعد نسبة الاخصائيين الاجتماعيين ، فبينما بلغت نسبة هؤلاء ٥٣٩٪ ، ارتفعت نسبة الضباط الى ٥٧١٪ .

كذلك جاءت نسبة الضباط الذين قالوا أنه توجد رقابة منظمة أثناء الليل الى حد ما بعد نسبة الاخصائيين الاجتماعيين من حيث الارتفاع فبينما بلغت نسبة هؤلاء ٣٧٪ فإن نسبة الضباط بلغت ٢٨٦٪ . ولكن الضباط ما لبثوا أن فاقوا الفئات الأخرى فيما عدا الأطباء والصيادلة من حيث نسبة الذين اجابوا أنه لا توجد رقابة منظمة أثناء الليل فقد بلغت النسبة ١٤٣٪ .

ويزداد الامر غموضاً عند مقارنة اجابات الضباط مع اجابات الحراس الذين بلغت نسبة الذين اجابوا منهم بالايجاب على هذا السؤال ٩٢٧٪ وانخفضت نسبة الذين اجابوا بالنفى الى ٤٤٪ فقط مع ملاحظة أن الرقابة المنظمة أثناء الليل يعهد بها غالباً الى الحراس تحت اشراف الضباط مما يجعل هناك شبهه وجود مصلحة للحراس للاجابة بالايجاب .

أما الفئات الأخرى فالملاحظ أن معلوماتها فى هذا الصدد مصدرها المسمع فقط ، نظراً لان طبيعته العمل الذى يقوم به أفرادها لا تستلزم وجودهم فى السجون ليلاً .

• ما السبب فى عدم وجود رقابة منظمة أثناء الليل ؟ •

تبين أن غالبية انذين اجابوا بالنفى على السؤال السابق أرجعوا ذلك الى عدم كفاية عدد الحراس فقد بلغت نسبتهم ٦٥٨٪ ، فى حين بلغت نسبة الذين قالوا ان السبب يرجع الى انخفاض مستوى كفاءتهم ٣٥٦٪ ، أما الذين برروا نسبتهم ٣٨٩٪ ولم تزد نسبة الذين قالوا ان السبب يرجع الى سوء توزيع الخدمات فى السجون على ١٤٣٪ من اجمالى الذين اجابوا بالنفى على السؤال السابق وذكر ١٨٨٪ منهم أسباباً أخرى .

ويلاحظ أن هناك أفراد ذكروا أكثر من سبب ، ويهنا في هذا الصدد اجابات الضباط والحراس فقد لوحظ اتفاقهم مع الفئات الأخرى في حصر الأسباب في الحراس أنفسهم سواء من حيث عدم كفاية عددهم أو طول مدة الخدمة النيلية للحراس وانخفاض نسبة الحراس الذين ذكروا السبب المتعلق بانخفاض مستوى كفاءتهم لأن ذلك أمر يتعلق بهم ومن البديهي ألا يقرؤا على أنفسهم بانخفاض الكفاءة .

« هل يسمح اتساع النوافذ بتهوية كافية لغرف المسجونين ؟ »

لوحظ أن الدين أجابوا بالإيجاب عددهم أقل من نصف عينة البحث فقد بلغت نسبتهم ٤٨ر٦٪ في حين بلغت نسبة الذين أجابوا بأن ذلك يحدث إلى حد ما ٢٦ر٨٪ أما الذين أجابوا بالنفي فقد بلغت نسبتهم ٢٩ر٦٪ .

ويينا بلغت نسبة الحراس الذين أجابوا بالإيجاب ٧٧ر٤٪ فإن نسبة الأطباء والصيادلة الذين أجابوا بالنفي بلغت ٥٨ر٣٪ تليها نسبة المدرسين والوعاظ التي بلغت ٥٥٪ ثم نسبة الإخصائيين الاجتماعيين التي بلغت ٤١ر٧٪ مما يدل على أن الأمر فيما يتعلق بتقدير مدى سماح اتساع النوافذ بتهوية كافية لغرف المسجونين يختلف بحسب نوع المهنة وبالتالي المستوى التقامي والاقتصادي للفرد فما يراه الحراس مناسباً قد لا يراه الأطباء والصيادلة والضباط وغيرهم غير مناسب .

« هل الضوء الطبيعي كاف ومناسب في غرف المسجونين نهاريًا ؟ »

أجاب عانيه أفراد العينة على هذا السؤال بالإيجاب فقد بلغت نسبتهم ٦٢ر٥٪ ، في حين بلغت نسبة الذين أجابوا أن ذلك متوفر إلى حد ما ١٧ر٦٪ ، أما الذين أجابوا بالنفي فقد بلغت نسبتهم ١٩ر٩٪ .

وفيما يتعلق بإجابة كل فئة على حدة فقد لوحظ تباينها الشديد فبينما أجابت الغالبية العظمى من حراس والمرضى والعمال :لغنيين بالإيجاب حيث تراوحت النسب بين ٨٧ر٥٪ ، ٧٧ر٨٪ فإن النسب كانت دون ذلك نسباً بين الضباط حيث انخفضت إلى ٥٨ر٨٪ وإلى ٤٥ر٨٪ بين الأطباء والصيادلة وإلى ٤٥٪ بين المدرسين والوعاظ وبلغت أقصى انخفاض لها بين الإخصائيين الاجتماعيين حيث بلغت ٢٥ر٣٪ .

وفيما يتعلق بمن أجابوا على هذا السؤال بالنفي فقد كانت نسبة الصيادلة والأطباء أعلى من نسبة غيرهم من الفئات الأخرى حيث بلغت ٤١ر٧٪

أجابوا بأن الضوء الطبيعي غير كاف ولا مناسب في غرف المسجونين نهارا ، وهو رأى له قيمته لصدوره عن مختصين بتقدير مثل هذه الأمور . يليهم المدرسون والوعاظ وبلغت نسبتهم ٤٠٪ فالمهندسون وبلغت نسبتهم ٣٥٫٦٪ ، أما الاخصائيين الاجتماعيين فقد بلغت نسبة الذين أجابوا منهم بالنفى ٢٨٫٤٪ نظرا لأن ٤٦٫٣٪ منهم أجابوا بأن ذلك متوفر الى حد ما وهي أعلى نسبة في هذه الفئة من فئات الاجابة على هذا السؤال .

ومما لا شك فيه أن تقدير كفاية ومناسبة الاضاءة الطبيعية يعتمد فضلا عن المستوى الثقافي ، على المستوى الاقتصادي والتخصص العلمي والنظرة الخاصة الى المذنبين ودور المؤسسة العقابية وموقفها منهم وهي جميعا امور يتباين بشأنها الافراد الذين تكون عينة البحث .

« هل قوة الاضاءة الكهربائية في الغرف مناسبة ليل بحيث يستطيع من يساء القراءة أن يقرأ دون اضرار بابصاره ؟ » .

تبين أن الغالبية العظمى من عينة البحث أجابوا على هذا السؤال بالإيجاب فقد بلغت نسبتهم ٧١٪ في حين بلغت نسبة الذين أجابوا بالنفى ٢٩٪ فقط .

الا أنه يلاحظ أن فتى الاطباء والصيادلة والمرضين وكذلك فئة الاخصائيين الاجتماعيين يرى العكس أي أن قوة الاضاءة الكهربائية في الغرف ليست مناسبة ليل فقد بلغت نسبة المرضين الذين أجابوا على السؤال بالنفى ٨٤٫٢٪ بينما بلغت نسبة الاطباء والصيادلة ٥٧٫٩٪ نسبة الاخصائيين الاجتماعيين ٥٢٫٤٪ وانخفضت النسبة الى ٢٦٫١٪ من المدرسين والوعاظ والى ٢٢٫٥٪ من الضباط .

ومع ذلك فانه يجب ملاحظه أن هذه الفئات لا تعمل في السجون ليلاً وانما ينصرف معظم أفرادها في مواعيد انتهاء العمل العادية ، أي في النائية ظهرا والذين يتأخرون الى ما بعد هذا الوقت لا يتجاوزون الساعة الخامسة مساءً والمعروف أن الاطلام يتأخر صيفا الى الساعة مساءً ، كذلك فان افراد هذه الفئات لا يدخلون غرف المسجونين مساءً ومن ثم لا يمكنهم أن يقدروا على وجّه الدقة مدى قوة الاضاءة الكهربائية في الغرف ليلاً .

يضاف الى ما تقدم أن نسبة الذين يقرأون ويكتبون من المسجونين ضئيلة مما يجعل مشكلة القراءة داخل الغرف ليلاً لا تعرض للفئات المذكورة .

« هل عدد الساعات المسموح بأضائة غرف المسجونين خلالها ليلا كافية ؟ » •

بلغت نسبة الذين أجابوا على هذا السؤال بالإيجاب ٧١,٢٪ في حين لم تزد نسبة الذين أجابوا عليه بالنفى على ٢٨,٨٪ وكانت أكثر الاجابات بالإيجاب بين الحراس والضباط والعمال الفنيين والاداريين والكتبة ثم المرضى والاطباء والصيادلة • فقد تراوحت نسبتهم بين ٨,٥٪ و ٦٢,٥٪ • أما أكثر الاجابات بالنفى فكانت بين المدرسين والوعاظ الدين بلغت نسبتهم ٦٩,٧٪ والاختصاصيين الاجتماعيين الذين بلغت نسبتهم ٥٤,٧٪ ، بينهم الاطباء والصيادلة الذين أجابوا بالنفى ونسبتهم ٣٧,٥٪ ثم المرضى الذين بلغت نسبتهم ٢٦,٨٪ •

« هل توجد دورات مياه صحية كافية داخل الغرف بحيث يستطيع كل مسجون أن يقضى حاجته وقتما يريد بطريقه نظيفة ولائقة ؟ » •

كانت اجابة الغالبية العظمى من عينة البحث على هذا السؤال بالنفى فقد بلغت نسبتهم ٨٣,٥٪ في حين لم تزد نسبة الذين أجابوا بالإيجاب على ١٦,٥٪ فقط • وبينما جاءت نسبة الاطباء والصيادلة الذين أجابوا بالنفى في القمة حيث بلغت ٩٥,٨٪ تليها نسبة المدرسين والوعاظ ٩٣,٢٪ فالاختصاصيين الاجتماعيين ٩١,١٪ ثم نسبة الضباط التي بلغت ٨٥,٦٪ ، فان نسبة العمال الفنيين الذين أجابوا بالإيجاب كانت أعلى من النسبة العامة حيث بلغت ٢١,٧٪ تليها نسبة الحراس ٢٠,٧٪ ثم نسبة الاداريين والكتبة ١٨,٩٪ •

والملاحظ أن الغالبية العظمى من مبانى السجون في مصر قديمة لم يراع في بنائها وجود دورات مياه صحية داخل الغرف بحيث يستطيع كل مسجون أن يقضى حاجته وقتما يريد بطريقة نظيفة ولائقة وانما توجد دورات مياه عامة تخدم عدد كبير من المسجونين المقيمين في عنبر أو مجموعة عنابر أو في دور بأكمله وهي تستخدم نهارا في الأوقات التي يسمح فيها للمسجونين بالخروج من عنابرهم أو غرفهم ، أما مساء فان المسجونين يقضون حاجاتهم في أوعية خاصة (جرادل) يحتفظ بها كل واحد منهم بجواره في الزنزانة أو الغرفة التي يقيم فيها •

ولذلك فانه تبين أن الذين أجابوا على السؤال بالإيجاب يعملون في سجون أقيمت حديثا كسجن المرج وسجن دمنهور وسجن الطريق الصحراوي، أو في سجون أقيمت بها عنابر جديدة روعى في بنائها أن توجد دورات مياه

صحية داخل الغرف مثل سجن مزرحه وسجن أبى زعبل وسجون طنطا
ودمنهور والمنصورة .

« هل أماكن الاستحمام بصفة عامة مناسبة ؟ » .

بلغت نسبة الذين أجابوا على هذا السؤال بالإيجاب ٥٢٥٪ أما الذين
أجابوا عليه بالنفى فقد بلغت نسبتهم ٤٧٥٪ . ولكن الأمر يختلف بالنسبة
لكل فئة من فئات المهن فقد بلغت نسبة الذين أجابوا بالنفى من الاخصائيين
الاجتماعيين ٧٤٧٪ يليهم المدرسين وانواعه بنسبه ٦٢٥٪ ، فالضباط
بنسبة ٥٧١٪ ثم الأطباء والصيادلة بنسبة ٥٤٣٪ وهو اختلاف يرجع ،
كما أسلفنا ، الى التباين الشديد فى المستويات الثقافية والاقتصادية والعلمية
واختلاف النظر الى دور المؤسسة العقابية من ناحية الى المجرم من ناحية
أخرى .

« ما نفى ينقص أماكن الاستحمام ؟ » .

أجاب على هذا السؤال السابق بالنفى وقد ذكر بعضهم أكثر من سبب
لعدم مناسبة أماكن الاستحمام ، ولكن أهم سبب كان « المبانى غير مناسبة »
فقد ذكره ٨٦٢٪ ممن أجابوا على السؤال السابق بالنفى يليه ان العنابر
والتركيبات غير مناسبة وذكره ٦٦٥٪ منهم ، بينما بلغت نسبة الذين أجابوا
أن السبب هو عدم توفر المياه الساخنة شتاء ٣٢١٪ ولم تزد نسبة الذين
قالوا ان السبب يرجع الى عدم توفر الصابون بالقدر اللازم على ١٣٨٪ .

وفيما يتعلق بفئات المهن المختلفة فقد نلاحظ أن السبب الأول قد
استحوذ على تأييد الغالبية العظمى من أفراد كل مهنة يليه السبب الثانى أما
السبب الثالث فقد لوحظ أن نسبة الاطباء والصيادلة الذين ذكروه تفوق
نسبة غيرهم من الفئات المهنية الاخرى حيث بلغت النسبة ٦٠٥٪ فى حين
كانت نسبة الاخصائيين الاجتماعيين الذين ذكروا السبب الرابع وهو عدم
توفر الصابون بالقدر اللازم أعلى من أى نسبة أخرى فقد بلغت ٢٨٪ من
اجمالى عينة البحث من الاخصائيين .

« هل تتوافر للمسجونين داخل الغرف نايلا ونهارا مياه نقية للشرب
والنظافه الشخصيه بطريقه سهله وصحية ؟ أ نهارا » .

بلغت نسبة الذين أجابوا على هذا السؤال بالإيجاب ٧٣٤٪ الى اجمالى
عينة البحث فى حين لم تزد نسبة الذين أجابوا بالنفى على ٢٦٦٪ . الا أنه
يلاحظ أن هاتين النسبتين تختلفان من فئة مهنية الى فئة أخرى فبينما بلغت

نسبة انذين إجابوا بالإيجاب من المهندسين ٩٠.٢٪ فان الذين إجابوا بالنفي من الاخصائيين الاجتماعيين بلغت نسبتهم ٥٢.٣٪ يليهم المدرسون والوعاظ وبلغت نسبتهم ٤١٪ ثم الاطباء والصيادلة ٣٢.٣٪ فانضباط ٢٢.٨٪ والملاحظ ان السؤال يتكون من شقين أحدهما خاص بتوافر المياه النقية للشرب والنظافة المتخصصة والآخر خاص بالطريقة التي تتوافر بها وكونها سهلة وصحية . وفيما يتعلق بالوقت من اليوم الذي تتوافر فيه المياه فإنه بالنسبة لنهار تكون المياه في متناول المسجونين أثناء وجودهم خارج العنابر والغرف واستطاعتهم اتردد على دورات المياه للشرب والنظافة .

اما بالنسبة لمن لا يسمح لهم بمقادرة غرفهم او العنابر المحبوسين بها لمسبب او لآخر بأنه لا يكون في استطاعتهم الحصول على المياه من مصادرها المباشرة سواء للشرب أو لنظافته ولعل هؤلاء هم انذين كانوا مائلين في اذهان اسرين إجابوا على هذا اسؤال بالنفي .

« حل نواسر للمسجونين داخل انرف ليلا ونهارا مياه نقيه للشرب والنظافه ، متخصصة بطريقة سهلة وصحية ؟ - ب نيل » .

اقتصرت الاجابة على هذا اسؤال على فئتي الضباط والحراس فقط نظرا لان افرادهما هم الذين لديهم معلومات مباشرة عن هذا الموضوع ، فالفتات الاخرى لا تعرف شيئا عما يتوفر في السجون ليلا لأن عملها قاصر على الفترة النهارية فقط . ولعد بدأ التباين واضحا بين اجابة الضباط واجابه الحراس فبينما اجاب غالبية الضباط على هذا السؤال بالنفي حيث بلغت نسبتهم ٦٢.٩٪ ، فان غالبية الحراس اجابوا عليه بالإيجاب حيث بلغت نسبتهم ٥٧.٨٪ .

والمعروف أن غرف المسجونين لا تتوفر فيها مياه نقيه للشرب والنظافة الشخصية بطريقة سهلة وصحية ، نظرا لعدم وجود توصيلات للمياه بها وانما يتم توفير المياه سواء للشرب أو للنظافة عن طريق حفصها في اوعية مما ينفي عنها صفة صحية على الاقل ولكن كما اشرنا سابقا فان المسألة تعتمد اساسا على التقدير الشخصي للافراد مما يدل على أن الحراس أو بالاحرى غابيتهم يرون ان هذه الطريقة في الحصول على الماء تعتبر سهلة وصحية ، بعكس بضباط الذين لا يرونها كذلك . خاصة وان الغالبية العظمى من الحراس جاءوا من اريف حيث لا توجد توصيلات للمياه في المساكن وانما يتم اخمضر على الماء ، اما من الترع واما من صنابير عموميه ويحفظ في اوعية د حل البيوت .

« هل الوسيلة المتاحة لكى يحلق المسجونون ذقونهم (صالونات الحلاقة فى السجون) مناسبة ؟ » •

أجاب الغالبية العظمى من أفراد العينة على هذا السؤال بالإيجاب ، فقد بلغت نسبتهم ٧٩٫٨٪ فى حين لم تزد نسبة الذين أجابوا بالنفى على ٢٠٫٢٪ .
الا أنه يلاحظ أن نسبة الذين أجابوا بالنفى الى كل فئة من فئات المهسن اختلفت عن النسبة العامة سواء ارتفعا أو انخفضا ، وكانت أعلى نسبة بين الإخصائيين الاجتماعيين فقد بلغت ٤٥٫٢٪ رأوا أن الوسيلة المتاحة لحلاقة الذقون ليست مناسبة يليهم المدرسون والوعاظ بنسبه ٣٣٫٣٪ فانضباط وبلغت نسبتهم ٣٠٫٣٪ •

أما أعلى نسبة فى الفئات التى أجابت بالإيجاب فقد كانت بين فئة الأطباء واصيادلة وبلغت ٩٥٪ تليها فئة الحراس وبلغت النسبة بينهم ٩٠٫٨٪ •

والملاحظ أن الوسيلة المتاحة للمسجونين لحلق ذقونهم لا تختلف بحال عن الوسيلة المتاحة للمواطنين العاديين خارج السجن وهى الحلاق الذى يستخدم الأداة الشائعة وهى الموسى مما يجعل إجابة الإخصائيين الاجتماعيين على هذا السؤال بالنفى غير موفقة ويمكن أن تفرى الى مبالغتهم فى التعبير عن تأوهم بالاتجاهات الحديثة فى الغرب بشأن الاهداف الإصلاحية للمعاملة العقابية للمجرمين ، وهى اتجاهات يعيها بعدما عن الواقع بدرجة ملحوظة •

« ما هى الوسيلة البديلة الأكثر مناسبة فى نظرك ؟ » •

وفيما يتعلق بالوسيلة البديلة التى يرى الذين أجابوا على السؤال السابق بأنها أصلح للمسجونين فقد تبين أن نصفهم تماما أجابوا أنها السماح للمسجونين باستحضار ماكينات حلاقة وأمواس فقد بلغت نسبتهم ٥٠٪ ، فى حين توزع النصف الآخر على الإجابات الأخرى فرأى ١٠٫٤٪ أن تكون الوسيلة البديلة هى ماكينات الحلاقة الكهربائية التى يسمح للمسجونين باستحضارها ورأى ٣٢٫٦٪ منهم أنه يمكن الأخذ بالوسيلتين معا حسب رغبة المسجونين فقد يرى أحدهم أن يستخدم ماكينة حلاقة وأمواس ويرى الآخر استخدام ماكينة كهربائية وذكر ٧٪ وسائل أخرى بديلة •

« ما هى ملاحظتانك على صالونات الحلاقة الموجودة حاليا ؟ » •

وهذا السؤال موجه لمن أجابوا بالإيجاب على السؤال الخاص بما اذا كانت الوسيلة المتاحة لكى يحلق المسجونون ذقونهم مناسبة •

كانت الملاحظة التى استحوذت على أكبر قدر من اهتمام عينة البحث هى

الخاصة بعدم كفاية عدد الكراسي والحقائق فقد بلغت نسبة الذين ذكروها ٤٧٩٪. يليها الملاحظة الخاصة بعدم جودة الآلات المستخدمة في الحلاقة وبلغت نسبة الذين ذكروها ٣٧٤٪. ثم تأتي الملاحظة الخاصة بعدم توفر النظافة الكافية وبلغت نسبة الذين ذكروها ١٣٧٪ .

ولم تزد نسبة الذين لاحظوا أن طريقة الحلاقة غير عادية على ٥١٪ فقط في حين ذكر ٣٣٪ ملاحظات أخرى .

والملاحظ أن أفراد العينة قد ذكروا في اجاباتهم أكثر من ملاحظة .

« هل يصرف للمسجونين ملابس تناسب حالة الطقس صيفا وشتاء ونكفى للمحافظة على الصحة ؟ أ - صيفا » .

بلغت نسبة الذين أجابوا على هذا السؤال بالإيجاب من عينة البحث ٨٠١٪ ، في حين بلغت نسبة الذين أجابوا بالنفي ١٩٩٪ فقط . وقد لوحظ أن الغالبية في كل فئة مهنية من الفئات التي شملها البحث قد أجابت بالإيجاب مع تباين طفيف في النسبة فبينما بلغت النسبة بين الحراس ٩٠٪ ، انخفضت بين الأطباء والصيادلة والعمال الفنيين إلى ٨٢٦٪ لكل .

ووصلت النسبة بين الاخصائيين الاجتماعيين إلى ٦٢٧٪ .

« هل يصرف للمسجونين ملابس تناسب حالة الطقس صيفا وشتاء ونكفى للمحافظة على الصحة ؟ ب - شتاء » .

انخفضت نسبة الذين أجابوا على هذا السؤال بالإيجاب عما كانت عليه في السؤال السابق فبلغت ٥٢٪ ، في حين ارتفعت نسبة الذين أجابوا بالنفي إلى ٤٨٪ وفيما يتعلق بكل فئة على حسده ، تبين أن الغالبية العظمى من الاخصائيين الاجتماعيين والمدرسين ولوعاظ أجابوا بالنفي حيث بلغت النسبة لكل فئة ٧٦٩٪ و ٧٦٩٪ على التوالي ، بينما انخفضت النسبة قليلا في فئتي الضباط والأطباء والصيادلة حيث بلغت ٥٤٦٪ و ٥٤٦٪ على التوالي، مما يدل على أن الملابس التي تصرف للمسجونين شتاء لا تناسب حالة الطقس بعكس الملابس التي تصرف لهم صيفا .

« هل ملابس المسجونين مناسبة من حيث المظهر بحيث لا تؤدي إلى أشعارهم بالذل والمهانة ؟ » .

بلغت نسبة الذين أجابوا على هذا السؤال بالإيجاب ٥٨٤٪ بينما بلغت نسبة الذين أجابوا بالنفي ٤١٦٪ ، ولكن لوحظ اختلافا واضحا بين

الفئات المهنية فيبينما اجابت الغالبية العظمى للجراس بالايجاب. حيث بلغت نسبتهم ٧٧٫٨٪ ، فان الغالبية العظمى من الاخصائيين الاجتماعيين اجابوا بالنفى حيث بلغت نسبتهم ٧١٫٧٪ فى حين تقاربت النسب بشكل ملحوظ بين الذين اجابوا بالنفى والذين اجابوا بالايجاب فى الفئات الاخرى . وهذا الاختلاف يرجع كما أسلفنا الى التباين الشديد فى المستويات الثقافية والاقتصادية والتعليمية والمهنية . التى تنعكس بشكل واضح على تقدير العرد لدى مناسبة ملابس المسجونين من حيث المظهر .

لمن اجاب على السؤال السابق بلا - لماذا ؟

اجاب غالبية الذين قالوا ان ملابس المسجونين ليست مناسبة وانها تؤدى الى اشعارهم بانذل والمهانة ، ان ذلك يرجع الى رداءة نوع الاقمشة التى تصنع منها الثياب والى شكلها . وكذلك الى رداءة طريقة تفصيل الثياب ، فقد بلغت نسبتهم ٦١٫٩٪ ، فى حين بلغت نسبة الذين اقتصروا على السبب الاول فقط أى رداءة نوع القماش وشكله على ٢٥٫٧٪ وانخفضت النسبة الى ١٢٫٤٪ هم الذين ذكروا السبب الثانى وحده أى رداءة طريقة التفصيل .

« هل يتم غسل وتطهير الملابس الداخلية والخارجية للمسجونين بطريقة منتظمة وصحية ؟ »

اجاب الغالبية العظمى من عينة البحث على هذا السؤال بالايجاب فقد بلغت نسبتهم ٨١٪ فى حين لم تزد نسبة الذين اجابوا عليه بالنفى على ١٩٪ فقط . الا انه لوحظ أن نصف الاخصائيين الاجتماعيين اجابوا بالنفى حيث بلغت نسبتهم ٥٠٫٨٪ ، يليهم المهندسون وبلغت نسبتهم ٢٩٪ فالضباط وبلغت نسبتهم ٢٤٫٤٪ .

« هل ينام جميع المسجونين فى كل السجون على أسرة ؟ »

لم تزد نسبة الذين اجابوا على هذا السؤال بالايجاب على ١٫٨٪ فقط من عينة البحث بينما بلغت نسبة الذين اجابوا أن قلة من المسجونين فقط هم الذين ينامون على أسرة ٦٩٫٤٪ . أما الذين اجابوا أن جميع المسجونين ينامون على البرش والبطاطين فقد بلغت نسبتهم ٢٠٪ فى حين لم تزد نسبة الذين اجابوا أن الغالبية من المسجونين ينامون على أسرة على ٨٫٨٪ فقط .

ولما كان معلوما أن معظم السجون فى مصر لا تتوفر فيها أسرة ينام عليها المسجونون فان الذين اجابوا أن جميع أو غالبية المسجونين ينامون على أسرة

ونسبتهم مما ١٠٦٪ الى اجمالي عينة البحث اعتمدت في الاجابة على معلوماتهما الشخصية المستندة الى ظروف عملها في سجون ينام فيها كسل او اغلب المسجونين على أسرة .

وقد لوحظ أنه لا يوجد فارق يذكر بين فئات المهن المختلفة فيما يتعلق بالاجابة على هذا السؤال .

لمن أجاب بأن جميع أو أغلب أو قلة من المسجونين ينامون على أسرة

« ما الذى يوضع على السرير لينام عليه المسجون ؟ » .

أجابت الغالبية العظمى من عينة البحث أن الاسرة التى ينام عليها المسجونون توضع عليها بطاطين وبرش فقد بلغت نسبتهم ٨٧٫٩٪ ، بينما أجاب ٢٠٫٦٪ منهم أن الاسرة توضع عليها مراتب من القطن يصرها السجن وارتفعت النسبة الى ٢٥٫٦٪ ذكروا أن المراتب القطنية التى توضع على الاسرة يحضرها بعض المسجونين والملاحظ أن أفراد العينة ذكروا أكثر من أجابة ، لذلك زادت النسبة على المائة وفيما عدا اجابة اطباء والصيادلة الذين بلغت نسبة الذين أجابوا منهم أن اسرة المسجونين توضع عليها مراتب تصرفها ادارة السجن ٥٠٪ ، فان بقية الاجابات لا تستلقت النظر . فهي عادية ومتفقة مع الاوضاع السائدة فى السجون . أما ما ذكره الاطباء فانه يرجع الى أن طبيعة عملهم فى السجون مع المسجونين تجعل ٥٠٪ منهم يظنون أن ادارة السجن تصرف للمسجونين مراتب قطنية خاصة وانهم ، أى الاطباء كثيرا ما يوصون بصرف مثل هذه المراتب لبعض المسجونين .

« هل عدد البطاطين التى تصرف للمسجونين كافية صيفا وشتاء ؟ » .

تبين أن عدد البطاطين التى تصرف للمسجونين ليست كافية لا صيفا ولا شتاء فالذين أجابوا على هذا السؤال بايجاب من عينة البحث لم تزد نسبتهم على ٤٤٫٣٪ ، فى حين بلغت نسبة الذين أجابوا بالنفى ٤٣٫٣٪ واجاب ١٢٫٤٪ أنها ليست كافية صيفا وشتاء .

والملاحظ أن فئتي الحراس والمرضى هما اللتان قال أفرادهما ان البطاطين كافية صيفا وشتاء فقد بلغت نسبة الحراس ٦٢٫٨٪ الى اجمالي فئة الحراس بينما بلغت نسبة المرضى ٧٨٫٩٪ يليهما الضباط الذين بلغت نسبتهم ٥٠٫٤٪ .

أما أكثر الفئات اجابة بالنفى على هذا السؤال فقد كانت فئة الاخصائيين

الاجتماعيين الذين لم تزد نسبة الدين أجابوا أن البطاطين كافية صيفا وشتاء على ١١٩٪ تليها فئة المدرسين والوعاظ الذين بلغت نسبة من أجابوا منهم بالايجاب ٢٧٥٪ ثم فئة المهندسين ٢٩٨٪ .

كذلك جاءت فئة الاخصائيين الاجتماعيين في مقدمة الذين قالوا ان البطاطين غير كافية شتاء حيث بلغت نسبتهم ٦٢٧٪ ، يليهم العمال انفيين ٦١٩٪ فالمدرسون والوعاظ ٥٧٥٪ فالمهندسون ٥٤٤٪ . ولكن الامر الجدير بالملاحظة هو نسبة الضباط الذين أجابوا بأن البطاطين ليست كافية شتاء فقد بلغت نسبتهم ٤٢٩٪ الى اجمالي فئة الضباط . مما يدل دلالة واضحة على أن البطاطين التي تصرف للمسجونين ليست كافية شتاء .

أما صيفا فان جو مصر الذي يتميز بالحرارة في هذا الفصل لا يستلزم صرف بطاطين للمسجونين .

« هل كميات الطعام المقررة تصل الى المسجون كامله ؟ »

بالرغم من ارتفاع نسبة الذين أجابوا على هذا السؤال بالايجاب حيث بلغت ٧٥٤٪ الى اجمالي عينة البحث الا أنه يلاحظ التباين الواضح بين نسبة الذين أجابوا بالايجاب في داخل كل فئة من فئات المهن المختلفة التي شملها البحث ، فبينما بلغت النسبة بين الضباط ٧٥٦٪ ، فانها ارتفعت بين الحراس الى ٩٣٧٪ ، في حين انخفضت بين الاخصائيين الاجتماعيين الى ٣٦٥٪ ، وارتفعت بين المدرسين والوعاظ الى ٥٤١٪ .

أما ان الذين أجابوا على السؤال بالنفي فقد بلغت نسبتهم ٢٤٦٪ وقد ارتفعت هذه النسبة الى ٦٣٥٪ بين الاخصائيين الاجتماعيين والى ٥٥٩٪ بين المدرسين والوعاظ .

وإذا وضعنا هاتين الفئتين امام فئة الحراس فسوف نجد أن الآخرين كانوا حريصين على الاجابة بالايجاب على السؤال باعتبارهم المسئولين عن وصول كميات الطعام المقررة الى المسجونين كاملة ومن ثم لا يتصور أن يجيبوا بالنفي والا اعد ذلك اعترافا على أنفسهم بالمسئولية عن نقص كميات الطعام .

أما الاخصائيين الاجتماعيين والمدرسين والوعاظ فانهم الأكثر صلة بالمسجونين والأقرب الى نفوسهم مما يجعلهم يبتونهم شكواهم ويسرون اليهم بأسرارهم .

« هل الاطعمة مستساغة المذاق ؟ »

بلغت نسبة الذين أجابوا على هذا السؤال بالإيجاب ٥٨ر٨٪ ، في حين بلغت نسبة الذين أجابوا بأن الطعام مستساغ الى حد ما ٢٥ر٣٪ ولم تزيد نسبة الذين أجابوا بالنفي على ٤٥ر٩٪ ويمكن أن نلاحظ سواء بالنسبة لهذا السؤال أو بالنسبة لغيره من الاسئلة أن فئات المهن التي شملها البحث تكاد تنقسم الى قسمين رئيسيين متميزين أحدهما يضم الحراس والمرضى والعمال الفنيين والكتبة والآخر يشمل بقية الفئات ، وهم تقسيم تفرضه الطبقية الاجتماعية والمستوى الاقتصادي اللذين ينتمى اليهما الافراد في كل فئة . مما يتعكس بشكل واضح على اجاباتهم فما يراه المنتمون الى اعنفه الوسطى غير مناسب او غير لائق أو غير كاف يراه المنتمون الى الطبقة الدنيا مناسباً ولائفاً وكاف . وهم حين يجيبون بالإيجاب يحتكمون الى المعايير السائدة في طبقتهم والتي قد نرى في بعض الاوضاع أو التصرفات نرفاً لا مبرر له بينما يراه الآخرون من المنتمين الى الطبقة الوسطى ضرورياً ولا غنى عنه ، يضاف الى ذلك الظروف الخاصة التي يجيبون فيها على الاسئلة وهي ظروف غير حادية بالنسبة لهم تتعلق بمجرمين اساءوا الى المجتمع ومن ثم لا يجب أن يعاملوا كما يعامل الاسوياء الذين لم يسيئوا الى هذا المجتمع .

لذلك يلاحظ أن الغالبية اعظمى من الحراس ترى أن الاطعمة التي تقدم الى المسجونين مستساغة . فقد بلغت نسبتهم ٧٩ر٢٪ ، يليهم المرضون ٦٨ر٤ نم الاداريون والكتبة ٦٤٪ .

« اين يقدم الطعام للمسجونين عادة ؟ »

تبين أن الطعام يقدم للمسجونين في أماكن النوم فقد أجاب الغالبية اعظمى من العينة بذلك حيث بلغت نسبتهم ٩٧ر٧٪ . وهي اجابة تتفق مع الواقع القائم في السجون المصرية التي لم يراعى في بقائها الذي انقضت عليه عشرات السنين أن تضم الى مرافقها أماكن لتناول الطعام . فيما عدا سجن واحد أو اثنين ، لعل النسبة الضئيلة التي أجابت بأن الطعام يقدم للمسجونين في حاة خاصة تعمل فيهما والتي بلغت ٢ر١٪ .

« هل أدوات الطعام وأدوات نقله مناسبة بصفة عامة ؟ »

يمكن القول ان عينة البحث قد انقسمت الى قسمين بشأن الاجابة على هذا السؤال ، أحدهما وهو الذي يضم الحراس والعمال الفنيين والاداريين والكتبة يرى أن أدوات الطعام وأدوات نقله مناسبة بصفة عامة والآخر يضم

الاصحابين الاجتماعيين والمرضى والمدرسين والوعاظ والضباط ويرى أن هذه الادوات ليست مناسبة بصفة عامة .

ولقد أثر القسم الأول فى النسبة العامة للذين اجابوا بالايجاب فجعلها تصل الى ٥٧٣٪ بينما أثر القسم الثانى فى النسبة العامة للذين اجابوا بالنفى جعلها تصل الى ٤٢٧٪ .

« هل يقضى المسجون ساعة على الأقل يوميا للتريض فى الهواء والشمس ؟ » .

اجابت الغالبية العظمى من عينة البحث بالايجاب على هذا السؤال حيث بلغت النسبة ٩٢٨٪ ولم تزد نسبة الذين اجابوا بالنفى على ٧٢٪ . وكانت نسبة الاصحابين الاجتماعيين الذين اجابوا بالنفى ١٩٤٪ .

« هل يتلقى المسجونون « الاصحاء » تدريبا رياضيا ترويحيا اجباريا خلال طواير الفسحة ؟ » .

تبين أن غالبية المسجونين لا يتلقون تدريبا رياضيا ترويحيا اجباريا خلال طواير الفسحة فقد بلغت نسبة أفراد العينة الذين اجابوا على هذا السؤال بالنفى ٥٢١٪ فى حين اجاب ٤٧٩٪ بالايجاب وكانت أكثر الفئات اجابة بالنفى على هذا السؤال الاصحابيون الاجتماعيون والاطباء والصيدالة والمهندسون الذين بلغت النسبة بينهم على التوالى ٧١٦٪ ، ٤٩٤٪ و ٦٠٣٪ .

وقد تبين أن الساحات والمعدات اللازمة للتدريبات الرياضية متوفرة فقد اجاب الغالبية العظمى من العينة بالايجاب حين سئلوا عما اذا كانت الساحات والمعدات متوفرة وبلغت نسبتهم ٧٢٣٪ اجابوا بأنها متوفرة تماما بينما اجاب ٢٤٣٪ بأنها متوفرة الى حد ما مما يوحي بأن هناك اسبابا اخرى لعدم اجراء هذه التدريبات الرياضية الترويحية للمسجونين .

« هل يوجد فى السجن طبيب واحد على الأقل كل الوقت أو بعض الوقت (معين أو منتدب) ؟ » .

تبين أن كل السجن المصرى تقريبا يوجد فيها طبيب واحد على الأقل كل الوقت أو بعضه سواء كان مميئا أو منتدبا ، فقد اجاب ٩٩٣٪ من عينة البحث على هذا السؤال بالايجاب ولم تزد نسبة الذين اجابوا بالنفى على ٠٣٪ فقط .

وقد تبين أن الطبيب يمر في أغلب السجون عدة مرات يوميا حيث بلغت نسبة الذين أدلوا بهذه الاجابة ٥٧٦٪ وفي عدد آخر من السجون يمر يوميا اى مرة واحدة كل يوم (٣٢٦٪) أما الذين أجابوا بأنه لا يحضر الا عند استدعائه فلم تزد نسبتهم على ٨٢٪ فقط . وانخفضت النسبة الى ١٦٪ أجابوا انه ليس له مواعيد للمرور .

كذلك لوحظ أن الغالبية العظمى من اسجون المصرية لا يوجد بين الاطباء المصينين فيها أو المتدربين من هو مسم بالطب النفسى فقد بلغت نسبة الذين نفوا وجود مثل هذا الطبيب ٧٧٥٪ بينما أجاب ٢٢٥٪ من عينة البحث بأنه موجود ، وما هو جدير بالملاحظة أن هذه النسبة ارتفعت بين الاطباء والصيادلة الى ٥٨٣٪ مما قد يمكن تفسيره بأنهم يعتبرون أنفسهم ملعين بهذا النوع من العلم اى الطب النفسى ، أما ارتفاع النسبة بين الحراس فلا نعتقد أن له تفسير غير حبيهم بالمقصود بالطب النفسى .

« من نتاح للسجون فرصة الحصول على خدمات طبيب سنان داخل أو خارج السجن اذا لزمه ذلك ؟ » .

يحصل المسجون فى الغالبية العظمى من السجون المصرية على خدمات طبيب سنان سواء داخل أو خارج السجن اذا لزمه ذلك فقد بلغت نسبة اذين أجابوا بذلك من عينة البحث ٩٥٤٪ ولم تزد نسبة الذين نفوا ذلك على ٤٦٪ فقط .

وقد تبين أن عدد الاطباء العاملون بمستشفيات السجون يعد كافيا فى نصف السجون المصرية تقريبا فقد بلغت نسبة الذين أجابوا بالايجاب على هذا السؤال ٥٠٥٪ بينما أجاب ٤٩٥٪ أن عدد الاطباء بمستشفيات السجون ليس كاف . وكانت أعلى نسبة فى الفئات المختلفة هي نسبة الاخصائيون الاجتماعيون فقد بلغت ٧٥٪ تليهم فئة الاطباء والصيادلة التى بلغت ٦٥٢٪ ومدرسون وانواع ٦٢٥٪ .

وفىما يتعلق بكفاءة الاطباء الفنية فقد تبين أنها فى معظم الاحوال جيدة حيث بلغت نسبة الذين قالوا ذلك ٧٣٪ فى حين بلغت نسبة الذين قالوا انها متروسة ٢٤٨٪ ولم يقل انها رديئة سوى ٢٢٪ فقط .

اما مستوى التمرىض فى مستشفيات السجون فقد كان أقل بشكل ملحوظ من مستوى التشخيص والعلاج فقد انخفضت نسبة الذين أجابوا بأنه جيد الى ٥٠٦٪ فى حين بلغت نسبة الذين أجابوا بأنه متوسط الى ٣٧٩٪.

أما الذين قالوا أنه ردىء فقد بلغت نسبتهم ١١٥٪ .

ومن الطريف أن المرضى قد أجابوا أن التمريض جيد بنسبة ١٠٠٪
أما الأطباء فقد بلغت نسبة الذين أجابوا أنهم أن التمريض متوسط ٢٥٨٪
في حين بلغت نسبة الذين قالوا أنه ردىء ١٦٧٪ وفاقهم في هذه النسبة
الاخصائيون الاجتماعيون فقد بلغت نسبتهم ٣٥٨٪ يليهم الضباط ٢٣٤٪ .

وفيما يتعلق بالادوية فقد تبين أنها غير كافية في الغالبية العظمى من
الأحوال فقد بلغت نسبة الذين قالوا انها ليست كافية ٦٧٩٪ بينما اجاب
١٢١٪ انها كافية .

أما آلات المستخدمة في المستشفيات فانها ليست متوفرة بالدرجة
الكافية فقد بلغت نسبة الذين أجابوا بانها كافية ٥٤١٪ وهي نفس نسبة
الأطباء واصيادله الذين أجابوا على هذا السؤال بالاجاب في حين بلغت
نسبة الذين أجابوا بانفى ٤٥٩٪ وهي نفس نسبة الأطباء واصيادله أيضا .

« مدى نظافة المستشفيات والأسرة » .

تبين أن المستشفيات والأسرة نظيفة بدرجة جيدة فقد اجاب بذلك غالبية
عينة البحث الذين بلغت نسبتهم ٦٩٤٪ بينما بلغت نسبة الذين أجابوا بانها
متوسطة ٢٥٩٪ ولم تزد نسبة الذين قالوا انها رديئة على ٤٧٪ وقد لوحظ
أن المرضى كادوا يجمعون على أن درجة نظافة المستشفيات والأسرة جيدة
فقد بلغت نسبتهم ٩٤٧٪ يقابلهم الاخصائيون الاجتماعيون الذين لم تزد
نسبة الذين قالوا منهم أن درجة النظافة جيدة على ٣٩١٪ ، يليهم الضباط
الذين بلغت نسبهم ٥٢٢٪ . أما الأطباء فقد بلغت نسبتهم ٦٢٥٪ بينما
بلغت نسبة الذين أجابوا منهم أن النظافة متوسطة ٣٣٣٪ .

« مدى توفر الاغذية في مسنشفيات السجون » .

وفيما يتعلق بتوفر الاغذية بمسنتشفيات السجون فقد تبين انها متوافرة
حيث بلغت نسبة الذين أجابوا بذلك من عينة البحث ٨٣٩٪ ولم تزد نسبة
الذين أجابوا بانها غير متوافرة على ٢٦١٪ . وقد لوحظ أن نسبة الاخصائيين
الاجتماعيين الذين أجابوا على هذا السؤال بالنفى بلغت ٤٨٣٪ الى اجمالى
هذه الفئة .

« مدى كفاية عدد الاسرة في المستشفيات »
كذلك تبين أن عدد الاسرة في المستشفيات كاف فقد بلغت نسبة الذين

أجابوا بذلك ٧٧٦٪ من أجمالي عينة البحث وإن كانت نسبة الأطباء والصيادلة الذين أجابوا بالإيجاب تقل عن هذه النسبة قليلا فقد بلغت ٧٣٩٪ وأقل منها نسبة المرضى الذين قالوا أن عدد الأسرة كاف فقد بلغت ٧٢٢٪ أما الإحصائيين الاجتماعيين فقد كانت نسبة الذين أجابوا منهم بالإيجاب ٤٧٤٪.

وفي حين بلغت نسبة الذين أجابوا أن عدد الأسرة غير كاف ٢٢٤٪ إلى إجمالي عينة البحث فإن نسبة الإحصائيين الاجتماعيين الذين أجابوا بالنفي وصلت إلى ٥٢٦٪ إلى إجمالي هذه الفئة .

« هل توافق على إلغاء عقوبة الجلد على أن يحل محلها عقوبة غير بدنية لها نفس الأثر في الردع ؟ » .

بلغت نسبة الذين وافقوا على إلغاء عقوبة الجلد ٦١٣٪ ، بينما اعترض على إلغاءها ٣٨٧٪ إلا أنه يلاحظ تباين مواقف الفئات المختلفة من هذه المشكلة فبينما يمثل الإحصائيين الاجتماعيين أقصى درجات المعارضة للجلد ، حيث بلغت نسبتهم ٨٢١٪ إلى إجمالي هذه الفئة يليهم المرضى وبلغت نسبتهم ٧٣٧٪ فالمدرسون وأنوعاط ثم الأطباء والصيادلة فالعمال الفنيون .

أما أقل الفئات معارضة لهذا الإلغاء فهم الضباط الذين لم تزد نسبة الذين أيدوا الإلغاء منهم على ٣٥٣٪ من إجمالي هذه الفئة ، في حين أيدت أغلبية حراس الإلغاء فقد بلغت نسبتهم ٥٨٦٪ .

وقد لوحظ أن الضباط من رتبة الملازم تمثل أشد معارضة لعقوبة الجلد فقد بلغت نسبة الذين وافقوا على إلغاؤها ٦٦٧٪ ، يليهم الضباط من رتبة عميد وقد بلغت نسبتهم ٥٠٪ . أما الضباط من الرتب الأخرى فإن غالبيتهم عارضوا الإلغاء وكان أشدهم معارضة له الضباط من رتبة عقيد الذين بلغت نسبتهم ٦٤٧٪ فأنذين. في رتبة رائد وبلغت نسبتهم ٦١٤٪ ثم الذين في رتبة نقيب وبلغت نسبتهم ٦٠٩٪ .

ويمكن تفسير معارضة الضباط الذين في رتبة الملازم لعقوبة الجلد وموافقتهم على إلغاؤها بقلة خبرتهم من ناحية وقلة المدة التي قضوها في العمل في السجون وعدم مواجهتهم للمواقف التي يجدون أنفسهم أزاءها مضطرين إلى توقيح هذه العقوبة على المسجونين بالإضافة إلى أنهم نظرا لحدثة تخرجهم لا يزالون متأثرين بالاتجاهات الحديثة في معاملة المذنبين وما تضمنه من آراء نظرية في الغالب .

أما العمداء فقد لاحظنا أن غالبيتهم يعملون في الديوان العام لمصلحة

السجون ولم يعودوا يتعاملون مع المسجونين مباشرة فضلا عن أنهم انقيسبوا على أنفسهم الى قسبين متساويين بشأن الالفاء •

لمن أجاب على السؤال السابق بالايجاب •

« هل البديل فى هذه الحالة من بين العقوبات المقررة حاليا ؟ » •

وفىما يتعلق بالبديل لعقوبة الجلد التى توضع على المسجونين الذين يخرجون على النظام المعمول به فى السجون فقد أجاب انقابلية العظمى من عينة البحث بأن البديل يمكن أن يكون من بين انقوبات الاخرى المقررة حاليا فى السجون فقد بلغت نسبتهم ٩٧٣٪ فى حين بلغت نسبة الذين أجابوا بأن البديل ليس من بين هذه العقوبات ٢٧٪ فقط •

اما العقوبة المقترحة احلالها محل الجلد فقد اختلفت من فئة الى اخرى من فئات العاملين فى السجون فبينما يرى الضباط أن تكون هذه العقوبة هى زيادة الحد الأقصى لنوضع بالانفراد أو الحرمان من الأجر ، أو تأخير الافراج تحت شرط أو الفائه أو تخصيص سجن لمن لا يرجى اصلاهم ، فان الحراس يرون أن يكون البديل للجلد هو الفاء الامتيازات الممنوحة للمسجون وتخفيض مرات الزيارة والتراسل فى حين يرى الاداريون والكتبة أن يكون البديل هو تنزيل المسجون درجة ادارية •

« فى حالة توقيع الحبس الانفرادى - هل يتم فحص المسجون بمعرفة الطبيب قبل توقيع هذه العقوبة ؟ » •

تبين أنه فى أغلب الاحوال التى توقع فيها على المسجون عقوبة الحبس الانفرادى نتيجة لمخالفته نظم السجن لا يتم فحصه بمعرفة الطبيب فقد أجاب ٤٥٣٪ من عينة البحث على هذا السؤال بالايجاب بينما أجاب ٥٤٧٪ بالنفى • وقد لوحظ انتناقض الواضح بين اجابات كل من انضباط والاطباء والصيادلة وبينما لم تزد نسبة الضباط الذين أجابوا على السؤال بالايجاب على ٣٣١٪ بلغت نسبة الاطباء والصيادلة الذين أجابوا بأنه يجرى فحص المسجون بمعرفة الطبيب ٨٢٦٪ أما نسبة المرضين فقد بلغت ٨٤٢٪ الى اجمالى هذه الفئة • ولا شك أن اجابة الضباط هى الصحيحة فقد اتفقت معها اجابه الاخصائيين الاجتماعيين الذين بلغت نسبة الذين أجابوا منهم بالايجاب ٣٦٢٪ ثم الاداريون والكتبة بلغت نسبتهم ٣٨٨٪ أما نسبة الحراس فقد بلغت ٥٠٪ •

• هل يزور الطبيب المسجون أثناء تنفيذ جزاء الحبس الانفرادى يوميا؟

تبين أن الطبيب لا يزور المسجون يوميا أثناء تنفيذ جزاء الحبس الانفرادى وإنما يزوره من حين لآخر ولا يزوره بالمرّة فيبينما بلغت نسبة الذين أجابوا بأنه يزوره يوميا ١٣٣٪ بلغت نسبة الذين أجابوا أنه يزوره من حين لآخر ٤٨٩٪ أما الذين أجابوا أنه لا يزوره بالمرّة فقد بلغت نسبتهم ٣٧٨٪ مع اختلاف واضح بين الفئات المختلفة فيبينما أجاب غالبية الاطباء والصيادلة ونصف المرضين بأنه يزوره يوميا أجاب غالبية الضباط والحراس بأن الطبيب يزور المسجون المحبوس انفراديا من حين لآخر ، في حين أجاب غالبية المهندسين والعمال الفنيين وما يقرب من نصف الاخصائيين الاجتماعيين والمدرسين وأنواعا بأنه لا يزوره بالمرّة •

• هل يتم تعريف المسجون بحقوقه وواجباته وبنظام معاملته بمجرد قبوله في السجن ؟ •

أجاب غابيه عنه انبحث أنه يتم تعريف المسجون بحقوقه وواجباته وبنظام معاملته بمجرد قبوله في السجن فقد بلغت نسبتهم ٦٩٦٪ ، في حين بلغت نسبة الذين أجابوا بأن ذلك يحدث أحيانا ١٢١٪ وزادت عليهم نسبة الذين أجابوا بأن ذلك لا يحدث بلغت ١٨٣٪ من اجمالي عينة البحث •

لمن أجاب بنعم وأحيانا على السؤال السابق •

• من الندى يقوم بإبلاغ هذه التعليمات ؟ •

تبين أن الندى يقوم بإبلاغ التعليمات الى المسجون هو غالب الضابط أو الاخصائي الاجتماعي أو كليهما فقد أجاب ٦٨٢٪ أنه الضابط بينما زادت النسبة الى اجابت أنه الاخصائي الاجتماعي فبلغت ٨٠٢٪ وهناك من قال أنه الواعظ وبلغت نسبتهم ٣٧١٪ وآخرين قالوا انه الحراس وبلغت نسبتهم ٢٠١٪ مع ملاحظه أن الاجابات تضمنت أكثر من شخصي •

• هل نتاح الفرصة للمسجون لتقديم شكواه الى ادارة السجن ؟ •

أجابت الغالبية العظمى من عينة البحث على هذا السؤال بالإيجاب فقد بلغت نسبتهم ٩٣٧٪ بينما لم تزد نسبة الذين أجابوا بالنفى على ١٠٪ ، وأجاب ٥١٪ من عينة البحث بأن ذلك يتاح له أحيانا •

• هل يسمح للمسجونين بتقديم شكاوى الى المفتشين الذين يزورون

السجن كتابة أو شفاهة ؟ •

كذلك تبين أنه يسمح للمسجونين بتقديم شكاوى الى المفتشين الذين يزورون السجن سواء كانت الشكاوى كتابة أو شفاهة فقد بلغت نسبة الذين أجابوا بذلك من عينة البحث ٨٧٪ في حين أجاب ٨٧٪ فقط بأنه يسمح لهم بذلك أحيانا ولم تزد نسبة الذين أجابوا بالنفى على ٣٧٪ فقط .

« هل نفحص هذه الشكاوى بطريقة جدية ؟ » .

تبين أن الغالبية العظمى من عينة البحث أجابت على هذا السؤال بالإيجاب فقد تبين أن نسبة الذين قالوا ان الشكاوى تفحص بطريقة جدية ٩١٪ في حين أجاب ٧٨٪ أنها تفحص أحيانا بطريقة جدية وليس دائما ولم تزد نسبة الذين أجابوا بالنفى على ٧٪ فقط .

« هل مرتبات العاملين في السجن والميزات المادية التي نمنح لهم كافية ومناسبة لطبيعة العمل بحيث تجذب أفضل العناصر الصالحة وترغبها في العمل في السجن ؟ » .

كاد الاجماع ينعقد على أن مرتبات العاملين في السجن والميزات المادية التي تمنح لهم ليست كافية ولا مناسبة لطبيعة العمل ومن ثم فإنها لا تجذب أفضل العناصر الصالحة وترغبها في العمل في السجن فقد بلغت نسبة الذين أجابوا على السؤال بالنفى ٩٧٪ في حين لم تزد نسبة الذين أجابوا بالإيجاب على ٢٤٪ فقط .

وقد لوحظ أن بعض الفئات اجمعت على الإجابة بالنفى على السؤال وهي فئات الأطباء والصيادلة والمرضون والمدرسون والوعاظ والمهندسون والعمال الفنيون الذين بلغت النسبة لديهم ١٠٠٪ بينما تجاوزت النسبة لدى الضباط والحراس ٩٥٪ وزاد عليها الاخصائيون الاجتماعيون والاداريون والكتبة الذين بلغت لديهم ٩٧٪ .

« هل يتلقى الموظفون تدريبا مناسباً قبل استلامهم العمل ؟ » .

أجاب غالبية عينة البحث أن الموظفين يتلقون تدريباً مناسباً قبل استلامهم العمل فقد بلغت نسبتهم ٥٦٪ ، في حين أجاب ١٤٪ بالنفى . أما الذين أجابوا بأنهم يتلقون تدريباً في أوائل مدة الخدمة وليس قبلها والذين بلغت نسبتهم ٢٨٪ فإنهم ليسوا مختلفين مع الذين أجابوا على السؤال بالإيجاب لأن المعروف أن التدريب لا يبدأ الا بعد استلام الموظف للعمل وليس قبله .

« هل يوجد في السجون عدد كاف من : ١ - أطباء الامراض العقلية » .

تبين أن السجون المصرية لا يتوفر فيها عدد كاف من اطباء الامراض العقلية فقد بلغت نسبة الذين أجابوا على السؤال بالنفى ٩٦٫٧٪ من اجمالى عينة البحث ولم تزد نسبة الذين أجابوا بالايجاب على ٣٫٣٪ .
كذلك تبين أنه لا يوجد في السجون المصرية عدد كاف من الاطباء والاختصاصيين النفسيين وهو ما أكدته ٩١٫٦٪ من عينة البحث .

« هل يوجد في السجون عدد كاف من المدربين على الحرف ؟ » .

تبين أنه يوجد في السجون المصرية عدد كاف من المدربين على الحرف فقد بلغت نسبة الذين أجابوا على السؤال بالايجاب ٧٣٫٨٪ مع تفاوت ملحوظ فى نسبة كل فئة فبينما بلغت نسبة الحراس ٨٧٫٤٪ انخفضت نسبة الاختصاصيين الاجتماعيين الذين أجابوا بالايجاب الى ٥٣٫٧٪ .

« هل يوجد في السجون عدد كاف من الاختصاصيين الاجتماعيين ؟ » .

بالرغم من أن نسبة الذين أجابوا بالايجاب على هذا السؤال بلغت ٧٦٫٧٪ الى اجمالى عينة البحث فى حين لم تزد نسبة الذين أجابوا بالنفى على ٢٣٫٣٪ ، الا أن النسبة كانت بين الاختصاصيين أنفسهم لا تزيد على ٤٣٫٨٪ أجابوا بالايجاب بينما أجاب أغلبهم بالنفى ونسبتهم ٥٦٫٢٪ ومما لا شك فيه أن تقدير كفاية عدد الاختصاصيين لا يجب أن يتم استنادا الى وجهة النظر الشخصية وإنما استنادا الى الواقع العملي الذى يفرض أن نأخذ بعين الاعتبار مشاكل المسجونين المختلفة وما يمكن للاخصائى الاجتماعى أن يحله منها أو يساعد على حله سواء بالتعاون مع ادارة السجن أو مع غيرها من الهيئات التى يمكنها أن تفيد فى مثل هذه الأحوال .

كذلك فانه بالمقارنة بين هذا البيان وما سبق أن أشرنا اليه بشأن ما يخص كل اخصائى اجتماعى فى السجون من اعداد المسجونين يتبين الى أى حد لا تتفق الاجابة المتقدمة مع الواقع العملي .

وفيما يتعلق بضباط السجون فانه بالرغم من أن نسبة الذين أجابوا منهم بالايجاب على هذا السؤال بلغت ٧٠٫٣٪ ، فان الاجابة كانت مختلفة من رتبة الى أخرى فقد بلغت نسبة العميد أو الذين أجابوا بالنفى ٧٥٪ الى اجمالى الضباط الذين فى رتبة عميد ، كذلك ارتفعت نسبة الذين أجابوا بالنفى من رتبة العقيد فقد بلغت نسبتهم ٤٥٫٨٪ ، يليهم الضباط من رتبة المقدم الذين بلغت نسبتهم ٢٩٫٤٪ وهو ما يمكن تفسيره بأن الضباط الذين فى رتب

كبيرة بما توفر لهم من خبرة يدركون أن السجون في حاجة الى المزيد من الاخصائيين الاجتماعيين فنعكس الضباط من الرتب الادنى الذين لم يدركوا هذه الحقيقة . وخاصة لان مدة عملهم في السجون قليلة بصفة عامة وفهمهم لدور الاخصائي الاجتماعي لم يتضح بعد .

« هل يوجد في السجون عدد كاف من المدرسين ؟ »

كذلك تبين أن غالبية البحث يرون أن عدد المدرسين الذين يعملون في السجون يعتبر كافيا فقد بلغت نسبة الذين أجابوا بالإيجاب ٧٥٦٪ الى اجمالي عينة البحث في حين أجاب ٢٤٤٪ بالنفي وبينما تسوت نسبة المدرسين والوعاظ الذين أجابوا بالإيجاب مع النسبة العامة حيث بلغت ٧٥٪ الا أن نسبة الاخصائيين الاجتماعيين انخفضت عن ذلك كثيرا حيث بلغت ٥٠٪ الى اجمالي هذه الفئة ، أما الضباط فان الذين أجابوا منهم بالإيجاب بلغت نسبتهم ٦٠٪ .

« هل يوجد في السجون عدد كاف من الضباط ؟ »

بلغت نسبة الذين أجابوا على هذا السؤال بالإيجاب ٧٧٨٪ من اجمالي عينة البحث بينما أجاب بالنفي ٢٢٢٪ الا أنه لوحظ ان الضباط انفسهم كان لهم رأيا مختلفا عن رأى الفئات الاخرى فقد أجاب أغلبهم بالنفي حيث بلغت نسبة الذين قالوا ان عدد الضباط غير كاف ٦٤٤٪ الى اجمالي هذه الفئة في حين بلغت نسبة الذين أجابوا أن عدد الضباط كاف ٢٥٦٪ فقط . والملاحظ أن الضباط من الرتب الكبرى أشد احساسا بهذه المشكلة من الضباط من الرتب الادنى فقد بلغت النسبة بين العقلاء ٨٧٥٪ وبين الصعفاء ٨٧٥٪ وبين الصعفاء ٧٥٪ ، بينما انخفضت بين المسلازمين الى ٣٣٢٪ وبين النقباء الى ٤٣٣٪ .

« هل يوجد في السجون عدد كاف من الكتبة ؟ »

كذلك أجاب غالبية افراد عينة البحث على هذا السؤال بالإيجاب فبعد بلغت نسبتهم ٦٨٪ في حين أجاب ٣٢٪ فقط أن عدد الكتبة في السجون غير كاف وبالرغم من ذلك الا أن نصف الضباط تقريبا يرون أن عدد الكتبة غير كاف حيث بلغت نسبتهم ٤٨٣٪ من اجمالي عينة الضباط ، أما الكتبة انفسهم فان نسبة كبيرة منهم ترى هذا الرأي أيضا حيث بلغت نسبتهم ٤٦٤٪ الى اجمالي عينة البحث من الكتبة .

« هل يوجد في السجون عدد كاف من الحراس ؟ »

بالرغم من أن غالبية البحث أجابوا بالإيجاب على السؤال حيث بلغت نسبتهم ٦١,٣٪ إلا أن نصف الحراس أنفسهم يرون عكس هذا فقد بلغت نسبة الذين أجابوا على السؤال بالنفي ٤٨,٥٪ من إجمالي عينة البحث من الحراس أما الضباط فقد بلغت نسبة الذين أجابوا منهم أن عدد الحراس ليس بكاف ٦٦,٩٪ - ولا شك أن كلا من الضباط والحراس أقدر من غيرهم من الفئات الأخرى على تقدير مدى كفاية عدد الحراس العاملين في السجون .

« في السجون الكبيرة ؟ هل يقيم طبيب أو أكثر في نفس مبنى السجن أو بجواره مباشرة ؟ »

تبين أنه في السجون الكبيرة يقيم طبيب أو أكثر في نفس مبنى السجن أو بجواره مباشرة فقد أجاب بذلك ٩٠,٣٪ من عينة البحث ، في حين بلغت نسبة الذين أجابوا بالنفي ٩,٧٪ وإن كانت نسبة الإحصائيين الاجتماعيين الذين أجابوا بالنفي تزيد على ذلك كثيرا فقد بلغت ٢٦,٣٪ تليها نسبة الضباط وبلغت ١٥٪ .

« هل يتلقى جميع العاملين في السجون تدريباً يدنيا يمكنهم من الدفاع عن أنفسهم في حالة تعدى المسجونين عليهم ؟ » - بالنسبة للضباط :

بالرغم من أن غالبية عينة البحث أجابوا على هذا السؤال بالإيجاب حيث بلغت نسبتهم ٦٧,٣٪ بينما لم تزد نسبة الذين أجابوا بالنفي على ٣٢,٧٪ إلا أن الضباط أنفسهم لا يرون هذا الرأي فقد أجاب أغلبهم بالنفي حيث بلغت نسبتهم ٥٥,٥٪ بينما أجاب ٤٤,٥٪ من الضباط بأنهم يتلقون تدريباً يدنيا يمكنهم من الدفاع عن أنفسهم في حالة تعدى المسجونين عليهم . مما يدل على أن أغلب الضباط العاملين في السجون لا يتلقون مثل هذا التدريب وذلك راجع إلى أنهم ينقلون من مصالح أخرى في وزارة الداخلية للعمل في السجون دون مراعاة طبيعة وظروف عملهم الجديد .

ب - بالنسبة للحراس

كذلك لوحظ أن غالبية عينة البحث أجابوا أن الحراس العاملين في السجون يتلقون تدريباً يدنيا يمكنهم من الدفاع عن أنفسهم في حالة تعدى للمسجونين عليهم فقد بلغت نسبتهم ٦٢,٣٪ ، بينما بلغت نسبة الذين أجابوا بالنفي ٣٧,٧٪ ولكن غالبية الضباط أجابوا أن الحراس لا يتلقون هذا التدريب فقد بلغت نسبتهم ٦٩,٥٪ ولم تزد نسبة الذين أجابوا بالإيجاب من الضباط

على ٣٠.٥٪ فقط ، بالرغم من أن أغلبية الحراس أجابوا أنهم يتلقون مثل هذا التدريب فقد بلغت نسبتهم ٧٧.٢٪ .

ج - بالنسبة لشاغلي الوظائف الأخرى

وفيما يتعلق بشاغلي الوظائف الأخرى فقد تبين أنهم لا يتلقون أى تدريب بدنى يمكنهم من الدفاع عن أنفسهم فى حالة تعدى المسجونين عليهم فقد كاد اجماع عينة البحث يتعقد على ذلك حيث بلغت نسبة الذين أجابوا بالنفى ٩٤.١٪ ولم تزد نسبة الذين أجابوا أنهم يتلقون مثل هذا التدريب على ٥.٩٪ .

« هل يطبق نظام تفريد معاملة المسجونين ، بحيث يتم تصنيفهم الى فئات تودع كل فئة منها فى مؤسسة منفصلة وملائمة لعلاج هذه الفئة ؟ » .

تبين أن السجون لا تأخذ بنظام تفريد المعاملة فقد أجاب غالبية أفراد العينة بالنفى على السؤال الخاص بنظام التفريد حيث بلغت نسبتهم ٧٧.٢٪ . فى حين لم تزد نسبة الذين أجابوا بالإيجاب على ٢٢.٨٪ . وقد لوحظ أن الحراس لم يجيبوا على هذا السؤال لعدم فهمهم لمعنى التفريد ، كذلك لم يفهمه عدد كبير من فئات العاملين فى السجون ممن شملهم البحث ، أما الضباط فان نسبة الذين أجابوا على هذا السؤال بالنفى تزيد على النسبة العامة حيث بلغت ٨٥.٦٪ .

ومن المعروف أن الادارة العقابية فى مصر لم تأخذ بعد بمبدأ التفريد فى المعاملة العقابية لاسباب مالية وفنية معا .

وقد لوحظ أن الضباط من رتبة ملازم قد أجاب أغلبهم بوجود نظام تفريد المعاملة فى السجون فقد بلغت نسبتهم ٦٦.٧٪ مما يدل على أنهم لم يفهموا المقصود بالتفريد .

لم أجاب على السؤال السابق بلا - ما هى الاسباب ؟

وفيما يتعلق بالاسباب التى يرى أفراد عينة البحث أنها قد حالت دون الاخذ بمبدأ تفريد المعاملة فقد تعددت ولكن أهمها قاطبة كان ضيق المبانى حيث بلغت نسبة الذين ذكروه ٨٣.٢٪ يليه عدم اكمال بناء سجن الاستقبال والتوجيه (٥٨.٩٪) ثم السبب الخاص بعدم تنوع وتخصص السجون التى يطبق فيها الآن نظام موحد للمعاملة (٤٤.٤٪) أما الذين ذكروا السبب المتعلق بعدم وجود تعليمات منظمة أو قوانين تشير الى مبدأ التفريد ففسد بلغت نسبتهم ١٩.٩٪ وذكر ٤.٧٪ أسبابا أخرى أمكن حصرها فى الآتى :

- ١ - عدم وجود العدد الكافى من الموظفين .
- ٢ - عدم وجود العدد الكافى من الخبراء والمخططين والباحثين .
- ٣ - قانون العقوبات الحالى يعوق الاخذ بنظام تفريد المعاملة .
- ٤ - ضعف الامكانيات المادية عموما .
- ٥ - عدم وجود سجون مفتوحة .
- ٦ - عدم وجود اللجنة التى تقرر تفريد المعاملة .
- ٧ - عدم الاخذ برأى المتخصصين وفراد الادارة بهذا العمل .
- ٨ - قلة المؤهلين من المسجونين وارتفاع عدد غير المؤهلين وتخصيص مؤسسة لعدد صغير يكلف الدولة كثيرا .
- ٩ - اساليب العمل الحالية لا تصلح .
- ١٠ - عدم الاخذ بالاساليب العلمية .
- ١١ - الاخذ بنظام تفريد المعاملة يحتاج الى وقت ودراسة .

« هل يلحق جميع المسجونين بالاعمال فى السجن ؟ »

تبين أن غالبية المسجونين يلحقون بأعمال فى السجن فقد أجاب بذلك ٦٩٤٪ من اجمالى عينة البحث ، بينما لم تزد نسبة الذين أجابوا بأن جميع المسجونين يلحقون بأعمال فى السجن على ٦٧٪ وأجاب ٢٣٩٪ ان الذين يلحقون بالعمل هم قلة من المسجونين .

« هل الأعمال التى يلحق بها المسجونون من أنواع مماثلة للموجود خارج

السجن ؟ »

كذلك تبين أن أغلب الأعمال التى يلحق بها المسجونون من أنواع مماثلة للموجود خارج السجن فقد بلغت نسبة الذين أجابوا بذلك ٥٢٤٪ الى اجمالى عينة البحث فى حين أجاب ٤٠٣٪ بأنها مماثلة لها الى حد ما ولم تزد نسبة الذين أجابوا بالنفى على ٧٣٪ .

وفىما يتعلق باتخاذ احتياطات الأمن الصناعى التى تتخذ بالنسبة للعمل فى المجتمع الحر مع المسجونين المشتغلين تبين أن ادارة السجن تتخذ هذه الاحتياطات بصفة عامة فقد بلغت نسبة الذين أجابوا بالإيجاب على هذا السؤال ٣٠٣٪ الى اجمالى عينة البحث ، فى حين بلغت نسبة الذين أجابوا بأنها تتخذ الى حد ما ٢٠٦٪ ونعنى ٤٩١٪ أن هذه الاحتياطات تتخذ . الا أنه يلاحظ أن هناك فئات زادت نسبة الذين أجابوا بالنفى من أفرادها على النسبة العامة كالاخصائيين الاجتماعيين الذين بلغت نسبة الذين قالوا

منهم أن هذه الاحتياطات لا تتخذ ٧٥٤٪. والمهندسون ٧٥٥٪ والعمال
الغنيون ٦٨٢٪ والأطباء والصيادلة ٥٥٦٪ ثم الإداريون والكتبة ٥٥٪ .
وهي الفئات المتصلة بشكل مباشر بالأعمال التي يقوم بها المسجونون مما يدل
على أنه لا تتخذ احتياطات أمن صناعي مع المسجونين المشتغلين .

(هل الأجور والمكافآت التي يتقاضاها المسجونون المشتغلون عادلة ؟) .

تعد الأجور والمكافآت التي يتقاضاها المسجونون المشتغلون ، من وجهة
نظر غالبية عينة البحث ، غير عادلة ولا مجزية ، فقد بلغت نسبة الذين
أجابوا أنها ضئيلة ٥٤٦٪ ونسبة الذين قالوا أنها ضئيلة جدا ٢٢٢٪ ،
في حين بلغت نسبة الذين اعتبروها عادلة ٢٣٢٪ الى اجمالي عينة البحث .

• هل أوجه النشاط الترويحي والثقافي (غير التعليمي) متوفرة في
السجون ؟ •

بلغت نسبة الذين اعتبروا أوجه النشاط الترويحي والثقافي متوفرة
في السجون بدرجة كافية ٤٨٪ الى اجمالي عينة البحث في حين اعتبرها
٣١٤٪ متوفرة الى حد ما ، أما الذين اعتبروها قليلة فقد بلغت نسبتهم ١٧٪
ولم تزد نسبة الذين اعتبروها معدومة على ٣٦٪ . وقد استبعدت فئة الحراس
عند تطبيق هذا السؤال نظرا لغموض مفهوم النشاط الترويحي والثقافي
بالنسبة لها .

• هل توفر الهيئات الحكومية أو غير الحكومية للمسجون بمجرد الافراج
عنه ما يلي :

١ - السكن ؟

انمقد الاجماع بين عينة البحث على أن الهيئات الحكومية وغير الحكومية
لا توفر للمسجون السكن بمجرد الافراج عنه ، فقد بلغت نسبة الذين أجابوا
بالنفي على هذا السؤال ٩٩٦٪ الى اجمالي عينة البحث .

كذلك تبين أنها لا توفر له العمل حيث بلغت نسبة الذين أجابوا بذلك
٨٧٥٪ الى اجمالي عينة البحث أما الذين أجابوا بأن الهيئات الحكومية وغير
الحكومية توفر للمسجون بمجرد الافراج عنه عملا فان نسبتهم لم تزد على
١٢٥٪ .

وما ينطبق على المسكن والعمل ينطبق على الملابس فقد نفي غالبية عينة

البحث أن الهيئات سواء كانت حكومية أو غير حكومية تقدمه للمسجون بمجرد الافراج عنه حيث بلغت نسبتهم ٨٤ر٨٪ في حين بلغت نسبة الذين أجابوا بالإيجاب ١٥ر٢٪ .

ولكن تبين أن الهيئات الحكومية وغير الحكومية توفر أحيانا لبعض المسجونين ما يلزمهم من مستندات بمجرد الافراج عنهم فقد بلغت نسبة الذين أجابوا بالإيجاب ٣١٪ الى اجمالي عينة البحث في حين أجاب بالنفي ٦٩٪ وهي نسبة نقل بدرجة ملحوظة عن نسبة الذين أجابوا بالنفي من الفئات المختلفة لأشخاصيين الاجتماعيين الذين بلغت نسبتهم ٨٨ر٧٪ وانعمال الفتيون ٨٧ر٥٪ والمدرسون والوعاظ ٧٤ر٣٪ ومما لا شك فيه أن الأشخاصيين الاجتماعيين أكثر من غيرهم من انقثات التي شملها البحث اتصالا بهذا الموضوع مما يجعل رأيهم وزنا خاصا .

وفيما يتعلق بتوفير وسيلة لانتقال المسجون الى حيث يرغب بمجرد الافراج عنه فقد تبين أنه في معظم الاحوال لا يتحقق ذلك ، فقد بلغت نسبة ادين أجابوا بأن الهيئات سواء كانت حكومية أو غير حكومية لا توفر للمسجون بمجرد الافراج عنه وسيلة لانتقاله الى حيث يرغب ٦٦ر٤٪ في حين بلغت نسبه الذين أجابوا بالإيجاب ٣٣ر٦٪ الى اجمالي عينة البحث .

كذلك تبين أن الهيئات سواء كانت حكومية أو غير حكومية لا توفر للمسجون بمجرد الافراج عنه احتياجاته الأخرى فقد بلغت نسبة الذين أجابوا بذلك ٧٨ر٥٪ بينما أجاب ١٣ر٣٪ بأن ذلك يتحقق الى حد ما ، أما الذين قالوا ان هذه اهيئات توفر للمسجون احتياجاته الأخرى بمجرد الافراج عنه فن نسبتهم م نزد على ٨ر٢٪ .

• يهتم بالرعاية اللاحقة في مصر جهتان : جمعيات رعاية المسجونين وأسرههم وقسم الرعاية اللاحقة بمصلحة الأمن العام . هل تعتقد أن هناك تنسيق مناسب بين عمل الجهتين يؤدي الى استقلال جهودهما على الوجه الأكمل ؟ •

تبين أنه لا يوجد في معظم الاحوال تنسيق مناسب بين عمل جمعيات رعاية المسجونين وقسم الرعاية اللاحقة بمصلحة الأمن بقصد استقلال جهودهما على الوجه الأكمل ، فقد أجاب أغلب عينة البحث بذلك حيث بلغت نسبتهم ٥٣ر٢٪ ، في حين أجاب ٢٦ر٣٪ بأن ذلك متحقق الى حد ما أما الذين قالوا ان ذلك متحقق ماما فقد بلغت نسبتهم ٢٠ر٥٪ الى اجمالي عينة البحث .

« أى الأساليب التالية فى نظرك تحقق غرض الرعاية اللاحقة على أكمل وجه ؟ »

يرى غالبية عينة البحث أن وجود جهاز حكومى يتصرف فى اعتمادات كافية هو الأسلوب الذى يحقق غرض الرعاية اللاحقة على أكمل وجه ، فقد بلغت نسبتهم ٥٤ر٤٪ فى حين يرى ٢٢ر٩٪ أن الذى يحقق هذا الغرض هو توحيد الجهة المختصة بالرعاية اللاحقة ، أما الذين يرون أن تنسيق العمل بين الجهتين هو الكفيل بتحقيق غرض الرعاية اللاحقة على أكمل وجه فقد بلغت نسبتهم ١٩ر٨٪ ولم تزد نسبة الذين أيدوا فكرة انشاء جهاز آخر غير الجهازين القائمين على ٢ر٩٪ فقط . وقد تعددت الصور التى اقترحوها لهذا الجهاز على الوجه التالى :

- ١ - جهاز أهلى نحت تصرفه اعتمادات كافية .
- ٢ - أجهزة تتبع الاتحاد الاشتراكى .
- ٣ - هيئة اجتماعية تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية .

« لمن اختار التوحيد فى السؤال السابق - كيف يكون التوحيد ؟ »

أغلب الذين رأوا وجوب توحيد الجهات القائمة بالرعاية اللاحقة للمفرج عنهم افترضوا أن يتم ذلك عن طريق إلغاء جهاز الرعاية اللاحقة التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية وجعل الرعاية من اختصاص الجمعيات الأهلية تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية فقد بلغت نسبتهم ٥٦ر٩٪ ارتفعت بين الإخصائيين الاجتماعيين إلى ٧٩٪ ، فى حين بلغت النسبة بين المهندسين ٨٣ر٣٪ وبين المدرسين والوعاظ ٨٠٪ .

أما الذين رأوا أن السبيل إلى التوحيد يكون بإلغاء جمعيات رعاية المسجونين وجعل الرعاية من اختصاص الجهاز الحكومى فقد بلغت نسبتهم ٤٣ر١٪ ، ارتفعت بين المرضين والعمال الفنيين إلى ٧٥٪ وبين الضباط إلى ٦٣ر٢٪ .

« هل يؤدى جميع العاملين فى السجون عملهم فى إطار المفهوم القائل بأن الجمل فى المؤسسات العقابية اجتماعى فى طبيعته ؟ »

تبين أن ثلث عينة البحث يرون أن جميع العاملين فى السجون يؤدون عملهم فى إطار المفهوم القائل بأن العمل فى المؤسسات العقابية اجتماعى فى طبيعته فقط نسبتهم ٣٣ر٨٪ فى حين بلغت نسبة الذين أجابوا بأن أغلب

العاملين وليس كلهم يؤدون عملهم في إطار هذا المفهوم ٢١٤٪ ، أما الذين أجابوا بأن قلة من العاملين في السجون يؤدون عملهم في إطار هذا المفهوم فقد بلغت نسبتهم ٢٧٤٪ وأجاب ١٧٤٪ من عينه البحث على هذا السؤال بالنفي قائلين أن لا أحد من العاملين في السجون يؤدي عمله في إطار المفهوم معاد بأن تعمل في المؤسسات العقابية اجتماعي في طبيعته .

وقد لوحظ أن هناك تفاوت واضح في موقف الفئات المختلفة للعاملين في السجون من هذا السؤال . فبينما رأت الغالبية العظمى من المرضين أن جميع العاملين في السجون يؤدون عملهم في إطار هذا المفهوم حيث بلغت نسبتهم ٨٨٢٪ فإن الفئات الأخرى توزعت بين الإجابات بنسب متفاوتة كانت تزيد أحيانا عن النسبة العامة بدرجة ملحوظة كما هو الحال بالنسبة للأخصائيين الاجتماعيين الذين بلغت نسبة الذين أجابوا بأن قلة من العاملين في السجون يؤدون عملهم في إطار هذا المفهوم ٤٦٢٪ من إجمالي هذه الفئة ينتمي لضباط الذين بلغت نسبتهم ٣٨١٪ فالمدرسين والوعاظ ٣١٦٪ . كذلك كانت نسبة الأخصائيين الذين أجابوا على هذا السؤال بالنفي أعلى من النسبة العامة حيث بلغت نسبتهم ٢٩٩٪ يليهم الأطباء والصيادلة ٢٧٣٪ مهندسين ٢٣٣٪ .

ومعذا يبين أن بعض المهنيين كالأخصائيين الاجتماعيين والضباط والأطباء والصيادلة نرى غالبيتها أن العاملين في السجون لا يؤدون عملهم في إطار المفهوم انفرادي بأن العمل في المؤسسات العقابية اجتماعي في طبيعته حيث بلغت نسبة الأخصائيين الذين قالوا أن قلة من العاملين أو لا أحد من العاملين يعمل في إطار هذا المفهوم ٧٦٢٪ في حين بلغت نسبة الضباط ٥٤٢٪ أما الأطباء والصيادلة فقد بلغت نسبتهم ٥٠٪ .

« لن أجاب على السؤال السابق بلا - ما هي العيوب ؟ » .

تبين أن عدم وجود استعداد طبيعي لدى العاملين في السجون يأتي في مقدمة الأسباب التي تجعلهم لا يؤدون عملهم في إطار المفهوم القائل بأن العمل في المؤسسات العقابية اجتماعي في طبيعته ، حيث بلغت نسبة الذين اعتبروه كذلك ٥٢٢٪ من إجمالي الذين أجابوا بأن العاملين في السجون لا يؤدون عملهم في إطار ذلك المفهوم وكانت أعلى نسبة بين الفئات المختلفة التي شملها البحث هي نسبة الضباط التي بلغت ٦١١٪ إلى العدد الإجمالي لعينة البحث من الضباط ، يليهم المهندسون الذين بلغت نسبتهم ٥٧١٪ .

أما السبب الثاني الذي يجعل العاملين في السجون لا يؤدون عملهم في إطار المفهوم القائل بأن العمل في المؤسسات العقابية اجتماعي في طبيعته فهو جشود القوانين والتعليقات التي لا تتيح حرية الحركة ، وبالرغم من أن نسبة الذين ذكروه بلغت ٥٠٪ الى العدد الإجمالي لعينة البحث ممن أجابوا على السؤال السابق بالنفي ، إلا أن نسبة الإخصائيين الاجتماعيين الذين ذكروه بلغت ٧٥٪ ، يليهم المهندسون ٥٧٪ ، فالاداريين والكتبة ٥١٪ ، ثم الأطباء والصيادلة ٥٠٪ ، مع ملاحظة أن الإجابة على السؤال كانت متعددة ، حيث ذكر أفراد العينة أكثر من سبب .

وكان السبب الثالث هو نقص التدريب ، يليه نقص عدد العاملين في أغلب التخصصات ، وهناك أسباب أخرى بلغت نسبة الذين ذكروها ١٧٪ الى إجمالي الذين أجابوا بأن العمل في السجون لا يتم أدائه في إطار المفهوم القائل بأن تعمل في المؤسسات العقابية اجتماعي في طبيعته .

فيما يتعلق بتوعية الرأي العام برسالة السجن التي تهدف الى اصلاح المسجونين .

« هل انتوعية بالشكل الذي تؤدي به حاليا كافية ؟ » .

تبين أن غالبية عينة البحث من العاملين في السجون ترى أن التوعية بالشكل الذي تؤدي به حاليا ليست كافية ، فقد بلغت نسبتهم ٥٨٪ ، في حين بلغت نسبة الذين أجابوا بأنها كافية ٤١٪ . وقد لوحظ أن هناك فئات زادت نسبة الذين أجابوا منها على هذا السؤال بالنفي على النسبة العامة وفي مقدمتها فئة الأطباء والصيادلة الذين بلغت نسبتهم ٩٠٪ يليهم الإخصائيين الاجتماعيين الذين بلغت نسبة الذين أجابوا منهم بالنفي ٨٦٪ الى إجمالي هذه الفئة ، وجاء الضباط في المرتبة الثالثة حيث بلغت نسبتهم ٧٦٪ ثم المدرسون والوعاظ والمهندسون ولكل فئة ٦٤٪ ، فالاداريين ٥٨٪ ، مما يدل على أن توعية الرأي العام برسالة السجن ليست كافية .

« هل الفئات المختلفة للعاملين في السجن تؤدي عملها مع بعضها متعاونة كفريق واحد ؟ » .

بلغت نسبة الذين أجابوا على هذا السؤال بالإيجاب ٥٩٪ الى إجمالي عينة البحث ، في حين بلغت نسبة الذين أجابوا بأن الفئات المختلفة تؤدي عملها مع بعضها متعاونة الى حد ما ٢٥٪ أما الذين أجابوا بالنفي فقد بلغت

نسبتهم ١٥١٪ ولكن يلاحظ أن الاخصائيين الاجتماعيين الذين أجابوا بأن ذلك يحدث إلى حد ما بلغت نسبتهم ٥٣٫٧٪ إلى إجمالي هذه الفئة كذلك اُرسعت نسبة الذين أجابوا على السؤال بالنفي فبلغت ٢٣٫٩٪ إلى إجمالي الاخصائيين الاجتماعيين ، يليهم المهندسون ٢٠٫٧٪ ثم المدرسون والوعاظ ٢٠٪ مما يدل على أن تقدير التعاون بين الفئات المختلفة للعاملين في السجن نى أذاها للعمل متعاونه أمر يختلف فيه المتجهين إلى هذه الفئات • فقد كانت أشد انغصات اعترافا بوجود هذا التعاون هي فئة المرضين الذين بلغت نسبة من اجاب منهم بالإيجاب ٩٤٫٧٪ ، بينهم الحراس وبلغت نسبتهم ٨١٫٨٪

هل تتوافر في العاملين في السجون بصفة عامة ، انشروط الثانية :
أ - الامانة ؟

تبين أن غالبية عينة البحث ترى أن العاملين في السجون تتوافر فيهم امانة ، فقد بلغت نسبة الذين أجابوا بالإيجاب على السؤال ٥٠٫٩٪ ، يليهم الذين أجابوا بأن الامانة تتوافر إلى حد ما في العاملين في السجون فقد بلغت نسبتهم ٤١٫٨٪ ، أما الذين أجابوا بالنفي فلم تزد نسبتهم على ٧٫٣٪ وكالعادة فإنه يلاحظ تفاوتات الشديدي بين اجابات الفئات المختلفة • فبينما تميزت فئة الحراس بارتفاع نسبة الذين أجابوا بالإيجاب حيث بلغت ٧٢٫٧٪ ، تليها نسبة العمال الغنيين ٦٠٫٩٪ فالاداريون والكتبة ٥٧٫٤٪ ، ثم المهندسون ٥٠٫٨٪ ، فإن الفئات الأخرى تميزت بانخفاض نسبة الذين أجابوا بالإيجاب وارتفاع نسبة الذين أجابوا بأن الامانة متوفرة إلى حد ما في العاملين في السجون ويأتى الأطباء والصيادلة في المقدمة حيث بلغت نسبتهم ٧٧٫٣٪ يليهم اعضاء ٦٢٫٧٪ ، ثم الاخصائيون الاجتماعيون ٦٢٫٦٪ فالمرضون ٦١٫٨٪ •

ب - الانسانية

تبين أن رأى عينة البحث في توفر الانسانية لدى العاملين في السجون يكاد يتطابق مع رأيهم الخاص بتوفر الامانة فقد تقاربت النسب بشدة مما يدل على أن هذه الصفة ، أى الانسانية تتوفر بدرجة متوسطة لدى العاملين في السجون فقد بلغت نسبة الذين أجابوا بالإيجاب ٥١٫٣٪ ، في حين بلغت نسبة الذين أجابوا بأنها تتوفر إلى حد ما ٤١٫٦٪ ، أما الذين أجابوا بالنفي فلم تزد نسبتهم على ٧٫١٪ إلى إجمالي عينة البحث • كذلك فإن موقف الفئات المختلفة يماثل موقفها بالنسبة للشعير السابق من السؤال مما يدل على أن انتماء الافراد إلى مهن معينة ينعكس على تقديرها لتوفر هذه الصفة ، أو تلك

في عاملين في السجون وهو تقدير يعتمد على المفهوم الخاص بهذه الصفة المتوفرة لدى افراد كل فئة ، فمما لا شك فيه أن مفهوم الانسانيه يختلف لدى الحراس عنه لدى الاطباء والصيادلة والاختصاصيين الاجتماعيين والضباط ولذلك يلاحظ ارتفاع نسبة الحراس الذين أجابوا بالإيجاب حيث بلغت ٧٣٫٨٪ وانخفاض نسبة الفئات الأخرى على النحو التالي ٣٠٫٥٪ ضباط ١٨٫٢٪ أطباء وصيادلة ، ٢٢٫٧٪ اختصاصيون اجتماعيون .

جـ - الكفاية

بالرغم من الارتفاع الطفيف في نسبة الذين أجابوا على هذا السؤال بالإيجاب بالمقارنة مع ما كانت عليه النسبة في السؤال السابق ، وبالنسبة لانخفاض نسبة الذين أجابوا بأن الكفاية متوفرة في العاملين في السجون الى حد ما حيث بلغت ٣٥٫٩٪ إلا أن نسبة الذين أجابوا بالنفي على هذا السؤال ارتفعت الى ١٠٫٣٪ وكانت في السؤال السابق ٧٫١٪ فقط .

كذلك يلاحظ أن الفئات الثلاثة ، الضباط والأطباء والصيادلة والاختصاصيون الاجتماعيون ترى غالبيتها أن الكفاية متوفرة في العاملين في السجون الى حد ما فقد بلغت نسبتهم على التوالي ٦٤٫١٪ ، ٦٥٫٢٪ و ٦٥٫٧٪ الى اجمالي كل فئة ، بينما أجابت غالبية الفئات الأخرى بالإيجاب وهم الحراس والممرضون والمدرسون والوعاظ والعمال الفنيون والإداريون والكتبة .

د - الصلاحية

انقسم أفراد العينة الى قسمين متساويين تماما ازاء الاجابة على هذا السؤال فنصفهم أجاب عليه بالإيجاب بينما انقسم النصف الآخر الى ٤١٫٣٪ أجابوا بأن العاملين في السجون يتصفون بالصلاحية الى حد ما ، بينما أجاب ٨٫٧٪ بالنفي . وهو توزيع لا يختلف كثيرا عن توزيعهم في الاسئلة السابقة ويظهر فيه الاختلاف بين الفئات المختلفة .

« هل يتمتع العاملون في السجون بميزات استثنائية أكثر من زملائهم الحاصلين على نفس المؤهلات ، مقابل طبيعة عملهم المعقد والشاق ؟ » .

تبين أن العاملين في السجون لا يتمتعون بميزات استثنائية أكثر من زملائهم الحاصلين على نفس المؤهلات ، مقابل طبيعة عملهم المعقد والشاق فقد أجابت الثالنية العظمى لعينة البحث بالنفي على السؤال حيث بلغت نسبتهم ٩٩٫١٪ ولم تزد نسبة الذين أجابوا بالإيجاب على ٠٫٩٪ موزعين

كالتى : ١٩% من الحراس ، ٤٢% من العمال الفنيين و ١% من الاداريين
والخاتمة .

وفيما يتعلق بتأثير الوضع السابق على انتظام العمل واجادته واستقرار
العاملين فى السجنون أجاب ٦٥٢% من اجمالى عينة البحث بأن له تأثير ، بينما
بلغت نسبة الذين أجابوا بأنه يؤثر الى حد ما فى العاملين فى السجنون ٢٢% ،
وبلغت نسبة الذين أجابوا بالنفى ١٢٨% وقد لوحظ أن أعلى نسبة فى
الفئات المختلفة أجابت بالإيجاب كانت نسبة الاخصائيين الاجتماعيين التى
بلغت ٧٧٦% تليها فئة المهندسين ٧٦٢% ثم فئة الاطباء والصيادلة ٧٢٧%
وعنه الحراس ٦٤٧% تليها فئة الضباط ٦٣٩% .

أما أقل نسبة فى الفئات التى أجابت بالإيجاب فهى نسبة العمال
العنيين التى بلغت ٥٠% الى اجمالى هذه الفئة . وكانت أعلى نسبة أجابت
بالنفي هى نسبة المرضين التى بلغت ٣١٦% الى اجمالى هذه الفئة تليها
فئة اعمال الفنيين التى بلغت ٢٢٧% .

هل تعتقد أن المساكن المعدة لسكنى الضباط فى الأماكن التى بها مثل
هذه الأماكن لائقة ؟ .

لوحظ أن غالبية عينة البحث أجابت على السؤال بالإيجاب فقد بلغت
نسبتهم ٦٧% الى اجمالى العينة ومع ذلك فإن الفئة المعنية ، أى فئة الضباط
وكذلك فئة الاطباء والصيادلة كان لها رأى آخر فالذين أجابوا بالإيجاب
من الضباط بلغت نسبتهم ٢١٩% الى اجمالى هذه الفئة بينما ارتفعت نسب
الانبياء والصيادلة الذين أجابوا بالإيجاب فبلغت ٣٧٥% كذلك بلغت نسبة
الضباط الذين كانوا من مساكنهم لائقة الى حد ما ٢٠٢% ، أما غالبية الضباط
فقد أجابت بأن المساكن غير لائقة وبلغت نسبتهم ٥٨٧% الى اجمالى هذه
الفئة ، بينما كانت نسبة الذين أجابوا بالنفى ٢٣٢% الى اجمالى عينة البحث .

ومما لا شك فيه أن الضباط أقدر من غيرهم على الحكم على مساكنهم من
حيث الصلاحيات من غيرهم من أفراد الفئات الأخرى .

« هل تعتقد أن المساكن المعدة لسكنى الحراس فى الأماكن التى توجد
فيها مثل هذه المساكن لائقة ؟ » .

على خلاف الحال فى السؤال السابق كانت اجابة غالبية عينة البحث
على هذا السؤال فقد أجابوا عليه بالنفى حيث بلغت نسبة الذين أجابوا بأن

مساكن الحراس ليست لائقة ٨٥٫٩٪ الى اجمالى عينة البحث ، فى حين كانت نسبة الذين اجابوا بالايجاب ٢٢٫٩٪ ، أما الذين اجابوا بأن هذه المساكن لائقة الى حد ما فان نسبتهم لم تزيد على ١٨٫٢٪ الى اجمالى عينة البحث .

الا أنه يلاحظ أن نسبة الاطباء والصيادلة الذين اجابوا بالنفى كانت اعلى من نسبة الحراس أنفسهم الذين اجابوا بالنفى فبينما بلغت نسبة الاولين ٧٠٫٦٪ كانت نسبة الحراس ٦٩٫٣٪ كذلك لوحظ أنه بينما بلغت نسبة الحراس الذين اجابوا بأن مساكن الضباط لائقة ٩٧٫٧٪ فان نسبة الضباط الذين اجابوا بأن مساكن الحراس لائقة كانت ٢٠٫٢٪ فقط بينما اجاب غالبية الضباط بأن مساكن الحراس غير لائقة حيث بلغت نسبتهم ٥٦٫٤٪ الى اجمالى عينة البحث من الضباط .

« هل تعتقد أن المساكن المخصصة لسكنى العاملين المدنيين فى الأماكن التى توجد بها مثل هذه المساكن لائقة ؟ » .

لم تختلف الإجابة على هذا السؤال عن الإجابة على السؤال السابق فقد اجاب غالبية عينة البحث بالنفى حيث بلغت نسبتهم ٦٣٪ فى حين بلغت نسبة الذين اجابوا بالايجاب ٢٠٫٥٪ وانخفضت النسبة الى ١٦٫٥٪ اجابوا بأنها لائقة الى حد ما . مما يدل على أن المساكن التى تعد لسكنى العاملين فى السجون سواء كانوا ضباطا أو حراسا أو عاملين مدنيين ليست لائقة لسكنى هذه الفئات .

« هل يصلح فى البيئة المصرية تطبيق نظام السجون المفتوحة حاليا ؟ » .
وجه هذا السؤال الى كل الفئات التى شملها البحث فيما عدا فئة الحراس التى رجحت هيئة البحث ان تكون غير ملمه بفكرة كافية عن هذا النوع من السجون لذلك فان النسب الواردة بهذا الجدول خاصة بالفئات الأخرى فقط ، التى تبين ان معظمها يرى أن تطبيق نظام السجون المفتوحة يصلح للبيئة المصرية حاليا حيث بلغت نسبة الذين اجابوا بالايجاب ٥١٫٣٪ فى حين بلغت نسبة الذين اجابوا بالنفى ٤٨٫٧٪ ، وقد لوحظ وجود اختلاف بين الفئات المختلفة فى موقفها من تطبيق نظام السجون المفتوحة ، فبينما يرى غالبية الضباط والمرضى والاختصاصيين الاجتماعيين والاداريين والكتيبة صلاحية النظام لتطبيق فى مصر ، فان غالبية الفئات الأخرى ترى العكس أى عدم صلاحية هذا النظام للتطبيق وهى فئات الاطباء والصيادلة والمدرسون والوعاظ والمهندسون .

وفيما يتعلق بفئة الضباط فقد تبين أن موقفهم يختلف بحسب اختلاف الرتب فدل الملازمين يرون أن نظام السجون المفتوحة لا يصلح للتطبيق في البيئة المصرية بينما غالبية العقداء (٥٨٣٪) وغالبية النقباء (٥٤٥٪) يرون ذلك أيضا . أما المحمدا فقد كان موقفهم عكسيا أى أنهم يرون صلاحية تطبيق هذا النظام في مصر حيث بلغت نسبتهم ٧٥٪ ، يليهم المقدمين وبلغت نسبتهم ٧٠٪ ، فالرواد وبلغت نسبتهم ٥٩٪ .

« أسباب عدم صلاحية النظام »

تعددت المبررات التي ستنند إليها المعارضون لتطبيق نظام السجون المفتوحة في مصر في معارضتهم له وجاء في مقدمتها أن نظام السجون المفتوحة ، يعنى مع البيئة المصرية التي لا تقبل في السجون إلى حد وضعه في سجن مفتوح وقد بلغت نسبة الذين ذكروا هذا السبب ٥٤٥٪ من اجمالى عينيه انحب وهو نسبة قريبة جدا من نسبة الذين قالوا ان السجون المفتوحة من شأنها أن تتيح للمسجونين فرصة الهروب وهذا من شأنه أن يخل بالأمن أما الذين قالوا ان لراى العام لا يتقبل كثرة هروب المسجونين التي سوف تنرب على تطبيق نظام السجون المفتوحة فقد بلغت نسبتهم ٤٨٢٪ ، في حين بلغت نسبة الذين قالوا ان السبب في عدم صلاحية هذا النظام لتطبيق في مصر هو صعوبة اختيار المسجونين الذين يودعون في مثل هذه السجون ٤١٪ ، ذلك بعدد ٢٠٢٪ من جمالى عينيه انحب باحتمال هروب المسجونين إلى السجون المفتوحة بعولهم ان الرنسات العليا لا تقبل كثرة هروبهم الذي سيترب على تطبيق هذا النظام .

والملاحظ ان أفراد العينة الذين قالوا ان نظام السجون المفتوحة لا يصلح لتطبيق في مصر ذكروا أكثر من سبب ، كذلك اختلفت انسبه في كل فئة من الفئات التي تتكون منها العينة . بشأن الاسباب التي رأت كل فئة منها أنها هي التي تجعل نظام السجون المفتوحة لا يصلح للتطبيق في مصر ، من ذلك ان اسبب الذي يرجع إلى كثرة هروب المسجونين وما يؤدي إليه من حاز بأكثر من ثلث نسبة الذين ذكروه من الاخصائيين الاجتماعيين ٦٦٪ من جمالى عينيه الذين قالوا ان نظام السجون المفتوحة لا يصلح لتطبيق في مصر ، يليهم الضباط (الشرطة) وبلغت نسبتهم ٥٠٪ ، في حين نسبة اعمياده والاطباء والمدرسون والرعاط هي أعلى نسبة في الفئات المختلفة التي ذكروا أن هي بيئة مصرية لا تصل الثقة إلى المسجون إلى حد

وضعه فى سجن مفتوح • وهكذا نلاحظ أن الاسباب التى ذكرتها الفئات المختلفة تعبر عن وجهة نظر معينة مرتبطة بعلاقة كل فئة بالمسجونين •

وهناك أسباب أخرى وان لم تكن قد تكررت بنسبه مرتفعة الا أنها لا تخلو من الأهمية منها :

- ١ - ان الرأى العام لم تتم تهيئته لتقبل مثل هذا النظام •
- ٢ - نقص الوعى لدى المسجونين وعدم تقديرهم للمسئولية •
- ٣ - ضرورة اصلاح انسجون المخلقة أولا •
- ٤ - نظام السجون المفتوحة يصلح للمجرم بالصدفة ومن يرتكبون الجرائم غير المخله بالشرف •

ومع ذلك فان الغالبية العظمى لعينة البحث ترى ان يتم تجربته نظام السجون المفتوحة بانشاء سجن واحد مفتوح • فقد بلغت نسبتهم ٨٣٫٧٪ ، ولم يعارض الفكرة سوى ١٦٫٣٪ فقط من اجمالى العينة • وكانت أعلى نسبة فى الحاضرين الاطباء والصيدانة (٣٦٫٤٪) والعمال الفنيون (٣٠٫٤٪) ، والمدرسون والوعاظ (٢٣٫٧٪) • أما أعلى نسبة فى المؤيدين لتجربة فهى الاخصائيون الاجتماعيون (٩٤٪) والاداريون والكتبة (٨٦٫٢٪) والضباط (٨٤٫٥٪) والمرضون (٨٣٫٣٪) •

- ١١ - أنظر « ديرام » ، المصدر السابق ، ص ٠٤ وكذلك أنظر
R.S.P. Wiener, *Drugs and Schoolchildren*, Longman, 1970.
- ١٢ - أنظر أحمد عزت راجح ، *الأمراض النفسية والعقلية : أسبابها وعلاجها وآثارها الاجتماعية* ، دار المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٦٤ ، ط ١ ، ص ٢١٧ .
- ١٣ - أنظر « دى روب » ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ .
- ١٤ - أنظر المصدر نفسه ، ص ١٠٣ .
- ١٥ - أنظر المصدر نفسه ، ص ١٠٤ - ١٠٨ .
- ١٦ - أحمد على عبد القادر المفريزى ، *المواعظ والاعتبار بذكر الخطيئة والآثار* ، مطبعة بولاق ، القاهرة ، ١٢٧٠ هـ ، ٢ ، ص ١٢٨ .
- ١٧ - منها جماعة « الكحوليون غير معروفى الأسماء » (Alcoholics Anonymous) فى الولايات المتحدة .
- ١٨ - مثل جماعات « سينانون » (Synanon) المنتشرة فى الولايات المتحدة ، ويبلغ عددها عشرين جماعة .
- ١٩ - حسن الساعاتى ، « تعاطى الحشيش كمشكلة اجتماعية » (عمل الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية (القاهرة : يناير ١٩٦٣) دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ٤٦ - ٦٩ .
- ٢٠ - أنظر أحمد عزت راجح ، المصدر السابق ، ص ٢٢٤ . وأنظر كذلك « دى روب » ، المصدر السابق ، ص ١٠٥ ، ١٠٩ .

من كل مشاكلها • لقد استخدمنا معها التحليل الوظيفي لسلوكها للتشخيص •
ثم طبقنا عليها فنون العلاج السلوكي وأساليبه :

١ - ضبط التفكير Thought Control ٢ - والفيضانات
الانفعالي flooding دون السملح بأى استجابة هردية قد تدعم
الانحصار ٣ - تدريبيها وأفراد الأسرة على أساليب التدعيم أو المحبة المتبادلة •
Reciprocal Reinforcement في علاقاتهم •

لقد تبيننا هذه الحالة وأسرتها لمدة ١٢ شهرا وهي ما زالت تتمتع بحياء
مخصصة وعائلية سعيدة •

فاعلية العلاج السلوكي

في تغيير

سلوك الانحصار والشرع في القتل والانتحار

دكتور مكرم سمعان

مدير معهد السلوك الانساني

أستاذ التوجيه والعلاج السلوكي

بجامعة كاليفورنيا - سكرامنتو

تلخيص

سلوى ، امرأة في الاربعين من العمر ، نشكو من مشاكل سلوكية
مرمته متعددة . لها تاريخ في محاولات الانتحار منذ كان عمرها ١٢ سنة .
انها نشكو من هلوسة سمعية وتحليلية (صور) ، وانحصار (وسواس) مزمن
للعقل والانتحار والشرع فيهما وسلوك انهماطي حصر نشاطها في اضيئ
، محدود المكنة . سلوى عولجت لمدة عشر سنوات لمريض مررد على العيادات
الخارجية ومقيم داخل في مستشفيات الأمراض العقلية في الولايات المتحدة
الامريكية . كانت طرق علاجها هي الطرق التقليدية : التحليل النفسي والطب
العقل بالادوية المصيبة والصدمة الكهربائية ، ولكن هذا العلاج الطويل المدى
لم يثمر بأى تحسن ، على العكس من ذلك فقد تدهورت حالتها من سوء الى
أسوأ .

سلوى تم علاجها في معهد السلوك الانساني تحت ادارة المؤلف علاجاً
سلوكياً . وقد جعلت الظروف العائلية من علاجها مثالا لتجربة طبيعية لها
ضوابطها العلمية . فقد استمرت في العلاج لمدة أسبوعين بدأت تظهر عليها
علامات التحسن . ولكن ظروف عائلية منعتها من الاستمرار في العلاج ثلاث
أسابيع . في الأسبوع الثالث تدهورت حالتها الى ما كانت عليه . فعادت
الى العلاج . تابعت سلوى العلاج لمدة سبع أسابيع أخرى تم فيها خلاصها

- Stengel, Irwin. (1967) Suicide and Attempted Suicide, Penguin Books, Middlesex, England.**
- Stern, R.S. (1970) Treatment of a Case of Obsessional Neurosis Using Thought Stopping Technique, British Journal of Psychiatry, 117, 441 - 442.**
- Stuart, R. (1970) Trick or Treatment, Champaign, Ill., Research Press.**
- Weiss, James (1966) The Suicidal Patient, in Rieti, Silvano (redit), American Handbook of Psychiatry, Basic Books, New York, pp. 115 - 130.**
- Wolpe, J. (1969) The Practice of Behavior Therapy, New York, Pergamon Press.**
- Yanagami, T. (1971) The Treatment of an Obsession by Thought Stopping, Journal of Behavior Therapy and Experimental Psychiatry, 2, 133-135.**

- Fenichel, Otto (1945) *The Psychoanalytic Theory of Neurosis*, New York, Norton.**
- Firth, Raymond (1961) Suicide and Risk Taking in Tikopia Society, *Psychiatry*, 24, p. 1.**
- Frankl, V. (1960) Paradoxical Intention *American Journal of Psychotherapy*, 14, 520-525.**
- Freud, Sigmund (1920) *Beyond the Pleasure Principle* in standard edition, vol. 18, London, Hogarth, 1957.**
- Freud, Sigmund (1959) Mourning and Melancholia, 1917, in *Collected Papers*, vol. 4, pp. 152-170.**
- Hogan, R.A. (1968) The Implosive Technique, *Behavior Research and Therapy*, 6, 423-471.**
- Jung, Karl (1959) The Soul and Death, in Herman Feifel (edit.) *The Meaning of Death*, New York, McGraw-Hill.**
- Menninger, Karl (1938) *Man Against Himself*, New York, Harcourt.**
- Rachman, S., Hodgson, R. and Marks, I.M. (1971) The Treatment of Chronic Obsessive-Compulsive Neurosis, *Behavior Research and Therapy*, 9, 237-247.**
- Rahney, C.A. (1972) An Obsessive Compulsive Neurosis Treated by Flooding, *Journal of Behavior Therapy and Experimental Psychiatry*, vol. 3, p. 117-121.**
- Robins, E., Murphy, G., Wilkinson, R., Gassner, S. and Kayes, J. (1959) Some Clinical Considerations in the Prevention of Suicide, based on a study of 134 successful suicides, *American Journal of Public Health*, 1959, 49, 888.**
- Samraan, M. (1964) *Suicidal Behavior in Egypt*, Dar Al-Maaref, Cairo, Egypt.**
- Samraan, M. (1972) The Control of Nocturnal Enuresis by Operant Conditioning, *Journal of Behavior Therapy and Exp. Psychiat.* 3, pp. 103-105.**
- Stengel, Irwin and Cook, Nancy. (1958) *Attempted Suicide : Its Social Significance and Effects*, New York, Basic Books.**

havior by Stern (1970), Yamagami (1971), Wolpe (1960), and Rachman and his associates (1971), as this study did.

To conclude, one final remark is eminent. Ten years of in-and-out patient so-called humanistic traditional and drug psychiatric treatment produced nothing. Her life went from bad to worse. This may further confirm that psychoanalytic therapy is more aversive than curative in terms of it being long term, expensive and speculative as suggested by Stuart (1970), and Samaan (1972). One hour of behavioral analysis and training set the initial steps for sanity. A net of nine weekly sessions induced and maintained effective life change and made the difference in her life, a life she has been enjoying for more than twelve months.

ACKNOWLEDGEMENT

Special thanks to Dr. David Fisher, Director of the Behavior Institute, Sausalito, for reading the first draft and his reinforcing comments.

REFERENCES

- Adler, Alfred (1958) *Journal of Individual Psychology*, 14, 57.
- Allen, T. (1971) Adlerian Interview Strategies for Behavior Change, *The Counseling Psychologist* 3, 1, 40-48.
- Andres N. Vaughn (1947) *Suicide and the Meaning of Life*, London, Hodge and Co.
- Baum, M. and Poser, E.G. (1971) Comparison of Flooding Procedures in Animals and Man, *Behavior Research and Therapy*, 9, 249-254.
- Boulougouris, J.L., Marks, I.M. and Marset, P. (1971) Superiority of Flooding (Implosion) to Desensitization for Reducing Pathological Fear, *Behavior Research and Therapy*, 9, 7-16.
- Cohen, John (1960) *Chance, Skill and Luck*, London, Pelican Books.
- Cohen, John (1961) A Study of Suicide Pacts, *Medical Legal Journal* 29, 144.

In the treatment of a client in a crisis of horror, with a chronic aversive life, which left her with two fatal alternatives; either a depressive lonely life or homicidal-suicidal obsessive thoughts and attempts, it was imperative to use the most efficient techniques which induce fast results. Both thought stopping and flooding proved these qualities as reported by Rainey (1972), Yamagami (1971) and Boulougouris and Associates (1971).

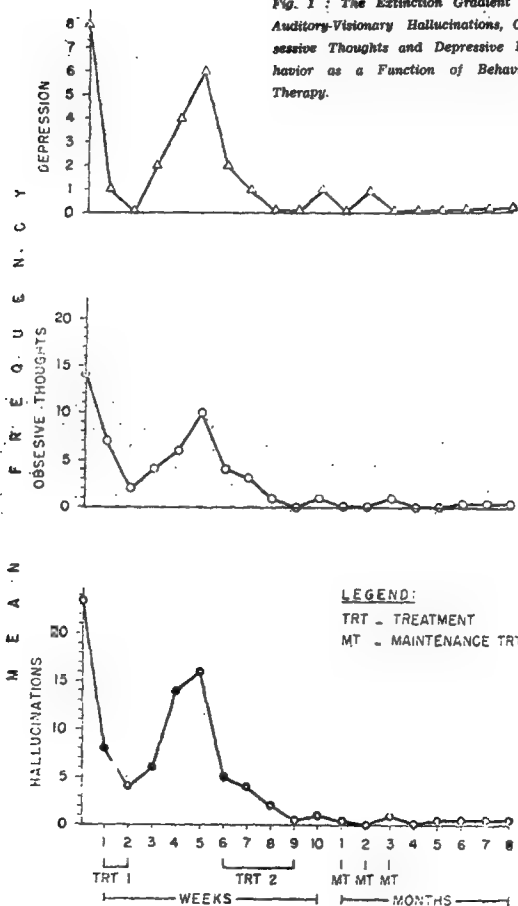
Thought-stopping training was very effective in the extinction of her threatening thoughts and fear and depression producing images. It helped her to deal with the realities of her life in the interim periods of the treatment sessions and her reality oriented behavior was maintained beyond the treatment period.

Flooding was used in preference to desensitization which is relatively slower (Boulougouris, Marks and Marset, 1971). In vivo flooding was instantly effective in changing her pathologic behaviors. It extinguished her phobia and anxiety producing obsessive homicidal-suicidal thoughts associated with sharp tools. She was able within the first treatment session to use them in a normal manner. This behavior was "generalized" to other aspects of her home life. Both behavioral techniques, along with training the client on deep muscle relaxation, extinguished her bizarre phobias, hallucinations, obsessive and depressive behavior and homicidal-suicidal attempts. Thus her sanity was restored. Family training on reciprocal positive contingency management changed the family environment and reinforced this sanity in her life space by increasing the probability of her effective interpersonal relationships with her husband and children.

Saiwa now has a lovely family. She is taking care of five children and a husband. They mutually love and care for (reinforce) each other.

Though this is a single case report, the natural sequence of events made it a rigorous controlled experiment. The effective results of behavior therapy techniques in this natural experiment-treatment confirm studies and reports on animals and humans which used similar techniques. Baum and Pozer (1971), Rainey (1972), Hogan (1968), and Boulougouris and his associates (1971) have already demonstrated the effectiveness of flooding. Also the effectiveness of thought control has been demonstrated in the extinction of obsessive-compulsive be-

Fig. 1 : The Extinction Gradient of Auditory-Visionary Hallucinations, Obsessive Thoughts and Depressive Behavior as a Function of Behavior Therapy.



The full treatment period occupied nine sessions, two sessions over two weeks of treatment, interruption of three weeks without treatment, a weekly session for four weeks which completed her treatment, and three sessions within the first three months of the follow-up for intermittent maintenance therapy of extinction and reinforcement to prevent recovery and for training her on deep muscle relaxation and teach members of the family to facilitate reinforcing environment for her at home to maintain reciprocal reinforcement to each other.

RESULTS and DISCUSSION

The contingencies in our subject's behavior were clear and strictly observable. She was a child who lived under constant "indiscriminative aversive contingencies" by all who surrounded her; father, mother, brothers, and friends. No matter what good she did, reinforcement was withheld from her. The consequences of her behavior was punishing, painful and aversive. As the functional analysis of behavior might predict for an unescapable aversive environment, the most predictable outcome is depressive behavior, self-destruction (suicide) and destruction of others (psychotic behavior). The auditory-visionary hallucinations were elicited and developed as a result of the repeated indiscriminative threats by the mother.

Ten years of speculative diagnosis and psychoanalytic and chemical psychiatric treatment produced nothing for her but increment in hallucinations, phobias, intensified dreadful obsessive thoughts, homicidal-suicidal behavior and the maintenance of a miserable life. While one session of the functional analysis of her behavior, its current and history of contingencies (diagnosis) produced a net of nine sessions of active and efficient plan of behavior therapy and several maintenance telephone calls. There were minimal occurrences of her behavioral complaints, from a weekly base rate of 22 times hallucinations, 14 times obsessive thoughts, and 8 times depressive behavior to an average of once or twice a week in the early follow-up periods to almost a continuous enjoyable life free of bizarre behaviors (see figure 1).

The therapist was convinced that Salwa's obsessions, depression, and hallucinations were extinguished (cured), but he wanted to keep the door open for intermittent extinction or reinforcement therapy. This she was free to ask for whenever she felt a necessity to offset an anticipated relapse. She was allowed to call the therapist every evening for three to five minutes of reinforcing discussion over the telephone. These telephone calls began to be shorter and the intervals between them longer: from daily calls to twice a week; then, it was on a variable interval schedule until she scarcely called the therapist. Later she came for three spaced sessions; one with the family for training on "reciprocal reinforcement" for interpersonal effective behavior; and the other two sessions were for training her on deep muscle relaxation and maintenance therapy.

Follow-up :

A follow-up for twelve months with intermittent extinction of bizarre behavior and reinforcement of effective behavior was undertaken mainly through telephone calls. Salwa called about five times for urgent appointments. The therapist planned not to give her the appointment in the same day and found it was enough to reinforce her effective behavior for three or four minutes conversation over the telephone and give her an appointment for a later day. The plan was to reinforce Salwa's coping with whatever a weak probability bizarre behavior which might recur and have her practice self control on them without dependence on the therapist. Usually she would be successful enough to maintain control over her behavior and she would call later to cancel the appointment. The cancellation was reinforced and she was praised. During the first two months this happened three times. She came once for maintenance therapy and was trained on deep muscle relaxation. A training tape on muscle relaxation was given to her to be used whenever she felt the need to confront any of these phobic or hallucinogenic attacks or felt uptight and nervous or sleepless. Salwa's calls for urgent therapeutic interview happened once again during the third month. They never occurred again for the last three months of the ten months follow-up. During this period therapist called her every week, then once every two weeks. Eventually he called her on a variable interval at a minimum of once a month, until the end of the ten month follow-up period.

While the activation syndrome was evoked, trembling reactions were going on, the therapist was patiently and reinforcingly touching and talking with her in a reassuring manner until the screaming and trembling subsided. Then he asked her, "What is the use of this opener?" She answered, "for opening envelopes and letters." The therapist sealed an envelope and gave it to her and asked her to open it. After some hesitancy and with her whole body shaking she began to open one side of the envelope. The therapist reinforced "successive approximations" of her opening letter behavior by praising her, touching her, and gently rubbing her shoulders and arms. She was then asked to open the other three sides of the envelope. While she was doing that, the therapist continued to reinforce verbally and non-verbally her compliance and relaxed manner. Tears and trembling decreased and her shaking body began to calm down. Her general appearance became more and more normal as the therapist handed her envelopes one by one until she had opened 15 envelopes from the four sides (60 trials). At the end of the 60 training trials, Salwa was completely calm, her fears disappeared, and a smile showed on her face. In a firm voice she said "It's not really dangerous any more." She looked at the letter opener and turned it in her hands and looked at all its sides. Throughout the interview and between trials the author was reinforcing her successive approximations behavior.

The use of kitchen knives was discussed with her until she could verbalize some of their uses: "knives are for scraping and peeling potatoes and vegetables, for cutting meat, pears, onions, and for opening letters." She was instructed to write these functions down on a piece of paper and to loudly read them while writing. Also she was instructed and agreed to hang this chart of the uses of kitchen knives in her kitchen. Every time she wanted to use a kitchen knife she had to read the chart before using the knife.

Salwa visited the therapist for three consecutive weeks in addition to the first two before the disruption. In the fourth interview she had no more complaints about bizarre thoughts nor was she troubled by hallucinogenic images of her mother or bloody water. She didn't feel that she was any longer afraid of knives or sharp tools. She reported that her other homicidal-suicidal thoughts in the car barely bothered her once again.

ported that she was screaming and agitated because in the beginning the images and thoughts started to be intensified and more frequent and her hallucinogenic mother image was closer and threatening her more and more. But, in a short period of time within the interview, the image began to move away from her and the threats began to decrease in frequency and intensity until they subsided almost completely. The image disappeared at the same time (extinguished).

The client was encouraged to perform thought control technique by herself whenever these bizarre images and thoughts came back. After training on self control of her unpleasant depressive-suicidal hallucinations, she carried on the program at her home. The therapist tape-recorded several "stop it, go away" messages repeatedly for about 5 seconds with "variable silent intervals" ranged from 2-10 seconds. At first she used the tape-recorded message, until her self-thought control behavior was shaped and strengthened. Then she began to practice, vocally and then sub-vocally, self-thought stopping technique herself. From week to week with intermittent reinforcement" of her success through telephone calls the thoughts and images were completely extinguished. Salwa would come back to the subsequent interviews with a smiling face and converse more calmly while the therapist verbally and non-verbally was reinforcing her.

2) **Inducement of Anxiety (flooding).** The patient's dreadful obsessive thoughts associated with the use of kitchen knives and sharp tools either on herself, on her children or on her husband was treated by the use of stimulus satiation without the anxiety reinforcing avoidance. The therapist showed her his letter opener (a miniature Spanish sword) and instructed her to try to hold it and look at it and turn it over between her hands. She reacted with a very terrified sharp scream with all the physiological activation syndrome present. Salwa avoided taking the letter opener. The therapist, holding her hand, gradually moved the letter opener toward her. This was done to prevent her avoidance response of the letter opener. The handle of the letter opener was placed in her palm. At this point the therapist began to touch her to reinforce her approach behavior. He directed her to hold the letter opener until her activation syndrome subsided and her screaming was extinguished. After some hesitation, with a trembling hand, she touched the letter opener from the handle side. The letter opener was gradually placed closer and closer until she held it in her hand.

session for a total of six weeks, and a session to plan and train family members on contracting controls by operant reinforcement. Another two sessions were conducted later for maintenance therapy and for training the patient on deep muscle relaxation to compete with any recurrence of minimal anxiety.

The first two weeks of this program produced a significant behavior change. But before there was sufficient increase in the probability of efficient behavior and before the complete extinction of her bizarre hallucinogenic and obsessive behaviors, the patient disrupted her therapy for three weeks to concern herself with family matters. When her bizarre hallucinogenic fantasies, her dreadful obsessive thoughts and homicidal-suicidal attempts began to return and increase in frequency, she came back to continue treatment.

Treatment Steps : 1) **Thought Control.** With Salwa's cooperation and while she was sitting on a comfortable chair the therapist designed a "cultural environment" to foster her learning. She was instructed to raise the index finger of her right hand every time hallucinogenic thoughts and aversive (frightening) images appeared while we were conversing. Whenever these images disappeared, she was to lower her finger. Every time the client raised her finger, she showed "an activation-Syndrome" i.e., agitation, widely opened eyes with dilated pupil, flushing face, shortened breath, increased heart rate, and muscle tension and screaming. While rubbing her hand and forearm and reinforcing an "incompatible calming reaction", the therapist hollered "stop it, stop it", repeatedly and with increasing volume until her finger went down and physiological signs indicated relaxation. Eventually she would become calm and smile to indicate the absence of frightening thoughts and images. The author immediately reinforced these non-verbal calm reactions. As long as her finger was raised, and her emotional fearful behavior was dominant, the thought control technique was repeatedly administered.

At the early stages of administering the technique, an "activation syndrome" was elicited and the client was frightened and agitated. But as long as she was tense and screaming with tears, the therapist gradually increased the loudness of his thought control commands until her agitation began to subside. Finally, she became calm with a smile on her face, murmuring "it's gone, it's gone". The client re-

She came back for completing her treatment, four weeks of behavior therapy, and the final effective behavior change occurred and maintained. A follow-up for twelve months was conducted.

Baseline :

The base rate of Salwa's troublesome behaviors was solicited from her in the initial interview at the very outset of her treatments.

1. **Hallucinations** were almost continuous. She suffered auditory and visionary hallucinations three to four times daily, with an average of 22 times weekly.
2. **Obsessive thoughts** attached with sharp tools took place two to three times daily with an average of 14 times weekly.
3. **Depressive behavior** happened to her no less than once daily sometimes twice, with an average of eight times weekly.

Averages of base rate of these behaviors are represented on the vertical axis of figure (1).

Treatment :

The therapist designed a "positive environment" which fostered learning and commanded "control (SD)" over the patient's behavior (i.e., developed rapport through keen "observation", responsive-listening, acceptance, understanding). Then he "cued" and "differentially reinforced" the patient until her relevant history of contingencies was completed.

The treatment concentrated on the "highest probability" and most maintained behaviors: phobia producing obsessive thoughts and depression-suicidal producing hallucinations. One technique was "thought control" (stopping) and the other was "inducement of anxiety", i.e., "flooding" or "stimulus satiation"* with preventing avoidance response which is anxiety reinforcing, for one weekly treatment

* This technique is used by the existential Frankl (1960) who called it «paradoxical intention» and by the Adlerians, who called it «anti-suggestion» or «spit in the soup».. (Allen 1971).

stinky smell), while her mother is watching her at the shower door, shouting her threats. Intensive anxiety was shaped and strengthened, she had to stop the shower, dry herself, and run away, screaming and hollering, full of fear. Her hallucinations generalized from her mother's images to those of her dead son, who would be seen around the home, and then to her other children. Salwa was unable to discriminate between her subjective fantasies and the objective realities around her.

2) **Phobia producing obsessive thoughts associated with sharp tools.** Any time Salwa saw or touched a knife or any sharp instrument in the kitchen or anywhere, she developed persistent homicidal-suicidal obsessive thoughts; to slaughter one of her children, to stab her husband and/or to kill herself. Frequently she saw her hands and chest messed with blood. This obsessive thinking was generalized to the family car; she thought of attempting to go on a curb, in a ditch, or was compelled to go over a bridge, into the river or over a high pass on a highway, and sometimes would push against the garage. Frequently she avoided driving and threw away kitchen knives into the garbage containers to avoid the aversive obsessions. These dreadful obsessive thought produced a severe phobic reaction to sharp tools.

3) **Depressive behavior.** An aversive life made Salwa constantly depressed. She lost any discrimination between her phobic fantasies and reality. She could not discriminate between her hallucinations or her obsessive thoughts and the real life events. Her activities were sharply reduced and her life was constricted: social relations were limited, family interactions were strained, home was ill managed, and sex became unpleasant and unsought. Her life came to a depressive standstill.

METHOD and TREATMENT

Design :

Without planning the design of this treatment, it took the form of the ABA experimental design. (A) TRT: The client was under treatment for two weeks and was showing some positive changes in her behavior. (B) No TRT: Some family concerns distracted her from treatment. She dropped, and there was no treatment for three weeks. In the third week, her behavior began to deteriorate severely. (A) TRT :

When she was 13 years old, she attempted her first suicidal act by jumping from the roof of her home. Her mother and father were Chronic alcoholics. This resulted in some bruises and cuts. She was blamed and severely criticized by her parents while she was taken to the hospital for emergency treatment. Her parents always threatened her, punished her, asked her to go away. They made it apparent she was not welcome in their home. Her mother always told Salwa she would make her life hell. She was determined to never let her daughter live in peace because she was convinced Salwa was a devil. She even encouraged Salwa to give up her life so that the rest of the family could live more easily together. Before she reached 16, Salwa was given away to an 18 year old boy (who was her brother's friend. He was also one of those who was allowed to molest her.) by giving a gallon of liquor to her parents. This marriage was extremely troubled. It did not last more than two years. Shortly after the death of her parents she was divorced.

Now, Salwa is currently living with her second husband who works as a mechanic. They have four children. After a short period of what they described as a good marriage, her relationship with the members of her family deteriorated to such a degree that her teenage daughter ran away. Also her husband began to neglect her and the children. He became more and more interested in T.V. which he watched while sipping beer. When not watching T.V., he spent most of his time in outside community sport activities. Salwa began to drink wine extensively and developed a wide range of auditory-visionary hallucinations to the point where she lost discrimination between fantasy and reality. Her life continued with obsessive thoughts, depressive feelings, constricted life space and suicidal attempts.

Behavior Complaints

Salwa's complaints were specified in the following behavioral problems.

1) **Hallucinations.** High frequency of auditory and visionary hallucinations. Hallucinations of her mother's image threatening her and promising her a hell of a miserable life. Salwa always sees her face in an ugly and wicked witch-like image. Whenever Salwa is taking a shower, she sees the water change into blood, and soon the water would have the same characteristics of the blood (heavy body and

dependently to fantasize a differential inner and non-observable cause. On the contrary, the functional analysis of behavior, based on factual observation of contingencies, has discovered that all human behavior is under control of environmental contingencies, no matter what the label of the behavior is; be it suicidal or otherwise.

This paper presents a behavior treatment of a complicated case with multiple behavior problems : chronic auditory-visionary hallucinations, obsessive homicidal-suicidal thoughts, severe depressive behavior and suicidal attempts.

History of Contingencies

Salwa* was referred to us by the Suicide Prevention Center in Sacramento. She is a 40 year old woman in her second marriage and has five children. Her most recent suicidal attempt was by cutting her wrists. Her complaints included auditory-visionary hallucinations of her mother following her everywhere, threatening to make her life miserable until Salwa would die or kill herself. Whenever she had contact with water, the water became blood. Every time she touched a sharp tool, such as a kitchen knife, she frequently found her chest and hands stained with blood, and she developed obsessive thoughts of stabbing her children, husband, and/or herself. She developed fear to kitchen knives, and soon her fear was generalized into a phobic reaction to any sharp tools. **She frequently suffered depressive feeling.** She lost her husband's love. Sexual behavior was infrequent and unpleasant. Out of fear that some of her obsessive thoughts might come true, her behavior was reduced to a minimal number of activities.

Salwa had lived in a severely aversive family environment since her early years. Her father and mother were chronic alcoholics. Chores were constantly piled on her to do. In every movement she perceived their hate for her. Again and again she witnessed their preference for the other siblings. Salwa was molested by her older brothers, and later by their friends. When Walwa pleaded to her parents for help and protection, they blamed her for being seductive and doing everything to attract and seduce her brothers and their friends. They continued to sexually molest her.

* A fictional name to keep confidentiality of client.

as a lump sum of "inferiority complexes, narcissism, and low self-esteem." Fenichel (1945) summed up the psychoanalytic view of suicide as "an ambivalent dependence on a sadistic superego and the necessity to get rid of an unbearable guilt tension at any cost."

However, other mentalistic psychologists follow their counterpart in sociology and anthropology. These mentalistic sociologists and anthropologists overlook the contingencies of behavior in the environment and its environmental controls: such as family interactions, traditions, values, training, education, and the acculturation of children in general. They concerned themselves with the response in itself and lost sight of its consequences or contingencies in the environment (situation). They speculatively conceptualized an intrinsic characteristic beyond the behavior itself, regardless of the contingencies which brought that behavior into action and maintained it. Stengle (1967, p. 106) speculated that suicidal behavior is characterized by an "urge of taking risk" to test the faith. He supported his speculation by Cohen's studies (1960 and 1961) of gambling and suicidal behavior, and by Firth's study (1961) of the Tikopia society in the Polynesian Islands. Then he concluded his remarks that "the concept of the suicidal act has been confined to behavior motivated by self-destructive intention, however *vague and ambiguous* ... the interplay of life preserving, with life destroying tendencies or of love and hate pervade not only relations to other people but also to the self (Stengle 1967, p. 111)." These types of interpretations freeze the realities of the interaction between the behavior and the contingencies of the environment and their controls.

With all its rich detailed fantasies of inner mentalistic and instinctive origins or speculative labeling of suicidal behavior, traditional psychology never comes out with any plan of effective therapy strategy to deal with the problem or to "cure" it. To our knowledge, there is not a study that can account for these interpretations in a successful treatment of suicidal behavior. Nevertheless, it was found that a majority of suicides had been under medical or psychoanalytic psychiatric care, within one year preceding their suicidal act, and many of them within one month (Rubins 1959).

The scientific analysis of behavior does not classify human behavior in clusters and does not attempt to look in each cluster in-

BEHAVIOR THERAPY IN THE TREATMENT OF HOMICIDAL-SUICIDAL BEHAVIOR (OBSESSIONS AND ATTEMPTS)*

By

Dr. MAKRAM SAMAAAN**

Traditionally, suicide is considered a sign of mental disorder, and as a primary cause of death among psychiatric patients. Although traditional mentalistic psychologists acknowledge that environmental contingencies — attitudes (verbal behavior), adverse and extraneous situations — are etiological variables, they disregard them in their treatment and they emphasize that "the most important single etiological factor is the character and the personality" (Weiss 1966). The psychoanalysts identify suicide with self-directed aggressive tendencies. Freud (1917) emphasized that suicide is the result of aggression directed toward and into a rejected love object. Later, Freud (1920) speculated that suicide is the extreme manifestation of an active death instinct (thantos), directed against the self. Subsequently, psychoanalysts and existentialists (self-appointed humanists) adopted the same interpretation with variations in words (see comprehensive review, Samaan, 1964). The most elaborate of all is the fantasized interpretations imagined by Menninger. Menninger's (1938) elaborate fantasies characterized suicide as a conglomeration of three wishes in the inner person, the wish to kill, the wish to be killed, and the wish to die. It is the result of a struggle between "thanatos and eros." Jung (1959) comes closer to the existentialists. He stressed unconscious wishes for a "spiritual rebirth in a person who has strong feelings that life has lost all its meaning," while Adler (1958) interpreted suicide

* Requests for reprints should be submitted to Dr. Makram Samaan, Department of Counseling Psychology, School of Education, California State University, Sacramento, California 95819 U.S.A.

** Director, Human Behavior Institute Professor, California State University, Sacramento.

Recommendations

It is emphasized that the number of fatal head injuries has significantly in recent years.

So it is urgently necessary to take preventive measure for the benefit of society.

Combined clinical and pathologic analysis provided a better insight into the pathophysiology of craniocerebral trauma together with diagnostic and therapeutic indications that require improvement.

A patient rendered deeply unconscious by head injury usually recovers, provided full supportive treatment is given. Immediate intratracheal intubation, especially if intermittent positive pressure ventilation (I.P.P.V.) (Byrnes et al 1974), blood transfusion and measures to decrease cerebral oedema should be started as early as possible. X-ray machine should be ideally in the resuscitation room. Volatile anaesthesia should be avoided as it tends to increase intracranial pressure (Jennett et al 1969).

References

1. Byrnes, D.P., Crochard, H.A., Gordon D.s., Gleadhill, C.A. (1974). *British Journal of surgery*, 61, 169.
2. Jennett, W.B., Barker, J., Fitch, W., McDowall, D.G. (1969). *The Lancet*, i, 61.
3. Lewin, W. (1967). *Proceedings of the Royal society of Medicine*, 60, 1208.
4. Raimondi, A.J., Samuelson, G.H. (1970). *Journal of Neuro Surgery*, 32, 647.
5. Schorstein, J. (1947). *British Journal of surgery war surgery suppl. Part I : Wounds of the Heads*, P. 96.
6. Wagih, I.M., Azab, M.G. and El Kashlan, K.M. (1972).. *The Journal of the Egyptian Medical Association*, vol. 55, Page 390.

TABLE 7 — Type of fracture and time of death in relation to sex.

Type of fracture	1974				1975				1976				Total												
	4 hr.		5-48 hr.		after 2 days		4 hr.		5-48 hr.		2 days		4 hr.		5-48 hr.										
	M	F	M	F	M	F	M	F	M	F	M	F	M	F	M	F									
Fracture base	1	—	4	1	1	—	3	—	4	1	1	—	1	—	7	4	3	5	—	15	6	2	3		
Depressed fracture	—	—	1	1	1	—	1	—	1	—	—	—	—	—	1	2	1	3	—	1	1	4	2	4	—
Other Types (generalized)	—	—	6	2	—	—	2	—	6	3	3	—	2	—	8	2	6	4	4	—	20	7	9	4	—
Firearm	—	—	1	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	1	—	—	—	—	—	2	—	—	—	—
Total	1	—	12	4	2	—	6	—	11	4	4	—	3	1	18	7	9	7	10	1	41	15	15	7	—

TABLE 6 — The relation between sex and type of skull fracture.

Type of skull fracture	1974		1975		1976		Total	
	M	F	M	F	M	F	M	F
Fracture base	6	1	8	1	8	7	22	9
Depressed	2	1	2	—	5	2	9	3
Other types	6	2	11	3	16	6	33	11
Firearm	1	—	—	—	1	—	2	—
Total	15	4	21	4	30	15	66	23

TABLE 5 — The relation between age and type of skull fracture.

Age in years	1974				1975				1976			
	Fracture base	Depressed	Others	Firearm	Fracture base	Depressed	Others	Fracture base	Depressed	Others	Firearm	
0-4	1	1	—	—	—	—	2	1	2	3	—	
5-19	1	—	1	—	—	1	3	4	2	6	—	
20-44	2	—	6	1	6	1	5	7	—	6	1	
Above 45	3	2	1	—	3	—	4	3	3	7	—	
Total	7	3	8	1	9	2	14	15	7	22	1	

TABLE 4 — The relation between causative agent and type of skull injury.

Causative agent	1974				1975				1976				Total
	Fracture base	Depressed	Others	Firearm	Fracture base	Depressed	Others	Firearm	Fracture base	Depressed	Others	Firearm	
Motor car	3	2	4	—	5	1	12	—	11	4	13	—	55
Tram and train	1	—	3	—	2	1	1	—	2	2	1	—	13
Fall from height	3	1	1	—	2	—	1	—	2	—	6	—	16
Criminal assault	—	—	—	—	—	—	—	—	—	1	2	—	3
Firearm	—	—	—	1	—	—	—	—	—	—	—	1	2
Total	7	3	8	1	9	2	14	—	15	7	22	1	89

TABLE 2 — The relation between age and causative agent.

Age in years	1974			1975			1976			Mon- ckel causes	
	Motor car	Tram train	Fall from height	Firearm	Motor car	Tram train	Fall from height	Motor car	Tram train		Fall from height
0-4	—	—	2	—	1	—	1	3	1	2	—
5-19	—	1	1	—	3	1	—	6	2	3	1
20-44	4	3	1	1	9	2	1	8	2	1	2
Above 45	5	—	1	—	5	1	1	11	—	2	—
Total	9	4	5	1	18	4	3	28	5	8	3

and Samuelson 1970) that haematoma formation accounts for the deterioration.

However, Byrnes et al 1974 found few significant haematomas and suggested spreading oedema as the cause of death.

TABLE 1 — 89 Fatal cases of head injuries during the last 3 years according to age and sex.

Age in years	1974		1975		1976		Total	
	M	F	M	F	M	F	M	F
Below 4 y.	2	—	—	2	3	3	5	5
5-19	1	1	4	—	9	3	14	4
20-44	3	1	11	1	3	6	27	9
Above 45	4	2	6	1	10	3	20	6
Total	15	4	21	4	30	15	66	23

TABLE 3 — The relation between sex and causative agent.

Causative agent	1974		1975		1976		Total	
	M	F	M	F	M	F	M	F
Motor car	8	1	16	2	21	7	45	10
Tram and train	3	1	4	—	2	3	9	4
Fall from height	3	2	1	2	4	4	8	8
Firearm	1	—	—	—	1	—	2	—
Homicidal assault	—	—	—	—	2	1	2	1
Total	15	4	21	4	30	15	66	23

Lewin (1967), had reported a mortality rate of only 3.5% of cases of blunt injury to the head.

The incidence of Localized depressed fractures alone is in frequent in traffic accidents in general.

Sporadic cases of firearm injuries were met with. This indicates to the minor role played by firearms.

We tried to find out some relation between the type of skull fracture and the age of the victim (table 5). The incidence of different types of head injuries is generally low in young ages (below 4 years and 5-19 years), when compared to adults and old age group (20-44 and above 45 years). However, it was noticed that fractures of diffuse nature (generalized) are commonest amongst all age groups.

In the mean time, fractures of localized nature (fracture base, depressed fracture and firearm injuries) are of rare occurrence in the young age group and the frequency increases with the increase of age. Skull elasticity may be the underlying factor.

Similarly, the influence of sex on the type of skull fracture was studied (table 6).

It was observed that firearm injuries were exclusively in males, most probably, due to the easy availability of weapons to males. Other types of fractures showed no particular difference in frequency between both sexes.

Concerning the time of death after receiving the trauma (table 7), rapid death within 4 hours after sustaining trauma, was observed to occur more frequently with fracture base, followed by generalized variety. Most of deaths occurred within the first 2 days (5-48 hours) 62.92% with no difference between sexes.

Generalized types of fractures account for most of the cases. This may agree with what was mentioned by (Raimondi

care should be afforded to ensure easy, smooth and controlled traffic movements in the city.

As regards distribution of sex in relation to the causative agent (table 3), it was observed that males are usually the victims for transportation means (i.e. motor cars, trains and trams), if compared to females. These results may be explained by the fact that males are more exposed to traffic hazards than do females.

Fatalities due to fall from a height constitute a good proportion 34.78% in females. In males fall from a height occurs only in 12.12% of male fatalities. Firearm fatalities were shown to occur mainly and exclusively in males, who can obtain the weapons.

On typing the fractures of the skull, it was found reasonable to consider head injuries in two chief categories, localized and generalized.

Localized skull fractures include mainly fracture base, depressed fracture and fractures due to firearm injuries.

Other types of skull fractures, characterised by their diffuse wide spread nature as comminuted or multiple fissures are enumerated under the heading "other fractures". They are usually associated with intracranial complications as haematoma formation or cerebral cedema.

The latter group, forms the great majority of fatalities in our study (49.43%) (table 4).

This may be attributed to the associated intracranial damage of cerebral or vascular structures. Schorstein (1947), Raimondi and Samuelson (1970) had stated that haematoma formation accounts for deterioration of patients of head injuries.

Fracture base comes next in frequency, where it forms about 34.83%. Localized depressed fractures contribute only to a small proportion of fatal head injuries studied 13.48%.

MATERIAL AND METHODS

The study included 89 patients who were recieved at the reception section of Manial University Hospital, during the last 3 years. This Hospital was chosen, being the principal hospital for casuality and traumatology in our country.

The data were analysed as regards age, sex, causative agent, type of skull fracture and their relation to the time elapsing from trauma to death.

RESULTS AND DISCUSSION

Analysis of age and sex distribution of the 89 cases of fatal head injuries studied in Manial Hospital (table I) showed "predominance of injuries among males 74.16% rather than in females 25.84%.

This result agrees with that obtained by the work of Wagih I.M. et al (1972) on the fatal head injuries at Alexandria.

The highest number of casualties for both sexes are shown to occur among the middle age group (20-44 years) 39.32% to be followed by the older age group (above 45 years) 29.21% then the younger age group (5-19 years) 20.22%. These results denote that the middle age group people especially males, are more exposed to road traffic hazards rather than other age groups. In old age group (above 45 years) senility changes as diminution of physical power, visual acuity, and auditory power, may be responsible for that being an easy target to traffic accidents. On the other hand, the low incidence of fatality in young age group (below 4 years) may be explained by the fact that the skull elasticity can provide a considerable yield to trauma and decrease the damage to a minimum.

Considering the causative agents (table 2) it was noticed that motor cars constitute the main cause for head injuries in all age groups 61.79%, if compared to other causes as, trams or trains accidents 14.6%, fall from height 17.97%, or firearm 2.24% and homicidal assaults 3.37%. For this reason, special

A SURVEY OF 89 FATAL HEAD INJURIES AT CAIRO

by

AZIZA E. KAHIL, (MD.), BAHIGA L. MAHMOUD, (MD.),
and

NADIA A. KOTB, (MD.).

Forensic Medicine Department, Faculty of Medicine,
Cairo University.

ABSTRACT

A survey of the fatal cases of head injuries received at Manial University Hospital during the years 1974 up to 1977 is presented.

Age of the victims, sex, type of skull fracture and time elapsed from injury to death were studied, demonstrated in tables and diagrams, in order to show the interrelations between these factors.

Skull fractures varied from simple fissure in the vault or base to massive skull damage.

INTRODUCTION

Trauma to the head implied special importance more than other regions in the body.

Skull and brain injuries carry usually the risk of detrimental prognosis of increased mortality or post-traumatic complications.

Besides the increased number of traffic accidents, has necessitated a scientific analysis, not only for registration purposes, but also for the sake of the individual and the society in general.

REFERENCES

1. Egyptian Penal Code, Act No. 56 of 1937.
2. رمسيس بهنام - القسم الخاص في قانون العقوبات ص ٢٣٦ -
الناشر دار الفكر الحديث للطباعة والنشر .
3. Moghni, M.R. and; Alia, A. El-Nagdi, "The Medicolegal Aspects of Induced Abortion". Med. J. Cairo Univ. Vol. 24 No. 1, 125, 1966.
4. Roth, D.B., "The Frequency of Spontaneous Abortion". Int. J. Fertil. 8, 431. 1963.
5. Kamal, I.; El-Nomrossy, M.M.; Bindary, A.; Ghoneim, M.A.; Talaat, M.M. and; Abdalla, M. "Epidemiological Study of Induced Abortion by Pregnancy Screening in a Rural Community in Egypt. 1972-1973", Publication of the Supreme Council for Population and Family planning, Egypt, 1975.
6. Wld Hlth. Org. techn. Rep. Ser., No. 461, 1970.
7. WHO Chronicle, Vol. 25, No. 3, March 1971.
8. Wld Hlth. Org. techn. Rep. Ser., No. 397, P. 22, 1968.
9. Tappozada, H.K. and Tappozada, M.K. "A Comparison of the Incidence and Hazards of Induced Abortion with those of Spontaneous Abortion in Private Practice in Alexandria." Proceedings of the First Conference of I.P.P.E. Middle East and North African Region Lebanon, Beirut, February, 1971.
10. Simpson, K., Forensic Medicine, 6th Edition; 1970, Published by the English Language Book Society and Edward Arnold (Publishers) Ltd.
11. Harmful Effects of Induced Abortions. Reports of Studies Conducted by the Family planning Federation of Japan (Tokyo. 1966).
12. Myre Sim. "Abortion and the Psychiatrist", Brit. med. J., July, 20, 145, 1963.
13. Gordon, H., "Abortion as a Method of Population Regulation : The problems". Brit. J. of Hosp. Medicine, 303, March 1973.
14. Teare, D. : "Medico-Legal Aspects of Abortion". Brit. med. J. April, 26, 915, 1952.

TABLE IV : Distribution of Abortion Type upon Admission

<i>Total No. of cases</i>	<i>Threatened</i>	<i>Inevitable</i>	<i>Incomplete</i>	<i>Complete</i>	<i>Septic</i>
1237	135	725	346	31	226
%	10.9%	58.6	28	2.5	18.3

TABLE V : Analysis of Cases Admitting Induction of Abortion

<i>Method</i>	<i>cases</i>	<i>Location</i>	<i>cases</i>	<i>Administrator</i>	<i>cases</i>
Operation	44	Private clinic	46	Doctor	46
Drugs	5	Home	12	Midwife	2
Local violence	19			Patient	10
	—		—		—
	58		58		58

TABLE VI : Incidence of Abortion Complications

<i>Total No. admitted</i>	<i>Evacuations</i>	<i>Blood transfusions</i>	<i>Infection</i>	<i>Mortality</i>
1237	872	147	226	1
%	70.4	11.8	18.3	0.1

**TABLE I : Distribution of Different Types of Abortions
of 1237 Cases by Age**

Age group (Years)	No. of cases	%	Abortions			
			Total	Spont.	Crimin.	Therap.
less than 20	110	8.9	99	92	5	2
20 - 26	331	26.8	307	279	24	4
25 - 29	289	23.4	274	247	25	2
30 - 34	234	18.9	230	212	13	5
35 - 39	174	14.0	172	157	12	3
40 +	99	8.0	97	85	10	2
Total	1237	100	1179	1072	89	18

TABLE II : Spontaneous Abortion Ratio in the Studied Cases

No. of cases	Pregnancies «P»	live- births	Abortions			
			Total	Spont. «S»	Induced	Ratio (S/P)
1237	4671	3502	1179	1072	107	23%

**TABLE III : Distribution of Abortions According to
Gestation Period on Admission**

Gestation period (weeks)	No. of cases and %	Abortions			
		Total	Spont.	Induced	Therap.
5 - 8	235 (19%)	230	202	23	5
9 - 12	591 (47.8%)	573	520	44	9
13 - 16	216 (17.5%)	194	174	19	1
17 - 20	105 (8.5%)	97	94	1*	2
21 - 24	67 (5.4%)	67	64	2*	1
25 +	23 (1.9%)	18	18
Total	23 (1.9%)	1179	1072	89	18

* = traumatic

tion to know something of the aetiology of the condition. Also the chances of infection and other complications in abortion from natural causes are very much less than when an instrument has been used, and a knowledge that instrumentation is responsible will obviously put the practitioner on the look-out for the more dangerous complication. In law, a medical practitioner who believes that an abortion has been criminally procured, whether by the patient herself or by another person, as to amount to knowledge of the fact, can be charged if he does not report the matter. However, we are of the opinion that, if the abortion is thought to have been self induced and the patient is likely to recover from its effects, then information gained in professional relationship should not be disclosed.

ABSTRACT

In the present study 1237 cases of different types of abortion are investigated in an attempt to estimate the probable incidence of illegal abortions, and the morbidity and mortality associated with them. The medicolegal aspect of the abortion problem is discussed. Out of the 1237 cases studied, it was found that spontaneous abortion formed 90.9%, criminally induced abortion 7.6% while therapeutic abortion 1.5%. Out of these cases, 226 (18.3%) were septic in character. There is no doubt that the strict interpretation of the Egyptian law makes such terminations of pregnancy illegal. We should seek to legalize abortions by doctors when done for the benefit of the patients health.

Acknowledgement : The authors wish to thank Prof. Dr. M.B. Sammour (Obstetrics and Gynaecology Department, Ein-Shams University Hospital) for many helpful discussions, suggestions and assistance in the study.

pregnant woman which cannot be averted by other means). The list of diseases thought to pose a serious threat to life has been subject to change and has become shorter⁽³⁾. Only in a small minority of cases, in this study, was the pregnancy terminated to avert a threat to the woman's life or health (1.5%). However, the decline in organic diseases as a medical indication for abortion is associated with an increased abortion on psychiatric⁽⁴⁾ or socioeconomic grounds⁽⁵⁾. However, most induced abortions were performed because the woman, at the time she found herself pregnant, did not wish to carry her pregnancy to term.

Ethical, economic or social reasons have, at the moment, no support in the law⁽⁶⁾. It is in relation to these cases that we must consider the question of termination of pregnancy. The ultimate decision to terminate is the responsibility of the gynaecologist who as a medical man should definitely confine indications for therapeutic abortion to strictly medical reasons and should not let social considerations count with the legal. However, there is no doubt that the strict interpretation of the Egyptian law⁽⁷⁾ would make such terminations illegal. We should seek to legalize abortions by doctors when done for the benefit of the patient's health. The law should make it clear that an abortion is permissible if necessary to preserve not only the life but also the health of a woman and it should define health as including mental health. We believe that if this measure is enacted it will bring about a great decline in the activities of the professional abortionist. However, the adoption of more liberal legislations may result in abuses arising from an excessively free interpretation of the legal provisions. Therefore, an unrestricted discretion to perform the operation should not be given to the medical profession as a solution of the problem of criminal abortion. It is, however, expected that the greater availability of legal abortions will reduce the frequency of illegal abortions, but will tend to increase the total frequency of legal plus illegal abortions.

Much commoner than the problem of the therapeutic abortion, are the cases in which the gynaecologist is consulted after the attempted abortion has been made. He has to consider his code of professional secrecy, so far as the patient is concerned and his duty to prevent the repetition of abortion. (which is a felony). His first duty is of course, to the health and life of his patient. It is frequently of value in the treatment of patients suffering from the effects of abor-

by an unqualified abortionist or by the pregnant women themselves. Illegal abortions performed by doctors usually escape recording as they mostly do not complicate and, therefore, do not require hospitalization. In this series, however, 46 out of 58 cases who admitted induction were performed by doctors (Table V) i.e. 79.3%. This might reflect the widespread practice of induced abortions by medical practitioners.

As for septic complications, although they do not definitely imply instrumental interference, they are strongly suggestive, particularly when the organism is anaerobe⁽¹⁷⁾. In our cases, Table IV shows that of a total of 1237 abortions admitted to hospital during the period of study, 226 (18.3%) were septic in character. Unfortunately, a full bacteriological examination of these infected abortions is lacking. This might have helped not only in the treatment and prognosis of the cases but also in the identification of the cause. On the other hand, many induced abortions showed no signs or symptoms of infection, i.e. While most cases of septic abortions can be considered to be criminal in origin⁽¹⁸⁾, the reverse, however, is not true as a history of instrumental interference was sometimes given by patients suffering from complete or incomplete abortion in whom there was no clinical evidence of sepsis during the whole course of their illness. This may be due to the fact that abortionists give an antibiotic drug before performing abortion. Moreover, the rise of temperature may even be an associated condition precipitating the abortion⁽¹⁹⁾. Infection ranged from mild endometritis, to severe salpingitis, peritonitis and septicaemia, leading sometimes to septic shock.

Although the mortality rate is surprisingly low (only one case), fatal cases will continue to be seen from time to time because criminal interference may cause severe internal damage; and the postponement of legitimate therapy, owing to a desire for secrecy, makes it too late for the patient to be rescued.

From the medicolegal point of view, there are two main problems which may confront the gynaecologist in the subject of abortion⁽²⁰⁾. The first concerns his behaviour towards "therapeutic" abortion and the second his professional and civil behaviour once an abortion or an attempted abortion has taken place. It is generally accepted that the only justification for a therapeutic abortion is to save the life of the mother (when pregnancy constitutes a serious threat to the life of the

spontaneous events. As to the abortions attributed to an IUCD (14 cases), although it increases the likelihood of spontaneous abortion (?), we cannot ignore the fact that these women are highly motivated to avoid an unwanted pregnancy. The absence of these conditions, however, does not indicate that the abortion was induced since many cases of spontaneous abortion occur without an apparent cause. In other words, we do not assume that all the remaining hospitalized (or complicated) abortions were the result of criminal interference. It should be said that there is evidence to suggest that more than 60% of the abortions which occur in this country are natural, or at any rate, noncriminal events ⁽¹⁴⁾. It must also be admitted that of the remainder a large proportion are intentionally induced. In our cases, however, if we calculate the abortion ratio on a 15% basis, the number of spontaneous abortions would be 701 and the number of induced abortions would be corrected to 460 i.e. 37.2% of the total number of cases admitted in abortion were, thus, most probably, induced.

On the basis of estimating the period of gestation in these cases, it was found that the mean duration of pregnancies ending in abortion was on the average 2.4 months. Table III shows that in 25.8% of criminal abortions, the women were alert to get rid of their pregnancies after the first missed period (earlier than the eighth week). Most of the inductions, however, were performed between the second and third month (49.4%), when the woman has become certain of the cessation of her periods and has confirmed pregnancy. A delay of induction to the third or fourth month (21.4%) was mostly attributed to the failure of repeated trials before she finally resorted to direct instrumental interference. A period of pregnancy more than 16 weeks duration was taken as an indication that the abortion, probably, was not induced. It is very rare for any interference other than accidental or, therapeutic induction procedure (3 cases) to take place later than the fifth month ⁽¹⁵⁾.

Obviously, the great majority of induced abortions come to the attention only when they become complicated. The most dangerous complication associated with induced abortion is perforation of the uterus, which may lead to peritonitis or traumatize neighbouring organs ^(16, 17). Such evidence of manipulation is a strong criterion that the abortion was induced ⁽¹⁸⁾. In this series, however, there were only seven cases of the total abortion admissions. Usually those abortions are initiated

The mortality rate was very low (0.1%) as only one case died. She was 18 years old, suffering from an incomplete septic abortion (12 weeks). She was admitted in a moribund condition, shocked with imperceptible pulse and severe vaginal bleeding. Measures of resuscitation and blood transfusion were immediately undertaken, followed by digital removal of the placenta and evacuation. She died shortly after admission. At necropsy an incomplete perforation of the uterus due to instrumentation was found with an extensive haematoma extending to the broad ligament. There was no internal haemorrhage and the patient had bilateral pulmonary tuberculosis.

On the other hand, associated conditions suggesting the cause of abortion were encountered in 58 cases: 9 with rheumatic heart disease, 6 diabetics, 4 with chronic chest conditions, 19 with hypertension, 14 with incompetence of cervix and 6 with chronic nephritis. In 14 further patients, abortion was attributed to the application of an IUCD.

A remarkable negative finding which is not presented in the tables was the total absence of unmarried mothers in the whole series.

DISCUSSION

Of the 1237 cases studied, comparing different types of abortion, it was found that spontaneous abortion formed 90.9%, induced (criminal) abortion 7.6%, while therapeutic abortion 1.5% (only 18 cases).

These figures, however, did not represent an accurate proportion of all cases of illegal abortions and seem very likely, to give a gross underestimate of their actual incidence. While, on the other hand, spontaneous abortions are over-represented. Data in table II, indicate an overall spontaneous abortion ratio of 23%. This ratio is rather high compared to the estimated standard incidence of spontaneous abortion which is placed between the relatively narrow limits of 10 and 15% of pregnancies^(1,2) and still exceeds other high estimates of 15-20%^(3,4).

In this series, the presence of associated conditions suggesting the cause of abortion was reported in 58 cases of the total abortion admissions. Also there can be no doubt that the expulsion of a vesicular mole (16 cases), or an uninfected macerated foetus (4 cases) were

of pregnancies) showed an overall spontaneous abortion ratio of 23% (Table II).

Table III shows a distribution of the different types of abortion in relation to the period of gestation on admission (according to the gynaecologist's estimate). The mean duration of pregnancies terminating in abortions was on the average 2.4 months.

Table IV shows the incidence and percentage of different types of abortion of a total of 1237 cases, comprising all cases of threatened (135 or 10.9%), inevitable (725 or 58.6%), incomplete (346 or 28%) and complete (21 or 2.5%) abortions admitted to the hospital during this period, 226 (18.3%) were septic in character.

Out of 1179 cases ending in abortion, 89 were criminally induced, and 58 cases of these criminal abortions admitted a deliberate induction of abortion (Table V) at a private clinic (46 cases), by a lay abortionist (2 cases), by a pharmacist (one case), or by self-induction introducing a catheter, elmbark or a pencil (7 cases). Two patients gave the history of ingesting some preparation. In one of them the intake was followed by repeated vomiting, diarrhea, rigors and abdominal rigidity. The other case was shocked and cyanosed with imperceptible pulse and cold extremities. In another 18 cases, abortions were attributed to different types of trauma (like lifting a heavy weight, stumbling on stairs, or falling from a height) which, excluding 3 cases who had other accompanying injuries seemed to be excuses to camouflage abortion induction.

Signs of manipulation such as perforation of the uterus and laceration of the cervix were encountered in only 7 cases. Exploration revealed an associated pelvic peritonitis in 3 of them and the bladder and gut were also involved in another case. In six further patients, foetid foreign bodies and septic material were extracted from the uterus and vagina.

A number 910 cases were admitted requiring medical after-care because of haemorrhage: 872 (70.4%) were in need of evacuations because of the bleeding and 147 (11.9%) required blood transfusions (Table VI). However, severe bleeding was reported in 372 cases (26%) and a poor overall condition in only 17 cases.

Septic complications were found in 226 cases (18.3%) and a high temperature of 38°C or more was reported in 181 cases.

STUDY OF INCIDENCE, CONSEQUENCES AND MEDICOLEGAL ASPECTS OF INDUCED ABORTION

BAHIRA A. FAHIM,* NAILA A. EL-NAYAL and Z.H. EL-MASSRY

The induction of abortion is a serious undertaking to which legal, as well as medical, interests must always apply. In Egypt, however, legal provisions for induced abortion are not contained in the legislation⁽¹⁾ and it is only according to a "traditional" attitude that therapeutic abortion is justified. It is thus, quite difficult to determine the real frequency of criminal, as distinct from other types of abortion. Nevertheless, there can be no doubt that the practice of induced abortion is not uncommon.

In the present study, 1237 cases of different types of abortion are investigated in an attempt to estimate the probable incidence of illegal abortions, and the morbidity and mortality associated with them. The medicolegal aspect of the abortion problem is discussed.

MATERIAL STUDIED

The material under review in this connection comprises a number of 1237 consecutive cases of abortions admitted to the Gynaecology and Obstetric Department, Ain-Shams Hospital, between January 1975 to January 1976.

Data concerning age distribution and incidence of spontaneous and induced abortions in these cases are presented in Table 1. The ages ranged between 16 and 46 years; 50.2%, however, were between 20 and 29 years.

A retrospective study of the abortion ration (abortions per number

* Forensic Medicine and Toxicology Department, Ain-Shams University.

REFERENCES

1. Baker, A.A. and Lucas E.G. *Lancet*, 1 : 148 (1969).
2. Gabriel, N. *Bull. Narcot.*, 24 : 11 (1972).
3. Gary, N.E. and Keylon, V. *J.A.M.A.*, 211 : 501 (1970).
4. Hollister, L.E., Richards, R.N. and Gillespie, H.R. *Clin. Pharmacol. Ther.* 9 : 783 (1968).
5. Hughes, J.E., Steahly, L.P. and Bier, M.M., *J.A.M.A.*, 214 : 1113 (1970).
6. Joachimoglu, G., *Ciba Fdn Grps*, 21 : 3 (1963).
7. Kew, M.C., Bersohn, I. and Siew, S. *Lancet*, 1 : 578 (1969).
8. King, A.B. and Cowen, D.L., *J.A.M.A.*, 210 : 724 (1969).
9. Klatskin, G., In *diseases of the liver*. (edited by Schiff, L.) J.B. Lippincott Company, Philadelphia — Toronto, p. 680 (1975).
10. Lembergen, L., Silberstein, S.D. and Axelrod, J., *Science*, 170 : 1320 (1970).
11. Miller, R.D., In *cannabis and man*. (edited by Connel, P.H. and Dorn, N.), Churchill Livingstone, Edinburgh and New York, p. 204 (1975).
12. Miras, C.J., *Ciba Fdn Grps*, 21 : 37 (1965).
13. Sterne, J. and Ducastaing, C., *Arch. Mal. Coeur*, 53 : 143 (1960).
14. Tinklenberg, J.R., Helges, F.T., Hollister, L.E. and Gillespie, H.K., *Nature*, 226 : 1171 (1970).

(1972) and may explain the toxic confusional psychosis, disorientation and hallucination recorded by Baker and Lucas (1969) and may lead also to the impaired immediate memory recorded by Tinklenberg, Helges, Hollister and Gillespie (1970).

We think that our present patho-toxicological study may throw some light on the effects of cannabis on the different body organs. These effects may be worthy to be advertised among the population in simple non-medical terms in order that every one must be well oriented of such dangerous effects. Thus, we think that our work can help in reducing the number of cannabis consumers if used as a part of a great campaign against its consumption.

SUMMARY

The pathological effects of chronic cannabis consumption on the different organs of mice has been studied. The changes observed can be summarised as follow :

1. Diffuse degeneration of the liver cells with focal areas of hyperplasia, thickening of the portal tracts and hepatic arteritis.
 2. Thickening of the basement membrane of the renal glomeruli, tubular degenerations and focal areas of lymphocytic infiltration in the interstitial tissue.
 3. Chronic interstitial pancreatitis and fat necrosis.
 4. Hyperplasia of the bronchial epithelium and thickening of the interalveolar septa.
 5. Diffuse oedema of the cerebral cortex.
-

previously reported by Kew, Bersohn and Siew (1969) and Klatskin (1975). Enlargement of the liver was similarly recorded in human beings after cannabis consumption (King and Cowen, 1969 and Gary and Keylon, 1970).

The histological changes observed in both kidneys indicated that cannabis has a direct effect mainly on the glomeruli which showed increase in the mesenchymal tissue of the glomerular tufts and thickening of its basement membrane. Tubular degeneration may be due to the direct effect of the drug or secondary to the glomerular changes. Although cannabis has been shown to produce acute renal failure (King and Cowen, 1969 and Gary and Keylon, 1970), the available literature of the effect of cannabis on the kidneys seems deficient.

The presence of chronic interstitial pancreatitis may be attributed to a destructive effect of cannabis on the acini, releasing the pancreatic enzymes which caused retroperitoneal fat necrosis. This might explain the hypoglycaemic action of cannabis reported by Miras (1965). Hughes, Steahly and Bier (1970) reported a case of a consumer who developed severe diabetic ketoacidosis following cannabis ingestion. However, Hollister, Richards and Gillespie (1968) found in their studies, no change in blood glucose level during the four hours following tetrahydrocannabinol administration. Thus, biochemical correlation with the effect of cannabis on the pancreas seems to be an interesting point which requires a more detailed study.

The histopathological changes observed in both lungs point to the possibility of a carcinogenic effect of cannabis on the lungs. This is supported by the work of Miller (1975) who reported various respiratory lesions including cancer after chronic consumption of large quantities of cannabis. This important carcinogenic possibility has been lost in the arguments about the behavioral and psychological effects of the drug.

The arteritis which was recorded in our results in most of the organs of the animals, agree with the similar changes recorded by Sterne and Ducastaing (1960).

It would be worth mentioning here to note that the diffuse oedema present in the cerebral cortex might be the cause of the decrease in the higher cortical functions together with the pleasure which usually accompany cannabis intake. This finding coincides with that of Gabriel

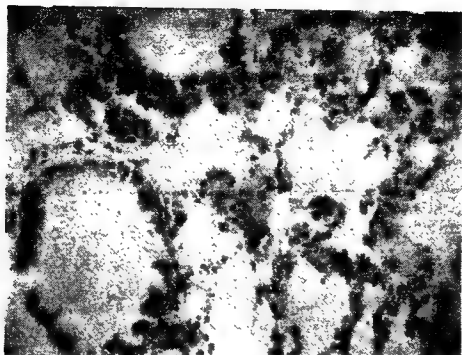


Fig. 3 : Thickening of the interalveolar septa of the lung and hyperplasia of the bronchial epithelium 280

5. The brain :

- a) **Macroscopically :** It was soft and oedematous with small areas of congestion.
- b) **Microscopically :** There was diffuse oedema of the cerebral cortex.

Specimens from the control group (group two) did not show any significant abnormal change.

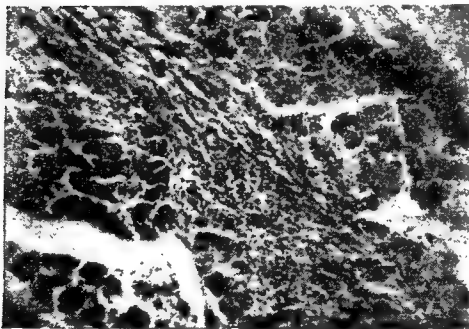
DISCUSSION

The results of our present work proved the presence of histopathological changes in most of the organs of mice after chronic cannabis administration. The main lesion was found in the liver. This finding may be due to the high concentration of cannabis in the liver cells as reported by Miras (1965). The presence of large nuclei, and areas of hyperplasia indicated a regenerative process. However, the possibility of carcinogenic effect cannot be disregarded. A similar fibrosis of the portal tracts together with the presence of degenerated liver cells were

of the basement membrane of the capillaries. The presence of periglomerular fibrosis was encountered only in few glomeruli. Cloudy swelling was evident in the convoluted tubules of all animals. Hydropic and fatty degeneration were detected in 3 animals. Hyaline casts were present in the collecting tubules. The interstitial tissue showed focal areas of lymphocytic cellular infiltration specially around the thickened renal arteries.

3. The pancreas :

- a) Macroscopically : It was firm in consistency and fixed to the surrounding structures.
- b) Microscopically : Chronic interstitial pancreatitis with massive necrosis was found in six of the animals. Fat necrosis occurred in the retroperitoneal fat surrounding the pancreas (Fig. 2).



*Fig. 2 : Chronic interstitial pancreatitis and fat necrosis
of the retroperitoneal fat 160*

4. The lungs :

- a) Macroscopically : Both lungs showed focal areas of congestion.
- b) Microscopically : There was hyperplasia of the bronchial epithelium (Fig. 3). Haemorrhage was found in few alveoli.

cut surface was congested but small whitish nodules were present.

- b) **Microscopically :** The liver cells at the periphery of each lobule were swollen. Their cytoplasm was cloudy but their nuclei were more or less normal. Some cells showed hydropic and fatty degenerations. Focal areas of necrosis were also present. Other cells showed marked hyperplasia and their nuclei were large, hyperchromatic with irregular chromatin clumps and prominent nuclei (Fig. 1). Focal areas of macrophages and lymphocytic infiltration were present near the central veins. The portal tracts were thickened by fibrous tissue and infiltrated by macrophages and lymphocytes. The portal veins were dilated and perivascular cellular infiltration were observed surrounding the hepatic arterioles.

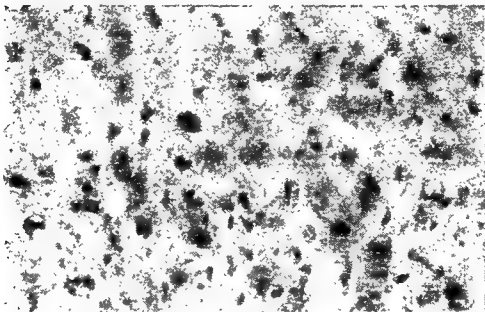


Fig. 1 : Focal areas of hyperplasia of the liver cells 500

2. The kidneys :

- a) **Macroscopically :** They were slightly larger in size than normal. The outer surface was smooth and congested. The cut surface showed congested medulla and pale cortex.
- b) **Microscopically :** The main lesion was present in the glomeruli which showed increased mesenchymal tissue and thickening

MATERIAL and METHODS

The experiment was carried out on 50 mice of both sexes. They ranged in weight from 40-50 gm. and they were divided into two groups.

The first group included 35 mice which were given intraperitoneal injections of cannabis extract in a dose of 0.3 mg./gm. body weight every other day over a period of 40 days (20 injections). This is the minimal dose required to produce pharmacological effect, as recommended by Joachimoglu (1965) and Miras (1965).

Cannabis extract was prepared according to Joachimoglu (1965) by treating hashish with petroleum ether. This solution was redissolved in olive oil and the organic solvent (petroleum ether) was removed by evaporation. Thus, we obtained a solution suitable for intraperitoneal injection into laboratory animals.

The second group included 15 mice and were used as control animals. They were subjected to the same dose regimens for the same period as the first group but using only the vehicles used for cannabis extract.

At the end of the experiment, all animals were sacrificed by decapitation and examined postmortemally. Specimens from the liver, brain, lungs, pancreas and whole kidney were taken, fixed in 10% formal saline. Paraffin blocks were made, cut into thin sections and stained with haematoxylin and eosin.

RESULTS

The animals of both groups remained in good condition with no weight loss during the whole period of the experiment. On examining specimens of the liver, kidneys, pancreas, lungs, and brain of the test group (group one), the following pathological features were encountered :

1. The liver :

- a) Macroscopically : It was slightly enlarged, soft and dark brown in colour. The peritoneal covering was thick and dull. The

A STUDY OF THE HISTOPATHOLOGICAL CHANGES UNDER CHRONIC CANNABIS CONSUMPTION

By

BAHIRA A. FAHIM¹, N.N. ZAKI²

M.A. IBRAHIM³, F.Y. ABDOU⁴

INTRODUCTION

Cannabis is well known as a hallucinogenic drug and its use is increasing progressively all over the world. It is widely used by individuals who believe that it promotes spiritual growth, enhances perception and opens up reality.

It is assumed that the main chemical constituent of cannabis which is Δ^9 tetrahydrocannabinol is maintained and concentrated in the various organs of the human body for up to 8 days after administration (Lembergen, Silberstein, Axelrod, 1970, and Miras, 1965). This justified our study of the pathological effects in the different body organs under chronic cannabis consumption.

In the present work, our observations include the histopathological changes in the liver, kidneys, pancreas, lungs and brain of mice chronically dosed with cannabis.

(1) Assistant Professor, Forensic Medicine and Toxicology Department, Ain Shams University.

(2) and (3) Lecturers, Forensic Medicine and Toxicology Department, Assiut University.

(4) Lecturer, Pathology Department, Assiut University.

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES

Vol. 20

MARCH 1977

No. 1

CONTENTS

- A study of the histopathological changes under chronic cannabis consumption. by Dr. BAHIRA A. FAHIM and others ... 3
- Study of incidence. Consequences and Medicolegal aspects of induced abortion. by Dr. BAHIRA A. FAHIM and others ... 11
- A survey of 89 fatal head Injuries at CAIRO by Dr. AZIZ E. KAHIL and others 21
- Behavior therapy in the treatment of homicidal suicidal behavior (obsessions and attempts). by Dr. MAKRAM SAMAAH 33.

IN ARABIC

- Evaluation of institutional and family foster care by OLA MOSTAFA 3
- Minimum Standard rules for the treatment of prisoners by Dr. AHMED EL MAGDOUB 73.

**THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH**

Chairman of the Board of Directors

Prof. Dr. AHMAD M. KHALIFA

Board of Directors

Mr. Ibrahim El-Kalyoby, Dr. Hassan El Saaty, General Hussein Ibrahim, Mr. Hussein Awad Bereky, Dr. Zakaria El-Darawy, Mr. Adly Baghdady, Mr. Mohamed Fathy, Mr. Taric El Bechry, General Mohamed Salah El Din Osman.

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES
The National Center for Social and Criminological Research
Gezira P.O., Cairo, Egypt

Editor-in-Chief

Prof. Dr. Ahmad M. Khalifa

Assistant Editor

Dr. Sayed Oweiss

Editorial Secretary

A. H. ZIDAN

Publications Committee :

Dr. Sayed Oweiss, Dr. Adel Azer, Dr. Noha Fahmy,
Mr. Mohamed Howaidi, Mr. Adnan Zidan.

Price Per Issue Issued Three Times Yearly Annual Subscription
U.S. \$ 4.00 March—July—November U.S. \$ 12.00

The National Review of Criminal Sciences

Issued by

The National Center for Social
and Criminological Research
EGYPT

- A study of the histopathological changes under chronic cannabis consumption.
- Study of incidence. Consequences and medicolegal aspects of induced abortion.
- A survey of 89 fatal head Injuries at CAIRO.
- Behavior therapy in the treatment of homicidal suicidal behavior (obsessions and attempts).
- Evaluation of institutional and family foster care.
- Minimum Standard rules for the treatment of prisoners



المجلة الجنائية القومية

يصدرها
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
جمهورية مصر العربية

- الإشراف القضائي على التحقيق (دراسة ميدانية)
- الملامح الاجتماعية للجريمة بأسوان
- الإحصاء الجنائي
- الجرائم التي ترتكب ضد المسنين
- ما وراء قانون العقوبات
- أثر التقدم التكنولوجي على قانون العقوبات
- تأثير التسمم المزمن بالحشيش على الفساد التناسلية لذكور الفئران
- تأثير التسمم المزمن بالحشيش على الفئدة فوق الكلوية في الفئران



المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة

أعضاء مجلس الإدارة :

المستشار إبراهيم مصطفى القليوبى ، الدكتور حسن الساعاتى ،
اللواء حسين محمود إبراهيم ، المستشار حسين عوض بريقى ، الدكتور زكريا
الدروى ، المستشار على بغدادى ، المستشار طارق البشرى ، اللواء محمد
صلاح الدين عثمان ، المستشار محمد فتحى •

المجلة الجنائية القومية

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

بريد الجزيرة - القاهرة

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة

نائب رئيس التحرير

الدكتور سيد عويس

سكرتير التحرير

عدنان عبد الحميد زيلان

لجنة النشر

الدكتور سيد عويس ، الدكتور عادل عازر ، الدكتورة نهى فهمى ،

محمد هويدى ، عدنان زيلان

المجلة الجنائية القومية

المجلد العشرون يوليو - نوفمبر سنة ١٩٧٧ العدد ٢ - ٣

محتويات العدد

باللغة العربية بحوث :

صفحة

- الاشراف القضائي على التحقيق (دراسة ميدانية)
الاستاذ الدكتور حسن صادق المرصفاوي
الاستاذ الدكتور محمد ابراهيم زيد ٣
- الملامح الاجتماعية للجريمة بأسوان
الاستاذ عدنان زيدان ٦٣

مفالات :

- الاحصاء الجنائي
لواء دكتور سمير الشناوي ١١١

عرض وترجمة :

- الجرائم التي ترتكب ضد المسنين
الاسناد حازم جمعة ١٣٩

باللغة الانجليزية :

- تاثير التسمم المزمن بالحشيش على الفسدة فوق الكلوية في
الفئران
الدكتور عادل فهمي وآخرون ٣
- تاثير التسمم المزمن بالحشيش على الفسدة التناسلية لذكور
الفئران
الدكتور عادل فهمي وآخرون ١٥
- أثر التقدم التكنولوجي على قانون العقوبات
الدكتور ناخيل ٢٧
- ما وراء قانون العقوبات
الدكتور عادل عازر ٦٣

لرجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما يرسل منها من مقالات الاختبرات الآتية :

١ - أن يذكر عنوان المقال موجزاً . ويتبع باسم كاتبه ومؤعلاته العلمية وخبراته ومؤلفاته في ميدان المقال أو ما يتصل به .

٢ - أن يورد في صدر المقال عرض موجز لرؤوس الموضوعات الكبيرة التي عولجت فيه .

٣ - أن يكون الشكل المعام للمقال :

- مقدمة للتعريف بالمشكلة وعرض موجز للدراسات السابقة .

- خطة البحث أو الدراسة .

- عرض البيانات التي تواترت من البحث .

٤ - أن يكون اثبات المصادر على النحو التالي :

للكتيب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ،

بلد النشر : الناشر ، الطبعة ، مكتبة النشر ، الصفحات .

للمقالات من مجلات : اسم المؤلف .

عنوان المقال ، اسم المجلة (مختصراً) ، السنة ، المجلد ، الصفحة .

للمقالات من الموضوعات : اسم المؤلف ، عنوان المقال (اسم الموسوعة) ، تاريخ النشر .

وثبت. الصادر في نهاية المقال مرتبة حسب الترتيب الهجائي لأسماء المؤلفين وتورد الاحالات الى الصادر في المتن في صورة (اسم المؤلف ، الرقم المسلسل للمصدر الوارد في نهاية المقال ، الصفحات . .

٥ - أن يرسل المقال الى سكرتاريه تحرير المجلة منسوخاً على الآلة الكاتبة من اصل وصورتين على ورق فولسكاب ، مع مراعاة ترك هامشين جانبيين عربيين ومسافة مزدوجة بين السطور .

الإشراف القضائي على التحقيق

(دراسة ميدانية)

الدكتور حسن صادق المصفاوى *

الدكتور محمد ابراهيم زيد ***

مقدمة

تردد المشرع المصرى بين الاخذ بنظام قاضى التحقيق أو الفائه لاسباب غير علمية وفى كل مرة يتم العمل بهذا النظام ، أو يتم الفائه . يكون سند المشرع فى ذلك ، تقرير لجنة ، أو انطباع لبعض الآراء التى نفضل أو ترفض هذا النظام . وإذا بحثنا عن مضمون الانتقادات التى وردت فى تقارير اللجان أو الآراء ، لا نجد سوى احكام نظرية غير مؤيدة بأدله علمية تجريبية . وآراء ذلك ، لم يجد المشرع المصرى مفرا من أن يصدر نغيننا للاجراءات الجنائية متضمنا على نصوص لا تجد لها محلا للتطبيق عمليا .

ولقد وجهنا السؤال التالى الى عدد عير من رجال القانون ومستشارى وزارة العدل .

ما هى عدد الحالات التى انتدبت فيها تطبيقا لنص المادة ٦٤ . ٦٥ من نغين الاجراءات الجنائية ؟ وكانت الاجابة على النحو التالى : لم يندب أحد .

مثل هذه النتيجة كانت هى السبب الاساسى الذى دفع بمشروع قواعد الحد الادنى لتنظيم العدالة الجنائية الى اجراء دراسة تجريبية لتحديد اتجاهات رجال القانون والعدالة بالنسبة لنظام قاضى التحقيق .

ولقد كانت هذه الدراسة التجريبية فرصة ثمينة لاستقصاء احكام نظام

(*) بدأ العمل بهذا البحث فى يونيو سنة ١٩٦٩ بلجنة مشكلة من السادة الدكتور حسن صادق المصفاوى (مشرفا) وعضوية كل من الدكتور محمد ابراهيم زيد ، الدكتور آمال عثمان ، الدكتور صلاح حوطر ، الدكتور انطون فهمى عبده ، الدكتور سلوى بكير ، والاستاذين برهان امر الله ، سرى صيام .

وكوب لجنة الصياغة وكتابة التقرير النهائى من السادة الدكتور حسن مصداق المصفاوى ، محمد ابراهيم زيد .

(**) اساذ القانون الجنائى بكلية الحقوق - جامعة الاسكندرية .

(***) خبير أول ورئيس وحدة بحوث السلوك الاجرامى بالمركز .

قاضى التحقيق فى القانون المقارن ، وهدفنا من عرض هذه الدراسة المقارنة، هو اعطاء الباحث المتخصص ، فرصة آلى خبرة التشريعات الاجنبية وتحليلها
اي حلها ام اواردة بهما .

وهذه الدراسة هي الدراسة رقم (٤) فى مشروع قواعد الحد الادنى لتنظيم
العقالات اجناتية ، ونأمل ان ينسج نطاق هذا المشروع حتى يصم بين راعديه
درسه عربيه تجريبيه مقارنه للوصول الى وحدة النظم انشريبه والقضائية
فى العالم العربى .

وقد قدمت لنا وزارة العدل مشكورة ، وكذلك وزارة ائداخليه ، ونغابة
المحامين ، العون الذى وفر لنا الفرصة للوصول الى المعلومات التى تضمنت هذه
الدراسة . واذا كنا قد وجهنا النقد الى بعض هذه الهيئات ، فاننا لا نرجو من
ذلك سوى تسجيل الحقيقة والكشف عن العيوب ، حتى نستطيع هذه الجهات
بلافيها واصلاحها او اعادة النظر فى النظام الذى ينمى فى اطارها .

١ - المشكلة :

ينبى من الدراسة النظرية المقارنة كيف ان بعض التشريعات يرى ان يكون
هناك اشراف قضائى من هيئة قضائية على عملية التحقيق ، بينما يصر بعضها
الآخر على ان يكون التحقيق من اختصاص هيئة قضائية فى القضايا
الخطيرة - وآزاء هذا الموقف من جانب التشريعات المقارنة ، يور سؤال هام :
هل يعمل المشرع المصرى على مسايرة نيار الاشراف الكامل والعام لهيئة قضائية.
أم يتمسك باعتبار النيابة العامة صاحبة الحق الاصيل فى تحريك الدعوى
العمومية وفى القيام بالتحقيق ؟

ان المراحل السابقة على المحاكمة تضمن مجموعة من الاجراءات ائنى نمس
الحرية الفردية ، والحرية حق أصلى من الحقوق الانسانية التى كفلتها الدساير
والمواثيق فى الدونة ، وخاصة الاعلان الدولى لحقوق الانسان . فمن له حق
فرض القيود على الحرية ؟ وما هى الضمانات التى تكفل للفرد تجاه ممارسة
المجتمع لهذه السلطة ؟

ان من مصلحة الدولة والمجتمع الضرب على يد العابثين والمنحرفين ، ومن
مصلحة الفرد رد الاتهام الكيدى او غير الصحيح . ومن هنا كانت المعادلة :

السلطة + الفرد = القوة + الضعف

واذا كانت الجماعة في رغبتها الوصول الى العدالة الاجتماعية تمارس سلطة خاصة ، وتفرض قيودا محددة على الحرية الانسانية ، فان من حق الفرد في مركزه الضعيف أن يكون على درجة تسمح له بالتوقف على نفس مستوى هذه السلطة .

فكيف يتحقق للفرد والاصل انه برىء حتى تثبت ادانته هذا المركز من القوة ؟

وكيف يعمل المجتمع على توفير ضمانات هذا المركز ؟
هذا هو التصوير العام للمشكلة ، والذي يمكن تلخيصه في سؤال واحد.

هو :

ما هي سمات النظام الذي يحكم نفييد الحرية وأحيانا سلبها خلال التحقيق ؟

ب - هدف الدراسة :

في الشهر السادس من عام ١٩٦٩ . نقرر أن يقوم مشروع قواعد الحد الأدنى لتنظيم العدالة الجنائية بدراسة نظام قاضي التحقيق . وتشكلت لجنة تحضيرية من الاستاذ الدكتور حسن صادق المرصفاوي ، والدكتور محمد ابراهيم زيد المناقشة هذا الموضوع . وقد قدمت اللجنة اقتراحا بأجراء دراسة ميدانية ، ودراسة نظرية لنظام قاضي التحقيق . وأن يصاغ استبيان للدراسة الميدانية يطبق على عينة من رجال الشرطة ورجال القضاء والنيابة العامة للتعرف على آرائهم في شأن نظام قاضي التحقيق وفعاليتيه ونتائجه وأسباب رفضه أو قبوله من جانب المشرع .

وقد رأت اللجنة التحضيرية ، الاستعانة بالسيد الاساذ يرهان أمر الله وكيل النائب العام والمنتدب بالمركز . وعهدت اليه بالتعرف على الانحاضات الواردة في المذكرات التي قدمت الى وزارة العدل المصرية كمبررات لادخال نظام قاضي التحقيق ، وتلك التي جاءت في شأن الغاء هذا النظام فيما بعد . ورأت اللجنة التحضيرية ، ضرورة التعرف على عدد اتقضايا التي باشراها قاضي التحقيق في ظل قانون الاجراءات الجنائية المعمول به ، والصورة التي كانت في فترة تطبيق نظام قاضي التحقيق في عامي ١٩٥١ - ١٩٥٢ .

ولقد ظهر أنه لا توجد لدى ادارة الاحصاء بالوزارة ، البيانات الإحصائية التفصيلية والجداول الخاصة بتطبيق نظام قاضي التحقيق في الفترة المذكورة ، وذلك لانه لم يتم طبعاها ، وبقيت أصول الإحصائيات في متاهات الاضابير بالمطبعة الاميرية . . والذي يوجد في وزارة العدل ، هو تقويم الاحصاء القضائي

لعامى ١٩٥٢/٥١ ، وموجز لما يتضمنه من بيانات . كما توجد بيانات اجمالية من الستين المذكورتين ضمن احصاء عام ١٩٥٣ .

وقد تبين لهيئة البحث أن عملية التنقيب والتحري فى ملفات وزارة العدل عن التقارير التى قدمت بشأن موضوع قاضى التحقيق قد وصلت الى النتائج التالية :

١ - أن أسماء السادة قضاة التحقيق قد نشرت فى الوقائع الرسمية . حركة صيف ١٩٥١ ، وأنه فى الامكان الاستدلال عليهم عن طريق زملائهم الذين عملوا فى ظل هذا النظام .

٢ - أن هناك مذكرة ايضاحية للفانون رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٥٢ بالغا- نظام قاضى التحقيق نشرت فى المذكرة التشريعية - مجموعة التشريعات التى صدرت فى سنة أشهر (يوليو ١٩٥٢ - ديسمبر ١٩٥٢) .

٣ - أن هناك مذكرة بملاحظات النيابة العامة على مشروع تقنين الاجراءات الجنائية فى ثمان صفحات تهاجم فيه نظام قاضى التحقيق . قدمت الى لجنة تعديل تقنين الاجراءات الجنائية بوزارة العدل .

٤ - أن هناك جدولا أعدنه ادارة التشريع بوزارة العدل حول تعيين قاضى التحقيق ومقسم طبقا للعناوين التالية :

أ - قانون تحقيق الجنايات الوطنى .

ب - قانون استقلال القضاء .

ج - مشروع قانون الاجراءات الجنائية كما قدمته الحكومة ، وكما أقرته لجنة العدل بمجلس ائشيوخ .

٥ - محاضر أعمال لجنة تعديل قانون تحقيق الجنايات التى تعرضت لنظام قاضى التحقيق ابتداء من ١٩٤٥/٤/٧ .

٦ - محاضر لجنة تعديل قانون تحقيق الجنايات بوزارة العدل من ١٩٤٥/٤/٧ حتى ١٩٤٥/٤/٢٨ التى تناولت نظام قاضى التحقيق .

٧ - مشروع قانون باختصاص قاضى التحقيق فى الجرائم ائتى تقع بواسطة الصحف ومنشور بمضبطة الجلسة ٣٩ المقودة علنا فى ١٩٤٥/٧/١ .

ومرفق بها مذكرة من ادارة التشريع بوزارة العدل حول هذا الموضوع .
وبتحليل هذه الوثائق السابقة ، وصلت هيئة البحث الى ان المبررات التي وردت في مذكرات وزارة العدل هي **مبررات نظرية فقط** ، وأن المبررات العملية التي كان يشعر بها الفاعلون على تطبيق هذا النظام لم نجد لها مكانا . .

ورأت هيئة البحث أن الدراسة الميدانية لنظام قاضي التحقيق تستوجب بالضرورة تحديد سمات النظام الاجرائي الذي يعمل في اطاره . ولذلك ناقشت ما اذا كانت مقترحات البحث ستتضمن دراسة قاضي التحقيق ، أم ستشمل النظام الاجرائي للدعوى ؟ فمن المعروف أن هناك عدة مشاكل تتصل بتحليل ذلك الإطار الاجرائي مثل : مشكلة سرية التحقيق ، مشكلة الكتابة ، مشكلة الخصومة الجنائية ، مشكلة سرية الاجراءات ، مشكلة جمع الأدلة . . . الخ .
وإزاء ذلك رأت الهيئة أن يتم الكشف عن اتجاهات عينة البحث تجاه النقاط التالية :

- ١ - السمات الاساسية للتحقيق الذي يتفق مع غايات العدالة وضمان حرية المتهم .
- ٢ - الضمانات الاساسية للجهاز الذي يقوم بالتحقيق .
- ٣ - التفضيل بين نظام قاضي التحقيق ونظام النيابة العامة .
- ٤ - السمات العامة لقاضي التحقيق .
- ٥ - الخبرة العملية لمن مارس نظام قاضي التحقيق في جمهورية مصر العربية .
- ٦ - وجهة نظر أهل الخبرة القانونية تجاه تقنين الاجراءات الجنائية ونصوصه . وكذلك المشروع المقترح للتقنين الجديد .

ج - أدوات البحث :

لم تستطع هيئة البحث الحصول على المادة الاحصائية اللازمة لتحليل حجم القضايا التي تم لقاضي التحقيق ممارسة اختصاصاته بشأنها ، سواء في فترة تطبيق هذا النظام في عامي ١٩٥٢/٥١ ، أو في اطار تطبيق نص المادتين ٦٤ ، ٦٥ من تقنين الاجراءات الجنائية الحالي .

وبناء على ذلك ، رأت الهيئة ضرورة الاتجاه الى أداة الاستبيان لجمع المادة من عينة مختلطة للقضاء وأعضاء النيابة العامة والمحامين ورجال الشرطة .
وناقشت الهيئة مشروعين للاستبيان يتضمنان النقاط الأساسية له .
ويتضمن المشروع الاول النقاط التالية :

١ - قواعد عامة في التحقيق : أهمية التحقيق الجنائي - الغرض الذي يسعى اليه (تحقيق العدالة - اكتشاف الحقيقة - حماية حقوق الانسان) - أهمية التحقيق بالنسبة للجرائم المختلفة - الصفات الأساسية التي يجب توفرها (السرية - السرعة - الاستعانة بمحام) ..

٢ - دور النيابة العامة في التحقيق : النيابة العامة وعلاقتها بالسلطة الادارية - النيابة العامة وعلاقتها بالسلطة القضائية - النيابة العامة وعلاقتها بالسلطة التشريعية - سلطة وزير العدل على النيابة ونطاق اشرافه - الاشراف الاداري ومداه - ضمانات النيابة العامة ..

٣ - دور قاضي التحقيق : ماضي التحقيق و ضمانات الشخصية - قواعد تعيين القضاة - نفلهم - مدى الاشراف على اعمالهم - الفرق بين تلك القواعد وغيرها المطبقة بشأن أعضاء النيابة - مبدأ استقلال القاضي عن السلطة التنفيذية والتشريعية - مدى اتكاف هذا النظام وما يستتبعه من سرعة في انجاز التحقيق - أثر الاستعانة بالقاضي - فاعلية وسائل الاثبات - نظام قاضي التحقيق و ضمانات المهم - الجرائم التي يختص بها (الجرائم الخطرة ومعيانها) - الاجراءات التي يختص بها ..

ونضمن المشروع الثاني . نقاطا أساسية على النحو التالي :

١ - مرحلة الاستدلالات :

- لزوم هذه المرحلة أو عدم لزومها .
- هدف الاستدلالات (اثبات وقائع أم تجميع أدلة) .
- من يعهد اليه بمباشرة الاستدلالات .
- منح الاشراف على المختص بالاستدلالات .
- علاقة هذه الجهة بغيرها من الجهات التي تتصل بالدعوى الجنائية .
- نطاق اختصاص جهة الاستدلالات بالنسبة الى الجرائم .
- حدود سلطاتها بالنسبة الى الاجراءات .
- قوة الاستدلالات في أدلة الدعوى .

٢ - مرحلة التحقيق :

- يلزم أن تسبقها مرحلة استدلالات أو لا يلزم .
- هل تلزم هذه المرحلة في كل الوقائع .
- هل توضع ضوابط للوقائع التي يلزم تحقيقها والوقائع التي يجوز

• تجنبها

- ما هو الاثر المتبادل بالنسبة الى مرحلتى الاستدلالات والتحقيق •
- هل هناك حجة لمحضر الاستدلالات أمام جهة التحقيق ؟
- هل يلزم إعادة التحقيق فيما جرى عنه استدلال ؟
- ضوابط التحقيق ؟
- هل هناك تعارض بين وضع ضمانات للمتهم فى التحقيق ، وبين سبيل الوصول الى العدالة ؟
- هل يكون لتغيير نظام التحقيق اثر فى السرعة ؟

٣ - المحقق :

- من هو المحقق ؟
- تحديد المهمة التى يقوم بها المحقق •
- هل يعتبر هذه الشروط من بين ضمانات التحقيق ؟
- هل يتبع المحقق السلطة التنفيذية أم السلطة القضائية ؟
- هل هناك ضمانات خاصة للمحقق فى مباشرة التحقيق ؟
- كيف تعمل الضمانات بصورة فعالة ؟
- هل من المصلحة تضيق سلطة المحقق بحدود أو اطلاقها فى سبيل الغاية من التحقيق ؟
- ما هى حقوق الخصوم قبل المحقق ؟
- هل يوضع اشراف على المحقق ؟ وما نطاقه
- كيف تعرض الدعوى على المحقق ؟
- كيف يحدد اختصاص المحقق ؟
- ما هى الجهات التى يتصل بها عمل المحقق ومدى علاقته بها ؟
- هل هناك أوجه مقارنة بين النيابة العامة وقيام القاضى بالتحقيق ؟
- هل لهذه الأوجه أثر فيما يتعلق بالتحقيق ذاته ونتائجه ؟
- هل أوجه الاختلاف نظرية أم لها أثر فى التطبيق العملي ؟
- أى النظامين أفضل ؟
- هل يرجع الاختيار لاسباب نظرية أم عملية ؟
- الاسباب الداعية الى الاختيار ؟
- هل يمكن الجمع بين الافضل من النظامين ؟

٤ - نظام قاضي التحقيق :

- الشروط التي يلزم توافرها في قاضي التحقيق ؟
- كيف يتم ترشيح قاضي التحقيق ؟
- ما هي الضمانات التي تمنح لقاضي التحقيق ؟
- الغاية من الضمانات .
- كيف يباشر القاضي ، وحده ؟ ، أم يكلف بأعمال أخرى ؟
- هل تطبق الأنظمة التي يتمتع بها قاضي الحكم على قاضي التحقيق ؟
- الاشراف على قاضي التحقيق ، هل يلزم وجوده ؟ وما نطاقه ؟
- ما هي علاقة القاضي بالجهات التي لها صلة بالدعوى الجنائية ؟

٥ - الخبرة العملية لقضاة التحقيق :

- كيف تبلغ الدعوى لقاضي التحقيق ؟
- ما هي علاقة القاضي بالنيابة والضبط القضائي قبل وبعد التبليغ ؟
- ما هي الفترة التي تمضي في الثغالب بين وقوع الحادث والتبليغ ؟
- ما هو مصير غالبية القضايا التي جرى فيها تحقيق من قاضي التحقيق ؟
- هل كان هناك دخل لنظام قاضي التحقيق في هذه النتائج ؟
- هل هناك عيوب أظهرها العمل في هذا النظام ؟
- هل يمكن التغلب على هذه العيوب ؟
- ما هي الأسباب العلمية في العدول عن هذا النظام ؟
- ما هو نطاق الاشراف القضائي وحدوده على نظام قاضي التحقيق ؟

وناقشت هيئة البحث المشروعين السابقين ، وقررت تشكيل لجنة لصياغة الاستبيان من (١) :

- ١ - د . محمد إبراهيم زيد .
- ٢ - د . آمال عثمان .
- ٣ - الاستاذ صلاح حوطر .
- ٤ - الاستاذ برهان أمر الله .

وقد استطاعت لجنة الصياغة بعد ٥٦ اجتماعا أن تصل الى الصياغة النهائية للاستبيان . وتقرر تجربة المشروع الخاص بالاستبيان على أعضاء

(١) انضم الى لجنة الصياغة بعد ذلك كل من الدكتور سولي بكر والأساذ سري

الهيئة القضائية في كل من مدينتي بنها والزقازيق ، بحيث يتم هذا التطبيق خلال النصف الاخير من شهر ديسمبر . وذلك اعتبارا من ١٩/١٢/١٩٧٠ ، ويتم تحديد موعد التجربة في كل من المدينتين طبقا لظروف الجلسات التي تعقد فيها ، وعلى الاخص ، جلسات محاكم الجنايات .

وقد عرضت اتصياغه النهائية للاستبيان على الاساذ محمد امين ، وذلك لاعادها. للعمليات الاحصائية التالية . وقد اقترح سيادته بعض التعديلات في الصياغة وترتيب الاسئلة الواردة .

وقد قررت لجنة الصياغة أن يقوم كل من الاستاذين برهان امر الله ، وسرى صيام بتجربة الاستبيان على أعضاء الهيئة القضائية في المدينتين المذكورتين ، وأن يقوم د. أنطون فهمي عبده بتطبيق مشروع الاستبيان على سبيل التجربة على رجال الشرطة في وزارة الداخلية بالقاهرة .

ج - عينة الدراسة :

وضعت هيئة البحث بعض المعايير التحكيمية في عملية اختيار عينة الدراسة . فبالنسبة لعينة الشرطة . اتفق على أن يكون قوامها ١٠٠٠ حالة من رتبة نقيب حتى أعلى الرتب ، على أن يوضع في الاعتبار النقاط التالية :

١ - استبعاد محافظات السويس والاسماعيلية وبور سعيد والبحر الأحمر ، وكذلك مرسى مطروح والسلوم والوادى الجديد من التطبيق .

٢ - أن يكون توزيع عينة الشرطة على المحافظات الاخرى البالغ عددها ١٨ محافظة كما يلي :

١٠٠ حالة في كل من القاهرة والاسكندرية .
٥٠ حالة في باقى المحافظات .

٣ - تكون عملية الانتقاء لهذه الحالات بطريقة عشوائية ، بحيث تكون ممثلة لكافة الرتب بدءا من رتبة نقيب . . وذلك بالاستعانة بكشوف التقديمات . .

وقد تقرر أيضا بالنسبة لعينة الهيئة القضائية (القضاة - النيابة العامة) أن تكون عينة شمولية ، بحيث تضم القضاة الذين يعملون في المحاكم الجنائية ، ورجال النيابة العامة فيما عدا معاون النيابة (١) ، وذلك مع استبعاد محافظات السويس ومرسى مطروح والسلوم والوادي الجديد .

وقد تم الاتصال بإدارة التفتيش القضائي بوزارة العدل ، وأمكن الحصول على كشوف بأسماء السادة المحامين الذين يعملون في الحقل الجنائي عدا المحافظات المستبعدة ، كما طلب عن طريق وزارة العدل أيضا ، من الجمعيات العمومية بالمحاكم ، تزويد هيئة البحث بأسماء السادة القضاة الذين ينتمون في المحاكم الجنائية .

أما بالنسبة لعينة المحامين ، فقد تم الاتصال بنقابة المحامين للحصول على كشوف بأسماء السادة المحامين الذين يعملون في الحقل الجنائي في المحافظات التي تقرر تطبيق الاستبيان فيها .

وقد تبين أن هذه القوائم التي تم الحصول عليها عن طريق النقابة لا يمكن الاعتماد عليها لما جاء بها من بيانات خاطئة .. لقد كانت هناك أسماء وهمية لمحامين مسجلين في قوائم المحامين ، ولا يمارسون مهنة المحاماة في الواقع .. كما أن هناك محامين أحياء في نظر هذه القوائم ، قد ذهبوا للقاء ربهم دون علم النقابة . كما أن هناك محامين تابعين للقطاع العام .

وقد استنفر رأى الهيئة على تصفية هذه الحالات السابقة مع تطبيق الاستبيان على ما تبقى بعد هذه التصفية ..

وبناء على هذه المعايير السابقة ، كانت العينة على النحو التالي بحسب المحافظات :

(١) قررت هيئة الدراسة استبعاد معاون النيابة من العينة نظرا لحداثة خبره بشئون التحقن .

جدول رقم (١) يبين توزيع حالات المينة بحسب المحافظات

المحافظة	عدد	نسبة	مصابون	الجميع	النسبة المئوية
الفاخرة	١١٩	١٧٠	١٤٥	٨٧	٥٥١
دمياط	٣٢	٥	٧	٣٨	٨٢
الغربية -	٥٢	٤٠	٢١	٣٥	١٤٨
الشرقية	٥٢	٢١	٢١	٥٠	١٥٤
الدقهلية	٥٦	٤٨	٢٥	٢٤	١٦٣
القليوبية	٥٥	١٥	١٩	١٤	١٠٣
كفر النسيح	٤٥	١١	١٣	٤٢	١١١
المنوفية	٥٤	١٨	١٦	٦٣	١٥١
البحيرة	٥٨	٢٢	١٦	٥٨	١٥٤
الاسكندرية	١١٢	٨٠	٥٧	١٠٧	٣٥٦
البحيرة	٥٧	١٦	١٥	٤٠	١٢٨
بنى سويف	٤٦	٢٥	١٦	٥١	١٢٨
الفيوم	٤٧	١٩	١٢	١٤	٩٢
المنيا	٤٢	١٢	١٦	٢٧	٩٧
أسيوط	٥٧	٢٧	٢٢	٤٦	١٥٢
سوهاج	٤٩	١٧	١٨	٣٥	١١٩
فنا	٥٨	٢٤	١٢	٥٠	١٤٤
أسوان	٣٣	٢	٤	١٤	٥٣
المجموع	١٠٥٤	٥٨٢	٤٥٥	٨٠٥	٢٨٩٦
غير مبين	-	٧	٤	١٠	٢١
المجموع الكلى	١٠٥٤	٥٨٩	٤٥٩	٨١٥	٢٩١٧
النسبة المئوية	٣٦ر٢	٢٠ر٢	١٥ر٧	٢٧ر٩	١٠٠

ويبدو من الجدول السابق أن العينة التي أُخترت بناء على المصلحيم السابقة قد بلغت ٢٩١٧ حالة ٠٠ وحقت عينة الشرطة ٢٦٢٪ من العينة الاجمالية ، في حين أن عينة الهيئة القضائية التي شملت رجال القضاء والنيابة العامة قد سجلت ٣٥٩٪ ٠ وهكذا تكاد تتعادل نسبة عينة الشرطة مع عينة الهيئة القضائية ٠ أما عينة المحامين بلغت ٢٧٩٪ من مجموع العينة الكلية -

وبتوزيع العينة على المحافظات ، تبين أن محافظتي القاهرة (٥٥١ ، ١٩٩٪) والاسكندرية (٣٥٦ ، ١٢٣٪) قد جاءتا في المرتبة الاولى ٠ وتلوي محافظات الوجه البحري كوحدة ، ومحافظات الوجه القبلي كوحدة حول نسبة متقاربة ، حيث سجلت المحافظات الاولى ٣٢٢٪ من العينة ، بينما سجلت المحافظات الثانية ٣٠٦٪ ٠

وقد حاولنا توزيع حالات العينة بحسب الريف والحضر على أساس أنه مفهوم الحضر يتسع لكي يشمل العاملين في عواصم المحافظات ٠ أما الريف، فيشمل العاملين في المراكز ، وما دون ذلك ٠ والسبب الذي دعا الى هذا المعيار سبب عملي ، ذلك أنه من المعروف أن المحاكم والنيابة العامة تتركز في المناطق الآهلة بالسكان ، في حين أن أقسام ومراكز الشرطة منتشرة بصورة أوسع ٠

وبناء على ذلك التقسيم ، حصلنا على الجدول التالي :

جدول رقم (٢) يبين توزيع العينة بحسب الريف والحضر

حضر	ريف	المجموع	نسبة الحضر	نسبة الريف	نسبة المجموع
٨٠٦	٢٤٨	١٠٥٤	٥١٢	٧٧	٥٨٩
٣٣٣	١٢٦	٤٥٩	٦٠٣	٢١٢	٨١٥
٧٧٣	٢٢٥٤	٣٠٢٧	٢٢٥٤	٦٦٣	٢٩١٧
١٠٠	٢٢٥٤	٣٠٢٧	٢٢٥٤	٦٦٣	٢٩١٧

ومن الواضح أن الغالبية العظمى من العينة (٢٢٥٤ و ٧٧٢) توجد في الحضر ، بينما سجل الريف حوالي ١/٤ العينة (٦٦٣ ، ٢٢٧) .

اختيار السادة الباحثين :

قامت هيئة البحث بالتعاون مع مجموعة من السادة الباحثين لاجتماعيين لتطبيق الاستبيان . وقد تم انتداب الباحثين الميدانيين الذين يعمنون فسي ادارة التخطيط بوزارة الداخلية الذين شكلوا فريقا لتطبيق الاستبيان على عينه الشرطة حسب الجدول الزمني الذي وضعته لهم هيئة البحث . وقد تم الاستعانة أيضا بمجموعة من السادة الباحثين الاجتماعيين الآخرين الذين سبق لهم التعامل مع المركز ، واشتركوا في العمل الميداني في بحوث أخرى (١) .

وقد قامت هيئة البحث بتدريب السادة الباحثين الاجتماعيين على الاستبيان وشرح المصطلحات التي وردت به ، والقاء محاضرات عامة على نظام قاضي التحقيق والنيابة العامة في ثمانية اجتماعات . وقسم الفريق بعد ذلك الى مجموعتين احدهما تضم الباحثين الاجتماعيين لوزارة الداخلية لتطبيق الاستبيان على عينه الشرطة ، وذلك تحت اشراف الدكتور أنطون فهمي عبده ، أما المجموعة الثانية فعملت على مسح محافظات الوجه البحري ومحافظات الوجه القبلي لتطبيق الاستبيان على الهيئة القضائية والمحامين . وقد اشرف على التطبيق في محافظات شرق الدلتا الاستاذ سري صيام وكيل النائب العام ، وعلى غرب الدلتا الاستاذ برهان أمر الله وكيل النائب العام . أما محافظات الوجه القبلي ، فقد اشرف على التطبيق فيها الدكتور محمد ابراهيم ريد .

وقد وضعت هيئة البحث الجدول الزمني التالي للعمل الميداني :

الاسبوع الاول : يبدأ من ٢٧ مارس ١٩٧١ في محافظتي بنها والقازيق
الاسبوع الثاني : يبدأ من ٣ أبريل ١٩٧١ في محافظتي المنصورة وكفر الشيخ .
الاسبوع الثالث : يبدأ من ١٠ أبريل ١٩٧١ في محافظتي دمياط وشبين الكوم .
الاسبوع الرابع : يبدأ من ٢١ أبريل ١٩٧١ في محافظتي طنطا ودمنهور .

(١) قائمة أسماء السادة باحثي الميدان - أنظر تقرير البحث بكتبة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

الأسبوع الخامس : يبدأ من ٢٦ أبريل ١٩٧١ في محافظة الاسكندرية .

وعهدت هيئة البحث بالعمليات الاحصائية الى الاستاذ محمد أمين الخير
بوزارة الداخلية - مصلحة السجون ، الذي قام بصياغة جداول المسح
وتقديمها الى لجنة الصياغة التي قامت بتحليل المادة الاحصائية وكتابة التقارير
انفرعية ، والتقرير النهائي . وتكونت لجنة الصياغة من السادة :

- الدكتور حسن صادق المرصاوي .

- الدكتور محمد ابراهيم زيد .

اولا : سمات المراحل السابقة على التحقيق

قد يكون من المجاز القول بان هناك عدة مراحل سابقة على التحقيق ، اد
ضعنا في الاعتبار أن هذه المراحل - او اللحظات - السابقة على التحقيق بعد
من أخطر اللحظات على الحرية الفردية ، فانه من الضروري وضع المعايير
واقواعد التي تحكم كل نشاط يتم او يتخذ من اى جهة في هذا المجال .
في هذه اللحظات السابقة على التحقيق ، يشتد النشاط المنع لاجهزة تنظيم
لعدالة ، ونقل الصلاحيات القانونية ، حتى تكاد تنعدم . وادا كان هناك
من يقول بان الأجهزة المنع في التشريعات الانجلو سكسونية قد ولست
بين رحاب السلطة التنفيذية وانها عندما بلغت مرحلة النضوج حزت نفسها
من قيود السلطة الابوية (١) . فان غالبية الفقهاء في التشريعات اللاتينية .
ومن أخذ عنها ، ما زالوا يعانون من ذلك الطفل الرضيع الذي ظل ممسكا
بأهداب رداء أمه على الرغم من بلوغه مبلغ الرجال (٢) .

لقد تبين من الدراسة المقارنة أن اجراءات التحري . وجمع الاستدلالات .
واتخاذ التدابير المانعة لارتكاب السلوك الاجرامي . تسيطر علينا اجتهاد
الشرطة . وهذه القاعدة بالذات لا تختلف فيها كل من التشريعات اللاتينية
والتشريعات الانجلو - سكسونية .

Patrick Devlin : The Criminal Prosecution in England (١)
Oxford 1959, p. 2.

(٢) انظر الدراسة المقارنة التي قدمت الى مؤتمر دمشق ، أكتوبر ١٩٧٢ (سمات نظم
العدالة الجنائية في العالم العربي) .

وقد انعكس ذلك بصورة واضحة في التشريعات العربية ٠٠ فإذا أخذنا تقنين الإجراءات المصري كمثال للتشريعات العربية التي تأثرت بالتشريعات اللاتينية ، نجد أن المادة ٢٢ تنص على مأموري الضبط القضائي - ومن بينهم رجال الشرطة - والذين يختصون باتخاذ كافة الإجراءات لجمع الاستدلالات . وإذا اعتبرنا القانون السوداني متلاً للتشريعات العربية التي سارت على هدى التشريعات الانجلوسكسونية نجد أن نصوص الباب الثاني عشر قد منحت ضابط نقطة البوليس كل سلطة في شأن اجراءات جمع الاستدلالات . وله أن ينحرى بدون أمر من القاضي في الجرائم التي يجوز للبوليس فيها القبض بدون أمر سواء وصل اليه تبليغ عنها أو علم بها عن أى طريق أو ساعدها ()

ولذلك كان من الضروري في الدراسة الميدانية أن نلقى الاضواء على هذه المراحل السابقة على التحقيق ، وبصفة خاصة ، معرفة وجهة نظر العينة تجاه السمات التي يجب أن تكون لأجهزة جمع الاستدلالات والتحرى والقبض والتفتيش والاستيقاف ٠٠

١ - من له حق جمع الاستدلالات :

لا نزاع حول اختصاص رجال الشرطة في جمع الاستدلالات واجراء عمليات التحرى ، وهو الأمر الذي تؤكد التشريعات اللاتينية بأجمعها ، وكذلك التشريعات الانجلوسكسونية ٠٠ الا أنه في داخل تنظيم هذه الوظيفة : لا يعطى لكل فرد ، أو بالأصح كل رتبة ، هذا الاختصاص ٠٠ وإذا ما ضربنا المثل على ذلك في التشريعات العربية التي استمدت أحكامها من القوانين الانجلوسكسونية ، نشير الى قانون الاجراءات الجنائية السوداني الذي منبج سلطة التحرى لضابط نقطة البوليس . وجاء في تعريفات هذا ابعانون في المادة الخامسة منه : أن عبارة « ضابط نقطة البوليس » تطلق على رجل البوليس أثناء توليه رئاسة نقطة الشرطة . وعلى هذا فان هذا الاصطلاح يطلق على أى فرد من أفراد قوة البوليس يتولى رئاسة نقطة البوليس طيلة هذه الرئاسة حتى لو كان نفر بوليس . وبالتالي تكون له كل الاختصاصات والسلطات الخاصة بإجراءات التحرى :

ويؤكد ذلك ، ما جاء في الفقرة (ك) من المادة الخامسة ذاتها في أن تعبير « رجل البوليس » يعنى أى فرد من أفراد قوة البوليس من أية

(١) د. محمد محي الدين عوض ، القانون الجنائي ، اجراءاته في التشريع المصري ، والسوداني ، الجزء الاول ١٩٦٤ ، صفحة ٤١٨ .

درتة (١)

وهنا نأر السؤال التالى : اذا كان القانون الانجليزى العام لا يعرف تقسيم الجريمة الى جنائية ، وجنحة ، ومخالفة ، ويعطى تجاه الجريمة لاي فرد من أفراد الشرطة سلطة التحرى ، فهل يعد ذلك جائزا بالنسبة للتشريعات اللاتينية ؟

واذا ما وضعنا فى الاعتبار أن بعض التشريعات المصرية وخاصة عند تنظيمها لافراد الشرطة ، قد استحدثت مجموعة جديدة يطلق عليها اسم « أمناء الشرطة » فهل يعطى المشرع لهذا الفريق الجديد اختصاصات التحرى وجمع الاستدلالات ، وما هى الحالات التى يجوز فيها لكل فريق من رجال الشرطة استخدام هذه السلطة ؟

وقد حصلنا فى دراستنا الميدانية على الجدول التالى :

(جدول رقم ٣)

الجرائم	صف ضابط	مساعد ضابط	أمين شرطة	ضابط غير مبین
المخالفات	٣٨٦	٩٨٨	٣٥٣	٧٠
الجنح البسيطة	٧٨	٢٨١	٤١٩	٢٤٠
الجنح الأخرى	٠٧	٥٥	٢١٠	٧٢٣
جنايات الاعتداء على المال	٠١	٠١	٦٠	٩٨٣
جنايات الاعتداء على الأشخاص	٠١	٠١	٥٥	٩٨٣
جنايات الاعتداء على المصلحة العامة	٠١	—	٠٣	٩٨٣

ومن الواضح أن النظرة القسومية لهذه النسب السابقة تؤدى بنا الى القول بأن هناك خلافا فى شأن من له حق التحرى بين التشريعات الانجلوسكسونية وتلك اللاتينية . فاذا كان لكل رجل من رجال الشرطة

(١) د. محمد محيى الدين عوض ، قانون الاجراءات الجنائية السردانى مملقا عليه ١٩٧١ ، ص ٢٢ .

سلطة التحرى والاستدلال بالنسبة للجرائم عامة فى التشريعات الانجلوسكسونية وما تبعها ، فان الامر لا يعد كذلك وخاصة عند تقسيم الجرائم الى جنائية ، جنحة ، مخالفة .

لقد ظهر بكل وضوح ان عينة الدراسة التى تشمل رجال قضاء ونيابة عامة وشرطة ومحاميين قد وقفت الى جانب ان سلطة التحرى والاستدلالات فى الجنائيات عامة تكون فقط لضابط الشرطة ، حيث كانت فى الجنائيات التى اختيرت (جنائيات الاعتداء على المال - جنائيات الاعتداء على الاشخاص - جنائيات الاعتداء على المصلحة العامة) تدور حول ٩٨٪ .

وتأكد هذا الاتجاه أيضا بالنسبة للجنح الأخرى التى لا تعد جنحاً بسيطة وقد وضعنا تعريفاً تحكمياً للجنحة البسيطة حتى يمكن تسهيل الامر على العميل وذلك بالقول بأن الجنح البسيطة ، هى تلك التى يعاقب عليها بالفرامة أو الحبس لمدة لا تزيد على ٦ أشهر . وفيما عدا ذلك يكون من الجنح الأخرى . وكانت الاغلبية أيضا الى جانب ضابط الشرطة ، حيث سجلت العينة ٣٢٢٪ .

وازاء فريق الشرطة الجديد «أمناء الشرطة» كانت التقديرات منحفضة للغاية فى شأن الجنائيات (٦٪ ، ٥٠٪ ، ٣٠٪) ، بينما رأت العينة أن التحرى وجمع الاستدلالات قد تكون لهذا الفريق فى كل من الجنح البسيطة (٤١٩٪) ، والمخالفات (٣٥٣٪) .

واذا كان هذا الامين قد وضع أساسا لكي يحل محل صف ضابط الشرطة (الكونستبل أو الصول) ، ومساعد الشرطة (الشاويش) . فان صف ضابط الشرطة لم يحصل الا على نسبة قد تكون لها أهمية تجاه المخالفات (١٨٦٪) بينما مساعد الشرطة لم يكن له نصيب واضح فى اختصاصات التحرى وجمع الاستدلالات هذه فى المخالفات (١٨٨٪) والجنح البسيطة (٢٨١٪) .

توزيع أغلبية الردود بحسب فئات العينة :

إذا كانت نسبة ٩٨٪ من حالات العينة بجانب ضباط الشرطة واختصاصهم فى شأن جمع الاستدلالات والتحرى فى جرائم الاعتداء على الاموال ، و ٩٨٣٪ من حالات العينة بجانبهم فى جرائم الاعتداء على الاشخاص ، و ٩٨٢٪ أيضا

فى جرائم الاعتداء على المصلحة العامة : فكيف كان توزيع هذه العينة نجا
تخصصات كل منهم :
يبدو هذا التوزيع بصورة خاصة فى الجدول التالى :

(جدول رقم ٤)

عينة		نوع الجناية	
محامون %	نيابة %	قضاء %	شرطة %
٩٨	٧٩٦	٩٧	٤٤٨
٩٨	٧٩٦	٩٩	٥٧٨
٩٨	٧٩٦	٩٩	١٠٣٧
٩٨	٧٩٦	٩٩	١٠٣٨
٩٨	٧٩٥	٩٩	١٠٤٥

هذا الجدول يبين بصورة لا نقاش فيها ، أنه على اختلاف اختصاصات
العينة سواء كانوا ينتمون الى الشرطة أم القضاء أو النيابة أو فى المحاماة ،
تقف الاغلبية (٩٨ - ٩٩٪) بجانب أن تكون اختصاصات التحرى والاستدلالات
لضابط الشرطة .

٢ - متى يجوز تجاوز التقاض الاجراءات الماسة بالحرية الفردية :

قد يكون من الصواب ، قبل الكلام عن جواز تقييد الحرية الفردية ، أن
نتعرض بصورة مختصرة لتصور الفقه لكيفية تحقيق الحماية القانونية لحق
الحرية الفردية .٠٠ لقد ظهر فى دراسات الفقه الايطالى ، اهتمام كبير فى
الأونة الأخيرة بشكل التحقيق وأنماطه دون الاهتمام بتنظيم الحقوق
الفردية (١) .٠٠ وقد دعا ذلك الشباب من الفقهاء الى القيام بحملة واسعة
للدعوة الى هذا النظام ، وظهرت كتابات قوية انعكس رد فعلها على مؤتمر
كالابريا بالذات ، حيث دعا الى اصدار تعديل تشريعى لحماية الحرية الفردية
خلال التحقيق .

وقد أكد جيوفانى ليونى فى تقرير له منذ عام ١٩٤٨ ، الى ضرورة

(١) أنظر : د. محمد ابراهيم زيد وآخرون ، سمات تنظيم العدالة الجنائية فى الدول
الغربية - بغداد ١٩٧١ - المنظمة العربية للدفاع الاجتماعى - المكتب الدول العربى لمكافحة
الجريمة ، صفحة ٢٠ .

احترام الحرية الفردية على اطلاقها . وأبرز التنظيم ، الواجب بالنسبة للحقوق الفردية التي يحميها الدستور أو الحقوق التي ينظمها تقنين الاجراءات الجنائية (١) . ويحاول الفقه الحديث تحديد الاطار القانوني للحرية الفردية على أساس أن هذه الحرية هي حق عمل كل ما يسمح به القانون . فالقرد حر في الانتقال من مكان الى آخر مع احترام تلك القيود التي يحددها القانون . حر في مركزه ما عدا الحالات الاستثنائية التي تقيد تلك الحرية . حر في التراسل مع الآخرين ما عدا تلك الحالات الاستثنائية متى حرص على هذه الحرية . حر في الاجتماع وتنظيم الاجتماعات . . . الخ (٢) .

وتعتبر مجتمعات القانون الانجليزي العام ، أن الحرية الفردية هي الاساس والقاعدة وتقييد تلك الحرية هو الاستثناء .

ولذلك ، نجد انه امام تصسف رجال الشرطة في عمليات الفسفس والاستيقاف سن عمل مشروع وتقنين للمراحل السابقة على المحاكمة الذي قدمه معهد القانون الامريكي ، فلزوم قواعد الحد الادنى للعدالة الجنائية بجامعة نيويورك ١٩٦٦ على صياغة تقنين نموذجي الاستيقاف وتنص م ٢/٢ من هذا المشروع على ما يلي (٣) :

أ - **استيقاف اشخاص لديهم علم بالجريمة** : يجوز لرجل الشرطة الذي يوجد في أى مكان بصورة قانونية أن يأمر المتهم بأن يظل في أو بالقرب من المكان الذي يوجد فيه رجل الشرطة لمدة لا تزيد على ٢٠ دقيقة اذا كان لديه سبب معقول يؤدي الى الاعتقاد بأن جناية أو مخالفة قد ارتكبت ، وان لديه معلومات قد تساعد ماديا في التحقيق . .

ب - **استيقاف شخص في ظروف مريبة** : يجوز لاي رجل شرطة يوجد في أى مكان بصورة قانونية اذا ما شاهد شخصا في ظروف توحى اليه بأنه

(١) De Marasco A : Lineamenti di una riforma dell'istruzione penal; La Calabria Giudiziaria 1965, p. 455.

(2) Luigi Quaranta : La tutela della liberta nel diritto processuale penale 1957, p. 9-10.

(3) A model code of pre-arrangement procedure : American Law Institute 1966, p. 6.

قد ارتكب أو في سبيل ارتكاب جناية أو مخالفة ، أن يأمر هذا الشخص بأن يظل في أو بالقرب من المكان الذي يوجد فيه لمدة لا تزيد عن ٢٠ دقيقة ، بشرط أن يكون ذلك ضروريا لمساعدة صابط الشرطة للتحقق من عدم مشروعيه سلوك هذا الشخص .

ولقد أعطى المشرع السوداني لضابط نقطة البوليس حق القبض بدون أمر في بعض الجرائم التي توجد في الجدول الأول الملحق بقانون الاجراءات السوداني ومن أمنله هذه الجرائم : جرائم ضد الحكومة - جرائم الفتنة - الجرائم التي يرتكبها الموطفون - جرائم النستر على المجرمين - جرائم التديس - جرائم التأثير في العدالة - جرائم الاذى البسيط - جرائم الغوه اجنابيه (١) .

وأزاء اختلاف التشريعات بجه تنظيم عمليه تقييد الحرية الفردية ، سواء بالنسبة للاستيقاف أو القبض ، وكذلك التفتيش ، كان على فريق البحث هنا أن يستطلع وجهة نظر العينة حول ماهية الجرائم التي يجوز فيها للسلطة مستعينة بالاستدلالات أن تتخذ الاجراءات الماسه بالحرية الفردية . . . وفي بحثنا عن هذا التنظيم ، قسمنا متغيرات الاجابة الى الثنائيه المنتظرة : حالة التلبس ، وغير حالات التلبس . وفي هذا المتغير الأخير ، حاولنا البحث في شأن فرض وجود دلائل كافية - وفرض عدم وجود دلائل كافية . وقد أمكن لنا الحصول على النسب المثوية للموافقين على تقييد الحرية بحسب أنواع الجرائم على النحو التالي :

(جدول رقم ٥)

الحالة	في حالة التلبس	في غير حالة التلبس مع أدلة كافية	في غير حالة التلبس مع عدم وجود أدلة كافية	في حالة التلبس	في غير حالة التلبس مع أدلة كافية	في غير حالة التلبس مع عدم وجود أدلة كافية
	٥٦٠	١٤٦	١٣	٧٧	٣٢١	٠٣
	٩٠	٥٤٢	٣٧	٩١٥	٧٥٢	١٦٢
	٩٤	٧٥	١٨	٩٤	٧٥	١٨
	٩٣	٧٦	٢٢	٩٣	٧٦	٢٢

(١) محمد جوي الدين عوض ، القصاص الجنائي . احراءات في التشريعات المصرية والسوداني الجزء الأول ، ١٩٦٤ ، ص ٢٢١ .
 ص ٢٢

والذي يبدو من أول وهلة من هذه النسب ، أن العينة لا ترى بأية حال من الأحوال مهما كان نوع الجريمة أن يقوم رجل الشرطة بتقييد الحرية الشخصية في حالات التلبس إذا ما وأكبها عدم وجود أدلة كافية . ولقد كانت أعلى نسبة في هذا المجال تتعلق بجرائم الاعتداء على المصلحة العامة (٢٢٪) .

وهناك علاقة طردية تبين نوع الجريمة وقبول تقييد الحرية الشخصية في غير حالات التلبس مع وجود أدلة كافية . فكلما زادت خطورة الجريمة كان الانجاء نحو هذا التقييد . . . لذلك نرى نسبته ١٤ر٦٪ في المخالفات إلى ٥٤ر٢٪ في الجنب الأخرى إلى ٧٦ر٩٪ في الاعتداء على المصلحة العامة . . . وهو أمر قاطع على هذه العلاقة الطردية . . . ويلاحظ هنا أنه بالنسبة للمخالفات والجنب البسيطة لا نجد غالبية العينة تقييد الحرية نظرا لأن ١٤ر٦٪ و ٢٢ر١٪ لا تمتد نسبة غالبية .

ومنذ البدايه نرى الاغلبية اتنسية والاغلبية المطلقة للعينة . ضرورة تقييد الحرية في حالة التلبس في كافة أنواع الجرائم ، الامر الذي يبدو واضحا من نسبة ٥٦٪ للمخالفات ، ٧٧٪ للجنب البسيطة ، ٩٠٪ في الجنب الأخرى . و ٩١ر٥٪ للاعتداء على الاموال ، و ٩٤٪ للاعتداء على الاشخاص . و ٩٣ر٥٪ في الاعتداء على المصلحة العامة .

وقد حاولنا معرفة اتجاه العينة تجاه كل متغير (حالة التلبس - غير حالة التلبس) مع وجود دلائل كافية - غير حالة التلبس مع عدم وجود دلائل كافية . (جدول رقم ٦)

القضية	شرطة		قضاء		نيابة		محامون	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
المخالفات	٦٦٧	٦٣ر٠	٢١٦	٥٤ر٠	٢١١	٤٦ر٠	٤٣٩	٥٤ر٠
الجنب البسيطة	٩٢١	٨٧ر٠	٤٢٢	٧٣ر٠	٢١٤	٦٩ر٠	٥٧٩	٧١ر٠
الجنب الأخرى	١٠٠٤	٩٥ر٠	٥٣٠	٩٠ر٠	٤٠٠	٥٩ر٠	٦٩١	٨٥ر٠
اعتداء على الأموال	١٠١١	٩٦ر٠	٥٥٤	٩٤ر٠	٤٢٣	٩٢ر٠	٦٨٣	٨٤ر٠
اعتداء على الأشخاص	١٠٠٩	٩٦ر٠	٥٥٣	٩٤ر٠	٤٢٣	٩٢ر٠	٧٥٧	٩٣ر٠
اعتداء على المصلحة العامة	١٠٠٥	٩٥ر٠	٥٥٤	٩٤ر٠	٤٢٤	٩٢ر٠	٧٤٢	٩١ر٠

والذي يلاحظ على هذا الجدول ، أن رجال الشرطة عادة يفقون دائما موقف ضرورة تقييد الحرية في مرحلة الاستدالات في كافة الجرائم ، سواء كانت مخالفات (٦٣٪) ، أو جرائم بسيطة (٨٧٪) أو جنح أخرى (٩٥٪) ، أو اعتداء على الأموال أو الأشخاص (٩٦٪) ، وأخيرا اعتداء على المصلحة العامة (٩٥٪) . وإذا كان هذا الموقف له ما يبرره في حالات الجرائم الخطيرة ، فما هو ذلك المبرر في حالات الجرائم التافهة أو البسيطة ، كالمخالفات ، حتى ولو كان متلبسا بها ، وذلك إذا ما وضعنا في الاعتبار ، أن تقييد الحرية هو استثناء وليس قاعدة .

ولقد كانت النيابة واضحة في تحفظها تجاه تقييد الحرية في المخالفات (٤٦٪) ، بعكس القضاء والمحامين (٥٤٪) . ويكاد يكون هناك اتفاق بين الشرطة والنيابة والقضاء والمحامين في تقييد الحرية في جرائم الاعتداء على الأموال ، وجرائم الاعتداء على الأشخاص . وجرائم الاعتداء على المصلحة العامة .

وكان الجدول التالي بالنسبة لحالة عدم النلبس مع وجود دلائل كافية:

(جدول رقم ٧)

	شرطة		قضاء		نيابة		محامون	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
مخالفات	٢٥٣	٢٤٠	٦٣	١١٠	٥٠	١١٠	٦١	٨٠
جنح بسيطة	٥٨٥	٥٥٠	١٢٥	٢٠٠	١١٥	٢٥٠	١١٤	١٤٠
جنح أخرى	٨٨٣	٨٤٠	٢٤٤	٤١٠	٢٢٦	٤٩٠	٢٣٠	٢٨٠
اعتداء على الأموال	١٠١١	٩٦٠	٣٧٨	٧٣٠	٣٤٣	٧٥٠	٤٦١	٥٧٠
اعتداء على الأشخاص	١٠١٠	٩٦٠	٣٨٨	٦٦٠	٣٤١	٧٥٠	٤٧٤	٥٨٠
اعتداء على المصلحة العامة	١٠٠١	٩٥٠	٤٠٤	٦٨٠	٣٤٣	٧٥٠	٤٩٦	٦١٠

يختلف الأمر هنا عن حالة التلبس ، حيث يوجد اتفاق كامل بين فئات العينة على عدم جواز تقييد الحرية في حالة المخالفة ، بشرط ألا تكون هناك حالة من حالات التلبس . وعلى الرغم من وجود دلائل كافية ؟ وإذا كانت الشرطة ترى هذا التقييد في الجنح البسيطة (٥٥٪) ، فإن عينة القضاء (٢٠٪) ، والنيابة (٢٥٪) ، والمحامين (١٤٪) لا ترى ذلك .

• ويلاحظ هنا أنه بالنسبة لجرائم الاعتداء على الأموال أن المحامين يقفون موقف المتردد بين إقرار تقييد الحرية (٥٧٪) وبين عدم الإقرار على عكس الحالة بالنسبة لمعينة الشرطة (٩٦٪) ، والقضاء (٧٣٪) ، ورجال النيابة (٧٥٪) .

ولا توجد صعوبة في شأن جرائم الاعتداء على المصلحة العامة ، حيث وقفت أغلبية العينة في جانب جواز التقييد للحرية .
وجاء الجدول رقم ٨ لحالة عدم التلبس مع وجود دلائل كافية

ونبدو الصورة واضحة من هذا الجدول في أن العينة مع اختلاف مشاربها لا تعند بتقييد الحرية في حاله عدم وجود دلائل كافية ، وفي عدم وجود حالة التلبس سواء كانت الواقعة تمثل مخالفة أو جنحة بسيطة أو جنحة أخرى أو اعتداء على المال أو الشخص أو المصلحة العامة .

ومع ذلك يلاحظ وجود اتجاه محسوس بين رجال الشرطة نحو تقييد الحرية وخاصة بالنسبة لجرائم الاعتداء على المال (٣٧٪) ، والاعتداء على الشخص (٣٩٪) والاعتداء على المصلحة العامة (٣٧٪) .

ضمانات المراحل السابقة على التحقيق :

هناك بعض التشريعات نعترف بضرورة توفير الحماية للمتهم منذ استيقافه والقبض عليه ، وما زال البعض الآخر ينكر عليه هذه الحماية ، وتتمثل هذه الحماية في جواز استصحاب محام حتى في مرحلة الاستدلالات ، ثم إيجاد جهاز شبه قضائي يمكن للمتهم الإلتجاء اليه في حالة الاعتداء على حريته الفردية .

ولقد حاولت مشروعات القوانين الحديثة ، ومنها مشروع كارنيلوني ، تنظيم الأدلة ، وحماية حرية المتهم . فوجد أن كارنيلوني في مشروعه (م ٦٧) يعترف للمتهم بحق السكوت والصمت وعدم الإجابة ، ولكنه يضع في نفس الوقت على عاتقه ، التزام الظهور أمام القاضي حيث تنص هذه المادة على أنه يلتزم بالظهور عند دعوته ، ولكن لا يلتزم بالإجابة (١) .

ثم جاء مشروع كارنيلوني في م (٧٢) مقررا أنه : « لا يكون لتقارير ضابط الشرطة ورجال الشرطة القضائية عند جمع الاستدلالات أية قيمة في الإثبات ولا تعتبر من الدلائل » .

(1) Carnelutti F. : Verso la riforma del Proc. Pen.; Napoli 1963, p. 5.

وإذا كانت مشكلة الحرية في مرحلة جمع الاستدلالات والتحرى ما تزال تثير الجدل بين رجال الفقه ، فإن بعض الفقهاء وعلى رأسهم ديمارسكو ، يرون أنه لا بد من وجود علاقة بين التوسع في الحرية والمرحلة التي تباشر فيها إجراءات التحقيق . . . فبالنسبة لأعمال الشرطة التي لها سمة السرعة ، لا يجوز مساهمة الدفاع ، وتكون لها سرية مطلقة . أما بالنسبة لتحقيق النيابة العامة ، فيكون هناك احتمال مساهمة الدفاع حتى نهاية التحقيق (١) . ولذلك نجد أن مؤتمر سان جورجيو يؤكد ضرورة منح الدفاع حق حضور استجواب المتهم ، وأن يعطى له حق توجيه السؤال وتسجيل هذه الاسئلة في المحضر خدمة للتحقيق . .

وقد حاولت هذه الدراسة تحسس وجهة نظر العينة في شأن الموافقة على السماح للحامي المتهم بحضور إجراءات جمع الاستدلالات ، وحصلنا على بيانات الجدول رقم ٩ .

جدول رقم (٨)

حالة القضية				شرطة قضاء نيابة محامون			
عدد %	عدد %	عدد %	عدد %	عدد %	عدد %	عدد %	عدد %
٢٣	٢٠	٥	١٠	٥	١٠	٥	١٠
٢٥	٢٠	٨	١٠	٥	١٠	١	صفر
٨٩	٨٠	١١	٢٠	٨	٢٠	١١	صفر
٢٨٧	٣٧٠	٣٣	٦٠	٤١	٩٠	٣٠	٢٠
٤١٤	٣٩٠	٣٩	٧٠	٥١	١١٠	٢٣	٣٠
٤٩٣	٣٧٠	٤٨	٨٠	٦٩	١٥٠	٣٧	٥٠

(1) Luigi Cacas : La granzia penale del segreto istruttorio Milano 1963. p. 51.

والمحوظة الاولى ، أن العينة في مجموعها قد سجلت نتيجة ايجابية (٤٧٪) تجاه جواز مصاحبه المحامي للمتهم خلال مرحله جمع الاستدلالات .

ولكن كان موقف عينة الشرطه بين الموافقه والرفض ، حيث لم ير الاغلبيه (٥٣٪) اعطاء هذا الحق للمتهم ، بينما كانت ٤٩٪ لا ترى اعطاء هذا الحق .

واتفقت عينة القضاة (٨٩٪) والنيابه (٨٣٪) ، والمحامين (٩٢٪) على جواز السماح لمحامي المتهم حضور اجراءات الاستدلالات .

وحتى تتأكد الحرية الفردية للمتهم يناقش الفقه مسالة توفير جهاز خاص يشرف على هذه الحماية ويصونها . ذلك أن الفقه قد لاحظ أن قاعدة « افتراض براءة المتهم حتى صدور الحكم النهائي بالادانة » ، هو مبدأ لم يكن له تطبيق واضح في غالبية الدول ، وأن أجهزة التحقيق وجمع الاستدلالات لم تضع هذه القاعدة في الاعتبار . بل تؤكد الشرطه بصفة خاصه على فرض التحجز والتحفط والحبس الوقائي بصورة آلية على اعتبار أنه أمر يسبق العقوبة التي سيمحكم بها حتما على أساس العناصر المؤكدة للادانة . . . وهنا ظهرت الحاجة الى التفرقة بين الضمانات المرتبطة باجراءات النحرى والاستيقاف ، والضمانات المرتبطة بنشاط المحقق . . وحماية هذه الضمانات عن طريق الطعن فيها أمام المحكمة أو أمام تنظيم خاص للإشراف والرقابة . على غرار النظام الانجليزي Heapus Corpus أو نظام المراقب البرلماني Umbudsman (١) .

وقب وقفت بعض الحلقات الدراسية العربية موقفا معاديا تجاه مثل هذا التنظيم الخاص . ورفضت كل نمط من أنماط الرقابة الشعبية . . وجاء في نوصية الحلقة العربية الثالثة للدفاع الاجتماعى المنعقدة في دمشق - أكتوبر ١٩٧٣ - أن « الحلقة ترى أن النظام الاميوزمان بوضعه الحال بالسويد لا يلائم مجتمعاتنا العربية ، وأن في نظم القضاء العادى أو الادارى ، والنيابة الادارية والقضاء التأديبى ، والرقابة الادارية ، ما يفي عنه بالنسبة للرقابة على أفراد الخدمة المدنية فيما يتعلق بانتهاكهم لحقوق الافراد أو تمسكهم فى استعمال حقوقهم » .

(1) De Marseco A : Lineamenti di una riforma; op. cit. p. 318.

أما الرقابة على العضء من خارجه فتمثل اخلالا جسيما ببدء الفصل بين السلطات • وتوصى الحلقة بنسيط اجراءات مخصصة القضاء •• وكان لابد من توجيه السؤال النالى لمينة الدراسة :

« هل ترى تقرير نوع من الاشراف على الانتسطة التى تمارسها جهات جمع الاستدلالات ؟ »

وكانت الاجابات على النحو المبين فى الجدول رقم ١٠ :

وما من شك فى أن هذه النتيجة قد خيبت آمال المنعدين فى حلفه دمشق وكم من مرة قلنا لهم انتظروا نتائج الدراسات الميدانية • واتركوا منهج السأمل الافلاطونى ، ومع ذلك ها من مجيب •

ان الغالبية العظمى تقف الى جانب ضرورة تقرير « نوع من الاشراف » • حتى الشرطة ذاتها تطالب بذلك (٨٨٪) ناهيك عن القضاء (٩٧٪) والنيابة (٩٧٪) ، والمحامين (٩٨٪) •

ولقد تاكدت حاجة الالتجاء الى « نوع من الاشراف » فى اجابات ذلك السؤال الذى يرمى الى معرفة : هل تعتقد أن الاشراف المعمول به فى القانون المصرى على مرحلة جمع الاستدلالات يفى بالغرض ؟ •

وجاءت هذه الاجابات على النحو المبين بالجدول رقم ١١

جدول رقم (١٠)

المجموع	معاون	نيابة	قضاة	شرطة
% عدد	% عدد	% عدد	% عدد	% عدد
٩٣٢٩	٢٧٣٨	٩٨٠	٧٩٨	٩٧٠
٤٤٦	٩٧٠	٥٧١	٨٨٠	٩٢٣
نعم				
١٧٥	٢٠	١٦	٢٠	١٣
١٧٥	٢٠	١٦	٢٠	١٧
١٣٩	١٢٠	١٢٠	١٢٠	١٢٠
لا				
٣١	٤	-	١	-
٣١	٤	-	١	-
غير متين				
٢٩١٧	٨١٥	٤٥٩	٥٨٩	١٠٥٤
المجموع				

رجستر رقم ۸۱۲

درگاه	فصل	تاریخ	مستوفی	المجلس
مد	م	خ	مد	خ
مد	م	خ	مد	خ

۸۱۲ ۷۷۰ ۲۲۵ ۲۷۰ ۲۰۲ ۳۳۰ ۱۵۲ ۱۹۰ ۱۲۹۲ ۳۷۸
 ۲۲۵ ۲۲۰ ۳۶۲ ۶۲۰ ۲۵۷ ۵۶۰ ۶۶۲ ۸۱۰ ۱۵۱۶ ۵۱۹
 ۶ ۱۹۰ ۲ ۱۹۰ - - - ۸ - ۲

۲۹۱۷	۸۱۵	۳۵۹	۵۸۹	۱۰۵۳	المجلس
		۲۰	۴۶۲	۱	

ومن الواضح أن غالبية مجموع العينة (٥١٩٪) لا ترى أن الاشراف المرر في النظام المصري كاف . . وإذا كانت الشرطة بمفردها تعتقد في كفاية هذا الاشراف (٧٧٪) فإن بقية العينة من قضائهم (٦٢٠٪) ، ونيابة (٥٦٪) ومحامين (٨١٪) لا يذهبون مذهبا . .

ولكن الذي يدعو للدهشة أن هذه الغالبية تفضت نفسها عند اجابتها عن نوع هذا الاشراف . . فاذا كنا نعلم جميعا أن الاشراف الحالي في النظام المصري على مرحلة جمع الاستدلالات واعمل التحقيقات هو خاص بالموضوع (جبه قضائيه) مع افتراضها بأن هذا تنوع من الاشراف غير كاف ؟

لقد تبين أن (٦٤٥٪) من مجموع لعينه يرغب في أن يكون الاشراف من جهة قضائية بعد أن رفض كون هذا الاشراف من جنبه رئاسيه اداريه (٣٩٪) أو جهة أخرى كما هو الحال في نظام المفوض البرلماني (٣٢٪) .

ويلاحظ أن عينة الشرطة غير متسقة مع نفسها أيضا ، حيث رأى الاغلبية (٩٠٪) أن تكون جهة الاشراف جهة رئاسيه اداريه ، وكان من هذه الاغلبية ذاتها (٧٧٪) تعتقد أن الاشراف الحالي معمول به في القانون المصري على مرحلة جمع الاستدلالات يفى بالفرض .

وإذا ما حاولنا أن نعرف الأسباب التي أدت بالفريق الذي كانت إجابته (٤٧٨٪) في جانب الاشراف الحسابي المعمول به على مرحلة الاستدلالات والذي يؤكد بأن هذا النوع من الاشراف يعد كافيا به نجد بصورة عامه انها لا تخرج عن ذلك الذي يتكرر عادة بين أوساط الفقه . . ولقد كانت اجابات الاغلبية على النحو التالي :

١ - الاشراف يفى بالفرض حيث أنه كاف في مجموعه ويتبسم بالجديه وسليم .

٢ - الاشراف يفى بالفرض لانه اشراف قضائي ولان المرجع في النهاية للنيابة والقضاء .

٣ - الاشراف يفى بالفرض لكفاءة القائمين به . . ولجديه الترئاسات ، وخاصة في مرحلة جمع الاستدلالات .

وإذا ما انتقلنا الى الحجب التي قدمها المعارضون لنظام الاشراف المعمول به حاليا (٥١٩ ٪) فانه يمكن تلخيصها فيما يلي :

- ١ - وسائل الاشراف قاصرة وغير جدية وروتينية ، والاشراف اداى فقط والضمانات الموجودة غير كافية .
- ٢ - الاشراف القضائى لا وجود له وغير كاف ، وتنقصه السلطات والامكانيات .
- ٣ - عدم كفاءة القائمين بالاشراف ، فضلا عن تدخلهم بصورة غير مشروعة .
- ٤ - افتقار العلاقة الطيبة بين جهات الاشراف والعاملين فى حقل جمع الاستدلالات .
- ٥ - ازدواج الاجراءات وتعقدها وتنازع الاختصاصات .
- ٦ - مرحلة الاستدلالات تحتاج الى كبير من التطوير ، والامر يحتاج الى نظام المفوض البرمائى .
- ٧ - عدم توفير الحرية الشاملة للمتهم فى هذه الفترة مع اساءة استخدام السلطة .
- ٨ - المظهرية فى الاشراف الحالى تطنى على الموضوعية ، حيث انه من المعروف عدم مساءلة مأمورى الضبط القضائى عند المخالفة أو التقصير .
- ٩ - تقاعس كثير من المسئولين عن الاشراف ، واخفائهم بعض الجرائم حتى لا تظهر حالة الامن سيئة .
- ١٠ - عدم وجود رقابة دائمة على أعمال الشرطة لمنع الانحراف ، مع عدم وجود جهة عليا يمكن الرجوع اليها لحماية حريات المواطنين .

مأمورو الضبط القضائى وتحريك الدعوى :

تعماني النيابة العامة من اكتظاظ القضايا ، وبخاصة تلك التى تعد من الجنب البسيطة . واذا كان الاتجاه الحديث هو اخراج المخالفات من نطاق تقنين العقوبات . فاننا حاولنا تحسس اتجاهات العينة تجاه نقل سلطة البت فى مثل هذه القضايا الى مأمور الضبط القضائى وخاصة الشرطة . ولذلك كان السؤال التالى .

هل ترى اعطاء مأموري الضبط القضائي حق اقامة الدعوى الجنائية
في الجنب البسيطة والمخالفات ؟

وكانت الاجابات على النحو التالي :

(جدول رقم ١٢)

الرأى	شرطة قضاء نيابة محامون	الجملة %
موافق	٩١١	١١٧
غير موافق	١٤٣	٤٦٢
موافق	٣٨٧	٣٩٤
غير موافق	٦٧	١٩٥
موافق	١٠٩	١٢٦٦
غير موافق	٦٥٦	١٦٥١
موافق	٤٢٦	٢٠٩٥
غير موافق	١٧١	٨٢٢
موافق	١١٧	٤٣٤
غير موافق	٤٦٢	٥٦٦
موافق	٣٩٤	٧١٩
غير موافق	١٩٥	١٨٢

ومن الواضح أنه في شأن منح تحريك الدعوى الجنائية في الجنب
البسيطة لم توافق الأغلبية (٥٦٦٪) ، وتحليل العينة بحسب الفئات ،
نجد أن (٨٦٪) من رجال الشرطة يوافقون على منح هذا الحق بينما (٧٨٪)
من القضاء ، و (٨٥٪) من رجال النيابة العامة ، و (٨١٪) من المحامين لا
يرون منحه .

أما بالنسبة للمخالفات ، فان غالبية العينة الاجمالية (٧١٩٪) قد
صوتت الى جانب منح حق تحريك الدعوى للشرطة ، وهو ما يتفق مع
الاتجاهات الحديثة وكان القضاء (٦٧٪) بعد الشرطة (٩٤٪) على قائمة الموافقين
على هذا الرأى ، بينما كان المحامون (٤٨٪) على رأس المعارضين .

خوافز الكشف عن الجرائم :

هناك من يرى أنه بالنسبة لبعض الجرائم المنظمة (التهريب -
المخدرات) ، يكون من الافضل للمجتمع والعدالة منح نسبة معينة من قيمة
المضبوطات كمكافأة لرجال الضبط القضائي . . . واذا كان مثل هذا الامر
يثير مشكلة تصيد المجرمين ، ومدى مشروعية هذا التصيد ، فانه من الناحية
العملية قد أثار النقاش وخاصة بين أوساط النيابة العامة والقضاء .

وقد حاولنا ونحن بصدد جمع الاستدلالات أن نبحث عن مواقف فئات

العينة تجاه هذه المكافأة ، وقد حصلنا على بيانات الجدول التالي :
(جدول رقم ١٣)

الرأى	شرطة	قضاء	نيابة	محامون	المجموع	/
نعم	٨٣٥	١٣٧	١١١	١٨٤	١٣٦٧	٤٣ر٤
لا	٢١٧	٤٥١	٣٤٨	٦٣٠	١٦٤٦	٥٦ر٥
غير مبين	٢	١	-	١	٤	٠ر١

ويبدو من هذا الجدول السابق أن أغلبية العينة (٥٦ر٥ %) لا نوافى على منح هذه الحوافز . وإذا كان (٧٩ %) من رجال الشرطة يرغبون بشدة فى هذه الحوافز ، فإن غالبية أعضاء النيابة (٨٠ %) ، والقضاء (٧٧ %) ، والمحامين (٧٧ %) يمارضون ذلك .

وكان من المنطقي معرفة السبب الذى من أجله كانت هناك معارضة أو موافقة على هذه الحوافز . فإذا ما بدأنا بالذين أجابوا « ب (لا) » ، نجد أن أهم أسباب المعارضة هي :

١ - الحوافز تؤدي الى اختلاق الأدلة والتلفيق والتعامل على المتهم والاستغلال وعدم النزاهة (٥٩ر٤ %) .

٢ - جمع الاستدلالات من صميم العمل الرسمى ، ولا تجوز المكافأة عليه ، وتعتبر بمثابة رشوة مقنعة (٣٢ر٢ %) .

٣ - ترتبط الحوافز بوجود مصلحة خاصة ، الأمر الذى يثير الشك فى أمانة رجل التحرى ويثير عدم الأطمئنان (١٥ر٦ %) .

٤ - الحوافز تخلق تنافسا غير مرغوب فيه ، وتثبط همم القسامين بالتحرى بالنسبة للأعمال الأخرى ، فضلا عن أنها تثير صعوبات فى شأن توزيع العمل بين أفراد الضبطية القضائية .

٥ - تؤدي الحوافز الى أنواع غير مرضية من السلوك بين الزملاء وبين الرؤساء مما يوجد محلا للحقد والكيد وتبادل المنفعة .

وإذا انتقلنا الى الاسباب التى حدثت بذلك الفريق الذى يشكل اقلية

عددية (٤٣٤٪) ، والتي توافق على منح حوافز للكشف عن الجريمة ، نجد أن هذه الأسباب يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ - تعد المكافأة حافزا وعامل تشجيع ، وتؤدي الى زيادة النشاط والانتاج (٩٦٢٪) .

٢ - تعد المكافأة ضمانا للامانة ومنعا للرشوة وحائلا من التعرض والخضوع للمؤثرات ، وتمنع التكتم على المضبوطات (٢٢٥٪) .

٣ - تعتبر ضمانا لحسن الاداء وسرعة الانجاز ، ومقابل المجهود الشاق الذي يبذله جامع الاستدلالات .

٤ - تشجع المرشدين على التعاون مع الشرطة ، وخلق منافسة شريفة مع عدم التهرب من تحقيق الجرائم اتهامة .

ويلاحظ في شأن هذا الفريق الاخير ، أننا نجد (٩٨٪) من الشرطة يحبذون منح المكافأة على أساس أنها حافز وعامل تشجيع على العمل ، وأن (٩٢٪) من الموافقين أيضا من رجال القضاء يرون هذا الرأي .

ويقف الى جانب هؤلاء (٩٦٪) من رجال النيابة الموافقين على الحوافز و (٩٢٪) من المحامين أيضا .

ثانيا : مرحلة التنسيق وضمانات سيادة القانون :

تناولت دراسة مرحلة التحقيق الابتدائي أربعة موضوعات :

- الجرائم التي يجرى فيها التحقيق .
- الاجراءات الجوهرية في التحقيق .
- الفاية من التحقيق .
- وأخيرا الطعن في قرارات المحقق .

ثم تطورت بعد هذا الى بحث الاجراءات الجوهرية في التحقيق ، وهي علانية التحقيق ، وحضور الخصوم ، وحضور الدفاع ، وتدوين التحقيق ، وسرعة التحقيق .

١ - الجرائم التي يجرى فيها التحقيق :

السؤال الحادى عشر هو : ما هي أنواع الجرائم التي ترى وجوب اجراء التحقيق فيها ، وتلك التي يكون فيها جوازيا ، والجرائم التي لا ضرورة لاجراء التحقيق فيها (المخالفات ، الجنح البسيطة ، الجنح الأخرى ، جنایات الاعتداء على الاموال ، جنایات الاعتداء على الاشخاص ، الجنایات المضرّة بالمصلحة العامة) .

(١) الاتجاه العام في مواد المخالفات هو أنه لا ضرورة لاجراء تحقيق فيها اذ بلغت النسبة العامة ٦٨,٥ ٪ ، وكانت النسبة بين الفئات المختلفة هي على التوالي ٧٧ و ٦٨ ، ٨٠ ، ٥٠ ٪ وهذه النتيجة منطقية وطبيعية بالنسبة الى هذه الجرائم البسيطة .

(ب) كانت اعلی نسبة بالنسبة الى الجنح البسيطة أنه يجوز اجراء التحقيق فيها اذ بلغت ٤٥,٨ ٪ . أما نسبة من رأى انه يجب اجراء التحقيق فهي (٣٠,٨) والذي استلقت النظر أن ٥١ ٪ من المحامين يرون وجوب اجراء التحقيق في حين يرى ٣٩ ٪ جواز ذلك ، ويمكن تعليق هذا برغبة الدفاع دائما في أن تباشر النيابة العامة تحقيق المعوى كضمان للمتهمين . (جدول ١٤) .

(جدول رقم ١٤)

شرطة قضاء نيابة محامين جملة					
٢٨	٢٦	٨	٥١	٣٠,٨	يجب
٤٦	٤٩	٥٢	٣٩	٤٥,٨	يجوز
٢٦	٢٥	٣٩	١٠	٢٣,١	لا ضرورة

وفي رأينا أن الاتجاه العام الذي يمثل جواز التحقيق في الجنح البسيطة هو اتجاه واقعي ، بمعنى أن كل واقعة من هذه الجرائم - التي تعد بسيطة الى نوع ما - لها ظروفها الخاصة فيترك أمر مباشرة التحقيق فيها أو عدمه الى الجهة المختصة بالتحقيق .

ج - الاتجاه العام بالنسبة الى الجنح الأخرى هو وجوب اجراء التحقيق

فيها ، اذ بلغت النسبة العامة ٧١٪ واستلقت النظر في هذا الجدول أن رأى النيابة يختلف عن الفئات الأخرى ، اذ يمثل من يرى جواز إجراء التحقيق ٥٩٪ ، في حين من يرى وجوب إجرائه يمثل ٣٩٪ . وفي رأينا أن هذه ملحوظة تستأهل عناية خاصة ، ذلك لان اللجنة هي لجنة دائمة سواء اعتبرناها بسيطة أو غير بسيطة ، واذا قلنا بجواز إجراء التحقيق في النوع الاول حسب ظروف كل واقعة فان المنطق يوصل الى نفس النتيجة . ولا شك أن خبرة النيابة العامة - وهي المختصة بالتحقيق في النظام القانوني المصري - وصلتها الى النتيجة التي انتهت اليها .

(د) ولم يكن هناك خلاف حول الجنايات بمختلف أنواعها ، فقد كانت النسبة الغالبة التي تجاوزت ٩٩٪ هي وجوب إجراء التحقيق في تلك الجرائم .

٢ - عناصر التحقيق الجوهرية :

السؤال الثاني عشر هو : أي العناصر التالية تعتبر من وجهة نظرك من الإجراءات الجوهرية في التحقيق : علانية التحقيق ، حضور الخصوم ، حضور الدفاع ، تدوين التحقيق ، سرعة التحقيق ، أو عناصر أخرى ؟

كانت الاجابات بالنسبة الى هذا السؤال تعتبر العناصر السابقة من الإجراءات الجوهرية في التحقيق ، وقد زادت ارقام الاحصائيات عن عدد الحالات بسبب أن الاغلبية وضعت علامة أمام أكثر من عنصر ، واكن النسب بصفة عامة كانت مرتفعة اذ بلغت على التوالي ، تدوين التحقيق ٩٠٫٨٪ ، حضور الخصوم ٨٦٫٥٪ ، سرعة التحقيق ٨٠٫٢٪ ، حضور الدفاع ٧٨٫٨٪ ، علانية التحقيق ٧١٫٥٪ ، أما العناصر الأخرى فكانت ١٢٫٥٪ .

ولوحظ أن أكبر نسبة كانت بين رجال الشرطة لسرعة التحقيق ٨٦٪ ، وبين القضاء والنيابة لتدوين التحقيق ٩٧٪ و ٩٦٪ ، وللمحامين هي حضور الدفاع ٩٧٪ ، وهو أمر منطقي . (جدول رقم ١٥) .

(جدول رقم ١٥)

شرطة قضاء نيابة محامين جملة					
٧٦	٧١	٦٥	٨١	٧١٥	علانية التحقيق
٨٠	٩٢	٨٤	٩٢	٨٦٥	حضور الخصوم
٥٨	٩٠	٧٩	٩٧	٧٨٢	حضور الدفاع
٨٣	٩٧	٩٦	٩٤	٩٠٨	تدوين التحقيق
٨٦	٧٨	٧٨	٧٥	٨٠٢	سرعه التحقيق

من العناصر الأخرى التي اشير إليها بالنسبة الغالبة ما على :

حيدة المحقق ، كفاءته ، حسن اختياره ، وجود اشراف ورقابة جديده على أعماله ، اتمام التحقيق بعيدا عن رجال الحفظ وفي غير أماكنهم ، كفالة حرية المتهم في ابداء أقواله ، عدم اراهابه أو الاضرار به ، تحقيق دفاعه قبل انتصرف في التحقيق ، استعمال الاجهزة العلمية والطرق الفنية في كشف الأدلة واثباتها واستعمال أجهزة التسجيل . وهذه العناصر وغيرها وان كانت تكشف عن بعض المشاكل والصعوبات العملية إلا أنها تتجه جميعا إلى كفالة اجراءات التحقيق واحاطتها بضمانات توصل إلى الحقيقة دون أي مؤثر خارجي أو مساس بحق المتهم في الدفاع عن نفسه .

٣ - الفاية من التحقيق :

ما هي الفاية من اجراء التحقيق في رأيك ؟ كشف الحقيقة عن طريق تقدير الوقائع والأدلة ، حماية الحقوق الأساسية للمجتمع ، حماية الحقوق الانسانية للفرد ، جمع أدلة الاتهام ، دراسة شخصية الجاني .

كان الشأن في هذا السؤال كالشأن بالنسبة إلى سابقه من أن الأرقام أكبر بكثير من عدد الحالات لأن الأغلبية اختارت عدة عناصر . وكانت النسب متدرجة بذات الترتيب الذي جاء في السؤال ، فهي على التوالي : ٨٣ر٢ ، ٨٢ر١ ، ٨٠ر٠ ، ٥٦ر٤ ، ٣٩ر٧٪ . ولكن كانت أعلى نسبة بين رجال الشرطة هي العنصر الثاني أي حماية الحقوق الأساسية للمجتمع فهي ٨٢٪ ، وهذا

بطبيعته الحال انعكاس لما يشعر به هؤلاء من واجبهم نحو المجتمع . اما الفئات الاخرى فكانت اعلی نسبة هي العنصر الاول اى كشف الحقيقة عن طريق تقدير الوقائع والادلة . ولوحظ أيضا أن دراسة شخصية الجاني حظيت بنسبة لا بأس بها ، رغم أنها من الاتجاهات الحديثة نحو تحقيق العدالة الجنائية . وكانت النسب تنازليا على التسوالى للمحامين والقضاة والنيابة والشرطة . وهذا يكشف عن مدى احساس كل فئة فى مباشرتها لواجبها فى الدعوى الجنائية ازاء المتهم المائل امامها . (جدول رقم ١٦) .

(جدول رقم ١٦)

شرطة قضاء نيابة محامين جملة					
٧٣	٩١	٩٣	٨٦	٨٣ر٢	كشف الحقيقة عن طريق تقدير الوقائع والادلة .
٨٢	٨٣	٨٣	٨٢	٨٢ر١	حماية الحقوق الاساسية للمجتمع
٧٨	٨١	٨٠	٨٢	٨٠ر	حماية الحقوق الانسانية للفرد
٥٧	٥٨	٥٥	٥٥	٥٦ر٤	جمع ادلة الاتهام
٣٦	٤٠	٣٩	٤٥	٣٩ر٧	دراسة شخصية الجاني

٤ - الطعن فى اجراءات التحقيق :

السؤال الرابع عشر هو : هل توافق على تخصيص جهة للطعن امامها فى الاجراءات او القرارات التى يتخذها المحقق بالمخالفة مع القواعد الخاصة بحماية الحرية الفردية للمتهم ؟

وكان الاتجاه العام نحو الايجاب اذ بلغت النسبة العامة ٩٢ر٦٪ . أما نسب الفئات فهى على التوالى ٩١ و ٩٠ و ٩٨٪ . ويلاحظ أن اعلی نسبة هى للمحامين وهو أمر منطقي لتوليهم مهمة الدفاع وأقل نسبة للنيابة العامة تخرجاً من بعض أفرادها مما يحمله معنى الطعن من مساس بتصرفاتهم .

والسؤال المنطقي الذي يترتب على النتيجة السابقة ، هو بيان الجهة التي يباشر انظمن أمامها ، جهة رئاسية إدارية ، جهة قضائية ، جهة أخرى كما هو الحال في نظام المفوض البرلماني . وقد كان الاتجاه الغالب هو أن تكون تلك الجهة قضائية ٨٣٪ . أما الجهة الرئاسية الإدارية فنالت ١٩ر٨٪ ، ونالت الجهات الأخرى ٢٣٪ . وهذه النتيجة تكشف عن مدى الثقة في القضاء والاتجاه إليه للتظلم من قرارات تتخذ أثناء مباشرة التحقيق .

٥ - عناصر التحقيق الجهرية :

عرضنا في النقطة الثانية لعناصر التحقيق الجهرية ، ونبتاول فيما يلي كل عنصر على استقلال : علانية التحقيق ، حضور الخصوم ، حضور الدفاع ، تدوين التحقيق .

١ (أ) علانية التحقيق :

تباولت دراسة علانية التحقيق ثلاث نقاط : مظاهر العلانية وسرية التحقيق ، ونشر أخبار التحقيق .

١ - علانية التحقيق : ما هي مظاهر علانية التحقيق في رأيك ؟ : حق الاطلاع ، حضور الخصوم ، حضور الغير ، نشر أخبار عن التحقيق ، مظاهر أخرى ؟

كانت النسب متدرجة على الوجه التالي : حضور الخصوم ٨٩ر٢٪ ، حق الاطلاع ٨٨ر٢٪ ، حضور الغير ١٤ر٥٪ ونشر أخبار التحقيق ٧ر٤٪ مظاهر أخرى ٨ر٢٪ .

ويكشف هذا عن أن المظهرين الرئيسيين لعلانية التحقيق هما حضور الخصوم وحق الاطلاع . وقد كان هذا الحق الأخير للمحامين أعلى نسبة من حضور الخصوم على خلاف القضاء والنيابة ، أما الشرطة فقد تساوى لديها الأمران ، وتعكس هذه النتيجة صورة صادقة لما تشعر به كل فئة من حاجة لدى مباشرتها لواجباتها . (جدول رقم ١٧) .

(جدول رقم ١٧)

شرطة قضاء نيابة محامين جملة					
٨١	٩٢	٨٩	٩٥	٨٨٢	حق الاطلاع
٨١	٩٦	٩٢	٩٢	٨٩٢	حضور الخصوم
١٢	١٤	١٠	١٨	١٤٥	حضور الغير
١٠	٦	٩	٥	٧٤	نشر اخبار التحقيق

أما أعلى مظهر آخر ثملانية التحقيق فهو حضور المدافع ، والرأى الغالب فيه للمحامين اذ كانت الاعداد على التوالى ١٥ و ٤٥ و ٢٠ و ١٣١ . وهو ما يؤيد النتيجة التى انتهينا اليها فى الفقرة السابقة .

٢ - سرية التحقيق : تناول هذا الموضوع أربع نقاط أولها : هل نرى من الضروري الخروج على قاعدة العلانية بجعل التحقيق سرى ؟ وقد رأى ٩١٥٪ الموافقة على ذلك فى بعض الحالات .

وكان السؤال التالى ما هى المبررات التى تجيز الخروج على قاعدة العلانية : جسامة الجريمة المرتكبة ، دواعى الكشف عن الحقيقة ، انتماء المتهم الى مهنة أو فئة اجتماعية معينة ، حماية مصلحة جوهرية للمجتمع ، حماية الاسرة ، ومبررات أخرى ؟

وكانت أعلى نسبة لحماية الاسرة ٨٦٣٪ ، وقريب منها حماية مصلحة جوهرية للمجتمع ، الامر الذى يمكن أن يستخلص منه أن هذين السببين يبرران سرية التحقيق ، ويليهما فى ذلك دواعى الكشف عن الحقيقة حيث كانت النسبة ٥٧٨٪ . أما المبررات الاخرى فأغلبها تجيز السرية فى جرائم الأخلاق والعرض والأداب ، ومن الممكن ادراج هذه الأسباب تحت حماية الاسرة .

والسؤال الثالث فى سرية التحقيق هو : هل ترى منح حق الطعن فى القرار الصادر بجعل التحقيق سرى ؟

وكان الانجاء الغالب هو الموافقة على ذلك بنسبة ٦٦٪ .

والسؤال الاخير فى هذا الموضوع هو عن الجهة التى نختص بالفصل فى هذا الطعن : جهة رئاسية ادارية ، جهة قضائية ، جهة اخرى مستقلة كما هو الحال فى نظام المفوض البرلماني ؟

وكانت النسبة الغالبة فى جانب الجهة القضائية اذ بلغت ٨٨٪ .

والاتجاه نحو اجازة سرية التحقيق حمايه للاسرة او لمصلحة جوهرية للمجتمع هو السارى عليه العمل ، على أن انجديد فى الامر هو التظلم من القرار امام جهة قضائية وهو اتجاه سليم لو احسن تنظيم مباشرته .

٣ - نشر اخبار التحقيق : كان السؤال هو : هل توافق على نشر اخبار متعلقة بالتحقيق بوسيله من وسائل الاعلام ؟ وكانت نسبة غير الموافقين الى الموافقين هي ٧١٪ الى ٢٨٪ . ويلاحظ أن النسبة كانت لرجال الشرطة وحدهم ٥٦٪ الى ٤٤٪ وقد ظهر أثر هذه النسبة فى السؤال التالى ، وهو عن أسباب الموافقة على النشر ، وكان الغالب فيها توعية الجمهور ، وليأخذ حذره ، ولتعريفه بمشاكل المجتمع والتيارات التى تجتاحه ، وكانت أعلى نسبة فى هذه الاجابة لرجال الشرطة ، هو أمر منطقي بسبب مسئوليتهم عن الامن .

وفى رأينا أنه لا مانع من نشر اخبار التحقيق ، بشرط ألا يكون فى هذا أدنى تأثير على الجهات التى تتناول الدعوى الجنائية .

(ب) حضور الخصوم :

يتصل هذا الموضوع انصالا وثيقا بحقوق الدفاع ، وقد تناولته الدراسة فى عدة نقاط على التفصيل التالى :

١ - هل يجوز للمحقق منع أحد الخصوم من حضور بعض اجراءات التحقيق ؟

وكان الاتجاه العام فى الاجابة يميل نحو الموافقة ، وإن كانت نسبته غير بعيدة ممن لا يوافق ، فهي ٥١٪ الى ٤٨٪ . ويلاحظ بالنسبة الى المحامين على وجه الخصوص أن نسبة الموافقين الى غير الموافقين هي ٣٢٪ الى ٦٨٪ ، وهو ما يمثل مدى حرصهم على حضور الخصم أثناء التحقيق حتى يتمكن من مباشرة حقه فى الدفاع . (جدول رقم ١٨) .

شرطة قضاء نيابة محامين جصلة					
٥٨	٥٤	٦٩	٣٢	٥١٦	نم
٤٢	٤٦	٣١	٦٨	٤٨٢	لا

٢ - هل ترى أن يكون للخصوم حق توجيه الاستئلة عند التحقيق للمتهم ؟

وكانت النسبة الغالبة هي في جانب الموافقة على ذلك ، فهي ٧٤ر٦٪ .

وهذا الاتجاه يخالف ما يجرى عليه العمل ، ولكنه في رأينا انجاء محمود إذ قد يساعد على استجلاء بعض حقائق الواقعة ، فضلا عن أن حق المتهم في عدم الاجابة قائم دون أن يؤخذ هذا دليلا ضده .

أما توجيه الاستئلة الى الشهود من الخصوم فانه وإن كان الاتجاه العام هو اجازة ذلك ، إلا أن النسبة العامة أقل منها في السؤال السابق ، إذ بلغت هنا ٦٦ر٦٪ . ولعل المرجح في هذا هو ازدياد نسبة المحامين الموافقين في هذه الحالة عن غير الموافقين بشكل ملحوظ ، فهي ٨٠٪ الى ١٧٪ .

٣ - هل ترى أن يكون للخصوم حق استجواب المتهم ؟

كانت نسبة غير الموافقين الى الموافقين هي ٦١ر٥٪ الى ٣٧ر٢٪ ، أي أن الاتجاه العام هو عدم الموافقة . والذي يستلفت النظر أن نسبة الموافقين الى غير الموافقين من بين المحامين هي ٥٥٪ الى ٤٣٪ ، مع أن المتوقع كان العكس ويمكن تلميل هذا بأن المحامي قد يكون في بعض الاحوال الى جانب المتهم وفي احوال أخرى الى الجانب الآخر . (جدول رقم ١٩) .

(جدول رقم ١٩)

شرطة قضاء نيابة محامين جملة					
٢٥	٤٦	٢٣	٥٥	٣٧٢	نعم
٧٤	٥٢	٧٦	٤٣	٦١٥	لا

أما حق الخصوم في استجواب الشهود فقد كانت النسبة الاعلى ترى عدم الموافقة وان كانت قريبة من نسبة من يرى الموافقة فهي ٥٤٣٪ الى ٤٤٦٪ . ولكن لوحظ أن نسبة الموافقين على الاستجواب الى غير الموافقين اعلى في فئتي القضاء والمحامين ، وهذا مما يدل على مدى احساس القاضى بحاجته الى استجواب الشاهد لاستخلاص الحقيقة والى مدى افادة المحامى من هذا الاستجواب .

وخلاصة ما تقدم أن الاتجاه العام يميل الى عدم الموافقة على استجواب المتهم أو الشهود . وان كان - كما اتضح آنفا - يميل الى الموافقة على توجيه الاسئلة للمتهم والشهود .

٤ - هل ترى أن يكون للمحقق سلطة رفض توجيه أسئلة معينة وجهها أحد الخصوم للمتهم ؟

كان الاتجاه الغالب في جانب الموافقة التى بلغت النسب فيها ٧٤١٪ ، أما عدم الموافقة فكانت نسبتها ٢٤٩٪ .

وسلطة المحقق في هذا الصدد بالنسبة الى الاسئلة التى توجه الى الشهود سارت في نفس الاتجاه اذ بلغت ٧٢٢٪ الى ٢٦٣٪ . وهو أمر منطقي اذ لا محل للمغايرة في هذا الصدد بين المتهم والشهود .

وكان السؤال التالى لما تقدم هو : هل يجوز التظلم من قرار المحقق اذا رفض توجيه بعض الاسئلة ؟ وكانت النسبة الغالبة في جانب الموافقة اذ بلغت ٦٠٧٪ الى ٣٩٠٪ . ومع ذلك اذا رجعنا الى تفصيلات الاجابة ، نوجدنا أن القضاء والنيابة يميلان الى عدم جواز التظلم من قرار المحقق اذا رفض

توجيه بعض الاسئلة ، فهي ٦٧ و ٥٧٪ الى ٤٣٪ ٣٣ . وفي رأينا أن الاتجاه الأخير هو الاسلام لان فتح باب التظلم - أيا كان تنظيمه - لن يؤدي الى نتيجة عملية مفيدة ، ويكفي اثبات المحقق للسؤال في محضره وأنه قد رفض توجيهه ويدخل الأمر في النهاية في تقدير المحكمة . (جدول رقم ٢٠) .

(جدول رقم ٢٠)

شرطة قضاء نيابة محامين جملة					
٧٢	٣٣	٤٣	٧٩	٦٠٧	نعم
٢٧	٦٧	٥٧	٢١	٣٩	لا

هذا وقد اختار من أجاز التظلم من قرار المحقق برفض توجيه الاسئلة الى الجهة القضائية للنظر في التظلم ، اذ بلغت نسبتها الى الجهة الرئاسية الادارية ٧٨٪ الى ١٩٪ .

(ج) حضور الدفاع :

تناول حضور الدفاع سؤالين ، الاول منهما : هل يكون حضور الدفاع وجوبيا في جميع الجرائم ، أو لا موافقة على ذلك ؟

وكانت النسبة الغالبة ترى وجوب حضور الدفاع في بعض الجرائم . ولوحظ أن ٥١٪ من المحامين يتمشون مع هذا الاتجاه وأن ٤٨٪ منهم يرون حضور الدفاع في جميع الجرائم . وهي نسبة متوقعة بالنسبة الى واجب المحامي في الدفاع .

والسؤال الآخر هو تحديد الجرائم التي يرى فيها وجوب حضور الدفاع اجراءات التحقيق : الجنح البسيطة ، الجنح الاخرى ، جنایات الاعتداء على الأموال جنایات الاعتداء على الأشخاص ، الجنایات المصرة بالمصلحة العامة .

وكاد الاجماع يتعقد حول وجوب حضور الدفاع في الجنایات اذا كانت النسبة حوالي ٩٩٪ . أما في الجنح البسيطة والجنح الاخرى فكانت النسبة ٢٨٪ و ٤٧٪ ، وأعلى نسبة في هذه الانواع الاخيرة كانت للمحامين .

ولا شك أن إيجاب حضور الدفاع في الجرائم المعدودة من الجنائيات يختلف أنواعها هو ما تنادى به غالبية الآراء لأنه يعتبر ضمانة للحريات الفردية خلال التحقيق الابتدائي في هذه الجرائم الخطيرة . ويحسن تنظيم هذا الحق بصورة فعالة حتى لا يقف عد مجرد نصوص لا صدى لها في التطبيق .

(د) تدوين التحقيق :

تناول موضوع تدوين التحقيق النقاط التالية على التوالي : من يقوم بالتدوين ، حالة التدوين الراهن ، أسلوب التدوين .

١ - أي من هؤلاء تفضل للقيام بتدوين التحقيق : المحقق ، الكاتب بعد حلف اليمين ، أي شخص آخر ، مختزل بعد حلف اليمين ، جهاز تسجيل ؟

وكانت أعلى نسبة هي للكاتب بعد حلف اليمين ، وهو ما يجري عليه العمل حالياً ، وبعدها جهاز تسجيل ، ولا شك في أن جهاز التسجيل أفضل بكثير لو توافرت امكانيات استخدامه .

٢ - هل يرسم التدوين بحالته الراهنة صورة دقيقة لما يجري في التحقيق من وقائع وأقوال ؟

كانت النسبة الغالبة في جانب الموافقة إذا بلغت ٦٨ر٦٪ الى ٣١ر٢٪ . ولكن لوحظ أن نسبة الموافقين الى غير الموافقين من المحامين ٤٩٪ الى ٥١٪ . فإذا رجعنا الى الاسباب التي يعزى اليها عدم رسم التدوين لصورة دقيقة لما يجري في التحقيق (وهو موضوع السؤال ٣٣) لوجدنا أن الغالب فيها هو اختصار الاقوال واغفال بعضها وعدم الدقة في اثباتها والخروج عن التحقيق ، وسرعة الكاتب وراحته واهماله وانحرافه وانخفاض ثقافته وقلة عدد اكتبته وقلة وعيهم ورداءة خطهم ، فضلاً عن اسباب أخرى لعل أهمها اختلاف لسغة الكتابة عن لغة الكلام بما يؤدي الى التحريف أو الى تغيير المدلول .

٣ - ما هو الاسلوب الذي تفضل اتباعه في تدوين التحقيق ؟

يدون ما يسمعه بنفس أسلوب المناقشة ، يدون ما يسمعه بعد صياغته في أسلوب واضح ، يدون ما يمليه عليه المحقق ، يدون ملخصاً لما يسمعه . وكان الاتجاه العام للرأي مع الطريقة الأولى اذ بلغت النسبة ٧٣ر٧٪ . ولا شك أن هذه النتيجة تحفظ حقوق جميع الخصوم في بيان مدلول العبارات

• عند طرحها للمناقشة والتي قد تختلف فيها الآراء :

• (هـ) سرعة التحقيق :

تناول هذا الموضوع ثلاث نقاط : معوقات السرعة ، ومدة التحقيق ، وضوابط السرعة .

١ - ما هي العوامل التي تعوق سرعة انجاز التحقيق فى رأيك ؟

• كان التدرج التنازلى للنسب المثوية للعوامل على الوجه التالى : زياده عدد القضايا الواجب انجاز التحقيق فيها عن طاقة المحقق (٨٧٦٪) ، تحير ورود تقارير الخبراء (٨٤٦٪) ، عدم حضور الشهود رغم اجلائهم (٦٩٨٪) ، قصور انجهاز الادارى المعاون للمحقق فى تبعية دراسه (٦٦٧٪) ، تاخر اعلان الشهود (٤٥٧٪) ، تاخر ورود صحف الحامه الجنائيه (٤٣٧٪) ، اشتراط حضور الدفاع اجراءات التحقيق (٤١٤٪) .
والعوامل الأخرى بنسبة ٧٨٪ وكان أكثرها نسبة هو عدم توافر وسائل الانتقال أو الاتصال المناسبة ورداءة الطرق . وتنوع أعمال المحققين وعدم تفرغهم للتحقيق وعدم خبرتهم .

أما أهم عامل من العوامل السابقة الذى يؤثر على سرعة اجراء التحقيق ، فقد كانت النسبة الغالبة هي زيادة عدد القضايا الواجب التحقيق فيها عن طاقة المحقق ، اذ بلغت النسبة فيه ٦٤٧٪ .

وكان السؤال عن مدة التحقيق هو : ترى امكان وضع حد أقصى للمدة التي تستغرقها اجراءات التحقيق ؟

كانت النسبة الغالبة فى جانب النفي اذ بلغت ٦٤٤٪ الى ٣٥٤٪ .

ومن رأى امكان وضع حد أقصى لمدة اتمام التحقيق ، كانت أعلى نسبة فى مواد الجنائيات هي ٢٨٩٪ وهي مدة شهر ، وأعلى نسبة لمواد الجنع هي ٤٤٣٪ وهي اسبوع .

٣ - واتماما للموضوع كان السؤال التالى هو : هل ترى امكان وضع ضوابط لرقابة سرعة التحقيق ؟ ورأى ٨٤٧٪ من الآراء امكان ذلك ، فى حين لم يوافق ١٥٪ .

وعند بيان ضوابط رقابة سرعة التحقيق كان الترتيب التنازلى لها على

الوجه التالي : متابعة ائريس المباخر ٧٨٦٪ ، التفتيش بمعرفة التفتيش القضائي ٥٣٥٪ ، ايجاد جهاز متابعة متخصص ٤٩٥٪ ، تقديم تقارير واحصاءات دورية ٣٣٦٪ ، ضوابط أخرى ٤٣٪ ، وكان أبرزها تقديم تقارير متابعة ، وتقارير دورية يعالج الرئيس عن طريقها أسباب التأخير .

ثالثا : الشروط التي يجب ان تتوفر في المحقق

ثالثا : المحقق :

ناول هذا الموضوع نعين الجهة التي نختص بالتحقيق وفنا لمختلف أنواع الجرائم : مأمور ضبط اتضائي أو عضو النيابة أو قاضي التحقيق . ثم بيان الشروط التي يجب نوافرها في المحقق سواء أكان عضو نيابة أو قاض .

فالسؤال رقم ٢١ هو « ما هي الجهة لاقدر في رأيك على إجراء تحقيق موضوعي دقيق يكفل العدالة في كل الجرائم الآتية :

(أ) المخالفات : وكان الاتجاه الغالب بالنسبة الى كل الفئات اختيار مأمور الضبط القضائي اذ بلغت النسبة العامة ٩٣٤٪ .

(ب) الجنح البسيطة : كان الاتجاه الغالب في هذه الجرائم نحو مأمور الضبط القضائي . اذ بلغت النسبة ٧٧٥٪ . ولوحظ أن المحامين كانت أعلى نسبة فيما بينهم تختار النيابة العامة اذ بلغت ٥٣٪ ، في حين أن من اختار منهم مأمور الضبط القضائي كانت نسبته ٤٦٪ .

(ج) الجنح الأخرى : كان الاتجاه العام هنا نحو جعل التحقيق من اختصاص النيابة . ولكن لوحظ أن نسبة اختيار مأمور الضبط القضائي كانت عالية فيما بين رجال الشرطة اذ بلغت ٧٩٪ ، وهو أمر منطقي بالنسبة الى موضوعات تتعلق باختصاصهم أو عدمه .

(د) جنایات الاعناء على المال : اتجه الرأي الغالب نحو جعل الاختصاص لعضو النيابة فقد بلغت النسبة ٧٦٨٪ ، في حين أن قاضي التحقيق حاز نسبة ٢٠٧٪ . على أنه في خصوص رأي المحامين بالذات نجد أن نسبة النيابة وقاضي التحقيق تقترب الواحدة من الأخرى ، فهي ٥١٪ و ٤٩٪ وهذا ما يمكن تمليله بخشية الدفاع دائما من تآثر النيابة العامة بالسلطة التنفيذية خلافا لقاضي التحقيق .

(هـ) جنيات الاعتداء على الاشخاص : اتجه الرأى ائغالب هنا أيضا نحو جعل الاختصاص لمعضو النيابة ، فقد بلغت النسبة ٧٥١٪ ولكن لوحظ بالنسبة الى رأى المحامين أن عدد من اختار قاضى التحقيق كان أغلب ممن اختار النيابة العامة ، اذ بلغت النسبة ٤٦٪ للنيابة العامة وهى ٥٤٪ لقاضى التحقيق .

ويمكن تعليل هذه الظاهرة بما سبق بيانه الى جرائم الاعتداء على المال .

(ز) الجنائيات المضرة بالمصلحة العامة : تتفق هذه الجرائم فى نتائجها مع جرائم الاعتداء على الاشخاص ، اذ كانت النسبة العامة لاختيار النيابة العامة هى ٦٠٥٪ . ولكن زادت نسبة المحامين التى اختارت قاضى التحقيق اذ بلغت ٦٦٪ فى حين أن من اختار النيابة العامة بلغت نسبته ٣٤٪ وهذا مما يؤكد فكرة أنه كلما كانت الجرائم تتصل بالمصلحة العامة كلما كانت هناك خشية من أن تتأثر النيابة العامة بالسلطة التنفيذية .

والسؤال التالى هو : ما هى الشروط التى ترى وجوب توافرها فى عضو النيابة كمحقق ؟ (١) ثقافة قانونية عامة (٢) اجتياز دورة تدريبية بعد التخرج (٣) ثقافة قانونية متخصصة .

وكانت الاجابة على هذا السؤال كاشفة عما يحتاجه واقسح الحياة العملية ، ذلك أنه وان كانت نسب العناصر الثلاثة قريبة من بعضها الا أن أعلاها كان لاجتياز دورة تدريبية بعد التخرج ، فقد بلغت النسبة وفقاً للتدريب آنف البيان على التوالى هى ١٤٧ ، ١٧١ ، ١٤٣٪ . ولكن فريقاً آخر بلغت نسبته ٢٧٩ رأى الجمع بين المنصرين الاول والثانى معا ، وكان هذا الاتجاه الغالب لجميع الفئات .

والسؤال الاخير فى موضوع المحقق هو : ما هى الشروط التى يجب توافرها فى القاضى كمحقق ؟ (١) ثقافة قانونية عامة (٢) اجتياز دورة تدريبية بعد التخرج (٣) ثقافة قانونية متخصصة .

اتجه الرأى الغالب نحو اشتراط ثقافة قانونية متخصصة ، اذ بلغت النسبة وفقاً للترتيب آنف البيان على التوالى ٥٠٥ ، ٤٤٢ ، ٥٦٨٪ . ولكن اذا رجعنا الى رأى كل فئة على حدة لوجدنا أن الرأى الغالب بين القضاة

والنيابة يشترط ثقافة قانونية عامة . في حين أن الرأي الغالب بين الشرطة والمحامين يشترط ثقافة قانونية متخصصة ، وهذا ما يدل على اقتناع هذا الفريق الأخير بأن قاضي التحقيق يختص بجرائم على قدر من الاهمية والدقة . ولذا فلا يكفي بالتقافة القانونية العامة (جدول رقم ٢١) .

(جدول رقم ٢١)

شرطة قضاء نيابة محامين جملة				
ثقافة قانونية عامة	٤٩	٦٩	٥٧	٣٦
اجتياز دورة تدريبية	٤٨	٤١	٤٥	٣٤
ثقافة قانونية متخصصة	٥٤	٥١	٤٠	٨٤

رابعاً : قاضي التحقيق :

يدور هذا المسم كله حول قاضي التحقيق لنقييم دوره في الدعوى الجنائية ، ولذا تناول نفاطاً عديدة وفقاً لما يلي :

١ - الضمانات التي يوفرها نظام قاضي التحقيق :

كان السؤال الاول هو : هل يوفر نظام قاضي التحقيق ضمانات لا توفرها نظم التحقيق الاخرى ، فان كان الامر كذلك فما هي هذه الضمانات ؟

وكان الاتجاه الغالب في الاجابة على السؤال الاول بنعم ، اذ بلغت النسبة ٩٠٫٦ ، ولم تشذ عن هذا أى من الفئات التي ابدت رأيها .

وأما عن بيان الضمانات فكانت أعلاها ترى أن الخبرة أو السن أو كلاهما يؤدي الى احترام شخصية القاضي بما يوفر الاطمئنان للمتهم ، اذ بلغت النسبة ٥٤٫٤ ٪ ، وكانت النسبة التالية هي ٣٨٫٧ ٪ وكانت لبعده القاضي عن المؤثرات وعدم اتصاله بالسلطة التنفيذية ، وأنه أكثر حيده من الجهات الأخرى . والنسبة التالية لما تقدم هي ٢١٫٤ ٪ وكانت لاستقلال القاضي وحصانته وعدم قابليته للزمل ، وعدم خضوعه لنظام رئاسي كمضو النيابة .

٢ - مصدر ولاية قاضي التحقيق :

أيهما أفضل في رأيك : أن يستمد القاضي ولايته لاجراء التحقيق :
(١) من المشرع مباشرة (٢) بطريق النذب من رئيس المحكمة في الحدود التي يرسمها القانون ؟

وكان الاتجاه الغالب من الرأي الاول ، أى أن يستمد القاضي ولايته من المشرع ، اذ بلغت النسبة ٨٠٧٪ .

(أ) وقد تفرع على السؤال اثناسابق ، سؤالان بالنسبة لمن رأى استمداد القاضي ولايته من المشرع . وأول السؤالين هو : هل توافق على أن نباسر النيابة العامة التحقيق في الجرائم التي حددها القانون لقاضي التحقيق ؟

وقد كانت النسبة الغالبة في جانب عدم الموافقة اذ بلغت ٦٧٧٪ .
على أنه في خصوص أعضاء النيابة العامة بالذات وافق ٥٦٪ منهم على ذلك .
في حين أن نسبة غير الموافقين هي ٤٢٪ ، ويمكن تحليل هذه النتيجة بنمسك اننيابة العامة بسلطاتها في التحقيق .

والسؤال الآخر هو : ما هي وسيلة اتصال قاضي التحقيق بالواقعة في رأيك ؟ (١) بلاغ من الافراد (٢) بلاغ من الشرطة دون انخاذاى اجراء (٣) بلاغ من الشرطة بعد اتخاذ اجراءات الاستدلالات . (٤) بلاغ من النيابة العامة قبل اتخاذ أى اجراء (٥) بلاغ من النيابة العامة بعد اتخاذ اجراءات التحقيق ؟ وكان الاتجاه الغالب في جانب تقديم بلاغ من النيابة العامة قبل اتخاذ أى اجراء . اذ بلغت النسبة ٤٣٥٪ . على أنه في خصوص رجال الشرطة بالذات فقد كانت أعلى نسبة (وهي ٥٠٪) ترى أن يكون اتصال قاضي التحقيق بالواقعة ببلاغ من الشرطة بعد اتخاذ اجراءات الاستدلالات .

(ب) ومن رأى أن يستمد قاضي التحقيق ولايته من رئيس المحكمة في الحدود التي رسمها القانون ، فقد تفرع على هذا الرأي عدة نقاط :

(١) هل ترى أن يكون قرار رئيس المحكمة بنذب قاضي التحقيق نهائيا أم قابلا للطعن ؟

وكانت نسبة من يرى نهائية القرار الى من يرى قابليته للطعن هي ٦١٣ و ٣٧٨٪ ، على أنه في خصوص رجال الشرطة كانت النسبة قريبة من بعضها البعض اذ هي ٤٨٥١٪ .

٢ - ما هي الجهة المختصة بالطعن ؟ : (١) جهة قضائية (٢) جهة أخرى
كما هو الحال في نظام المفوض البرلماني ؟

وفي هذا السؤال بلغت نسبة اختيار الجهة القضائية ٩٦,٣٪ .

٣ - من الذي له حق طلب ندم قاضي التحقيق ؟ : (١) المتهم (٢) المجنى
عليه (٣) المدعى بالحقوق المدنية (٤) المسئول عن الحقوق المدنية (٥) ضابط
الشرطة المختص (٦) النيابة العامة (٧) جهة أخرى ؟

وكانت النسب على التوالي للنيابة العامة ثم المتهم ثم المجنى عليه . د
بلغت ٧٠,٥ و ٣٣,٧ و ٢٢,١ .

٤ - أيها تفضل أن يكون تحديد القانون ليعدد تقديم طلب الندم ؟

(١) قبل الاستدلال (٢) أثناء القيام بالاستدلال (٣) بعد الاستدلال
(٤) أثناء اجراء تحقيق بواسطة النيابة (٥) بعد التحقيق السدي تجريه
النيابة ؟

وقد كان ائريب على التوالي بعد الاستدلال ، ثم بعد التحقيق الذي
تجريه النيابة العامة . ثم أثناء اجراء تحقيق بواسطة النيابة ، فقد بلغت
النسبة ٣٧,٨ و ٢٤,٤ و ٢٠,٧ .

٣ - تولي قاضي التحقيق اختصاصاته :

تناولت الاسئلة بعد هذا عدة نقاط تدور حول تحديد القاضي المحقق
وصلاحيته واتصاله بالدعوى الجنائية وعلاقته بالنيابة العامة .

١ - أيهما تفضل للقيام بمهام قاضي التحقيق ؟ قاضيا أم رئيس
محكمة ؟ ذلك بالنسبة الى الجنع وبالنسبة الى الجنائيات ، وقد رأت النسبة
الغالبية أن يختص من كان في درجة قاض للتحقيق في مواد الجنع اذ بلغت
النسبة ٨٤,٣٪ اما بالنسبة الى الجنائيات فقد رأى ٥٦,٤٪ أن يختص بها
رئيس المحكمة ، في حين رأى أن يختص بها قاض ٤٢,٩٪ أي أن النسبة
الغالبية هي لرئيس محكمة على أنه في خصوص رجال القضاء والنيابة بالذات
كانت النسبة الغالبة نحو منح الاختصاص لقاض ولعل مرجع هذا الرأي
هو تقديرهم لما يكشف عنه عمل التحقيق الذي يباشرونه .

٢ - هل ترى أن قاضي التحقيق : (١) يختص بحالة الجنابة مباشرة الى
قاضي الحكم ؟ أو (٢) يرسلها الى رئيس النيابة الذي يتولى احانتها ؟ أو

(٣) يرسلها الى مستشار الاحالة ليحيلها ؟ وقد ذهب الرأى الغالب الى أن يرسل القاضى الاوراق الى مستشار الاحالة ليحيلها على قاض الحكم . على أنه لوحظ أن أعلى نسبة لدى رجال القضاء بصفة خاصة هي لمنح الاختصاص لقاضى التحقيق بالاحالة مباشرة .

٣ - أيهما تفضل : أن يتفرغ قاضى التحقيق لأعمال أم يمهّد اليه بأعمال أخرى الى جانب التحقيق ؟ . وقد بلغت نسبة تفرغ قاضى التحقيق ٩٢٪ . وهذا أمر منطقي اذا أريد أن يحقق نظام قاضى التحقيق الغاية منه .

٤ - هل تعتبر أن هناك خصومة جنائية بالنسبة الى الاجراءات التى تتبع أمام قاضى التحقيق ؟ ولقد بلغت نسبة من لا يرى وجود خصومة جنائية ٥١٪ ، فى حين بلغت نسبة من يرى وجود الخصومة ٤٥٪ ، على كل حال فإن الفارق بين الرايين ليس بكبير ، على أن هناك خلافا بين الفئات المختلفة ، فأترأى الغالب بين الشرطة والنيابة يرى وجود الخصومة ، على العكس من الرأى الغالب من رجال القضاء والمحامين (جدول رقم ٢٢) .

(جدول رقم ٢٢)

شرطة قضاء نيابة محامين جملة				
٥٣	٤٨	٥١	٤١	نعم
٤٤	٤٩	٤٣	٥٦	لا

٥ - هل توافق على أن يتمتع قاضى التحقيق بذات الصلاحيات المقررة لقاضى الحكم ؟ وقد بلغت نسبة الموافقة على ذلك ٩٠٪ .

٦ - هل ترى جواز الطعن فى القرارات الصادرة من قاضى التحقيق ؟ وكما هو الشأن فى جميع الاسئلة المشابهة فى هذا البحث الميدانى بلغت نسبة الموافقة ٩٢٪ .

والسؤال التالى لهذا هو تحديد الجهة المختصة بنظر الطعن : جهة قضائية أعلى ، أم جهة مستقلة كما هو الحال فى نظام المفوض البرلماني وكان

الرأى الراجع هو جعل الاختصاص لجهة قضائية اعلى بلغت النسبة ٩٥٪ .
٧- ما نوع العلاقة التى يجب أن تكون فى رأيك بين قاضى التحقيق
والنيابة العامة بعد التبليغ عن الواقعة : علاقة رئاسية للقاضى ، أم استقلال .
تام ؟ وقد رأى ٨٠٥٪ أن يكون هناك استقلال تام .

التطبيق العملى لنظام قاضى التحقيق :

لقد أريد بالاسئلة فى هذا النطاق معرفة ما كشف عنه العمل فى الفترة
التي طبق فيها نظام قاضى التحقيق فى مصر ، واذا كانت الاجابات مطلوبة .
ممن باشر هذا النظام أو بالاكل يكون قد عاصره .

١ - واول الاسئلة هو : هل نوافق على اعاده العمل بنظام قاضى التحقيق .
الذى كان معمولا به فى عام ١٩٥٢ ؟

وكانت نسبة عدم الموافقة ٧١٨٪ .

وكان منطقيا أن يكون السؤال الثانى هو معرفة الاسباب المؤدية الى
تأييد أى الرايين . وكانت الاسباب الغالبة لعدم الموافقة هي أن تعدد مراحل
التحقيق تؤدي الى ضياع الآثار والادلة وتعقيد الاجراءات وناخير الفصل فى
القضايا . وان فى النيابة العامة الكفاية حيث أنها أقدر وأسرع . أما من رأى
العود الى نظام قاضى التحقيق فعلى ذلك باستقلال القاضى وعدم خضوعه
لجهة رئاسية ولأن فيه ضمانات لكشف الحقيقة .

٢ - هل قابلتك صعوبات عند قيامك بمهام التحقيق (أو علمت بها)
بوصفك قاضى التحقيق ؟

وكانت نسبة من قابلته صعوبات الى من لم تقابله ٣٥٣٪ الى ٤٤٪ .
أما الاسباب الرئيسية لهذه الصعوبات فهي فى أكبر الاعداد أن اجراء التحقيق
على ثلاثة مراحل (شرطة ، نيابة ، قاضى تحقيق) يضيع أدلة الاتهام لاحتمال
تغيير معالم الجريمة ، وعدم معاونة ائهاز الادارى . ولأن قاضى التحقيق
ليست له صلة مباشرة برجال الشرطة ، وكثرة عدد القضايا مع قلة عدد
القضاة .

٣ - ما عدد الحالات التى انتدبت فيه للتحقيق طبقا للمادة ٩٤ من
قانون الاجراءات الجنائية ؟

وكانت النسبة : حالة واحدة وحالتين ، وثلاث حالات وأربع حالات وخمس
بحالات ومن ٦ الى ٨ حالات ومن ٩ الى ١٠ حالات و ٣٠ حالة هي على التوالي.

٢٦ و ٢٧ و ٢٨ وصفر و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٣٢ على انه ينبغي مراعاة أن تعداد هذه الحالات كان عن الفترة القصيرة التي طبق فيها نظام قاضي التحقيق في مصر .

٥ - ما هي عدد الحالات التي انتدبت فيها تطبيقا لنص المادة ٦٥ من قانون الاجراءات الجنائية ؟ (وهي الخاصة بطلب من جانب وزير العدل) .

وتبين أن جميع المستقمارين لم يندبوا فيما عدا مستشار واحد ندب في ٩٦ حالة لمراجعته اقرارات الكسب غير المشروع . ويلاحظ أن هذا لا يعد ندبا للتحقيق أي أن هذا النص لم يطبق عملا .

مشروع قانون الاجراءات الجنائية :

أريد اخذ انراى فى المواد ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٦٦ من مشروع قانون الاجراءات الجنائية . وانما للفائدة نورد كل نص والدراسة التي جرت عنه .

١ - تنص المادة ١٦٤ من المشروع على أن للنائب العام اذا اقتضى الحال أن يطلب الى رئيس المحكمة الابتدائية ندب أحد قضاة المحكمة لتحقيق جريمة أى حالة كانت عليها الدعوى «فهل توافق على نص هذه المادة كما هو ، أو ما هي التعديلات التي ترى ادخالها على هذا النص ؟

ولقد وافقت نسبة ٦٦٦٪ من الآراء على بقاء النص كما هو . أما من رأى التعديل فقد تطلب أن يحدد المشرع صراحة ، العضايا التي يختص قاضي التحقيق بتحقيقها . وهذا يمثل ١٤٨٪ وقد رأى فريق تمثل نسبته ٧٪ إلغاء النص كلية .

٢ - نص المادة ١٦٥ من المشروع على أن « للمتهم فى جريمة أن يطلب الى رئيس المحكمة الابتدائية أن يصدر قرارا بنذب قاض للتحقيق فيها .

وللدعوى بالحقوق المدنية أن يطلب ذلك أيضا بشرط أن يودع خزانة المحكمة عند طلبه كفاية مقدارها عشرون جنيها فى الجنايات وعشرة جنيها فى الجنح .

ويصدر رئيس المحكمة قراره اذا رأى أن تحقيق الدعوى بمعرفة قاض بدلا من النيابة العامة أكثر ملاءمة بالنظر الى ظروف الجريمة . وذلك بعد حسم اقوال النيابة العامة .

ويكون قرار رئيس المحكمة بقبول الطلب أو رفضه غير قابل للطعن ، ويجوز مصادرة الكفالة اذا رفض طلب المدعى بالحقوق المدنية ، وتسنىم النيابة العامة فى التحقيق حتى يباشره القاضى الذى يصدر القرار بنده .

فهل توافق على نص هذه المادة كما هى ؟ أو ، ما هى التعديلات التى ترى ادخالها على النص ؟

وقد ذهب ٦٠٢٪ من الآراء الى الموافقة على النص ، فى حين لم يوافق عليه ٣٤٩٪ . وفى هذا الجانب الاخير رأى فريق منه بلغت نسبته ٢٢٪ أن يحدد القانون الجرائم التى يجب تحقيقها بواسطة قاضى التحقيق ولا داعى للندب ، فى حين رأى فريق بلغت نسبته ١٩٣٪ الغاء المادة كلية .

٣ - نصر المادة ١٦٦ على أن « نوزير العدل أن يطلب من محكمة الاستئناف ندب مستشار تحقيق جريمة معينة أو جرائم من نوع معين ، ويكون الندب بقرار من الجمعية العمومية للمحكمة .

وفى هذه الحالة يكون المستشار المندوب هو المختص دون غيره باجراء التحقيق من وقت مباشرته العمل ، وتكون له جميع الاختصاصات المخولة فى القانون لقاضى التحقيق وللمحكمة الجنب المستأنفة منمقدة فى غرفة المشورة .

فهل توافق على نص هذه المادة كما هو ، أو ما هى التعديلات التى ترى ادخالها على النص ؟

وقد رأى الابقاء على هذا النص ٧٧٢٪ من الآراء ، فى حين لم يوافق على ذلك نسبة ١٦٣٪ . وقد رأت نسبة ٢٣٥٪ منهم أن لا ضرورة لهذا النص ، ويجب الغاؤه ، فى حين رأى ١٣٧٪ أنه يجب أن يكون الندب للمشرع فقط وتحدد الجرائم التى يحققها القاضى بنص فى القانون .

خلاصة

يتعين علينا بعد استعراض ما أسفرت عنه الدراسة الميدانية على الوجه آنف البيان ان نركز الاتجاهات التي خلصت اليها حتى نستطيع نبين الطريق الصحيح في موضوع البحث . فاذا كانت الدراسات النظرية توضح أفكار المشرع واتجاهاته نحو موضوع معين بما يصوغه من نصوص ، الا ان التطبيق العملي يكشف عن مميزات اى نظام او المقصود منه . ونعرف النواحي التطبيقية للنصوص وكيفية اعمالها بما قد يدفع المشرع الى تعديل النصوص القائمة أو استحداث أخرى جديدة . وآية هذا ان كثيرا من الاحكام القضائية كانت هاديا للمشرعين عند وضع القانون أو تعديله ، فنراهم يضمنونها نصوصهم مقرررين في المذكرات الايضاحية أنهم عملوا على تقنين ما اسفر عليه رأى القضاء . وتمشيا مع هذا كانت العناية بأن يكون استيضاح الرأى فى المشاكل التى تور حول البحث مأخوذا ممن له صلة وثيقة بتطبيقه العمل ، أى افراد الشرطة والقضاء والنيابة والمحاماة . ونحن اذ نعرض لنتائج الدراسة الميدانية نرجو أن تكون تحت يد كل باحث أو مشرع لعله يفيد بما أسفرت عنه .

وفيماء إلى بيان الاتجاهات العامة ، اما التفاصيل فقد سلف بانها .

أولا : مرحلة الاستدلالات :

١ - منح الاختصاص بجميع الاستدلالات فى المخالفات لصف ضابط شرطة ، وفى الجنج البسيطة - أى التى يعاقب عليها بالغرامة أو الحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر - لأمين الشرطة ، وفيما عدا ذلك من الجنج والجنايات على مختلف أنواعها - أى جنايات الاعتداء على الاموال والاشخاص ، والاضرار بالمصلحة العامة - فالاختصاص فيها لضباط الشرطة .

٢ - اعطاء الجهة المختصة بالاستدلالات الحق فى مباشرة الاجراءات الماسة بالحرية الفردية (الاستيقاف ، القبض ، التفتيش) فى جميع الجرائم ما دامت فى حالة التلبس أما فى غير حالة التلبس فقد أجازت مباشرة تلك الاجراءات اذا وجدت دلائل كافية على الاتهام فى مواد الجنايات .

٣ - السماح لمحامى المتهم بالحضور فى جميع اجراءات الاستدلالات ، وهذا يتفق مع ما نص عليه فى قانون المحاماة لسنة ١٩٦٨ .

٤ - إيجاد نوع من الاشراف القضائي على الانشطة التي تمارسها جهات جمع الاستدلالات ، حيث لا يفي الاشراف الراهن بالغرض منه ، لقصور وسائله وعدم جديتها وروتينته .

٥ - منح رجال الضبط القضائي حق اقامة الدعوى الجنائية فى مواد المخالفات دون الجنب البسيطة .

٦ - عدم منح أية مكافأة - توازى نسبة من قيمة المضبوطات - للقيام بأعمال الاستدلالات ، خشية اختلاق الادلة والتلفيق والتحامل على المتهم والاستغلال وعدم النزاهة .

ثانيا : مرحلة التحقيق :

١ - لا ضرورة لاجراء التحقيق فى مواد المخالفات ، وتجاوز مباشرته فى مواد الجنب البسيطة ، ويجب اجراء التحقيق فيما عدا ذلك من جنس وجنایات .

٢ - الغاية من التحقيق هى على التوالى . كشف الحقيقة عن طريق تقدير الوقائع والادلة ، حماية الحقوق الاساسية للمجتمع ، حماية الحقوق الانسانية للفرد ، جمع أدلة الاتهام ، دراسة شخصية الجاني .

٣ - تخصص جهة قضائية يطمئن امامها فى الاجراءات أو القرارات التى يتخذها المحقق بالمخالفة للقواعد الخاصة بحماية الحرية الفردية للمتهم .

٤ - عناصر التحقيق الجوهرية هى : تدوين التحقيق ، حضور الخصوم ، سرعة التحقيق ، حضور الدفاع ، علانية التحقيق .

أ - يقوم بتدوين التحقيق كاتب بعد حلفه اليمين ، ويرسم التدوين بحالته الراهنة صورة واعية لما يجرى فى التحقيق من وقائع واقوال ، ومن الافضل أن يدون انكاتب ما يسمعه بنفس أسلوب المناقشة .

ب - يجوز للمحقق منع أحد الخصوم من حضور بعض اجراءات التحقيق ، ومن حق الخصوم توجيه الاسئلة الى المتهم والشهود دون أن يصل ذلك لدرجة استجوابهم ، وللمحقق أن يرفض توجيه بعض الاسئلة للمتهم أو الشهود ، على أنه يجوز التظلم من قرار الرفض أمام جهة قضائية .

ج - يعوق سرعة انجاز التحقيق زيادة عدد القضايا الواجب اجراء التحقيق فيها عن طاقة المحقق ، وليس في الامكان وضع حد اقصى للمدة التي نستغرقها اجراءات التحقيق ، وان كان من الجائز وضع ضوابط لرقابه سرعه التحقيق .
اهمها متابعه الرئيس المباشر .

د - يتعين حضور الدفاع وجوبا في الجرائم المعدودة من الجنايات وحدها .

هـ - اهم مظاهر علانية اتحقيق حضور الخصوم والمدافع عنهم وحق الاطلاع وبجوز الخروج على قاعدة العلانية - سرية التحقيق - في احوال خاصة لحماية الاسرة او المصلحة جوهرية للمجتمع . ومع هذا لا يجوز الطعن في قرار السرية امام جهة قضائية ، ولا محل لنشر الاخبار المتعلقة بالتحقيق بآية وسيلة من وسائل الاعلام .

ثالثا : المحقق :

١ - الجبة الافدر على اجراء تحقيق موضوعي يكفل العدالة في الجرائم المعدودة من المخالفات والجنتج والبسطة هو مامور الضبط القضائي ، وفيما عدا هذا من جنتج وفي مختلف الجنايات تقوم اننيابة العامة بالتحقيق .

٢ - ينبغي أن يجتاز عضو النيابة للقيام بعمله كمحقق دورة تدريبية بعد تخرجه . فاذا كان الذي يباشر التحقيق قاضيا وجب أن تتوافر له نفاذه قانونية متخصصة .

رابعا : قاضي التحقيق :

١ - يوفر نظام قاضي التحقيق ضمانات لا توفرها نظم التحقيق الاخرى ، اهمها أن خبرته وسنه يؤديان الى احترام شخصية القاضي بما يوفر الاطمئنان لملتهم ، فضلا عن بعده عن المؤثرات وعن السلطة التنفيذية .

٢ - يستمد قاضي التحقيق ولايته من القانون مباشرة ولا تباشر النيابة العامة التحقيق في الجرائم التي حددها القانون لقاضي التحقيق . ويتصل قاضي التحقيق بالواقعة ببلاغ من النيابة العامة قبل اتخاذ أي اجراء .

٣ - يباشر التحقيق في مواد اتجنتج من كان في درجة قاض ، ونفسى مواد الجنايات من كان في درجة رئيس محكمة .

ويتمتع قاض التحقيق بذات الصلاحيات التي يتمتع بها قاضي الحكم .
وهناك استقلال تام بين قاضي التحقيق والنيابة العامة بعد التبليغ
عن الواقعة .

ويجب ان يفرغ القضي لأعمال التحقيق فلا يعهد اليه بأعمال
أخرى .

وليس هناك خصومة جنائية بالنسبة للإجراءات التي تتبع أمام قاضي
التحقيق .

ويجوز الطعن في القرارات الصادرة من قاضي التحقيق أمام جهة قضائية
أعلى .

وبعد الانتهاء من التحقيق يرسل القاضي الأوراق الى مستشار الإحالة
ليحليها على قاضي الحكم .

التطبيق العمل لنظام قاضي التحقيق :

لا محل لإعادة العمل بنظام قاضي التحقيق . لأن نعدد مراحل التحقيق
يؤدي الى ضياع الآثار والأدلة وتمتد الإجراءات ونأخر الفصل في القضايا
وفي النيابة العامة الكفاية لأنها أقدر وأسرع .

وقد فامت عدة صعوبات أمام قضاة التحقيق أهم أسبابها إجراء التحقيق
على ثلاث مراحل وعدم معاونة الجهاز الإداري وكثرة عدد القضايا مع قلة عدد
القضاة . يؤدي الى ضياع الآثار والأدلة وتمتد الإجراءات ونأخر الفصل في
القضايا .

مشروع قانون الإجراءات :

إبقاء نصوص المواد ١٦٤ و ١٦٥ و ١٦٦ من المشروع على ما هي عليه .
وتتناول الأولى طلب النيابة من رئيس المحكمة نوب قاض للتحقيق .
والثانية طلب المتهم والمدعى المدني من رئيس المحكمة نوب قاض للتحقيق ،
والأخيرة خاصة بطلب وزير العدل من محكمة الاستئناف نوب مستشار
للتحقيق .

الملامح الاجتماعية للجريمة

بأسوان

(تقرير موجز)*

اعتماد

عدنان عبد الحميد زيدان**

يشتمل هذا التقرير الموجز - في أجزاء ثلاثة - على الاطار النظري والمنهجي لدراسه ، تحليل احصائي لحجم وانماط الجريمة بأسوان ، واخيرا نتائج اندراسه الميدانيه معتمدا على اداة تحليل مضمون ابلاغات الجرائم فى اقسام الشرطة بأسوان .

واعدرة الاساسيه للبحث هى أن المجتمع الاسوانى - نتيجة لبناء مشروع السد العالى - قد طرأ عليه مجموعه من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والنعافيه من اهمها على سبيل المثال - مشروع تهجير اهالى النوبة الى مجتمع جديد ، ووفود ما يقرب من ١٠ آلاف عامل بثقافات مختلفه (محليه وأجنبية) اشتركوا فى بناء السد واختلطوا - لسنوات - بسكان المجتمع الاسوانى الاصليين فتعاقل أولئك وهؤلاء وأثر وتأثر كل بالآخر ، كذلك وقد نشأت - نتيجة لهذا المشروع ثانى اكبر بحيرة صناعية فى العالم بحيرة (ناصر) ونشأت على شواطئ هذه البحيرة جماعات جديدة تتخذ من الصيد بحرفة رئيسية وتتميز عن غيرها من الجماعات بمجموعة من الخصائص التى تدعو الى البحث .

(*) بدأ العمل بهذا البحث فى العام العلمى ١٩٧٥ ببلجنة مشكلة من السادة الدكتور عاطف وصفي (مشرفا) ، الدكتور حسين فهمي (مستشارا للبحث) وعضوية الدكتور السيد ساسا والاساذه ، حسن الكاسف ، عدنان زيدان ، أحمد المراهي ، فاطمة القليتي (كسكرير فى الى جانب عضوية اللجنة) .

وقام بكماة التقرير النهائي كل من السادة الدكتور عاطف وصفي (الجزء الاول من التقرير) الدكتور ساسا (الجزء الثانى من التقرير) .

القانونون بالعمل الميداني : السادة رشاد أحمد عبد اللطيف ، فؤاد نجيب ، بهاء رويس ، وجيه يوسف .

القانونون بالتحليلات الاحصائية : السادة الاسناذ محمد النجار ، سامية الخشاب ، محمود السد . نبيل وجدى رلفة ، شويكار مختاريل ، زيشب مصطفى قس .

**الباحث بوحده بحوث السلوك الاحرامى بالمركز وعضو هيئة البحث .

كان لهذه المتغيرات المختلفة وما عداها آثارها المختلفة على الحياة الاجتماعية بأسوان ، وقد دعا هذا المركز انقوى للبحوث الاجتماعية والجنايية بالماهره لاجراء مجموعة متكامله من البحوث لدراسه الآثار الاجتماعية لبناء السد العالى ، وقد اختصت وحدة بحوث السلوك الاجرامى بالمركز بدراسه ملامح الظاهرة الاجرامية بمحافضة أسوان وما تآترت به هذه الملامح نتيجه لمتغيرات المختلفة السابق الاشارة اليها وغيرها .

القسم الاول

الاطار النظرى والمنهجي للدراسة

تمهيد :

شركن هذه الدراسة حول اظاهرة الاجرامية باعنبسارها السلوك الاجتماعى الذى يرتبط بكافة الجوابب الاقتصادية والاجتماعية والمعاية من ناحيه وباعتبارها نجسيذا للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنفاية وما يعترها من بغيرت ومشكلات من ناحيه اخرى .

وبعد محافضة اسوان من اهل محافظات جمهوريه مصر العربية فى معدل الجريمة ، وذلك لقوة التماسك العائلى والاجتماعى فى المجتمع الاسوانى من فاحية ولاارتفاع قيمة الامانة فى هذا المجتمع من ناحيه اخرى . ولذلك نم يحكم اختيارنا للموضوع جسامة اظاهرة الاجرامية وانما دفعنا لهذه الدراسة الحاجة للتعرف على الظاهرة الاجرامية والاضواح الاجتماعية التى تآترت بانشاء السد العالى ، وخاصة ان الظاهره الاجرامية بمحافضة اسوان ام تتناولها الابحاث الاجتماعية العديدة التى اهتمت بدراسة الظواهر الاجتماعية الاخرى بالمحافضة ، ومن تم نعد تلك الدراسة دراسة استطلاعية فى المحل الاول . وتهدف هذه الدراسة الى التعرف على حجم وانماط الظاهرة الاجرامية ومدى تكرار حدوثها أو زيادتها أو نقصانها أو ظهورها أو اختفائها ، ونهدف كذلك الى تحديد الظروف الاقتصادية والاجتماعية والنفاية وما طرا عليها من تغيرات خلال فترة انشاء السد العالى وفترة ما بعد انشاء السد العالى ، وآثر هذه التغيرات على حجم وانماط الظاهرة الاجرامية بأسوان .

الفصل الأول

الاطار النظرى لعلماسة الظاهرة الاجرامية بأسوان

تمتد الجريمة ظاهرة اجتماعية عامة توجد فى كل المجتمعات الانسانية . والجريمة مسئلة اجتماعية وحاصه عندما يرتفع معدلها بصورة شكل خطرا على لىان المجتمع ، وتلك ينهم الباحثون بدراستها لتحديد حجمها وبطور هذا الحجم وأنماطها ولايضاح العوامل الدافعه اليها . ونعكس الجريمة فى مجتمع ما الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمقافيه التى تولدت عنها وادت اليها .

ويشهد المجتمع المصرى تغيرات اقتصادية واجتماعية ونقدية بواكب التوسع الحضري السريع . ولا شك أن هذه التغيرات تؤثر فى الظاهره الاجرميه وتتركز هذه الدراسة حول الظاهره الاجرميه فى المجتمع الاسوانى ، وحاصه ان هذا المجتمع قد تعرض فى الفترة الاخيرة لتغيرات كبرى ، اهمها ولا شك بناء السد العالى وما صاحب ذلك من وفود لآلاف من العمال والفنيين من جميع أنحاء الجمهورية الى المجتمع الاسوانى المحافظ ، ومثل هذا الموقف يعد حدثا فريدا فى حياة السكان فى هذه المحافظة . وذلك لان محافظة اسوان من المحافظات الطارده للسكان ولم يحدث ان كانت منطقه جاذبه للسكان الا فى فترة انشاء السد العالى ، ويرجع ذلك الى البعد المكاني من العاصمة والى سوء الاحوال المناخية وخاصة فى الصيف والى قلة فرص العمل فى المحافظة ، وهكذا ظهر وضع اجتماعى جديد فى المجتمع الاسوانى لم يتعود عليه السكان ، وهو وجود ما يقرب من عشرة آلاف عامل وفنى فى محافظتهم ، وينتمى هؤلاء العمال الى جميع المحافظات بمصر وكذلك ينتمى القليل منهم الى ثقافة اجنبية . وهى الثقافة الروسية ، وذلك لحضور عدد من العمال الروس الى المحافظة فى فترة انشاء السد العالى . ومن المتوقع ان يحدث تلك التغيرات فى البناء الاجتماعى للمجتمع الاسوانى اضطرابا فى حالة التوازن التقليدية ، ولا بد أن ينعكس هذا الاضطراب وحالة اللاتوازن على حجم وأنماط الظاهره الاجرامية بمحافظة أسوان وتتمثل حالة اللاتوازن فى ظهور أنماط اجرامية معينة أو جديدة وتزايد أو تناقص أنماط اجرامية أخرى .

ولا يمكن دراسة الظاهره الاجرامية بأسوان بدون ربطها بواقع الحياة الاجتماعية ، سواء على المستوى الريفى أو الحضري ، أو على مستوى الوحدات الادارية المختلفة . أو على مستوى الفترات الزمنية المختلفة . وهكذا وجب

دراسة الظاهرة الاجرامية بأسوان في فترات قبل انشاء السد العالي وأثناء
إنشاء السد العالي وفترة ما بعد انشاء السد ، وذلك لأن كل فترة تتميز
بظروف خاصة تؤثر حتما في الظاهرة الاجرامية .

تمثل فترة ما قبل السد حالة توازن اجتماعي في المجتمع الأسواني ،
حيث ساد الطابع التقليدي المحافظ ، ولم تحدث في تلك الفترة تغيرات
اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية بارزة فمثلا اذا أخذنا عامي ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ،
لتمثيل تلك الفترة ، نلاحظ أن الحجم الفعلي للجنايات عام ١٩٦٣ كان ٤٦
جناية في المحافظه يقابلها ٦٩ جناية عام ١٩٦٤ ، في حين أن حجم الجناح
بلغ ٧٧١ جناحه عام ١٩٦٣ وبلغ ٧٨٤ جناحه عام ١٩٦٤ ، يوضح من تلك
الارعام حدوث زيادة في حجم الجناح والجنايات في عامين متتابعين ومتداعين
في مرحلة انشاء السد . ولذلك فان هذه الزيادة رغم صغرهما بعد زيادة
واضحة لانها متعلقة بمجتمع محافظ من ناحيه ، ولتأهب العاملين من ناحيه
أخرى .

وهكذا فان الصور النظرى لموضوع الدراسه يتصل في أن اضطراب
حاله التوازن في البناء الاجتماعى التقليدى للمجتمع الاسوانى بسبب وفود
الآلاف من العمال والعنيين للمنطقه لانشاء السد العالى سيصاحبه ارتفاع في
حجم الجريمة وظهور أنماط اجرامية جديدة وحدثت تغيرات واضحه في
الظاهرة الاجرامية بصورة عامه . وفيما يتعلق بمرحلة ما بعد انشاء السد
العالى ، وخروج العمال والعنيين من المحافظه وعودتهم الى مجتمعاتهم الاصليه ،
فانه من المتوقع ان يحدث تغيرات في انطاهة الاجراميه في اسوان . ومن اهم
مظاهر هذه التغيرات انخفاض حجم الجريمة ، وذلك لعوده المجتمع لاسوانى
لحاله التوازن العادى الخاص بمجتمع محافظ . ونؤيد البيانات صحه هذا
التصور النظرى فاذا أخذنا عامي ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ لتمثيل فترة ما بعد
انشاء السد العالى نلاحظ أن عدد الجنايات في المحافظه كان ٤٤ جنايه
عام ١٩٧٣ وانخفض الى ٣٥ جناية عام ١٩٧٤ ، وكذلك انخفض عدد الجناح
من ٤٥٣ جناحه في عام ١٩٧٣ الى ٤٢٤ جناحه في عام ١٩٧٤ . ينصح مما
سبق أن حجم الجريمة في محافظة أسوان صغير وأخذ في النقصان ، إذ
لا يتجاوز عدد الجنايات والجناح في محافظة أسوان بجميع وحداتها الاداريه
٤٥٩ جناحه وجناية عام ١٩٧٤ ، ولكن بالرغم من صغر حجم الظاهرة ، فانها
تعكس بصورة واضحه الظروف والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
التي تعرضت لها المحافظه ويتمثل ذلك في التغيرات التي تحدث في حجم
الجريمة في الفترات الزمنية المختلفه .

وفي ضوء ما تقدم يتبين أن مفهوم الجريمة هو المفهوم الأساسى في

هذه الدراسة ورغم أن مفهوم الجريمة مفهوم قديم وتناولته بالمعالجة اتجاهات مختلفة إلا أنه يحتاج الى مزيد من التحديد والوضوح . ومن المفاهيم التي يختلط بمفهوم الجريمة مفهوم الانحراف ، والواقع أن مفهوم الانحراف أكثر سمولا من مفهوم الجريمة ، وذلك لأن الانحراف ظاهرة عامة تشمل صور الاعمال المجرمة والافعال غير المجرمة . أما الجريمة فتتخص بالافعال التي تم بجريمتها وخضعت لقانون العقوبات ، وهكذا فإن مفهوم الجريمة تقصد به السلوك الذي يخالف القانون الجنائي المصري ، ويتمثل في هذه الدراسة في الجنح والجنايات .

إن ظاهرة الجريمة ظاهرة اجتماعية عامة تسود كل المجتمعات البشرية رغم اختلاف نفاذها وبنيتها الاجتماعية ودرجة نموها ونفوذها الاقتصادي . وننسم الجريمة بجميع خصائص الظاهرة الاجتماعية التي حددها العلامة أغرسي اميل دور كايم وهي خصائص انعمومية والتلفائية والجبر والالزام ، ومن ثم يكون الاختلاف فيما بين الجرائم . بالنسبة للمجتمعات المختلفة اختلاف في الدرجة وليس اختلافا في النوع ، بمعنى أن الجريمة موجودة في كل مجتمع ولكن بخلاف ملامحها من مجتمع لآخر ، ونحدد الظواهر الاجتماعية الأخرى ملامح الظاهرة الاجرامية في المجتمع ونعكس التغيرات التي تحدث في ملامح الظاهرة الاجتماعية في مجتمع معين - التغيرات التي تحدث في المجتمع بانساقه الكبرى ، النسق الاجتماعي ونسق الثقافة ونسق التشخيص - وهكذا فإن تصورنا النظري للجريمة يتمثل في كونها ظاهرة اجتماعية متداخلة وظيفيا مع باقي الظواهر الاجتماعية في المجتمع قيد البحث ، ويتمثل هذا المجتمع في المجتمع الاسواني الذي يتعرض لتغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية كبرى ، لابد أن ينعكس آثارها على الظاهرة الاجرامية بالمجتمع .

التغيرات التي صاحبت بناء السد العالي :

تتلخص تلك التغيرات في بناء السد العالي ، وما نتج عن تلك العملية الاقتصادية من آثار اجتماعية كبرى ، ومن أمثلة ذلك وفود ما يقرب من عشرة آلاف عامل وفنى الى المجتمع الاسواني المحافظ ، الذي لم يعرف من قبل مثل هذا العدد الضخم من الوافدين الأغراب ، هذا بالإضافة الى عملية تهجير أهالى النوبة من مجتمعهم الأصلي في جنوب اسوان الى مجتمع جديد مستحدث في شمال اسوان . وحدثت تغيرات اقليمية في طبيعة الاقليم ، اذ ظهرت أكبر بحيرة صناعية في العالم ، بعد بحيرة كاريبا بروديسيا ، في جنوب اسوان وظهرت على شواطئ هذه البحيرة جماعات جديدة بصورة

بلعائية . وهي جماعات الصيادين التي تكونت على أساس النشاط المهني المتمثل في الصيد .

جماعات الصيادين :

ويبلغ عدد أفراد هذه الجماعات ما يقرب من خمسة آلاف رجل من الشباب ، وكلها نجد بينهم أطفالا أو كهولا ، وهي جماعات من الرجال لا يوجد بها نساء ، وقد وفد هؤلاء الرجال من محافظات الوجه القبلي وخاصة محافظة سوهاج ومحافظة قنا ، وقد انتظم هؤلاء الرجال في ثلاث قبائل ينتمون إليها في مجتمعاتهم الأصلية ، وقد بوزعت هذه القبائل الثلاثة على شواطئ البحيرة ، ويتم صيد السمك ليلا ، وينامون في القوارب ، وبوجود بعض الاكواخ على الشاطئ لتصرف أمور البيع وشراء ، ولكنهم لا ينامون في هذه الاكواخ لتعرضها لانواع من التعابين السامة في الليل . وتقيم في شمال البحيرة جماعة من الصيادين القادمين من محافظة سوهاج . وينتمون الى قبيلة جهينة وكان عددهم ١٠٩٢ صيادا في عام ١٩٧٢ ، وتقيم في وسط البحيرة جماعة من الصيادين القادمين من محافظة سوهاج ، وينتمون الى قبيلة يمينيا وكان عددهم ١١١٥ صيادا في عام ١٩٧٢ أما المنطقة الجنوبية من البحيرة فتقيم فيها جماعة من الصيادين القادمين من محافظة قنا . وينتمون الى قبيلة ماتيرا وكان عددهم ٧٤٥ صيادا في عام ١٩٧٢ . ولكل قبيلة شيخ يمثلها في جمعية الصيادين ، وهي جمعية تعاونية تشرف على عملية صيد الأسماك وسبوقها في بحيرة ناصر وتعيش تلك الجماعات في ظروف مناخية واقتصادية واجتماعية قاسية للغاية ، ولكل قبيلة منطقة خاصة بها ، ولا يجب أن يصيد بها أحد من أعضاء القبيلة الأخرى ، ولكل قبيلة شيخ يمثلها ويحكمها عن طريق مجموعة من التقاليد والاعراف الخاصة بكل قبيلة . ومن المتوقع أن تنتشر المشاجرات بين هؤلاء الصيادين الذين يعيشون بعيدا عن زوجاتهم وأطفالهم لمدة قد تصل الى العام ، وعندما يستطيع الصياد أن يجمع بعض المال فإنه يعود الى بلده ويقيم مع أسرته فترة قصيرة ويعود ثانية لهذه الحياة القاسية ، ولذلك فإنه من المتوقع أن تكثر المشاجرات والجرائم في هذه الجماعات التي تعيش في ظروف اقتصادية واجتماعية سيئة للغاية ، وتدخل منطقة بحيرة ناصر في نطاق مركز أسوان ، وهي الوحدة الادارية الخاصة بالمناطق الجنوبية لمدينة أسوان .

تهجير أهالي النوبة :

تبين مما سبق أن المجتمع الأسواني شهد عملية تهجير تعد من أكبر عمليات التهجير التي حدثت في العالم ، وهي عملية تهجير أهالي النوبة بعد

ان غرقت قراهم الأصلية وأصبحت تكون قاع بحيرة ناصر . عاش النوبيون المصريون منذ الاف السنين في منطقة النوبة التي كانت تمتد جوالى ٢٢٠ كيلو متر جنوبى اسوان . وكانت منطقة صخرية منعزلة عن بقية اجزاء وادى النيل نصعوبه الانتقال بين أرجائها أو إليها من وادى اسنيل ولندرة مرمى العمل بها ونتيجة لمناخها الحار وقلة المرافق والخدمات . وكانت نهم منطقة النوبة ٣٩ ناحية تقع على جانبى النيل يمكننا أن نطلق على كل منها للمه فريه . وكانت تتكون القرية النوبية من مجموعات من المساكن متفرقة تسمى المجموعه منها « نجما » وتمتد نجوع القرية الواحدة الى مسافات طويلة قد يصل الى ٣٠ كيلومترا . وكانت النوبة تضم ثلاثة عناصر من انبساط يقيم كل منهم بجزء من المنطقة حيث يتميز كل عنصر نسبيا بمساكنه ذات العابع الخاص وعادانه وتقاليده ولهجته ، ففي الشمال كان يقيم « الكنوز » ، وفى الوسط « العرب » وفى الجنوب النوبيون ، وكان عدد سكان منطقة انوبة ٤٨٠٢٨ نسمة تشكل ١٦٨٦١ أسرة من واقع اخر احصاء تم قبيل نهجيرهم (عام ١٩٦٠) . ويتحدث الكنوز اللغة الموتيكية ، والعرب يتحدثون العربية ، ويتحدث النوبيون لغة الفريجة - واللغات الفوبية بخلاف العربية - لا تكتب ، وليس لها حروف خاصة بها ، ولو انه وجدت بعض المخطوطات الفوبية مدونة بالحروف اليونانية (١) . يتميز المجتمع النوبى ببساطة أمه فى كل شئ ، وبأمانة وتعاطف وهدوء وسكينة ، قلما تتوافر فى مجتمع آخر . وحتمت العزلة التى فرضتها ندرة المواصلات تآصل قيمه كرم الضيافة فلا يخلو مسكن من مساكنهم من حجرة واسعة لاستقبال الضيوف واقامتهم حيث لا يجد الغريب مفرا من الانتظار لموعده البأخرة التى تقله . ويتمتع كبار السن بأرفع مكانة فى نفوس السكان وفى حالات وقوع خلافات أو طلاق أو نزاع على مال يحل هذا النزاع عن طريق المجالس العرفية التى تتكون من شيوخ القرية دون حاجة الى القضاء ، حيث أن هذه المجالس رأياها الأدبى الزامى ، وتجمع سكان القرية وحدة الاسلام ، وللنوبيين ثقافة تقليدية خاصة بهم وأهم القيم هى الأمانة والكرم والتدين والصدق والوفاء ، وتميز الاغنية النوبية باتصالها بالبيئة وتحكى عادة قصة حب أو شجاعة أو أمانة ، وبالرغم من ضآلة وفقى القطاع المادى من الثقافة النوبية فانها ثقافة ثرية فى قطاعها الاجتماعى وقطاعها الفكرى والرمزى ، ويتميز النوبيون بقوة التماسك العائلى والقرابى والقبائلى ، فهم فى كلمة واحدة قوم طيبون . وكان

(١) صدى رسع : النوبة القديم والجديد . الدار القومية للطباعة والنشر . القاهرة

عام ١٩٦٣ أكبر حدث في تاريخ النوبيين الذي يمتد لآلاف السنين ، ففيه بدأت عملية تهجيرهم من أرض الأجداد ومن المجتمع التقليدي المحافظ المنعزل ، الى مجتمع جديد ، يحمل في مظهره الكثير من ملامح الثقافة النوبية ولكنه يتصف بطابع لم يعرفه النوبيون من قبل ، وهو طابع التغير ، فقد أصبح عليهم أن ينفروا مجتمعمهم ، فهل يعنى ذلك انه سيأتي يوم ينفرون فيه ثقافتهم النوبية ويندمجون ثقافيا في المجتمع المصري ؟ ، وخاصة أنهم اقترحوا مكابيا من المجتمع المصري بعد أن كانوا بعيدين عنه . وهكذا بعد التيجير عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية كبرى ، تتسم بانعدام حالة التوازن التي كانت موجودة في المجتمع النوبي التقليدي . ولذلك اهتم الانثروبولوجيون بدراسة هذه العملية وقدموا دراسات قيمة حول جميع جوانب الثقافة النوبية وعمليات التغير الاجتماعي .

وترتب على عملية التهجير ظهور مجتمع جديد يتمثل في مركز نصرالدى أصبح المجتمع النوبي الجديد ، وبالرغم من ان النوبيين قد حملوا معهم ثقافتهم التقليدية الى المجتمع الجديد ، الا أنه من المتوقع أن يتسم هذا المجتمع الجديد بحالة من اللاتوازن ، وقد سجلها الكثيرون من الانثروبولوجيين ، اذ حدث نصدع لطابع الحياة التقليدي وظهرت أنماط سلوكيه جديدة وظهرت كذلك ميكانيزمات للضبط الاجتماعي لم تكن موجودة في الماضي ، ولا شك أن ينعكس ذلك على الظاهرة الاجرامية رغم ضآلتها في المجتمع النوبي الذي عرف بالأمانة الشديدة والطيبة والمسالة وهكذا تتيح هذه الدراسة التعرف على التغيرات التي حدثت في الظاهرة الاجرامية في المجتمع النوبي الجديد .

أضف الى ذلك ظهور ألوان جديدة من النشاط بالمحافظة نتيجة لوصول الكهرباء لكثير من المناطق التي كانت محرومة منها ، ولانتشار شبكة الاسلاك الكهربائية في مناطق شاسعة الأمر الذي صاحبه ظهور جريمه سرقة الاسلاك الكهربائية ، وهكذا ظهر نمط اجرامي جديد ارتبط بالتغيرات الاقتصادية في المنطقة .

المدخل النظرى للدراسة :

وفي ضوء ما سبق يتلخص المدخل النظرى لهذا البحث في دراسة الظاهرة الاجرامية بمحافظة أسوان على أنها ظاهرة اجتماعية ، شأنها في ذلك شأن بقية الظواهر الاجتماعية الأخرى ، كما اننا نقدم تفسيراتنا للظاهرة الاجرامية في ضوء الواقع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع وما طرأ عليه من تغيرات صاحبت انشاء السد العالي مثل زيادة الاحتكاك الاجتماعي

والثقافى بين السكان الاصليين والسكان الوافدين . كما نتناول دراسة الظاهرة الاجرامية على أساس تاريخى مقارن بين ثلاث فترات ، فترة ما قبل انشاء السد العالى وتمتد هذه الفترة من عام ١٩٥٩ الى عام ١٩٦٣ م وفترة انشاء السد العالى وتمتد من عام ١٩٦٤ الى عام ١٩٦٨ ، وفترة ما بعد انشاء السد العالى وتمتد من عام ١٩٦٩ الى عام ١٩٧٤ وتهدف الدراسة الى تقديم تفسيرات اجتماعية لاتجاهات الجريمة وأنماطها وحجمها خلال كل فترة من تلك الفترات ، هذا فضلا عن مقارنة ملامح الظاهرة الاجرامية فيما بين الوحدات الادارية لمحافظة اسوان ، وذلك لنمايز ظروف كل وحدة ادارية عن الاخرى ، فان بندر اسوان الذى يضم مدينه اسوان يتميز بالطابع أنحضرى نسبيا ، فى حين أن المناطق الادارية الأخرى تتميز بالطابع الريفى ، بينما يتميز مركز نصر ، المجتمع النوبى الجديد بطابع خاص يتمثل فى كونه مجتمعا مستعدتا جديدا ، وكذلك يضم مركز اسوان جماعات الصيادين على بحيرة ناصر . وهى جماعات تتميز بخصائص معينة كما ذكر من قبيل . وهى خصائص لا توجد فى أى مجتمع آخر بالمحافظة . ويتسم مركز ادفو وكوم امبو بالطابع لريفى التقليدى ، ون كان ادخال الكهرباء قد أحدث تغيرات اقتصادية فى تلك المجتمعات ، تتمثل فى انشاء صناعات وأنشطة مهنية جديدة تلعب دورها فى احداث تغيرات فى البناء الاجتماعى لتلك المجتمعات التقليدية الصغيرة .

وهكذا فان هذه الدراسة للظاهرة الاجرامية بأسوان ذات طابع متكامل ، فقد صممت الدراسة بهدف المقارنة الرأسية بين فترات زمنية ثلاث لكل منها ظروفها الخاصة ، وكذلك بهدف المقارنة الأفقية بين المناطق الادارية المختلفة، وكون الجريمة ظاهرة اجتماعية ، فان تناولها لا يرتبط بمدى خطورتها بقدر ما يرتبط بأهميتها فى دراسة شريحة معينة من شرائح السلوك الاجتماعى فى أسوان للتعرف على التغيرات التى طرأت عليه .

ومن ثم كان التركيز على وقائع الجنايات والجنح التى وقعت بالمحافظة عن طريق تحليل بلاغات وقائمهها لامكان التعرف على ظروفها واتجاهاتها والظروف المحيطة بكل منها .

الفصل الثانى

الاطار المنهجى لدراسة الظاهرة الاجرامية بأسوان

فى ضوء الفهم النظرى السابق للظاهرة الاجرامية فى أسوان وأبعادها والظروف المحيطة بها لتحديد الأساس المنهجى وأبعاد التناول الاجرائى لدراستها على النحو التالى :

١ - الأساس المنهجى للدراسة : ذكرنا سابقا أن محافظة أسوان هى أقل محافظات جمهورية مصر فى معدلات الجريمة ، وهكذا لم تصل الجريمة فى أسوان الى المعدل الذى يجعلها مشكلة اجتماعية بالغة الخطورة تحتم علينا دراستها ، كما أنها تم تشكل فى مجموعها نموذجاً لظهور أو اختفاء أنماط اجرامية خطيرة تطلبت الدراسة والبحث للتعرف على أبعاد هذه الأنماط ومصادرها واتجاهاتها والعوامل الكامنة وراء ظهور أو اختفاء كل منها . وبذلك أصبح الهدف من الدراسة هو تحديد ملامح الظاهرة الاجرامية بأسوان على أنها ظاهرة اجتماعية تعكس بصورة مجسمة نسبياً التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تمت فى هذا المجتمع ، وأهم هذه التغيرات انشاء السد العالى وما ترتب عليه من آثار اقتصادية اجتماعية وثقافية ، ويتضح مما سبق أن الدراسة لا تستهدف اختبار فرضى معين ، هذا بالرغم من أن التصدى النظرى لموضوع البحث يتضمن الكثير من الفروض ، وإنما تستهدف هذه الدراسة الفهم الواضح لأبعاد الظاهرة الاجرامية واتجاهها وأنماطها والظروف المحيطة بها . وخاصة أن هذا الموضوع يعد جديداً تماماً لعدم وجود أبحاث سابقة حوله . ومن ثم يتمثل الأساس المنهجى الأول للدراسة فى كونها دراسة استطلاعية للجريمة بأنماطها وحجمها والعوامل والظروف الدافعة لها ، فضلاً عن كونها دراسة تستهدف التعرف على الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع الأسوانى من خلال تحليل شريحة معينة للسلوك الاجتماعى ولا شك أن الدراسة تشير الى احتمالات المستقبل بالنسبة لهذه الظاهرة فى ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعاصرة .

ويتمثل الأساس المنهجى الثانى للدراسة فى اجراء المقارنات سواء على المستوى الرأسى أو المستوى الأفقى فيما بين الجرائم بصورتها المتعددة وحجمها المتباين . وفيما يتعلق بالمقارنة الرأسية فهى تختص بالمقارنات بين حجم الجريمة وأنماطها فيما بين الفترات الزمنية الثلاث

السابقة الذكر ، وهي فترة ما قبل انشاء السد العالي ، وفترة انشاء السد العالي وفترة ما بعد انشاء السد العالي . وتختص المقارنة الأفقية بإجراء المقارنات المتعلّفة بانماط وحجم الظاهرة الاجرامية وظروفها فيما بين المناطق الادارية بمحافظة اسسوان ، وبالرغم من وجود بعض الخصائص المميزة لكل وحدة ادارية ، فانها تشترك في ظروف عامه متماثلة باعتبارها مناطق متجورة ومتفاعلة ويجمعها طابع المجتمع التقليدي المحافظ .

٢ - المجال المكاني والمجال الزماني للدراسة - تحدد المجال المكاني لدراستنا

في ضوء الهدف الاساسي للبحث في محافظة أسوان ، وحى المنطحة التي بانرت بشكل مباشر بفاعليه السد العالي . الأمر الذى قد يكون له آثاره المباشرة وغير المباشرة على الجريمة فى المحافظة ، وينظر الى الظاهرة الاجرامية على انها التجسيم النفعلي لهذه الآثار فى سلوك الأفراد . ويوجد بمحافظة أسوان خمس وحدات ادارية : هى مركز كوم أمبو ومركز ادفو ومركز نصر ومركز أسوان وينهر أسوان . والواقع ان مركز ادفو ومركز كوم أمبو يعكسان الواقع الاجتماعى التقليدى للمحافظة أما مركز نصر فيمثل المجتمع المستحدث الجديد الذى هجر اليه أهالى الدوبة بعد انه أغرقت مياه السد العالي قراهم القديمة ، ويمثل مركز أسوان اتقري الواقعة جنوب معينة. أسوان وكذلك جماعات الصيادين التى تكونت تلقائيا على شواطئ بحيرة ناصر ، أما بندر أسوان فيضم مدينة أسوان اى المنطقة الحضرية فى المحافظة .

أما عن المجال الزماني فقد تحدد بفترات زمنية ثلاث فترة ما قبل انشاء السد العالي ، وتمتد من عام ١٩٥٩ الى عام ١٩٦٣ ، وفترة انشاء السد العالي وتمتد من عام ١٩٦٤ الى عام ١٩٦٨ ، وفترة ما بعد انشاء السد العالي وتمتد من عام ١٩٦٩ الى عام ١٩٧٤ تعكس الفترة الأولى واقع الحياة التقليدية للمجتمع النوبى ، وذلك لانه حتى عام ١٩٦٢ لم تكن قد ظهرت بعد فاعلية آثار السد العالي على مجتمع أسوان ، أما الفترة الثانية فهي فترة انشاء السد العالي ، وتتميز بظروف اقتصادية واجتماعية وثقافية معينة ، فقد تبين لنا فيها سبق أن المحافظة فى تلك الفترة استقبلت أعدادا غفيرة من العمال والفنيين الغرباء عن المحافظة ، مما أدى الى وجود احتكاك ثقافى بين الثقافات الفرعية المختلفة ، كما اتسمت هذه الفترة بالرواج التجارى والاقتصادى .

وتمثل الفترة الثالثة مرحلة ما بعد انشاء السد العالي ، وتتنسم بالهدوء النسبي ورحيل معظم الفئات السكانية القريبة عن المنطقة ، وظهور مجالات متعددة من النشاط نتيجة لظروف تشغيل السد العالي .

٣ - **خصائص مجتمع الدراسة :** يتمثل مجتمع العينة الاساسى فى الجنايات والجنح المبلغ عنها فى اقسام الشرطة باقسام ومراكز اسون حسلا فترات ومنيه مختلفة بمثل فترة ما قبل انشاء السد العالي وفترة انشاء السد العالي وفترة ما بعد انشاء السد العالي . ولعد اهمى الدراسة بالجنح والجنايات واستيعبت المخالفات على أساس ان المخالفات تتسم بعدم الخطورة وكثيرا ما تحفظ ، أما الجنح والجنايات فان البلاغات المتعلقة بها تتسم بدرجة من الخطورة لا توجد فى المخالفات وذلك نلاحظ أنه يندر حفظ البلاغات المقيدة كجنح او جنايات . وهكذا تكون مجتمع الدراسة من الوقائع المبلغ عنها فى اقسام الشرطة والمدونة على أنها جنح وجنايات .

مسالب العينة :

يجب ملاحظة أن تلك الوقائع أو الحالات التي تعامل معها الباحثون هي مجرد بيانات مدونة فى محاضر البلاغات ، ولا تمثل هذه الحالات طرفا مستجيبا . وقدير بالملاحظة كذلك أن هذه البيانات التي تعامل معها الباحثون لم تكن تفصيلية بقدر يسمح بتفطية مطالب تحليل المضمون ، وان كانت تفيد فى التعرف بصورة عامة على ظروف الواقعة وملابسائها ، وفى الحالات التي لم يجد فيها الباحث المعلومات ائكافية لتحليل المضمون كان الباحث يلجأ الى ملف الواقعة طرف النيابة لاستكمال البيانات . ولا شك أن خصائص مجتمع الدراسة بهذه الصورة تطرح أمام الباحث مشكلات عديدة أثناء ملء استمارة تحليل المضمون لتلك الوقائع وأهم هذه المشكلات كثرة الوقائع غير المستكملة البيانات ، ولذلك حرصت لجنة البحث على تأكيد أهمية الرجوع الى ملفات النيابة لاستكمال البيانات الناقصة ، وقد عملت اللجنة على تحقيق ذلك خلال العمل الميداني من الدراسة .

٤ - **سحب عينة الدراسة وخصائصها :** تم سحب عينة الدراسة من الوحدات الادارية بمحافظة أسوان على النحو التالى :

مركز كوم أمبو	: ٣٦٦	حالة جنحة وجناية
مركز ادفو	: ١٩٢	حالة جنحة وجناية
مركز نصر	: ٥٢٦	حالة جنحة وجناية
مركز أسوان	: ٢٢٤	حالة جنحة وجناية
بتدر أسوان	: ٥٥٩	حالة جنحة وجناية

وبذلك بلغ اجمالي عينه الدراسه ١٨٥٧ حالة جنحة وجناية .

ولقد تم سحب العينه المذكورة على اساس سنوات محددة لتمثيل الفترات الزمنية الثلاث السابقة الذكر . ولقد اختيرت تلك السنوات على اساس توافر لبيانات بالنسبة لوقائع تلك السنوات ، وذلك نظرا لعدم توافر الظروف التي تسمح باجراء مسح شامل على مستوى جميع سنوات الفترات الثلاث . وهكذا تكون عينه اندراسات عينه مرحلية حيث تم سحب سنوات معينة لتمثيل فترات الدراسه ، وعلى ضوء ذلك تم اجراء مسح شامل لعينه اتوقائع خلال هذه السنوات التي تم تحديدها .

٥ - أداة الدراسة : اعدت استمارة بحيل مصموم بلاغات الوقائع بأقسام الشرطة بالوحدات الادريه في المحافظة وقد روعي في هذه الاستمارة شمولها لبيانات اوليه بحدود المنطقه الاداريه للواقعة ، ونوع الواقعة من حيث التصنيف القانوني لها الى جنح وجنابات ، كما تضمنت الاستمارة بيانات حول وقت حدوث الوقعه ليللا او نهارا ، والمكان الذي وقعت فيه ، منطقة سكنية أو منطقة زراعية أو منطقة غير مأهولة . هذا وتتضمن الاستمارة كذلك بيانات حصول صفة الواقعة والاضرار المترتبة عليها ، وصنفت الى جرائم اعتداء على الغير وجرائم اعتداء على المال وجرائم اعتداء على الممتلكات وجرائم آداب ، وروعي وجود بيانات بتحديد الاضرار المترتبة على الواقعة والادوات المستخدمة سواء كانت أسلحة نارية أو أسلحة بيضاء أو شومة أو علام وجود أدوات . كذلك توجد بيانات تتعلق بتحديد ما اذا كانت الجريمة فردية أو جماعية ، وذلك للتعرف على عدد المشتركين في الجريمة الواحدة لما في ذلك من تأثير على اتجاه السلوك الاجرامي بشكل عام . هذا فضلا عن بيانات متعلقة بتحديد خصائص مرتكبي الجرائم من حيث السن والنوع والديانة والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي والمستوى الاقتصادي والمهنة وما الى ذلك ، أيضا توجد بيانات متعلقة بتحديد الخصائص

السابقة بالنسبة للمجنى عليهم فى الوقائع المبلغ عنها . كما تضمنت
الاستمارة بيانات حول نوع التصرف الذى تم بالنسبة للواقعة سواء
كان الحفظ أو الاحالة للنيابة أو فضها بالطرق الودية وتحديد أسباب
كل تصرف ، كما تهتم الاستمارة بالبيانات المتعلقة بتاريخ التصرف فى
الواقعة ، هل تم التصرف فيها فى الحال ، أو بعد أيام أو بعد أسبوع
أو بعد شهر أو أكثر ، وهكذا تضمنت استمارة تحليل المضمون كسل
البيانات التى يمكن أن تحصل عليها من محاضر الوقائع بأقسام
الشرطة .

٦ - **الأساس التفسيري للدراسة :** يتمثل هذا الأساس فى المقارنة ، وتنقسم
الى مقارنة رأسية ومقارنة أفقية ، وتختص المقارنة الرأسية بالمقارنة
بين الفترات الزمنية الثلاث . وتختص المقارنة الأفقية بالمقارنة بين
الوحدات الإدارية الخمس بمحافظة أسوان . وفيما يتعلق بأسلوب
التفسير فيتمثل فى **الأسلوب الوصفي** حيث اعتمدنا على النسب المئوية
فى الدراسة بهدف وضع ملامح الظاهرة الاجرامية فى صورة رقمية
تمكنا من التحليل والوصول الى نتائج تفيد فى دراسة الظاهرة
الاجرامية بالمجتمع الاسوانى .

٧ - **المفاهيم الأساسية :**

يتضح لنا مما سبق أن المفاهيم الأساسية فى هذا البحث تتمثل فى
الجريمة والجنائية والجنحة . وتوجد مفاهيم أخرى أتى ذكرها فى الفصول
القادمة وهى الاصابة البسيطة والاصابة الخطرة والاعتداء على القانون والاعتداء
على المال وهتك العرض . وفيما يلى تعريف تلك المفاهيم :

الجريمة : السلوك الذى يخالف القانون الجنائى المصرى .

الجنحة : هى الجريمة المعاقب عليها بالمعقوبات التالية : الحبس الذى
يزيد أقصى مدته على أسبوع - الغرامة التى تزيد أقصى مقدارها على جنيه مصرى
واحد (١) .

الجنائية : هى الجريمة المعاقب عليها بالمعقوبات الآتية : الاعدام -
الاشغال الشاقة المؤبدة - الاشغال الشاقة المؤقتة - السجن (٢) .

(١) ماده : ١١ من قانون المعقوبات المصرى .

(٢) ماده ١٢ من قانون المعقوبات المصرى .

الاصابة البسيطة : هي الاصابة التى يترتب عليها عجز عن الاشغال الشخصية مدة لا تزيد عن عشرين يوما والعقوبة المقررة فى هذه الحالة الحبس مدة لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تتجاوز عشر جنيها (١) .

الاصابة الخطرة : هي الاصابة التى يترتب عليها عجز عن الاشغال الشخصية مدة تزيد عن عشرة يوما ، والعقوبة المقررة هي الحبس مدة لا تزيد عن سنتين وغرامة لا تزيد على ٥٠ جنيها .

الاعتداء على القانون : هو مخالفة أحكامه الملزمة سواء باثيان عمل (سلوك) منهي عنه أو الامتناع عن اتيان عمل أو سلوك مأمور به .

الاعتداء على المال : ويمثل فى سرقة ، خيانه امانه ، نصب ، ويميز القانون فى الاعتداء على المال بين نوعين رئيسيين هما : المال العام والمال الخاص ويلاحظ أن القانون يتشدد فى جرائم المال العام فيغلظ من نوع الجريمة (جنايات) وبالتالي من درجة العقاب، أما الاعتداء على الممتلكات فى هذه الدراسة فهو كل ما عدا ذلك من افعال تشكل جرائم فى قانون العقوبات المصرى مثل اتلاف المزروعات ، والاضرار بالماشية ، واشعال الحريق ... الخ .

هتك العرض : فعل مخل بالحياه يقع على جسم مجنى عليه معين ويكون على درجة من الفحش الى حد مساسه بعورات المجنى عليه اتى لا يدخر وسعه فى صونها وحجبها عن الناس والى حد اتخاذ المجنى عليه أداة للعبث به فى المساس بعورات الجانى أو الغير . ويقع هتك العرض على انسان ذكرا كان أم أنثى ولا يشترط فى فاعله أن يكون جنسا على آخر (٢)

(١) ماده : ٢٤٢ من قانون العقوبات المصرى .

(٢) ماده : ٢٦٨ ، ٢٦٩ من قانون العقوبات المصرى .

القسم الثاني

حجم وأنماط الجريمة بأسوان (تحليل احصائي)

تمهيد :

يهدف هذا التحليل الاحصائي كما سبق العول الى التعرف على حجم وأنماط الجريمة بمحافظه أسوان ، وذلك لمعرفة التغيرات التي حدثت في حجم الجنيح وحجم الجنائيات في السنوات الاخيرة ، وكذلك لمعرفة ما اذا كانت هناك أنماط إجرامية جديدة صاحبت ظروف التغير أو اختفاء بعض الانماط التقليدية . وفيما يتعلق بتحديد ملامح الجريمة على مستوى الفترات الزمنية الثلاث ، فقد حرصنا على ايضاحها على مستوى المناطق الادارية كذلك ، وهكذا يتضمن التحليل الاحصائي لحجم وأنماط الجريمة بأسوان المقارنة الرأسية على مستوى الفترات او المقارنة الأفقية على مستوى الوحدات الادارية . وبذلك تنقسم الدراسة هنا الى ثلاثة فصول ، يتمثل الفصل الاول في دراسة حجم الجريمة وجسامتها على مستوى الفترات الثلاث ، ويعالج الفصل الثاني الجريمة بالوحدات الادارية المختلفة أما الفصل الثالث فيختص بالانماط الاجرامية على مستوى الفترات الثلاث .

الفصل الأول

حجم الجريمة وجسامتها بأسوان على مستوى الفترات الثلاث

ان الغرض من تحليل الجريمة من حيث حجمها وجسامتها على مستوى الفترات الثلاث يتمثل في التعرف على تأثير التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي حدثت في تلك الفترات على تزايد أو نقصان حجم الجريمة في أسوان هذا بالإضافة الى التعرف على مدى ارتباط صور الجريمة بالخطورة الاجرامية من حيث كونها جنائيات أو جنحا . ومن ثم نعرض للمقارنة بين حجم الجريمة وجسامتها بصورة اجمالية على مستوى الفترات الثلاث ، ونعرض كذلك لتحليل حجم الجريمة في كل فترة من الفترات الثلاث على حدة .

١ - حجم الجريمة وجسامتها على مستوى الفترات الثلاث :

جدول رقم (١)
يبين حجم الجريمة وجسامتها بأسوان على مستوى الفترات الثلاث

سنوات الفترات	جنحة	جناية	اجمالى
الفترة الاولى			
١٩٥٩	٦٠٦	٤٣	٦٤٩
١٩٦٠	٥١٨	٣٩	٥٥٧
١٩٦١	٤١١	٣٤	٤٤٥
١٩٦٢	٤٠٩	٢٧	٤٣٦
١٩٦٣	٧٧١	٤٦	٨١٧
اجمالى	٢٧١٥	١٨٩	٢٩٠٤

الفترة الثانية			
١٩٦٤	٧٨٤	٦٩	٨٥٣
١٩٦٥	٦٧٨	٤٧	٧٢٥
١٩٦٦	٦٦٩	٥٦	٧٢٥
١٩٦٧	٥١٧	٩٣	٦١٠
١٩٧٨	٥٧٩	٨٤	٦٦٣
اجمالى	٣٢٢٧	٣٤٩	٣٥٧٦

الفترة الثالثة			
١٩٦٩	٥٦٥	٥٧	٦٢٢
١٩٧٠	٦١٠	٦٣	٦٧٣
١٩٧١	٥٧٠	٥٧	٦٢٧
١٩٧٢	٤٨٦	٥٧	٥٤٣
١٩٧٣	٤٥٣	٤٤	٤٩٧
١٩٧٤	٤٢٤	٣٥	٤٥٩
اجمالى	٣١٠٨	٣١٦	٣٤٢٤

يتبين من الجدول السابق أنه خلال الفترة الزمنية الأولى المتعلقة بمرحلة ما قبل إنشاء البنك الأهلي والعملة في محافظة أسوان ٢٩٠:٢٩٠٠ جنيهه وجنايه - مورعه على ٢٧١٥ جنحة و ١٨٩ جنايه ، وأن في الفترة الزمنية الثانية الخاصة بمرحلة إنشاء السد العالي وقعت في محافظه أسوان ٢٥٧٦ جنحة وجنايه ، مورسه على ٢٢٢٧ جنحة و ٢٤٩ جنايه . وفيما يتعلق بالفترة الزمنية الثالثة والمتعلقة بمرحلة ما بعد إنشاء السد العالي ، فقد وقعت خلالها في محافظه أسوان ٢٤٢٢ جنحة وجنايه موزعه على ١١٠٨ جنحة و ١٣٣ جنحه - وينصح من الجدول السابق ان جرائم الجنايات رادت في فترة إنشاء السد بشكل واضح عما كانت عليه في الفترة الأولى الخاصة بمرحلة ما قبل إنشاء السد العالي (من ١٨٩ جنايه الى ٣٤٩ جنايه) ويرجع ذلك الى تزايد عدد الوافدين الى المنطقة واختلاف الطابع وظهور ظروف ومشاكل جديدة صاحبها تزايد عدد الجرائم بهذه الصورة . ويختلف الوضع تماما في الفترة الثالثة المتعلقة بمرحلة ما بعد إنشاء السد العالي ، اذ نلاحظ أن عدد الجرائم اخذ في الهبوط وانخفضت الجنايات عما كانت عليه في الفترة الثانية (٣٤٩ جنايه في الفترة الثانية و ٣١٦ جنايه في الفترة الثالثة) وارتفع عدد الجنح في فترة إنشاء السد العالي من ٢٧١٥ جنحة الى ٢٢٢٧ جنحه ثم نلا ذلك انخفاض الى ٣١٠٨ جنحة في الفترة الثالثة الخاصة بمرحلة ما بعد إنشاء السد العالي .

وجدير بالذكر أن احصاءات الجنايات هي الاحصاء الفعلي وقد اعتمد في جمعها على مصدرين أساسيين هما وحدة الاحصاء بقسم المتابعة والاحصاء ب مديرية أمن أسوان ، وتقرير الامن العام السنوى . وفيما يتعلق بالجنح نركز الاهتمام على الجنح ذات الاهمية الخاصة والتي تعكس بصورة فعلية أنماط الجريمة بالمحافظة مثل سرقات المساكن والمتاجر والأسلاك . وغيرها من الجنح ذات الدلالة والاهمية في تحليل ظاهرة الجريمة .

ويجب ألا يفهم من هذا التحليل أن السد العالي هو السبب المباشر لزيادة حجم الجريمة في محافظة أسوان في فترة إنشائه وإنما ننظر الى السد العالي كسبب غير مباشر ، أما الأسباب المباشرة فهي التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي صاحبت إنشاء السد ، فقد اختفت حالة التوازن العادية في المجتمع الاسوانى المحافظ ، وظهرت حالة من اللاتوازن ، تتمثل في وجود الآلاف من العمال والفنيين ذوى ثقافات فرعية وعامة مختلفة . هذا بالإضافة الى اتسام هذه الفترة بالتوتر والجهد وما يترتب على ذلك من حدة المزاج وهذه من العوامل المساعدة على زيادة حجم الجريمة وعلى ظهور أنماط إجرامية جديدة مثل سرقة الأسلاك الكهربائية

وهتك العرض وممارسة البغاء وهي أنماط ثم يكن معروفة من قبل في المجتمع الاسوانى المحافظ : وهذا يمكن ان نستخلص النتيجة العامة التالية : أدى توافد العديد من العمال والفنيين الى محافظة اسوان واحداً منهم باسنان اصليين للمحافظة الى زياده حجم الجريمة سوء على مستوى الجرح او مستوى الجنائيات وظهر انماط اجرامية جديدة في فترة انشاء السد العالي ، وبرز على رحيل هذه الجماعات انصحمة من العمال المختلطين ثقافياً واجتماعياً ومصادياً من محافظة اسوان بعد انتهاء مرحلة انشاء السد انخفاض في حجم الجريمة بالمحافظة سواء على مستوى الجرح او مستوى الجنائيات .

ويوضح الجدول السابق كذلك ان هناك انجها نحو زيادة حجم الجريمة في محافظة اسوان سواء على مستوى الجرح او الجنائيات فرغم انخفاض حجم الجرح والجنائيات في الفترة الزمنية التالية ، الا أن حجمها لم يصل الى ما كانت عليه في الفترة الاولى ، اذ لوحظ ان عدد الجرح كان ٢٧١٥ وعدد الجنائيات كان ١٨٩ في الفترة الزمنية الاولى ، وقد رجع عدد الجرح الى ٣١٠٨ وعدد الجنائيات الى ٣١٦ في الفترة الزمنية الثالثة ، بمعنى أننا اذا استبعدنا مرحلة انشاء السد العالي بصفتها فترة زمنية غير عادية ، فاننا نلاحظ ان الاتجاه العام لحجم الجريمة في اسوان هو الزيادة سواء على مستوى الجرح او مستوى الجنائيات ، وتعكس تلك الزيادة السابقة في جملتها جسامة الجرائم في محافظة اسوان وارتفاع عددها بشكل ملحوظ يقتضى دراستها وتعقب اسبابها وانظروف المحيطة بهذه الظاهرة .

٢ - حجم الجريمة وجسامتها على مستوى كل فترة زمنية علي حدة :

يوضح الجدول السابق عدد الجرح والجنائيات في كل سنة من سنوات الفترة الزمنية الاولى الخاصة بمرحلة ما قبل انشاء السد العالي ، ونلاحظ ان الاختلافات فيما بين تلك السنوات بالنسبة لجرائم الجنائيات غير واضحة بصورة تكشف عن فوارق كبيرة في حجم الجرائم ، وان الجرائم لا تأخذ اتجاها منتظماً نحو الزيادة أو النقصان ، والأمر الواضح هو أن عام ١٩٦٣ ارتفعت فيه جرائم الجنائيات بشكل ملحوظ ، فبعد أن كانت الجنائيات في عام ١٩٦٢ لا تزيد عن ٢٧ جنابة زادت عام ١٩٦٣ الى ٤٦ جنابة ، وهكذا يوجد فرق واضح بين حجم الجنائيات في عام ١٩٦٢ وحجمها في عام ١٩٦٣ . ويتكرر الاتجاه السابق في جرائم الجرح ، فبعد أن كانت ٤٠٩ جنحة في عام ١٩٦٢ ارتفعت الى ٧٧١ جنحة في عام ١٩٦٣ ، ويزيد هذا العدد عن عدد الجرح في جميع سنوات الفترة الاولى .

وبين الجدول السابق كذلك عسدد الجنج والجنايات فى سنوات الفترة الزمنية الثانية المتعلقة بمرحلة انشاء السد العالى ، وبالرغم من ان هذه الاعداد لا تأخذ خطأ مستقيما نحو الزيادة الا ان الاتجاه العام للجرائم هو الزيادة ، اذ ان متوسط جرائم هذه الفترة أعلى من متوسط جرائم الفترة الاولى . وفيما يتعلق بالجنج على وجه التحديد نلاحظ أنها تزايدت فى السنوات الاولى من الفترة الثانية ثم اخذت فى الهبوط مرة واحدة فى عام ١٩٦٧ ، فبعد ان كان عددها ٦٦٩ جنحة فى عام ١٩٦٦ انخفض عددها الى ٥١٧ جنحة فى عام ١٩٦٧ . ولكن يجب ملاحظة ان متوسط عدد الجنج وكذلك الجنايات فى هذه الفترة أعلى من متوسط الجنج والجنايات فى الفترة الاولى . ويرجع ارتفاع حجم الجرائم خلال السنوات الثلاث الاولى الى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى صاحبت عملية بناء السد العالى وقد سبق ذكرها . ويمكن تفسير انخفاض حجم الجنج والجنايات فى انعامين الاخيرين من تلك الفترة الى استقرار الأمور وتكيف المجتمع الاسوانى مع الوافدين الاغراب ، وتكيف الاعداد القليلة من العمال مع ظروف العمل الشاقة والمشاكل الاقتصادية المصاحبة لتواجد اعداد ضخمة فى مجتمع صغير نسبيا لم يالف استقبال مثل تلك الاعداد . ولا يفهم من ذلك الهبوط ان الاتجاه العام للجريمة هو الانخفاض ، وانما الاتجاه العام هو الارتفاع فى المتوسط ، وهكذا فان الجرائم فى محافظة أسوان أخذت فى الزيادة مما يزيد من خطورتها ويترتب على ذلك أهمية دراسة الظاهرة الاجرامية فى محافظة أسوان . ولا يمكن اغفال أثر عملية تهجير التوبيين الى مركز نصر الجديد فى الفترة الثانية ، مما ترتب عليه ارتفاع حجم الجرائم لما صاحب هذه العملية من مشكلات كثيرة (١) .

وفيما يتعلق بالفترة الثالثة الخاصة بمرحلة ما بعد انشاء السد العالى ، يوضح الجدول السابق وجود اتجاه عام يتمثل فى انخفاض حجم الجنج والجنايات بصورة واضحة ، وخاصة أن متوسط عدد الجرائم فى هذه الفترة أقل من متوسط عدد الجرائم فى الفترة الثانية ، ولكنه أعلى من متوسط عدد الجرائم فى الفترة الاولى ويمكن تفسير انخفاض عدد الجنج والجنايات فى الفترة الثالثة بخروج العمال والفنيين الاغراب من المحافظة وعودتهم الى بلادهم الأصلية . وعودة الحياة الاجتماعية العادية وحالة التوازن الى المجتمع الاسوانى .

(١) د . عاطف وصلى : الانتروبولوجيا الثقافية - دار المعارف بصر ، القاهرة ١٩٧٥ ،
 ص ٢٠٩ - ٢٢٥ .

الفصل الثانى

حجم وأنماط الجريمة على مستوى الفترات الثلاث ومستوى الوحدات الادارية بأسوان

يختص هذا الفصل بتحليل الاحصائيات المتعلقة باعداد الجرائم على مستوى الوحدات الادارية بهدف التعرف على حجم الجريمة وخطورتها وأنماطها موزعة على المناطق الادارية بأسوان .

جدول رقم (ب)

يبين توزيع الجنايات فى الفترة الاولى على مستوى الوحدات الادارية

الوحدة الادارية	قتل وشروع فيه	سراقات وشروع فيها	قتل خطأ	حريق	جنايات أخرى	اجمالى
مركز ادفو	١٦	٢٠	١	٢	٢٦	٤٧
مركز كوم أمبو	١	١	—	١	٣٨	٤١
مركز عنيبة (١)	١	—	—	٢	٦	٩
مركز اسوان	٤	٢	—	١	٣٣	٤٠
بندر اسوان	٦	٣	—	١	٤٢	٥٢
اجمالى	٢٨	٨	١	٧	١٤٥	١٨٩

يوضح الجدول السابق أن أكثر الجنايات هي جرائم القتل والشروع فيه وعلى ذلك السرقات والشروع فيها ثم الحريق وأخيرا القتل الخطأ ويبين الجدول السابق كذلك أن أعلى الوحدات الادارية من حيث ارتكاب الجنايات هي بندر أسوان .

(١) مركز عنبة هو المجتمع النوبى القديم الذى أعرقه مياه السد العالى وم تهجير سكانه إلى مركز نصر فى عام ١٩٦٣ و ١٩٦٤ .

وهي تمثل المنطقة الحضرية في مجتمع أسوان ، ويليه مركز ادفو ثم مركز كوم أمبو ثم مركز اسوان ، وفي النهاية يأتي مركز غنيبة المجتمع النوبي القديم الذي كان يتميز بالعزلة والمحافظة الشديدة والاستقرار والبساطة والأمانة ، ولذلك لا توجد به جرائم تقريبا .

جنوب رقم (ج)

يبين توزيع جنح عام ١٩٦٣ على مستوى الوحدات الادارية بأسوان

فئات الجنح الوحدة الادارية							
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	
٢٤	٧	٤	-	-	٦١	٩٦	مركز كوم أمبو
١٤	٤	٥	-	-	٢٧	٥٠	مركز ادفو
٣	١	٥	-	-	١٠	١٩	مركز نصر
٣٠	٣٠	٢	-	-	٢٦٣	٢٩٨	مركز اسوان
٩٣	٢٥	٨	-	-	١٨٢	٣٠٨	بندر اسوان
١٦٤	٤٠	٢٤	-	-	٥٤٣	٧٧١	اجمالي

يمثل عام ١٩٦٣ آخر سنة في الفترة الزمنية الاولى التي نمند من عام ١٩٥٩ الى عام ١٩٦٣ وهي مرحلة ما قبل انشاء السد العالي ويوضح الجدول اسباق أن الجنح على مستوى بندر أسوان أعلى بكثير منها بالمراكز الاخرى ، وينفق ذلك مع المبدأ العام القائل بأن المناطق الحضرية ننسم بارتفاع حجم الجريمة عند مقارنتها بالمناطق الريفية ، اذ يقع في بندر أسوان الذي يضم مدينة اسوان أكبر عدد من الجنايات والجنح في المحافظة ، ويلى ذلك مركز اسوان الذي يضم منطقة جنوب مدينة اسوان ، وهي منطقة مجاورة لمدينة اسوان وتتأثر بها ، ويضم مركز اسوان كذلك بحيرة ناصر وجماعات لصيادين التي تكونت تلقائيا على شواطئها ويلى ذلك مركز كوم أمبو ثم مركز ادفو ، وأخيرا مركز نصر ، وهو المجتمع النوبي الجديد الذي هجر اليه اهالى النوبة . وهكذا يحل مركز نصر محل مركز غنيبة بعد التهجير الذي تم معظمه في عام ١٩٦٣ ، وبالرغم من المشكلات التي تصاحب عملية التهجير عادة ، فان السمات الأساسية للمجتمع النوبي المتعلقة بالامانة والصدق والهدوء والمسالمة قد ساعدت على عدم ارتفاع حجم الجريمة في المجتمع الجديد في فترة التهجير ،

وظل المجتمع النوبى أقل الوحدات الادارية فى محافظة أسوان ، بل أقل جميع الوحدات الادارية بمصر فى عدد الجنح والجناتيات .

جدول رقم (د)

يبين توزيع الجناتيات فى الفترة الثانية على مستوى الوحدات الادارية بأسوان :

فئات الجناتيات الوحدة الادارية	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
مركز ادفو	١٠	٣	٤	١	-	٧١	٨٩
مركز كوم أمبو	١٨	٧	٤	-	٢	٥٢	٨٣
مركز نصر	١	٢	-	-	-	٥	٨
مركز اسوان	٩	٣	١	٣	-	٦١	٧٧
بندر اسوان	١٧	٣	١	-	١	٧٠	٩٢
اجمالى	٥٥	١٨	١٠	٤	٣	٢٥٩	٣٤٩

يبين الجدول السابق ، الخاص بتوزيع أنماط الجناتيات على الوحدات الادارية فى أسوان خلال مرحلة انشاء السد العالى أن أكثر الجناتيات انشازا فى المحافظة هى جرائم القتل يليها جرائم السرقات ثم جرائم الحريق نعد نم جرائم سرقة الاسلاك الكهربائية وأخيرا جرائم خطف الأبناء . وظهر فى هذه المرحلة نمطان جديدان للجريمة وهما سرقة الاسلاك الكهربائية وخطف الأبناء . ويرتبط النمط الأول بالتغيرات الاقتصادية فى المنطقة اذ كترت الاسلاك الملقاة فى الطرق والخاصة بمشروعات انشاء السد العالى مما شجع بعض الجناة على سرقتها ، ويرتبط النمط الثانى وهو خطف الأبناء بتوافد الآلاف من العمال من جميع أنحاء الجمهورية على محافظة أسوان وينتمى بعض هؤلاء العمال الى محافظات أسسوط وقنا وسوهاج وهى المحافظات التى ينتشر فيها جريمة خطف الأبناء بهدف الحصول على الدية . وهكذا ترتب على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى صاحبت رحلة بناء السد العالى بأسوان ظهور أنماط جديدة من الجريمة لم تكن معروفة من قبل .

وفيما يتعلق بالوحدات الادارية التى تنتشر فيها الجنايات يبين الجدول السابق أن المناطق الحضرية هي أكثر المناطق تعرضا للجنايات ، ففى بندر أسوان الذى يضم مدينة أسوان حدثت ٩٢ جناية ويليها مراكز ادفو وكوم أمبو وأسوان فى أعداد متقاربة .

وأقل الوحدات الادارية فى عدد الجنايات هي مركز نصر أو المجتمع النوبى الجديد الذى يتسم سكانه بالأمانة والصدق والمسألة .

نلاحظ حدوث تعارب شديد بين مراكز كوم أمبو وادفو وأسوان من ناحية وبندر اسوان من ناحية أخرى فى عدد الجنايات فى فترة انشاء السد العالى ويعد هذا التقارب أمرا غير عادى ، لأن المراكز الثلاثة تعد من المناطق الريفية التى من المتوقع أن ينخفض فيها حجم الجريمة بمقارنتها بمنطقة حضرية مثل أسوان أى مدينة أسوان . ويرجع هذا الوضع غير العادى الى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والنقافية غير العادية التى شهدتها محافظة أسوان فى مرحلة انشاء السد العالى على مستوى المناطق الحضرية والمناطق الريفية على السواء ، ولكن تعد مناطق بندر اسوان ومركز أسوان من أكثر المناطق تعرضا لتلك التغيرات وذلك لتواجد معظم العاملين بمشروع السد العالى فى تلك المناطق .

جدول رقم (هـ)

يبين توزيع الجناح الهامة على الوحدات الادارية فى الفترة الثانية

فئات الجناح الوحدة الادارية									
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
١٢٣	٤٥	٥٨	١	٢٦	٣٤٦	٥٩٩			
٥٢	٣٣	٢١	-	٧	٤٠٥	٥٢٠			
٥٧	١٣	٢٣	-	٢	٦٠	٢٥٥			
٨٣	١١	٦	١	١	٣٨٨	٤٨٢			
٣٨٧	١٣٥	٢٣	٣	٥٢	٧٩٧	١٣٦١			
٧٠٢	٢٣٧	١٣٣	٥	٨٨	٢٠٦٢	٣١٢٧			
مركز كوم أمبو									
مركز ادفو									
مركز نصر									
مركز اسوان									
بندر اسوان									
اجمالى									

يوضح الجدول السابق أن أكثر الجنح انتشارا في محافظة اسوان في الفترة الثانية هي سرقات المنازل ، ويليهما مع وجود فرق واضح جدا في الحجم يصل الى النصف سرقات المتاجر ، ويلى ذلك سرقات الماشية ثم جنح النشل وأخيرا جنح سرقة السيارات . وجدير بالذكر هنا ظهور أنماط إجرامية بالمحافظة اثناء فترة انشاء السد العالي لم تكن معروفة من قبل وهي جرائم النشل وسرقة السيارات ويمكن تفسير ظهورها لتواجد الاعداد القليلة من العمال الوافدين على المحافظة وقد تعود عدد قليل منهم على أنماط إجرامية منتشرة في بلادهم الاصلية

وفيمما يتعلق بتوزيع الجنح على مستوى الوحدات الادارية ، يبين الجدول السابق أن أكثر الجنح توجد في بندر اسوان ، ويليه مركز كوم امبو مع وجود فروق واضحة جدا في حجم الجنح ، اذ بلغ حجمها في مركز كوم امبو اقل من نصف حجم الجنح في بندر اسوان ، ويلى ذلك مركز دفو ثم مركز أسوان ، ويأتى مركز نصر في نهاية القائمة فهو اقل الجرائم حجما . ويوجد فرق واضح في حجم الجرائم فيما بينه وبين المركز السابق له . ومن الواضح ان اتجاه توزيع الجنح السابق على مستوى الوحدات الادارية يشبه اتجاه توزيع الجنايات في الفترة الثانية . هذا مع وجود فارق كبير في حجم الجنايات وحجم الجنح اذ يرتفع حجم الجنح الى ما يزيد عن عشرة أضعاف حجم الجنايات . ومن ثم ينطبق التفسير السابق لتوزيع الجنايات على توزيع الجنح على مستوى الوحدات الادارية في الفترة الثانية ، حيث نلاحظ أن المناطق الحضرية أى مدينة أسوان تكثر فيها الجنح بشكل واضح . ويلى ذلك مركز ادفو الذى يشهد نشاطا صناعيا ترتب عليه وجود عدد من أعمال الصناعيين فى هذا المركز ، ويلى ذلك المنطقة شبه الحضرية الخاصة بمركز أسوان التى تضم كذلك منطقة بحيرة ناصر وجماعات الصيادين ، أما مركز نصر الذى يحل محل مركز غنبيه فيمثل المجتمع النوبى الجديد بسماته المتمثلة فى الأمانة والصدق والمسألة وتلك فهو أقل الوحدات الادارية على مستوى الجنح وكذلك على مستوى الجنايات .

يبين الجدول (و) أن أكثر جرائم الجنايات انتشارا خلال الفترة الثالثة الخاصة بمرحلة ما بعد انشاء السد العالي هي جنايات القتل ، وهذا اتجاه عام موجود فى الفترات الثلاث ، ويلى ذلك جنايات السرقة ، وقد تفشت الأنماط الاجرامية الجديدة التى صاحبت فترة انشاء السد العالي ، وهى جرائم سرقة الأسلاك الكهربائية وخطف الأبناء ، بل فقد زادت عما كانت عليه فى الفترة السابقة فبعد أن كان عدد جنايات سرقة الأسلاك ٤ جنايات

جدول رقم (٥)

يبين توزيع الجنايات والجنح على مستوى الوحدات الادارية في الفترة الثالثة

فئات الجنايات الوحدة الادارية							
١٠٠	١٠	١	٢	٣	٤	٥	
٣٠	١٨	٤	٦	١	٥٣	١١٢	مركز كوم أمبو
١٦	٥	١	٣	١	٢٧	٥٣	مركز ادفو
٥	٩	—	—	—	١٥	٢٩	مركز نصر
٩	٢	٣	٥	—	١٤	٣٣	مركز اسوان
١٠	٤	٢	٣	—	٦٣	٨٦	بندر أسوان
٧٤	٣٨	١٠	٢١	٢	١٧٢	٣١٣	اجمالى الجنايات
فئات الجنح الوحدة الادارية							
١٠٠	١٠	١	٢	٣	٤	٥	
١٠٣	٣٤	٣٨	١	٤٣	٦١٩	٨٣٨	مركز كوم أمبو
٢٣	١٩	١٤	—	١	٢٢١	٢٨٨	مركز ادفو
٦٧	١٤	٨	—	٣	٩٦	١٨٨	مركز نصر
٤٨	٣	٥	١	٤	١٦٣	٢٢٦	مركز أسوان
٣١٠	١٣٩	٢	٦	٧٧	٩٣٤	١٤٦٨	بندر أسوان
٥٥٣	٢٠٩	٦٧	٨	١٢٨	٢١٤٣	٣١٠٨	اجمالى الجنح

فقط في الفترة الثانية ارتفع الى ٢١ جناية في الفترة الثالثة ، وهذا يدل على أن النمط الاجرامى عندما ينتقل من منطقة لأخرى يكون من الصعب اختفاؤه ويحتاج ذلك الى وقت طويل .

وفيما يتعلق بتوزيع الجنايات على مستوى الوحدات الادارية في الفترة الثالثة يبين الجدول السابق أن مركز كوم أمبو قد وقعت فيه أكثر الجنايات، ويليه بندر أسوان ثم مركز ادفو ثم مركز اسوان ، وأقل الجنايات وقعت

فى مركز نصر المجتمع السويى الجديد . . . ويحقق تفسير انخفاض عدد الجنايات حتى بندر اسوان ومركز اسوان فى الفترة ما بعد انشاء السد . لعانى الى رحيل الاعداد الفيرة من العمال والفنيين عن مدينه اسوان ومنطقه التثاقف التى انشئت بدخل فى نطاق مركز أسون . ولا شك أن ارتفاع حجم الجنايات فى مركز كوم امبو بهذه الصورة التى تفوق المناطق الحضرية يعد امرا غير متوقع ويحتاج الى دراسته تدرج حول هذا الموضوع .

اما الجسج . فان الجدول السابق يبين ان السر الجنج اسشارا هسى الفترة اتتانه هى جراهم سرفه المسائل ويليهها سرفه المساجر ثم لتقبل ثم سرفه لماسيه واحيرا سرفه السيارات . وهذا يلاحظ ان الاماط الجديده التى صاحبت فترة انشاء السد اعانى من التشل وسرفه السيارات قد استمرت فى الفترة التالية بالرغم من خروج العمال الاغراب من محافظه اسوان .

ويبين الجدول السابق لدلت ان السر لجنج فى الفترة الثانية تنفع بمدينه اسوان أى بندر أسون وهى مسطغه الحصريه بالمحافظه . وبى ذلك مركز كوم امبو ثم مركز اسوان ثم مركز ادفو واحيرا مركز نصر امى يميز بانخفاض حجم الجريمة فيه عى جميع المستويات وذلك لسعات الامانه والصدق والمسألة المنشرة بين اهالى اتوبه .

يبين الجدول رسم (ز) ارتفاع حجم الجنايات ببندر أسوان فى الفترة الثانيه عنها فى الفترة الاولى ، ثم انخفاض عدد الجنايات فى الفترة الثالثه عنها فى انفره الثانيه ولكن ظل عدد الجنايات فى الفترة الثالثه اعلى منه فى الفترة الاولى بمعنى أن حجم الجنايات فى مدينه اسوان يتجه نحو الارتفاع مع مرور الزمن ومع استبعاد فترة انشاء السد اعالى التى تعد فترة غيرعديه فى حياة المدينه .

وفيما يتعلق بمركز كوم امبو يوضح الجدول السابق أن عدد الجنايات قد ارتفع فى الفترة الثانية عنه فى الفترة الاولى ، وظل الارتفاع واضحا فى الفترة الثالثة ، بحيث ارتفع عدد الجنايات فى الفترة الثالثه عنه فى الفترتين السابقتين وبذلك نجد أن اتجاه الجرائم الجسيمه أى الجنايات فى مركز كوم امبو هو الزيادة المستمرة ونجد الاتجاه السابق فى مركز نصر أيضا مع ملاحظة الفرق الكبير فى حجم الجنايات فى المركزين . أما فى مركز ادفو ومركز أسوان فان الجدول السابق يبين ارتفاع عدد الجنايات فى الفترة الثانية

جدول رقم (١٥)

يبين توزيع اجمالي الجنايات والجثث على مستوى الوحدات الادارية والفترات الثلاث :

الوحدات الادارية	الجنايات في الفترة الاولى ١٩٦٣ - ٥٩	الجنايات في الفترة الثانية ١٩٦٨ - ٦٤	الجنايات في الفترة الثالثة ١٩٧٤ - ٦٩
مركز كوم أمبو	٤١	٨٣	١١٢
مركز ادفو	٤٧	٨٩	٥٣
مركز نصر	٩	٨	٢٩
مركز اسوان	٤٠	٧٧	٣٣
بندر اسوان	٥٢	٩٢	٨٦
اجمالى	١٨٩	٣٤٩	٣١٣

الوحدات الادارية	الجثث في الفترة الاولى ١٩٦٣ فقط	الجثث في الفترة الثانية ١٩٦٨ - ٦٤	الجثث في الفترة الثالثة ١٩٧٤ - ٦٩
مركز كوم أمبو	٩٦	٥٩٩	٨٣٨
مركز ادفو	٥٠	٥٢٠	٣٨٨
مركز نصر	١٩	٢٥٥	١٨٨
مركز اسوان	٢٩٨	٤٨٢	٢٢٦
بندر اسوان	٣٠٨	١٣٦١	١٤٦٨
اجمالى	٧٧١	٣١٢٧	٣١٠٨

عنه في الفترة الاولى ، ثم ينخفض عدد الجنايات في الفترة الثالثة . ولكنه يظل مرتفعا بالنسبة للفترة الأولى ، بمعنى أن الاتجاه العام لحجم الجنايات هو الزيادة كما هو الحال في بندر أسوان .

وهكذا يتضح لنا أن الاتجاه العام لحجم الجنايات على مستوى المحافظة هو نحو الزيادة ، إذ أن العدد الاجمالي يرتفع في الفترة الثانية عنه في الفترة الأولى ثم ينخفض العدد في الفترة الثالثة عنه في الفترة الثانية ولكن يظل أكثر ارتفاعا عنه في الفترة الأولى .

وفيما يتعلق بالجنگ في الفترات الثلاث يبين الجدول السابق أن عدد الجنگ قد ارتفع في الفترة الثانية عن الفترة الأولى التي أخذنا لها احصاءات عام ١٩٦٣ ، ثم حدث انخفاض في عدد الجنگ في الفترة الثالثة ، ولكن يظل حجم الجنگ في الفترة الثالثة أكثر ارتفاعا من عددها في الفترة الأولى مما يدل على أن الاتجاه العام في الجنگ يشبه الاتجاه العام في الجنايات وهو الزيادة المطردة .

ويوضح الجدول رقم (ز) أن عدد جرائم الجنگ في زيادة مستمرة في الفترات الثلاث على مستوى بندر أسوان ومركز كوم امبو أما في مركز أسوان ومركز ادفو فإن الجدول السابق يبين أن عدد الجنگ يرتفع في الفترة الثانية عنه في الفترة الأولى ثم ينخفض في الفترة الثالثة ولكنه لا يزال أكثر ارتفاعا من عدد الجنگ في الفترة الأولى ، وهكذا يتفق الوضع في هذين المركزين مع الاتجاه العام في جرائم أسوان وهو الزيادة المطردة في عدد الجنگ . ويوضح الجدول السابق كذلك أن مركز نصر ، المجتمع النوبي الجديد هو أقل الوحدات الادارية في عدد الجنگ على مستوى الفترات الثلاث ، ولكنه يتفق مع الاتجاه العام وهو الزيادة المطردة في عدد الجنگ رغم انخفاض العدد في الفترة الثانية .

الفصل الثالث

انماط الجريمة بأسوان على مستوى الفترات الثلاث

يستهدف تحليل انماط وصور الجريمة الى التعرف على مدى انتشار نمط معين أو ظهور نمط آخر أو اختفاء نمط ثالث . كما أن مقارنة ذلك على مستوى الفترات - يبين الاتجاه العام لهذه الانماط على مستوى الفترات

جدول رقم (٢)
بين أنماط الجنايات والجنح على مستوى القنرات الثلاث

انماط الجنايات المسترة	قتل وشروع فيه	سرقة وشروع	قتل خطأ	سرقه سيارات	نشل	جنح اخرى	اجمالي	جنايات اخرى	اجمالي
الفترة الاولى	٢٨	٨	١	٧	-	-	١٤٥	١٤٥	١٨١
الفترة الثانية	٥٥	١٨	-	١٥	٤	٢	٢٥٩	٢٥٩	٣٤٩
الفترة الثالثة	٧٤	٣٨	-	١٥	٢١	٢	١٧٢	١٧٢	٣١٣
اجمالي	١٥٧	٦٤	١	٢٧	٢٥	٥	٥٧٦	٥٧٦	٨٥١
انماط الجنح المسترة	سرقة ساكنين	سرقة متاجر	سرقة مالية	سرقة سيارات	نشل	جنح اخرى	اجمالي	ملاحظات	
الفترة الاولى	١٦٤	٤٥	٢٤	-	-	٥٤٣	٧٧١	٧٧١	٧٧١
الفترة الثانية	٧٥٢	٢٣٧	١٣٣	٥	٨٨	٢٥٦٢	٣١٢٧	٣١٢٧	١٩٦٣
الفترة الثالثة	٥٥٣	٢٥٩	٦٧	٨	١٢٨	٢١٤٣	٢١٥٨	٢١٥٨	٢١٥٨
اجمالي	١٤١٩	٤٦٦	٢٢٤	١٣	٢١٦	٤٧٤٨	٧٠٠٦	٧٠٠٦	٧٠٠٦

الثلاث ويمكن من التنبؤ بمستقبل الانماط السلوكية . ويبين الجدول رقم ح
انماط الجريمة على مستوى الفترات الثلاث .

فيوضح هذا الجدول السابق أن جريمة القتل والشروع فيه هي اكر
الجنايات انتشارا في محافظه أسوان على مستوى الفترات الثلاث .

ويليهما جريمة السرفه والشروع فيها ثم جريمة الحريق العمد ثم سرفه
الاسلاك ثم خطف الابناء وهي شبه نادره ، اما جريمة القتل انخطا في
بدره جد . د توجد جنايه واحده معلنه بالقتل ، لخصا . ويجب ملاحظه
ان معظم انماط الجنايات احده في تزايد مطردة او يرمع عدد جنايات
القتل في العنرة السيه عنه في العنره الاولى ، ويرمغ لحدث في العنره
اسائه عمه في العنره الثانيه . وينكرر الاتجاه السابق في جنايات السرقات
والشروع فيها وجنايات الحريق العمد ، وجنايات سرفه ، اسلاك الكهربائيه
من الجنايات الجديده اتى صاحبته سرفه نشاء السد العالي واستمر هذ
النمط في لوجود بعد انتهاء مرجه انشاء السد العالي . وهو نمط هام لحصوره
على اصلحه ، نعمامه .

وفيما يتعلق بجرائم الجنح . يوضح الجدول السابق وجود الاتجاه
السابق الخاص بزيادة مطرده في جرائم الجنايات ويبين لذلك ان الت
انماط الجنح استمرا هو نمط سرفه المساكين . فانها تمثل اكر انجرام
عددا على مستوى الفترات الثلاث ، وبلي ذلك نمط سرفه المتاجر ثم نمط
سرفه دسسيه ثم النشل وأخيرا نمط سرفه السيارات . والاتجاه العام لتطور
حجم الانماط الاجراميه السابقيه هو زياده حجمها في فترة انشاء السد العالي
عن حجمها في العنره الاولى . ثم حدوث انخفاض في حجمها في العنره الثانيه
أي مرحله ما بعد انشاء السد العالي ، ولكن بالرغم من هذا الانخفاض فان
حجمها لا يزال اكبر من حجمها في الفترة الاولى ، وهكذا فان الاتجاه العام
هو الزيادة المطردة في حجم انماط الجنح على مستوى الفترات الثلاث .
وتصل في النهايه الى النتيجة العامة وهي ان حجم الجنايات والجنح في زياده
مطرده على مستوى الفترات الثلاث .

القسم الثالث

نتائج الدراسة الميدانية

الفصل الأول

تحليل مقارن للظاهرة الإجرامية على مستوى الوحدات الإدارية بأسوان

تمهيد :

يتناول هذا الفصل تحليل خصائص الظاهرة الإجرامية من عدة جوانب تشمل الظروف الزمنية والمكانية المحيطة بالجريمة ، وانماط الجرائم السائدة والاضرار المترتبة على كل نمط والأدوات المستخدمة فيها وعدد المشتركين في ارتكابها وخصائص كل من الجناة والمجنى عليهم في هذه الجرائم وأخيرا دراسة كيفية وزمن التصرف في إبلاغات هذه الجرائم .

ويقوم هذا التحليل معتمدا على أداة تحليل مضمون وقائع بلاغات أقسام الشرطة ، بالوحدات الإدارية الخمس (١) وعلى مستوى المحافظة ككل يهدف التصرف على أثر الفترات الثلاث (٢) على حجم الجريمة بأسوان .

أولا : الظروف الزمنية المحيطة بالجريمة

في أسوان

١ - تبين أن عدد الجرائم التي أبلغ عنها بمحافظة أسوان قد ارتفع في فترة انشاء السد العالي فبينما كان مجموع هذه الجرائم في (فترة ما قبل انشاء السد) ٥٥٤ جريمة بنسبة ٣٠٪ من مجموع جرائم الفترات الثلاث . ارتفع في (فترة انشاء السد) الى ٨٥٥ جريمة بنسبة ٤٦٪ ثم عادوا انخفاض مرة أخرى في (فترة ما بعد انشاء السد) الى ٤٣٢ بنسبة ٢٣٪ . ولعل

(١) وهي مراكز كوم أمبو ، أدفو ، نصر ، أسوان ، بشدر أسوان .

(٢) سابق الإشارة إليها وهي الفترة الأولى « ما قبل انشاء السد العالي » ١٩٥٩ - ١٩٦٢ ،

الفترة الثانية (انشاء انشاء السد) ١٩٦٤ - ١٩٦٨ ، الفترة الثالثة (ما بعد انشاء السد) ١٩٦٩ - ١٩٧٤ .

هذه الزيادة التي صاحبت فترة انشاء السد ترجع الى ارتفاع عدد سكان المحافظة خاصة من العمال المهاجرين بما يستتبعه من ارتفاع طبعي في عدد الجرائم ، ويدعم هذا التفسير انخفاض المعدل مرة أخرى في الفترة الثالثة .

٢ - تبين أن غالبية الجرائم ٦٥٢٪ قد ارتكبت أثناء النهار في مقابل ٣٤٨٪ ارتكبت ليلا . وفسر ذلك ان معظم هذه الجرائم من الجنح البسيطة التي لا يعاب الجاني فيها من خطر انقبض عليه بما يدفعه الى تفضيل التستر بالليل كظرف مساعد على الهرب .

٣ - تبين أن غالبية الجرائم قد ارتكبت في مناطق سكنية ٦٣٥٪ بينما نسبة الجرائم التي ارتكبت في مناطق غير مأهولة بالسكان قد بلغت ٣١٤٪ وأن الجرائم التي ارتكبت في مناطق زراعية هي أقل الجرائم إذ بلغت نسبتها ١٥٨٪ .

ويمكن تفسير حدوث غائبة الجرائم في المناطق السكنية عن طريق الرجوع الى النمط الاجرامي السائد في هذه المحافظة وهو جنح السرقات ومن الطبيعي أن تحدث معظم السرقات في مناطق سكنية - ومن ناحية أخرى - فانه على العكس من ذلك ترجع قلة نسبة الجرائم التي ترتكب في مناطق زراعية الى قوة التماسك الاجتماعي في القرية وصغر حجمها نسبيا مما يساعد على قوة الضبط الاجتماعي .

ثانيا : نوعية الجرائم من حيث الأفراد والأدوات

المستخلصة وعدد المشتركين فيها

يقسم البحث الجرائم السائدة في محافظة أسوان خلال مدة الدراسة الى أربعة أنواع هي :

- ١ - جرائم الاعتداء على الغير من الأشخاص .
- ٢ - جرائم الاعتداء على المال .
- ٣ - جرائم الاعتداء على الممتلكات .
- ٤ - جرائم الاعتداء على الآداب .

وقد توصلت الدراسة الى النتائج الآتية :

١ - تندر جرائم الاعتداء على الغير في محافظة أسوان - فطوال فترة الدراسة (١٩٥٨ - ١٩٧٥) وقعت ٢٠٠ جريمة من هذا النوع أي بمعدل

١١ جريمة سنويا كذلك فقد بلغ عدد جرائم القتل بأنواعه المختلفة طوال هذه الفترة ١٧ جريمة قتل أى بمعدل جريمة واحدة سنويا .

٢ - تتمثل غالبية جرائم الاعتداء على الغير فى جرائم الاصابات البسيطة بنسبة ٦٧٪ ف جرائم الاصابات الخطيرة بنسبة ٢٤ر٥٪ وتندر جرائم القتل بنسبة ٨٥٪ .

٣ - يبلغ عدد جرائم الاعتداء على المال فى محافظة أسوان ٣٢٠ طوال فترة الدراسة (١٨ عاما) أى بمعدل ١٨ جريمة فى العام - ومما يستلفت النظر أن معظم هذه الجرائم هى سرقات تقل قيمتها عن ٥٠ جنيها بنسبة ٧٠ر٩٪ كذلك تندر جرائم الاضرار بالماشية ٦ر٨٪ واتلاف المزروعات ٤ر٨٪، اشغال الحريق ٩٪ .

٤ - تندر كذلك جرائم الآداب فى هذه المحافظة اذ يبلغ عدد جرائم الآداب يختلف أنواعها طوال فترة الدراسة ٢٤٧ جريمة بمعدل ٢٣ جريمة سنويا ومن الطريف اختفاء جريمة الزنا فى هذه المحافظة .

الجرائم من حيث الأدوات المستخدمة :

تبين من الدراسة أن الغالبية العظمى من الجرائم لم يستخدم فيها أسلحة (٩٢ر١٪) وأن الجرائم التى استخدم فيها الأسلحة النارية قليلة جسدا (١ر٢٪) والأسلحة البيضاء (٢ر٧٪) وأدوات أخرى مثل المص (٥٪) ولعل تفسير ذلك يكمن فى أن السرقات البسيطة هى الجريمة السائدة كما سبق أن ذكرنا وهى جنح لا تحتاج فى ارتكابها الى استخدام العنف .

الجرائم من حيث عدد المشتركين فيها :

تبين الدراسة ان النمط السائد للجريمة فى أسوان هو الجريمة غير المنظمة فمعظم الجرائم المرتكبة هى جرائم فردية - ويقل حدوث الجرائم الثنائية (٩ر٩٪) ويندر وقوع الجرائم الجماعية (٥ر١٢٪) .

ويقترن بذلك ان نسبة الجرائم التى يتوصل الى فاعليها فى أسوان قد بلغ (٦٧ر٨٪) من مجموع الجرائم المبلغ عنها فى مقابل (٣٢ر٢٪) مقيدة ضد مجهول .

ثالثا : خصائص الجناة في أسوان من حيث النوع ومعدل الميلاد والسن والديانة والحالة الاجتماعية ومعدل الإقامة

انتهت الدراسة الى النتائج الآتية :

١ - ان الغالبية العظمى من مرتكبي الجرائم في فترة الدراسة مسن الذكور اذ بلغت (٩٧٧٪) في مقابل (٢٢٪) اناث ويرجع ندرة الاناث مرتدبات الجرائم الى ضده الرقابة والضبط لاجتماعى على اناث في المجتمع الاسوانى .

٢ - ان غالبية مرتكبي الجرائم من مواليد المحافظة (٧١٣٪) في مقابل (٢٨٧٪) من مواليد خارج المحافظة ٢١٤٪ منهم من مواليد الوجه القبلى ، ٧٣٪ من مواليد الوجه البحرى .

٣ - نبين ان ٧٤٩٪ من الجناة تتراوح أعمارهم بين ١٥ ، ٢٩ سنة .
ونبين ان ٣١١٪ من الجناة تتراوح أعمارهم بين ٣٠ ، ٣٩ سنة .
وتبين ان ٦٤٪ من الجناة تزيد أعمارهم عن ٥٠ سنة .
ونبين ان ٢٤٪ من الجناة أحداث .

لذلك يمكن القول ان النمط العام للجناة في أسوان هو ندرة المجرمين الأحداث والشيوخ وكثرة المجرمين الشباب ويتحقق هذا النمط العام في جميع الوحدات الادارية بدون اختلافات تذكر ولعل ذلك يرجع الى شدة تماسك الاسرة في المجتمع الاسوانى بصفة عامة وان المرحلة العمرية من ٣٠ ، ٣٩ سنه هي اقل المراحل اثنى يخضع فيها الفرد للرقابة الاسرية .

٤ - ان الغالبية العظمى من المجرمين في أسوان ممن يدينون بالاسلام ٩٧١٪ في مقابل ٢٩٪ ديانات أخرى ولا غرابة في ذلك اذا ما عرفنا ان الغالبية العظمى من السكان مسلمون مما لا يعطى دلالة في هذا المتغير .

٥ - تتمثل الحالة الاجتماعية لغالبية المجرمين في كونهم عزابا ٤٤٧٪ في مقابل ٢٩٣٪ متزوجين وليس لهم اولاد ، ٢٤٤٪ متزوجين ولهم اولاد ويندر حدوث جرائم المطلقين والأرامل ٩٪ وهذا أيضا لا يعطى دلالة معينة اذ ان المجتمع الاسوانى من المجتمعات المحافظة التى تقل فيها نسبة الطلاق ولعل زيادة نسبة الجناة من فئات الأعزب والمتزوج الذى لا يعول ترجع الى ضعف المسئولية لدى هؤلاء لعدم وجود زوجة أو أطفال يخشى عليهم في حالة القبض على الشخص وتعرضه لعقوبة السجن .

رابعاً : خصائص الجناة فى أسوان من حيث مستوى التعليم والمهنة والحالة المالية ومتوسط الدخل الشهري

فيما يلى النتائج التى نوصلت إليها الدراسة :

١ - أن الغالبية العظمى من المجرمين أميون ٧٨٧٪ وتعل هذه النسبة كلما ارتفع مستوى التعليم ولا يوجد جناة من الحاصلين على شهادة متوسطة ذلك يعنى وجود ارتباط عكسى بين مستوى التعليم وليل الى ارتكاب الجريمة فى اسوان .

٢ - نكسر الجريمة فى أسوان بين فئة العمال ٣٣٥٪ ينلوهم فله المزارعين ٢٧٩٪ ويندر حدوث الجريمة بين الموظفين ٦٪ والتجار ١٢٤٪ .

٣ - أن الغالبية العظمى من الجناة فى اسوان ممن يعملون ٩٠٪ وأن الاقلية تصغرى عاطلون ١٠٪ من عدد الجناة .

٤ - يوجد ارتباط عكسى بين متوسط الدخل وحجم الجريمة تبين أن الغالبية العظمى من الجناة ممن يعمل دخلهم عن ٢٠ جنيهاً بنسبة ٨٣٢٪ وتقل الجريمة بوضوح عندما يوتفع الدخل الشهري عن ٢٠ جنيهاً الى أن يصل الى ٢٦٪ من الجناة الذين يزيد دخلهم الشهري عن ٣٠ جنيهاً .

خامساً : خصائص المجنى عليهم فى أسوان من حيث النوع ومحل الميلاد والديانة والحالة الاجتماعية ومحل الإقامة .

١ - الذكور هم الغالبية العظمى من المجنى عليهم فى اسوان ٩٠٢٪ ويندر أن تقع جريمة ضد الاناث ٩٨٪ وهذا هو الطابع العام على مستوى المحافظة وبجميع الوحدات الادارية .

٢ - أن الغالبية العظمى من المجنى عليهم فى أسوان من المواطنين مواليد المحافظة ٨٦٢٪ وأغلب هؤلاء من مواليد حضر أسوان ٥٦٩٪ وهو أمر طبيعى إذ أن الغالبية العظمى من سكان أسوان من مواليد الحضر .

٣ - تتكون الغالبية العظمى من المجنى عليهم من الشبان الذين تتراوح اعمارهم بين ٣٠ ، ٣٩ سنة بنسبة ٣٠٥٪ ويندر أن تقع جريمة ضد الأطفال ١٢٤٪ أقل من ١٥ سنة والشيوخ ٦٩٪ ٦٠ سنة فأكثر .

٤ - تدین الغالبية العظمى من المجنى عليهم بالاسلام ٨٩٦٪ ويندر وجود مجنى عليهم من الديانات الأخرى ١١٤٪ .

٥ - أغلب المجنى عليهم من المتزوجين بدون أولاد ٥٥١٪ يتلوهم نازليا ٢٢٦٪ من المجنى عليهم من العزاب .

سادسا : خصائص المجنى عليهم من حيث مستوى التعليم والمهنة والحالة العملية ومتوسط للدخل الشهري .

١ - ان غالبية المجنى عليهم في أسوان من الأميين ٥٦٢٪. ويقل عدد المجنى عليهم كلما ارتفع مستوى التعليم ١٢٤٪ من المجنى عليهم من الحاصلين على شهادات عليا .

٢ - المزارعون في أسوان هم أكثر الفئات نعرضا للجريمة بنسبة ٢٤٥٪ يتلوهم اصحاب اعمال ٢٠٦٪ ويقل عدد المجنى عليهم من الموظفين ١٧٢٪ والتجار ١٤٩٪ ويندر وجود مجنى عليهم من فئة صيادى الاسماك اذ تبلغ النسبة ١٣٪ . يمكن تفسير هذه الوريعات على أساس مستوى التعليم فمن المتوقع أن يقل مستوى التعليم عند المزارعين والعمال عن الموظفين والتجار والتعليم يجعل المواطن أكثر حذرا وبالتالي يأخذ من الاحتياطا ما يقلل احتمال حدوث الجريمة ضده وفيما يتعلق بفئة صيادى الاسماك فان ندرة وجود مجنى عليهم من هذه الفئة يرجع الى الدخل المنخفض السائد في هذه الفئة .

سابعا : كيفية التصرف في الوقائع في أسوان وأسباب التصرف .

تتلخص نتائج الدراسة فيما يلى :

١ - نحول الغالبية العظمى من الوقائع التى يبلغ عنها فى محافظة أسوان الى النيابة ٨٧٧٪ اما التى تحفظ فهى قليلة ١١٨٪ ويندر حدوث وقائع يبلغ عنها وتقض بعد ذلك بالطرق الودية ٥٪ .

٢ - يتم التصرف فى الحال فى غالبية الوقائع التى يبلغ عنها فى أسوان ٥٧٨٪ ويتم التصرف فى بعض الجرائم القليلة بعد عدة أيام تقل عن أسبوع ٢٢٥٪ ويقل عدد الوقائع التى يتم التصرف فيها بعد أسبوع الى شهر وتندر الوقائع التى يتم التصرف فيها بعد ٦ أشهر ١٨٪ .

ولعل ذلك يتناسب مع قلة عدد الجرائم في أسوان بصفة عامة بما لا يشكل ضغط عمل زائد على جهات التحقيق .

٣ - الفالبية العظمى من الجرائم التي تحفظ يكون السبب عدم الاستدلال على الفاعل ٧٦٪ والقلة كان الحفظ فيها لعدم الاهمية ١٥٨٪ ولمدم ثبوت التهمة ٦٤٪ .

٤ - يقل جدا عدد الجرائم التي يبلغ عنها وبعد ذلك تفضى بالطريق الودية وفي هذه الوقائع يكون السبب هو بساطتها ووقوعها بين الأهل وهي لا تتمدى ٩ جرائم على مستوى المحافظة في فترة الدراسة .

الفصل الثانى

الخطورة الاجتماعية للجريمة بأسوان تحليل مقارن

تمهيد :

يهدف هذا الفصل الى تحديد الخطورة الاجتماعية للجريمة بأسوان عن طريق المقارنه بين الجنح والجنائيات فى كل وحدة ادارية من حيث الظروف المكانية والزمنية المحيطة بكل نوع من الجرائم وكذلك الاضرار المترتبة عليها وعدد المشتركين فيها وخصائص كل من الجناة والمجنى عليهم من حيث النوع ومحل الميلاد والسن والديانة والحالة الاجتماعية ومحل الإقامة ومستوى التعليم والمهنة والحالة العملية ومتوسط الدخل الشهرى .

هذا بالإضافة الى المقارنه بين كل من الجنح والجنائيات من حيث كيفية التصرف فيها وأسباب التصرف - كل ذلك على مستوى الوحدات الادارية الخمس فى محافظة أسوان .

ونكتفى فى هذا التقرير الموجز بمرض أهم النتائج التى توصل اليها البحث فى بندر أسوان حيث تصلح هذه النتائج لان تقدم صورة عامة عن الخطورة الاجتماعية بمحافظة أسوان ككل .

(الخطورة الاجتماعية للجريمة فى بندر أسوان)

يختص بندر أسوان بمنطقة مدينة أسوان وهى منطقة حضرية يكثر فيها الموظفون والعمال والتجار ويقل فيها الفلاحون ولا شك أن تنعكس تلك الخصائص السكانية لمدينة أسوان على أنماط الجريمة السائدة كما سيتضح فيما بعد . ولا تختلف مدينة أسوان عن المناطق الريفية الأخرى فى المحافظة من أن عدد الجنح يبلغ عشرة أمثال عدد الجنائيات تقريباً . اذ بلغ عدد جرائم الجنح الى جرائم الجنائيات فى بندر أسوان خلال فترة الدراسة (٣٩٧ : ٣٣) .

- وفيما يلي أهم النتائج التي توصل إليها التحليل المقارن في بندر
أسوان على أساس المتغيرات السابق ذكرها وعلى مستوى الفترات الثلاث
للدراسة .

أولا : الظروف الزمنية والمكانية للجنح والجنايات :

١ - يرتفع حجم الجنح في (الفترة الثانية) فترة انشاء السد العالى
ثم يلى ذلك انخفاض كبير في سرده ما بعد انشاء السد وعلى حد الاربعاع
يرجع الى حصور الالاف من العمال في المدينة في فترة انشاء السد ويميز
هذا التفسير عودة حجم الجنح الى الانخفاض مرة اخرى في المرحلة التالية
فبينما كان في المرحلة الاولى ٣٧١٪ ارتفع في الثانية ٥٢٧٪ ثم عاد
وانخفض في المرحلة التالية الى ١٩٣٪ .

٢ - ينخفض حجم الجنايات في فترة انشاء السد العالى ويلى ذلك ارتفاع
واضح في فترة ما بعد انشاء السد بعكس الاتجاه السابق للجنح فبينما
كانت نسبة الجنايات في المرحلة الاولى ٣٤٩٪ انخفضت في المرحلة الثانية
الى ٢٥٪ ثم عادت وارتفعت في المرحلة التالية الى ٢٧١٪ .

٣ - نفع غالبية الجنح والجنايات المبلغ عنها في قسم اسوان في مناطق
السكنية ٨١٣٪ في الجنايات و ٧٧٧٪ من الجنح وعلى الجرائم في المناطق
غير المأهولة ١٨٧٪ من الجنايات ، ١٩٥٪ من الجنح . ويندر حدودها في
مناطق الزراعية (٢٨٪ من الجنح ولا يوجد جنايات مبلغ عنها) .

٤ - نفع غالبية الجنح والجنايات بمدينة اسوان في النهار (٦١٣٪
من الجنح و ٥٢٧٪ من الجنايات) بينما نفل الجرائم التي نفع ليلا .

ثانيا : نوعية الجنح والجنايات في بندر اسوان من حيث الاضرار والادوات المستخدمة فيها :

١ - تمثل معظم الجنح ٨٠٪ وأكثر الجنايات ٥٠٪ في جرائم الاعتداء
على الممتلكات ومعظمها سرقات ٩٧٦٪ من عدد الجنح وكل الجنايات - ويندر
جرائم الاضرار بالماشية واشعال الحريق .

٢ - تمثل جرائم الاعتداء على المال نسبة قليلة من الجنح والجنايات
ومعظمها جنح بسيطة تتعلق بمبالغ تقل عن ٢٥ جنيها وأقل تلك الجنح التي

تتعلق بمبالغ تصل الى خمسين جنيها فاكتر - أما الجنايات فان نصفها يتعلق بمبالغ تصل الى خمسين جنيها فاكتر والباقي يتعلق بمبالغ أقل من ٢٥ جنيها .

٣ - يلى التمثيل السابقين من الجرائم نمط جرائم الاعتداء على الغير وتتمثل معظمها فى الاصابات البسيطة والخطيرة وكذلك يندر استخدام الاسلحة النارية أو البيضاء فى جرح وجنايات أسوان .

٤ - تتمثل جرائم الآداب النادرة فى خمسة جرائم متعلقة بهتك العرض وممارسة البغاء .

٥ - تبين أن الغالبية الأعظمى من الجرائم فى مدينة أسوان جرائم فردية وتغل الجرائم الجماعية وأن لغالبيه من الجرائم - يتم التعرف على مرتكبيها وأن الاقلية تقيد ضد مجهول .

ثالثا : فيما يتعلق بخصائص كل من الجناة والمجنى عليهم فى الجنايات التى ابلغ عنها فى بندر أسوان :

- انتهت الدراسة الى نفس النتائج التى سبق التوصل اليها على مستوى جميع الوحدات الادارية ككل .

وفىما يتعلق بكيفية التصرف فى الوقائع التى أبلغ عنها وأسباب التصرف فقد تبين أن غالبية الجناح والجنايات فى مدينة أسوان قد أحيلت للنيابة ٩٩٪ من الجناح ، ٩٠٫٩٪ من الجنايات ويندر أن تحفظ جناحة ١٪ وحفظت جناية واحدة ولا توجد جناح أو جنايات فضت بالطرق الودية وهو نفس الاتجاه العام السابق التوصل اليه على مستوى الوحدات الادارية فى المحافظة ككل .

الفصل الثالث

الجرائم الفردية والجرائم الجماعية بأسوان (تحليل مقارن)

تقديم :

يقدم هذا الفصل تحليلًا معارنا للجرائم الفردية والجرائم الجماعية في كل وحدة إدارية بأسوان (١) وتبين الإحصاءات أن معظم الجرائم بأسوان هي جرائم فردية ، أما الجرائم الجماعية فهي أقل بكثير من الجرائم الفردية . وتنقسم الأولى إلى جرائم ثنائية وجرائم ثلاثية وجرائم رباعية وإن كان أكثرها وموعا هي الجرائم الثنائية .

كذلك فقد بينت الإحصاءات وجود تشابه بين الجرائم الفردية والثنائية من ناحية وبين الجرائم الثلاثية والرابعة من ناحية أخرى - ويصل هذا اتجاهها عاما في جميع الوحدات الإدارية بأسوان لذلك نكتفي في صدد هذا التقرير الموجز بعرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يتعلق ببندر أسوان حيث تظهر في هذه النتائج الفروق بين كسل من الجرائم الفردية والجرائم الجماعية بصورة واضحة تمثل الوضع العام في باقي الوحدات الإدارية الأخرى .

هذا ويقوم التحليل المقارن بين الجرائم الفردية والجرائم الجماعية ، على نفس الأسس التي استخدمت في التحليل المقارن بين جرائم الجنح وجرائم الجنايات كما هو مبين في الفصل السابق - حيث تتمثل هذه الأسس المقارنة في الظروف الزمنية والمكانية المحيطة بكل نوع من الجرائم ، وفي الاضرار المترتبة على كل نمط من تلك الجرائم ، والأدوات المستخدمة فيها وكذلك خصائص كل من الجريمة والمجنى عليهم من حيث النوع ومحل الميلاد

(١) نكتفي هنا أيضا بعرض أهم النتائج التي توصل إليها البحث في بندر أسوان حيث نصلح هذه النتائج لأن تقدم صورة عامة عن الخطورة الإحصائية لمحافظة أسوان .

والسنن والديانة والحالة الاجتماعية ومحل الإقامة ومستوى التعليم والمهنة والحالة العملية ومتوسط الدخل الشهري ، ويستمر التحليل في المقارنة بين كل من الجرائم الفردية والجرائم الجماعية على أساس كيفية التصرف في تلك الجرائم والاسباب الخاصة بالتصرف والفترة الزمنية التي مضت حتى تم التصرف فيها .

وفيما يلي أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة :

اولا : الظروف الزمنية والمكانية للجرائم الفردية والجماعية في بندر اسوان :

١ - بينت الدراسة زيادة حجم الجرائم الفردية والثنائية زيادة قليلة في فترة انشاء السد العالي وبلا ذلك انخفاض كبير في الجرائم في الفترة الثانية (اي ما بعد انشاء السد) ولعل هذا الارتفاع يجد ما يبرره في الزيادة المفاجئة في عدد السكان نتيجة لحضور اعداد كبيرة من العمال والفنيين في فترة بناء السد وما ادى اليه من ظروف غير عادية ساعدت على زيادة حجم الجريمة - وبعد الانتهاء من بناء السد العالي وبعد ان عادت المدينة الى حالتها العادية مما ادى الى حدوث الانخفاض الواضح في حجم كلا النوعين من الجرائم . والجدير بالملاحظة أن هذا الانخفاض قد بسيط بحجم كل من الجرائم الفردية والثنائية في اقل مما كان عليه هذا الحجم في فترة ما قبل انشاء السد (المرحلة الاولى من الدراسة) - بمعنى ان الاتجاه العام لحجم الجريمة - الفردية والثنائية في اسوان هو الانخفاض .

٢ - وفيما يتعلق بالجرائم الثلاثية (وعدها ٨ جرائم في الفترات الثلاث) بين الاحصاءات ان نصفها قد وقع في فترة ما قبل انشاء السد ثم انخفضت هذه النسبة الى ٢٥٪ في كل من الفترتين الثانية والثالثة - اما الجرائم الرباعية (وعددها ٩ جرائم) فكان توزيعها على الفترات الثلاث كالآتي ٢٢ر٢٪ في كل من الفترتين الاولى والثانية ثم ارتفع بصورة واضحة في الفترة الثالثة ٥٥ر٦٪ ، على ان قلة عدد كل من النوعين (الثلاثية والرباعية) من الجرائم لا تسمح باستنتاج اتجاه عام .

٣ - تبين أن حوالي نصف الجرائم الفردية والثنائية (٥٥ر٦٪ ، ٥٨٪) قد وقع نهارا والباقي وقع ليلا أما الجرائم الثلاثية والرباعية فان غالبيتها قد وقع نهارا (٦٢ر٥٪ ، ٧٥٪) - والباقي وقع ليلا .

ومن ناحية أخرى فقد وقعت معظم الجرائم الفردية والجماعية في

مناطق سكنية ووقع القليل منها في مناطق غير مأهولة ونادراً ما تقع جرائم في مناطق زراعية . ولعل هذا التوزيع يتفق مع الطابع العام لبندر اسوان من انتشار المناطق السكنية ونُدرة المناطق الزراعية ووجود مناطق غير مأهولة على أطراف المدينة .

ثانياً : نوعية الجرائم الفردية والجماعية من حيث الاضرار والادوات المستخدمة ودرجة الخطورة الاجرامية :

١ - نبين الدراسة ان غالبية الجرائم التي ارتكبت في بندر اسوان من النوعين تتمثل في جرائم الاعتداء على الممتلكات (٦٨٠ /٪) . وعل جرائم الاعتداء على المال (٢٥ /٪) وتندر جرائم الاعتداء على الغير (٥ /٪) وجرائم الادب (٢ /٪) ومعظم جرائم الاعتداء على الممتلكات هي جرائم سرقات وتندر جرائم اضرار المزروعات والاضرار بالماشية واشتعال الحريق .

٢ - تتعلق غالبية الجرائم الفردية والجماعية الخاصة بالاعتداء على ابدان بمبالغ قيمتها اقل من ٢٥ جنيهاً ويتعلق القليل منها بمبالغ تزيد عن ٢٥ جنيهاً .

٣ - ترتب على معظم الجرائم الفردية والجماعية المتعلقة بالاعتداء على الغير اصابات بسيطة وتقل جدا الجرائم التي ترتب عليها اصابات خطيرة وتندر جرائم القتل كما سبق القول .

٤ - بالنسبة لجرائم الآداب في بندر اسوان فهي جرائم فردية نادرة . انحدوث وتعلق بهتك العرض وممارسة البغاء وتخلفي جرائم الزنا والسب والعطن في الشرف .

٥ - لا تستخدم الأسلحة النارية في معظم الجرائم الفردية والجماعية في بندر اسوان ، كذلك يندر استخدام الأسلحة البيضاء - لذلك فان الاتجاه العام هو عدم استخدام أدوات في الجرائم بصفة عامة .

٦ - الاتجاه انعام لتوزيع الجرائم بين الجنائيات والجنح يتمثل في أن حجم الجنح يصل الى عشرة اضعاف حجم الجنائيات في المتوسط سواء على مستوى الجرائم الفردية أو الجرائم الجماعية وهذا هو الاتجاه العام في كل الوحدات الادارية بأسوان .

ثالثا : خصائص مرتكبي الجرائم الفردية والجماعية بيندر اسوان :

- فوصلت الدراسة الى النتائج الآتية :

١ - معظم مرتكبي الجرائم الفردية والجماعية بيندر اسوان من الذكور وبيندر وجود جرائم ارتكبتها النساء - كذلك فان غالبية الجرائم قد ارتكبتها جناة من موانيد المناطق الحضرية هي : حضر اسوان وحضر وجه قبلى) -

٢ - يتراوح سن غالبية مرتكبي الجرائم الفردية والجماعية ما بين ٢٠ ، ٢٩ سنة وتقل جدا الجرائم التى ارتكبتها احداث او شبابه او كبار السن .

ومعظم الجناة يدينون بالاسلام - وهذا ما يتفق مع الطابع العام للديانة السائدة بين سكان المحافظة كذلك فان معظم الجناة من غير المزوجين . ومن الجرائم التى ارتكبتها (متزوجون بدون اولاد) وتقل جدا جرائم المتزوجين ولهم اولاد) . ومعظم الجناة مقيمون فى المدينة ذاتها .

٣ - غالبية الجرائم ارتكبتها جناة اميون وتقل لجرائم التى ارتكبتها جناة من الحاصلين على تعليم اقل من المتوسط وتندر الجرائم التى ارتكبتها جناة من الحاصلين على تعليم عال .

٤ - كان العمال هم اصحاب اكبر نصيب من الجرائم الفردية والجماعية بيندر اسوان ، يليهم التجار وتقل جدا الجرائم التى ارتكبتها المزارعون والموظفون والصيادون . ومعظم الجناة ممن يعملون طول الوقت ، وتقل الجرائم التى ارتكبتها جناة يعملون بعض الوقت وتندر جرائم العاطلين وهى ظاهرة غريبة .

٥ - الجناة الفقراء هم غالبية مرتكبي الجرائم الفردية والجماعية وتقل الجرائم كلما ارتفع مستوى الدخل الشهري للفرد .

رابعا : خصائص المجنى عليهم فى الجرائم الفردية والجماعية فى بندر اسوان :

١ - تبين أن معظم الجرائم وقعت على ذكور وتقل جدا الجرائم التى تقع على

نسباء في بندر أسوان • ومعظم المجنى عليهم مواطنون من مواليد المناطق الحضرية وتندر الجرائم الفردية وتختفى الجرائم الجماعية التي تقع على مواطنين مولودين في مناطق ريفية •

٢ - غالبية المجنى عليهم مواطنون تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠، ٤٩ سنة ويقل جدا المجنى عليهم من كبار السن ٥٠ سنة فأكثر - ونادرا ما تقع جرائم فردية على الأحداث وتختفى الجرائم الجماعية عليهم •

وتقع معظم الجرائم على مواطنين مسلمين وهو ما يتفق (كما سبق القول) مع الطابع العام للديانة السائدة بين سكان المحافظة •

٣ - تقع أكثر الجرائم على مواطنين متزوجين بدون أولاد ، وبلى ذلك الجرائم التي تقع على مواطنين غير متزوجين وتقل جدا الجرائم التي تقع على مواطنين متزوجين ولهم أولاد •

٤ - تقع معظم الجرائم النشائية وكل الجرائم الثلاثية والرابعة على مواطنين مقيمين في مدينة أسوان وتندر الجرائم التي تقع على مواطنين مقيمين في عواصم المركز •

٥ - أكثر الجرائم الفردية في بندر أسوان وقعت على مواطنين أميين - وقعت أكثر الجرائم الجماعية على مواطنين حاصلين على تعليم أقل من المتوسط وأقل الجرائم الفردية والجماعية وقعت على مواطنين حاصلين على تعليم عال •

٦ - أكثر الجرائم الفردية والجماعية وقعت على فئة العمال بلى ذلك التجار والموظفون ويندر وقوع جرائم على المزارعين والصيادين ومعظم المجنى عليهم ممن يعملون طول الوقت وبلى ذلك من يعملون بعض الوقت وأقل الجرائم وقعت على العاطلين أيضا •

٧ - غالبية المجنى عليهم في الجرائم الفردية والجماعية من متوسطي الدخل (١٥ - ٢٩) جنيها وتقل الجرائم كلما ارتفع متوسط الدخل الشهري وتقع أقل الجرائم على فئة الفقراء التي يقل دخل الفرد فيها عن ١٠ جنيها •

خامسا : كيفية التصرف فى الجرائم الفردية والجماعية بيندر أسوان وأسباب التصرف :

١ - أحييت للنيابة معظم الجرائم الفردية والجماعية وتم حفظ القليل جدا منها ولا توجد وقائع تم حفظها بالطرق الودية • وفى الوقائع القليلة التى تم حفظها كان ذلك نتيجة لعدم الأهمية أو لعدم الاستدلال على الجاني •

٢ - يتم التصرف فى الحال فى غالبية الجرائم الفردية والجماعية المبلغ عنها بمدينة أسوان ويتم التصرف فى القليل منها بعد أيام ونادرا ما يتم التصرف بعد أسبوع ولا توجد وقائع تم التصرف فيها بعد شهر أو أكثر •

الإحصاء الجنائي

لواء دكتور سمير الشناوى

ظهور فكرة استخدام الإحصاءات الجنائية :

يعتبر الإحصاء الجنائي من أهم الوسائل التى يستخدمها العلماء فى دراسه ظاهرة الجريمة وأكثرها شيوعا . ولعل أول من اهتم بالإحصاء هو العالم الانجليزى بنثام Jeremy Bentham الذى أوصى المحاكم عام ١٧٧٨ بأن تحصى الاحكام الصادرة منها ، وذلك فى الوثيقة المدونة بشأن عقوبة الأسفل الشاقة . وما لبث بعد ذلك أن وافق على اقتراح مقدم من اللجنة التى وضعت مشروع قانون السجون فى انجلترا ، بشأن إصدار تقرير دورى عن السجون مشتملا على عدد النزلاء ، وبعض البيانات الإحصائية الخاصة بهم (١) .

أما فى فرنسا ، فقد ظهرت فكرة استخدام الإحصاءات الجنائية ، على أثر صدور أول تقرير سنوى عن القضاء الجنائى عام ١٨٢٥ ، بفضل جهود Guerry De Champneuf الذى عدد فى مقدمة هذا التقرير فوائد الإحصاء الجنائى ، بالنسبة للمشرع وسائر الاجهزة المسئولة عن مكافحة الجريمة (٢) .

كما أوضح كثير من الكتاب فى ذلك الحين أهمية الإحصاءات الجنائية المحتملة على خواص وصفات المجرمين والوقوف على أسباب زيادتها أو نقصها ، مما كان له أثره فى اجراء العديد من هذه الدراسات والإحصاءات .

ولقد استقر الرأى بعد ذلك على ضرورة نشر الإحصاءات الجنائية التى تجريها الاجهزة المختلفة لتوسيع مجالات الاستفادة منها ، وما لبث أن أجرى

(*) مدير قسم الدراسات العليا والبحث بإكاديمية الشرطة .

(1) Radzinowicz, "History of English Criminal Law and Its Administration since 1750, Vol. I, London, Stevens and sons, 1948, p. 395.

(2) Sellin, Thorsten, "The Significance of Records of Crimes", the Law Quarterly Review, 67, 1951, P. 490.

المهتمون بالعلوم الجنائية والانسانية كثيرا من الدراسات نخص بالذكر منها .
الدراسة التي اجراها Gurry للمقارنة بين الاحصاءات الجنائية في كل
من فرنسا وانجلترا (١) .

ومنذ ذلك الحين ، أخذت كثير من الدول بنظام الاحصاء الجنائي . وكان
أول احصاء يصدر في مصر في شكل تقرير سنوي . هو احصاء وزارة العدل
الذي صدر عام ١٨٨٣ . كما أصدرت الولايات المتحدة الامريكية أول احصاء
لها عن اتسجون في عام ١٩٢٦ .

ماهية الاحصاء الجنائي :

ثار خلاف حول ماهية الاحصاء الجنائي ، فذهب البعض الى أن هذا التعبير
لا يطلق الا على الاحصاءات التي تعنى بالمجرمين وخواصهم ، الى حد أن منهم
من قصره على الأشخاص المحكوم عليهم دون سواهم . وقد لاقى هذا الرأي
ترحيبا بادي الامر ، غير أن بعض العلماء درجوا على استعمال الاحصاء الجنائي
استعمالا أكثر شمولاً ، وأصبح من المتعارف عليه اطلاقه على كل تقرير
احصائي رسمي عن الجريمة ، أو الجرائم ، أو الاجراءات الادارية أو القضائية
التي اتخذت بشأنها .

ووفقا لهذا الرأي لابد أن يتوافر في الاحصاء الجنائي العناصر التالية :

١ - أن يكون الاحصاء في صورة بيانات عسدية عن الجرائم أو
المجرمين .

٢ - أن تكون هذه البيانات مجمعة بواسطة هيئات رسمية كالشرطة ،
أو النيابة ، أو القضاء ، أو المؤسسات العقابية .

٣ - أن تكون هذه البيانات مقسمة ومبوبة ، وأن يتناولها التحليل
حتى تبرز العلاقة بين أقسامها وأبوابها المختلفة .

٤ - أن تنشر دوريا وفقا لخطة محددة . فتكون سنوية ، أو نصف
سنوية ، أو ربع سنوية .

وتختلف الاحصاءات الجنائية فيما بينها ، تبعا لنوعها ، أو مصدرها ،
أو المستوى الاجرائي الذي يتم فيه الاحصاء .

(1) La Statique Morale de la France comparée avec la statique
d'Angleterre, Paris, 1864.

واستنادا الى هذه الاعتبارات يطلق على الاحصاءات الجنائية أسماء متعددة ، فمن حيث النوع يقال : احصاء عن الجرائم أو احصاء عن المجرمين ، وذلك تبعا لنوع الوحدة العددية التي يقوم عليها الاحصاء • أما من حيث المصدر ، فنسمى الاحصاءات الجنائية باسم الجهة التي أصدرتها ، فيقال : احصاءات الشرطة ، أو احصاءات القضاء ، أو احصاءات المؤسسات العقابية •

كما تختلف الاحصاءات باختلاف المرحلة الاجرائية الى نم فيها • ويدخل تحديد هذه المرحلة ضمن الاسم الذي يطلق على الاحصاء • ويبلغ عدد هذه المراحل الاجرائية في بعض الدول سبع مراحل ، سواء كانت ادارية أم قضائية ، وهذه المراحل هي (١) :

- ١ - الجرائم المعلومة للشرطة •
- ٢ - الجرائم التي تم القبض فيها •
- ٣ - الاشخاص الصادر بشأنهم قرار اتهام •
- ٤ - الدعاوى الجنائية •
- ٥ - احكام الادانة •
- ٦ - الاحكام السالبة للحرية (بكافة أنواعها) •
- ٧ - نزلاء المؤسسات العقابية •

والجدير بالذكر أن الاحصاء الصادر عند مرحلة من هذه المراحل يختلف من حيث دلالاته الاحصائية اختلافا جوهريا عن سواء ، هذا فضلا عن أن بعض هذه الاحصاءات قد تختلف عن غيرها من حيث نوعها أو مصدرها • وعلى ذلك ، فإن اصطلاح احصاء الجرائم المعلومة للشرطة يعنى أنه احصاء عن الجرائم لا عن المجرمين ، وأنه صادر من أجهزة الشرطة ، وأنه شامل لجميع الجرائم التي أحيط جهاز الأمن علما بها •

ويتم اعداد البيانات الاحصائية بواسطة السلطات المحلية في مواقع العمل المختلفة ، تبعا للمرحلة الاجرائية التي سيجرى عندها الاحصاء ، سواء :

(١) Van Vechten, Courtlandt C. "Differential Criminal Case Mortality in Selected Jurisdictions", American Sociological Review, December 1942, 7, P. 833.

كانت أقساما ومراكز شرطة ، أو المحاكم ، أو المؤسسات المعاييه . وترسل هذه البيانات أولا بأول الى الجهة المركزية التي تقوم بإصدار الاحصاء ، لتجميعها وتبويبها ونشرها .

ويمكن استخدام الاحصاء الجنائي بأحد اسلوبين : أولهما هو الاسلوب العام الذي يتبعه الباحثون غير المتخصصين ، ويعتمد على الحقائق العددية numerical facts الواردة بالاحصاء دون سواها . أما الاسلوب الاخر فهو أسلوب علمي بحث ، يجعل من الاحصاء أداة علمية ، تمكن الباحث المتخصص من الاستفادة بالبيانات العددية في استخراج المتوسطات انلازمه . واستخلاص النتائج باستخدام معامل الارتباط بين ظاهرة الجريمة وبسبب العامل factor الذي يعنى بدراسته (١) .

ونظرا للاختلاف الكبير بين احصاء الجرائم واحصاء المجرمين سواء من حيث الاساليب الاجرائية أو طرق الاستفادة بها أو ما يكتنفها من مشاكل وعيوب ، لذلك سوف نتناول كلا منها على حدة .

احصاء الجرائم

فوائد احصاء الجرائم :

لاحصاء الجرائم فوائد متعددة ، اذ يمكن عن طريق البيانات العددية التي يتضمنها أن نقف على حجم الظاهرة الاجرامية بصفة عامة ، أو عدد الجرائم التي وقعت من نوع معين خلال فترة معلومة في الدولة أو في اقليم محدد منها ، مما يكون له فائدته بالنسبة للمشرع الجنائي في تعديل نصوص القانون ، أو تغيير العقوبة المقررة لجريمة ما ، من حيث نوعها أو مقدارها .

كما يفيد هذا الاحصاء السلطات الادارية ، وبصفة خاصة جهاز الشرطة المنوط به حماية الأمن ليعمل أوجه نشاطه على نحو يحقق مزيدا من الفاعلية في منع الجريمة وضبط مرتكبيها ، كزيادة أفراد الحراسة ، أو استخدام الداوريات الراكبة المزودة بالاجهزة اللاسلكية ، أو الاستعانة بكلاب الشرطة . وذلك في الاماكن أو في الفترات الزمنية التي ترتفع فيها معدلات الجريمة .

(1) Caldwell, Robert, G. "Criminology", The Ronald Press Company, New York, 1956, P. 11.

وتفيد الاحصاءات أيضا رجال النيابة والقضاء في تتبع ظاهرة الجريمة من حيث الزيادة أو النقص ومواءمة تصرفاتهم بما يتلاءم مع مقتضيات الحد منها .

وبالإضافة الى العوائد الى أسلفناها ، والتي تتعلق جميعها بتطوير أساليب العمل لمواجهة الظاهرة الاجرامية ومكافحتها في المستقبل ، فان لهذه الاحصاءات فوائد جليلة في الوقوف على مدى كفاءة وفاعلية الاجهزة الادارية والعصائية في الفترة الماضية ، وبصفة خاصة جهاز الشرطة .

فالزيادة التي تطرأ على عدد الجرائم انى تبلغ بها الشرطة عادة ، قد تدل على تراخي أجهزة الامن عن القيام بواجبها في منع وقوعها ، أو نقص كفاءتها للقيام بهما (١) .

ويجدر الانسار هنا الى أن هناك جرائم لا تبلغ بها أجهزة الشرطة عادة . وانما يقع على عاتقها وحدها عبء التحري عنها وكشفها ، مثل جرائم التشرد والاشتباه ، التسول وحمل سلاح بدون ترخيص ، وحياسة أو تعاطي المواد المخدرة ، وجرائم ممارسة الدعارة ، وإدارة أماكن لالعب القمار ، فالنقص في اعداد هذه الجرائم يدل على نقص نشاط أو كفاءة أجهزة الشرطة المختصة بتتبعها وضبطها .

ويمكن أيضا عن طريق مقارنة الاحصاءات المعدة لحصر الجرائم في المراحل الاجرائية المختلفة الوقوف على مدى كفاءة جهاز الشرطة . فاذا ظهر مثلا وجود تفاوت كبير بين عدد الجرائم المرفوع فيها الدعوى الجنائية وبين عدد الجرائم المعلومة للشرطة ، فان ذلك يدل على عجز جهاز الشرطة عن جمع الاستدلالات وتحقيق شخصية الجناة في كثير من الجرائم ، مما يؤدي الى زيادة نسبة الجرائم التي تحفظ لعدم معرفة الفاعل ، أو لعدم كفاية الادلة ، أو لغير ذلك من الاسباب .

وفضلا عن ذلك كله ، فان استخدام الاحصاء كأداة علمية ، يمكن الباحثين المتخصصين من الوقوف على مدى ارتباط العوامل المختلفة بظاهرة الاجرام بصفة عامة أو بنوع معين من الجرائم ، وذلك مثل العوامل الجغرافية

(1) Reckless, Walter, C., "The Crime Problem", 3rd ed., Appleton — Century — crofts, Inc., New York, 1961, P. 2.

أو البيئية أو المناخية أو الاقتصادية ، وما الى ذلك من عوامل اخرى يتناولها التنبؤ الإحصائي . وجدير بالذكر أن التوصل الى هذه النتيجة لا يتأتى الا اذا أمكننا أن نتخلص من العيوب الكثيرة التي تشوب هذه الإحصاءات .

تتداخل كثير من العوامل غير المنظورة عند اعداد احصاء الجرائم ، مما يجعل البيانات العديدة لا تعبر عن واقع الظاهرة الاجرامية واتجاهاتها تعبيرا صحيحا . والوقوف على هذه العوامل يقتضى منا أن نتبع هذه الاحصاءات فى المراحل المختلفة .

وقد سبق أن ذكرنا ، أن جهاز الشرطة يباشر احصاء الجرائم فى اولى مراحلها ، وهى مرحلة الجرائم المعلومة للشرطة . وبطبيعة الحال لا يكون هذا الاحصاء دقيقا الا اذا كانت جميع الجرائم التى وقعت بالفعل مدونة بسجلاته . سواء فى ذلك الجرائم التى أبلغ بها ، أو التى أدت نحرياته الى الكشف عنها .

غير أن شيئا من التأمل يدلنا على أن الجرائم التى نرد بهذه الاحصاءات لا تمثل الا نسبة من الجرائم التى وقعت بالفعل . بينما يظل البعض الآخر غير مدرج بسجلات الشرطة وبالتالي لا يظهر بالاحصاء ، ولذلك نعارف العلماء على تسمية هذه الجرائم بالأرقام المظلمة dark figures

ويكون عدم قيد هذه الجرائم اما لعدم الإبلاغ عنها ، أو لاعتبارات تتعلق بأعمال الشرطة ، أو لغير ذلك من الاسباب . ويرجع عدم الإبلاغ عن بعض الجرائم التى تقع الى أحجام المجنى عليهم أو الشهود ، اما لا نعدام أو قلة الأضرار المترتبة على الجريمة . كما هو الشأن فى الجرائم التى تفقد عند حد الشروع والسرقات البسيطة والسعدى والإيذاء الخفيف ، أو لتجنب الإجراءات العقابية التى تتبع أمام الشرطة والنيابة والقضاء منذ الإبلاغ عن الجريمة لحين الفصل فيها . خاصة اذا صاحب ذلك الشعور بعدم قدرة الجهات المعنية على كشف الجريمة وضبط مرتكبيها . وفى بعض الأحوال لا يبلغ المجنى عليه أو الشهود بالجريمة ، أما خوفا من بطش الجاني وسطوته ، أو للرغبة فى القصاص ، أو خوفا من الفضيحة والعار بالنسبة لجرائم هتك العرض وفساد الاخلاق (١) . وبطبيعة الحال يتمتع المجنى عليهم عن الإبلاغ عن الجرائم ، اذا كانت الأفعال صادرة منهم يحرمها القانون ، كمسئولية

(1) Tappan, Paul, W., "Crime Justice and Correction", Mc Grow Hill, Inc., New York, 1960, P. 35.

المرأة العامل في جرائم الاجهاض ، أو تبديد الاموال التي ينطوى تسليمها على جريمة تهريب نقد .

وقد تبلغ أجهز الشرطة المختصة بالجريمة ، ومع ذلك لا تنيها قسـى سجلاتها ولا تتخذ بشأنها الاجراءات القانونية ، فتظل هذه الجرائم أرقاما مظلمة في الاحصاءات التي يتم اعدادها ويرجع ذلك لاسباب كثيرة ، كـرغبة العاملين بالشرطة في التذليل على نقص معدل الجريمة في الجهات التي يعملون بها ، أو لتجنب ضغوط العمل ، فيكتفون بالتوفيق بين الشاكي والمشكو في حقه ، وخاصة في الحالات التي يفضل فيها مقدمو الشكوى استرداد حقوقهم عن السير في الاجراءات القانونية ، كما هو الشأن في جرائم التبديد واعطاء شيك بدون رصيد .

ومن الاهمية بمكان أن نشير في هذا الصدد الى أن المتهمين من ذوى المراكز الاجتماعية يتمتعون بمعاملة خاصة لا يتمتع بها سائر المتهمين . اذ كثيرا ما تنتهى البلاغات المقدمة ضدهم الى قيدها برقم شكوى ، ولا تعطى الوصف القانوني الصحيح . ونخص بالذكر في هذا المجال طائفة من الجرائم التي أطلق عليها العلامة سذرلاند Sutherland اسم جرائم ذوى الياقة البيضاء (١) "White Collar Crimes" وهي الجرائم التي يرتكبها الموظفون من ذوى المراكز الاجتماعية وهم بصدد مباشرة أعمال ووظائفهم (١) .

ونشير في هذا الخصوص أيضا الى أن رجال الشرطة أنفسهم كثيرا ما يرتكبون أفعالا يجرمها القانون ، ومع ذلك لا يتخذ بشأنها أى اجراء ، وبالتالي لا تظهر ضمن الجرائم المعلومة للشرطة . ونسوق على سبيل المثال ، جرائم

(١) لدراسة هذا النوع من الجرائم فحص سذرلاند حالة سيمين مؤسسة بالولايات المتحدة الأمريكية وراعى في اختبارها أن يكون قد مضى على تأسيسها ٤٥ عاما على الأقل . واضمح له صدور عدد ٩٨٠ حكما ضدها لمخالفة القوانين ، مثل الامتناع عن البيع ، الرشوة ، غش العلامة التجارية ، الاحتيال ، على حقوق الاختراع والتألف ، وذلك خلال عشر سنوات في المدة من ١٩٣٥ الى ١٩٤٤ . وقد طهر أن عدد الاحكام الصادره من محاكم جنائية هي ١٥٨ حكما ، أى نسبة ١٦٪ من مجموع الاحكام . أما الاحكام الأخرى التي لم تصدر من محاكم جنائية ، فقد ثبت أنها تنمق بوقائع سد جرائم ، وفقا للقوانين المعمول بها في الولايات المتحدة الأمريكية .

(2) Sutherland, Edwin, H., and Cressey, Donald, R., "Principles of Criminology", 6th ed., Lepincott Company, 1960, PP. 46-

القبض على الاشخاص وحبسهم دون وجه حق ، واستعمال القسوة ، وجريمة تعذيب متهم لحمله على الاعتراف .

وقد أكد هوبكنز Hopkins أن جرائم القبض على الناس وحبسهم دون وجه حق ، التي تقع من رجال الشرطة في الولايات الامريكية ، يبلغ عددها ضعف جرائم الخطف التي يرتكبها المجرمون هناك (١) .

ولهذه الاسباب جميعها يجب أن ننظر الى تعداد الجرائم المفيدة بسجلات الشرطة في حذر شديد ، اذ قد يكون اثنغير في هذه الاعداد غير راجع الى تغير حقيقي في ظاهرة الاجرام ، بل الى مجرد اختلاف في أساليب الشرطة ومدى نشاطها ، أو في الاهتمام بتلقى البلاغات وقيدھا .

ولعل أوجه القصور السالفة الذكر هي التي حدث ببعض علماء الجريمة، وخاصة في القارة الاوربية ، الى القول بأن احصاء الجرائم المعلومة للشرطة هو في حقيقته احصاء لجهود الشرطة ، وانه لذلك لا يعبر عن حجم الظواهر الاجرامية واتجاهاتها تعبيراً صحيحاً . ومن ثم فانهم يحذرون الاعتماد على الاحصاءات التي تجرى في المراحل اللاحقة على القيد بسجلات الشرطة ، وبدءاً خاصة الجرائم الصادر فيها أحكام بالادانة (٢) حيث يمكن في هذه المرحلة التحقق من وقوع الجريمة ، ومن صحة التكييف القانوني لها اذ لا يخفى احتمال وجود بلاغات كاذبة ، أو مبالغ فيها الى حد كبير .

الا أن هذا الرأي الاخير محل نظر ، لان جميع الجرائم التي لا تدون بسجلات اشرطة تظل أرقاما مظلمة ، ولا تظهر في الاحصاءات التي تعد في أى مرحلة اجرائية تالية ، اللهم الا اذا استثنينا النادر منها ، كالجرائم التي ترفع للقضاء بطريق الادعاء المباشر ، وفقاً للانظمة المتبعة في بعض الدول .

وفضلاً عن ذلك فقد أجرى Van Vechten عام ١٩٤٠ دراسة قارن فيها احصاءات الجرائم عام ١٩٣٩ في المراحل الاجرائية المختلفة ، وذلك في كل من مدينة واشنطن وولاية مينيسوتا والاحصاء الاجمالى للولايات المتحدة

(1) Sutherland, op. cit., P. 46.

وراجع أيضاً بشأن حبس الاشخاص بدون وجه حق في مصر مقال السيد/احمد عبد السلام النائب العام السابق ، المنشور في جريده أخبار اليوم بتاريخ السب ٢٦ اكتوبر ١٩٧٤ .

(2) Sellin, T., op. cit. P. 495.

الامريكية . وخلص من الدراسة الى أنه كلما تأخر الاحصاء الى مرحلة اجرائيه تالية ، كلما تناقص عدد الجرائم تناقصا يخل به ، ويجعله غير صالح لاجراء الدراسات المطلوبة (١) .

وقد توصل Kurr Mayer الى نفس النتيجة في الدراسة التي أجراها في المانيا ، حيث اتضح له أن نسبة الجرائم الصادر فيها احكام بالادانة الى جميع الجرائم المعلومة للشرطة تتراوح بين ٢٠ ، ٣٠ في المائة بالنسبة لجرائم القتل الممعد ، بينما لا تتجاوز هذه النسبة ٢٥٪ فيما يتعلق بجرائم السرقة باكره ، في حين أنها تهبط الى ١٢٪ في السرقات من داخل المساكن . وتبلغ فقط ٥٪ في جرائم السرقات البسيطة . ويزداد تضال هذه النسبة الى أن تصل الى ٣٪ بالنسبة لجرائم السرقة من المحلات التجارية او القطارات (٢) .

واسننادا الى ما نقدم ، انتهى رأى علماء الاحصاء القدامى الى أن أنسب المراحل لاعداد احصاء عن الجرائم هي المرحلة الاولى ، اي مرحلة الجرائم المعلومة للشرطة لانها اقرب للحقيقة والواقع عن غيرها من الاحصاءات التي نعد في المراحل التالية . وبالفعل درجت كثير من الدول على أن تخصص المرحلتين الاولى والثانية لاحصاء الجرائم ، أما المراحل الخمس الاخرى فيتم الاحصاء فيها عن المجرمين .

ولكن مع التسليم بأن احصاء الجرائم المعلومة للشرطة هو اقرب الاحصاءات للحقيقة والواقع الا أن هذا الاحصاء - كما سبق أن ذكرنا - لا يتضمن الا نسبة غير معلومة من الجرائم التي ارتكبت بالفعل ، ومن ثم فانه لا يصلح لكي يكون أساسا لدراسة ظاهرة الاجرام ، واستخلاص نتائج علمية يطمأن اليها . والواقع أن بعض علماء الاحصاء الجنائي القدامى قد فطنوا الى هذا النقد ولم يغفلوه ، وذهبوا في الرد عليه الى أن احصاء الجرائم المعلومة للشرطة وان كان يمثل نسبة من الجرائم التي وقعت بالفعل ، الا أن هذه

(1) Van Vechten, C.C. op. cit., PP. 833-839.

وقد اقتصرت هذه الدراسة على جرائم القتل الممعد ، والضرب المفضي الى موت ، والاغتصاب والسرقة بالاكراه ، والسرقات من المساكن وسرقات السيارات . وانضح أن نسبة الاحكام الصادرة بالحبس الى الجرائم المعلومة للشرطة هي ٧٢٪ في واشنطن ، ٤١٪ في ولاية ميسوتا ، ٣٥٪ في الولايات المتحدة الامريكية .

راجع في هذا الشأن :

(2) Sellin, T., op. cit., P. 495.

النسبة ثابتة دائما ، فهي لذلك لا تؤثر تأثيرا ذا بال على صلاحيته للاستفادة به في البحوث العلمية (١) .

غير ان هذا الرأي يستند الى عدد من الافتراضات ، ولا يمكن التسليم به الا اذا صححت جميع هذه الافتراضات بالفعل . فالقول بان احصاء الجرائم المعلومة للشرطة يمثل دائما نسبه ثابتة من مجموع الجرائم التي وقعت ، يستلزم ان يكون جميع العوامل الفعاله التي تؤثر في الابلاغ عن الجرائم وفيدتها ثابتة الى حد كبير خلال الفترة الزمنية محل الدراسة ، وان تكون هذه العوامل أيضا ذات طبيعة متماثلة في جميع المناطق والمدن على امتداد الاقليم . كما يلزم كذلك ان تكون أسباب عدم الدقة في البيانات الاحصائية متوازنة بحيث يعوض بعضها بعضا ، خاصة عند دراسة احصاءات كبيرة على امتداد الاقليم . وبالإضافة الى ما سبق ، يجب الا تكون الجرائم ذات الطابعه الخاصة التي يقلب عدم الابلاغ عنها ، كجرائم ذوى الياقة البيضاء ، من الكرة بحيث يؤدي عدم تدوينها بالاحصاء الى تغيير كبير في السمات الاساسية للظاهرة الاجرامية . ولما كانت صحة هذه الافتراضات محل شك وتساؤل ، لذلك لا يمكن القول بان احصاء الجرائم المعلومة للشرطة يوضح ظاهرة الجريمة واتجاهاتها توضيحا صحيحا (٢) .

الا ان هذا النقد رغم وجاهته لا يقلل من أهمية احصاء الجرائم ، الذي يعد بحق أداة فعالة في دراسة وتتبع ظاهرة الاجرام . وكل ما يلزم مراعاته في هذا الصدد هو أن تجري الدراسة الاحصائية عند مرحلة الجرائم المعلومة للشرطة ، بوصفها أقرب الاحصاءات للحقيقة ، مع ضرورة الاعتدال ببعض الاعتبارات الهامة عند اعداد ودراسة هذه الاحصاءات ، حتى يمكن الاطمئنان الى صحة النتائج المستخلصة منها .

الاعتبارات التي يلزم مراعاتها في اعداد ودراسة احصاءات الجرائم :

يؤثر كثير من العوامل في الاحصاءات الجنائية بطريق مباشر أو غير مباشر ، الامر الذي يستوجب ضرورة التعرف عليها لتلافيتها في مرحلة الاعداد ، أو وضعها موضع الاعتبار عند استقراء البيانات الاحصائية واستخلاص بعض النتائج منها .

(1) Sellin, T., op. cit., P. 494.

(2) Taft, Donald R., and England, Ralph W., "Criminology" 4th ed., MacMilan Company, New York, 1964, P. 55.

ولعل أهم هذه الاعتبارات هي أن يوضع نظام أمثل لجمع البيانات لاحتوائه .
وان تراعى الدقة التامة فى الالتزام به وتنفيذه . وفى نفس الوقت يجب ان
تتضمن التقارير الاحصائية عند نشرها شرح النظام المتبع فى تجميع وتبويب
البيانات ، حتى يطمئن الباحثون الى أن النتائج التى يمكن استخلاصها تعبر
عن الواقع تعبيراً دقيقاً . وأنها ليست أترأ مرتباً على وجود خطأ أو قصور
فى ذات النظام .

أما اذا أسفر التطبيق العملى عن وجود عيب فى نظام العمل ، وافتضى
الامر ادخال تعديل عليه فإن اصحاب هذا التعديل فى التقرير الاحصائى يكون
أمراً حيويًا لا غنى عنه . اذ غالباً ما يؤدى هذا التعديل الى تغيير واضح نسبى
البيانات الاحصائية . ويلزم ان يكون الباحث على بينة من حقيقة الامر .
ويؤكد أهمية ذلك ان مقارنة احصاءات الجرائم فى مدينته نيويورك قد أسفرت
عن زيادة عدد لجرائم بثمانية المائة التى وقعت منذ اكتوبر ١٩٥٠ بصورة ملحوظة
الى أن بلغت فى خلال بضعة اسهر اربعة أمانال العدد المدرج بالاحصائية عن
الاشهر السابعة . ووضح من الدراسة الى اجريت فى هذا الصدد أن هذه
الزيادة ترجع الى تعديل ادخل على جهاز اشرطه ونظم عمله ، مما جعل
الاحصاءات أكثر تمثيلاً للواقع مما كانت عليه (١) .

وجدير بالذكر أيضا أن التعديلات - بكافة صورها - التى تطرأ على
النشريات الجنائية تؤثر تأثيراً فعالاً فى البيانات الاحصائية للجرائم ،
الامر الذى يعين معه ضرورة توضيح هذه التعديلات حتى يكون الباحثون على
علم بها ، خاصة اذا عرفنا أن كثيراً من المهتمين بدراسة ظاهرة الجريمة هم
من المتخصصين فى علوم الاجتماع ، وانهم لذلك بعيدون عن متابعة الدراسات
القانونية .

ولكى تتحقق الفائدة المرجوة من احصاءات الجرائم ، يجب أن تبوب
تبويبا شاملاً بحيث تسنوعب ما أمكن جميع البيانات المتصلة بالجريمة أو
المتعلقة بها . ونوصى فى هذا الشأن بأن يتضمن التبويب على الأقل عناصر
الواقعة الاجرامية ، وهى الزمان ، والمكان ، والسبب وطريقة ارتكاب الجريمة ،
والوسائل والاسلحة المستخلصة فيها ، والجاني ، والمجنى عليه والشئ الذى
انصبت عليه الجريمة ، وقيعته .

(1) The Institute of Public Administration, "Crime Records in Police Management", New York, 1952, PP. 3-17.

ولا يخفى أن البيانات اللازمة للاعتداد بها عند التبويب تختلف باختلاف طبيعة كل جريمة . كما أنه يتعين عند اعداد الاحصاءات ، أو على الأقل عند دراستها ، أن ينظر الى كل بيان من زواياه المتعددة . فلا يلزم والحال كذلك ، أن يقتصر تبويب الجرائم من حيث وقت ارتكابها الى بيان الأشهر التي وقعت فيها ، وإن كانت قد ارتكبت ليلاً أو نهاراً ، إنما يجب أن يوضع في الاعتبار ما أمكن المناسبات المختلفة . . . مثل الأعياد ، المواسم ، الموالد وغيرها .

ويلاحظ بالإضافة الى ما تقدم أن تدوين البيانات العددية للجرائم المختلفة قد يؤدي بالباحث الى نتائج خاطئة . فقد تسجل البيانات الاحصائية زيادة في عدد الجرائم التي وقعت خلال العام الأخير اذا ما فورت بنظيرها في أعوام سابقة ، ومع ذلك فإن هذه الزيادة قد ترجع في الحقيقة الى زيادة عدد السكان ، لأن الجرائم ليست الا سلوك الافراد الذين يعيشون في المجتمع . وانها لذلك تتأثر بعددهم من حيث الزيادة أو النقص . ومن ثم يلزم أن نسـ المقارنة من واقع معدلات الجرائم لا عددها ، وهو ما يمكن الحصول عليه عن طريق نسبة عدد الجرائم الى تعداد السكان واستخلاص ما يخص كل عشرة آلاف أو مائة ألف نسمة .

غير أن هناك كثيراً من العقبات التي تحول دون الحصول على المعدلات الحقيقية . ومن هذه العقبات ، أن تعداد السكان يجري في الغالب كل عشر سنوات ، مما يتعذر معه تحديد العدد الحقيقي للسكان خلال السنوات التسع الأخرى . وتتفاقم المشكلة ونحن بصدد استخراج معدلات الجرائم بالنسبة لكل اقليم من أقاليم الدولة ، إذ يلزم الى جانب ما تقدم أن نضع في الاعتبار حجم الهجرة من وإلى هذا الاقليم .

ولا تنتهي المشكلة في الواقع عند هذا الحد ، لأن بعض الجرائم لا يتصور أن يرتكبها الا أفراد تتوافر فيهم خصائص معينة ، فيكون من الخطأ انبالم أن ينسب عددها الى تعداد السكان جميعهم . فاستخراج معدلات جريمة الاعتصاب مثلاً ، تقتضى نسبتها فقط الى عدد الذكور البالغين ، ومن غير المستساغ أن تنسب الى جميع السكان بما فيهم النساء والاطفال . ولكي يتأتى الاعتداد بمثل هذه الاعتبارات عند استخراج معدلات الجرائم ، يجب كما يقول الدكتور Sellin أن نتوصل الى إيجاد معادلة تكفل توضيح كافة التغيرات التي تطرأ على السكان من حيث الجنس أو السن ، وهو أمر بالغ الصعوبة والتعقيد (١) .

(1) Sellin, T., op. cit., P. 502.

ومن ناحية أخرى يجب مراعاة أن الجرائم ليست جميعها سواء من حيث اهتمام المواطنين بالإبلاغ عنها ، بل إن نسبة الجرائم المعلومة للشرطة إلى مجموع الجرائم التي وقعت بالفعل تختلف من جريمة إلى أخرى تبعا لطبيعتها .
فاحتمالات الإبلاغ عن الجريمة تزيد بالنسبة للجرائم التي يكون المجنى عليه فيها أحد الأفراد ، بينما يقل - بشكل ملحوظ - الإبلاغ عن الجرائم التي نفع ضد الدولة ذاتها كجرائم الاعتداء على المال العام ، أو الجرائم التي تقع ضد المجتمع بأسره كجريمة الفعل الفاضح العلني ، أو ما يقع بالمخالفة للنصوص المتعلقة بالنظام كمخاتعات المرور .

وبالمثل يزيد احتمال الإبلاغ عن الجرائم كلما زادت خطورتها أو الأضرار الناجمة عنها . لذلك يندر ألا تبلغ السلطات المختصة بجرائم القتل العمد ، والتعمدي الشديد ، والقتل الخطأ ، والسرقات باكره ، وما ماثلها . وكن ما يلزم بالنسبة لهذه الجرائم ، هو أن تنتبه هذه السلطات إلى الاهتمام بإعطائها الوصف القانوني الصحيح حتى لا تختلط جريمة القتل العمد بالوفاة العارضة أو الانتحار ، وهكذا .

ويلاحظ كذلك أن احتمالات الإبلاغ عن الجرائم تنوقف على عدد الأفراد الذين يعلمون بوقوعها ، فحيث يعلم المجنى عليه وحده بوقوع الجريمة فإن احتمال إبلاغه عنها يكون ضئيلا ، خاصة إذا أعوزه الأمر إلى التدليل على صحة ما يدعيه ، كما هو الشأن بالنسبة لجرائم هتك العرض مثلا . وعلى العكس يزيد احتمال الإبلاغ عن الجرائم التي يشترط المشرع فيها أن تقع علنا ، أو التي لها بطبيعتها من الخصائص ما يعلن عن وقوعها كجرائم الحريق العمد والحريق باهمال .

وبناء على ما تقدم . يوصي بعض علماء الجريمة بأن تكون دراسة الظواهر الإجرامية قاصرة على أنواع الجرائم التي يبلغ عنها عادة لأن البيانات الإحصائية الخاصة بها تمثل نسبة كبيرة من الجرائم التي وقعت بالفعل ، مما يجعلها صالحة للتعبير عن الظواهر الإجرامية تعبيرا صحيحا ، وهو ما لا يتحقق بالنسبة لأنواع الجرائم الأخرى (١) .

بقي أن نشير إلى أن الفرض الأسس من إحصاءات الجرائم هو دراستها

(1) Sellin, T., "The basis of a crime index", journal of criminal law and Criminology (27 (Sept. 1931); pp. 335-356.

عن طريق تقريب البيانات الاحصائية ومعارنتها ، للتعرف على ابر العوامل والظروف المختلفة - طبيعية كانت أو بيئية أو جغرافية أو اقتصادية أو غير ذلك - في وقوع الجريمة . وقد يظهر عند دراسته الاحصاءات وجود ارتباط واضح بين بعض هذه العوامل أو الظروف وبين زيادة عدد الجرائم بصفة عامة أو زيادة نوع معين منها ، مما يدعو البعض الى الاعتقاد بان الرابطة التي تقوم بينهما هي رابطة سببية ، ومن ثم يعملون من هذا العامل سببا في وقوع الجريمة .

ومن الاعبارات التي يلزم مراعاتها في هذا الخصوص ، عدم التسرع في استخلاص مثل هذه النتائج ، وضرورة الالتزام بتفسير السبب تفسيراً علمياً ، قبل الجزم بطبيعة الارتباط القائم ، اذ قد تكون الرابطة بين العامل Factor وبين انظاهرة الاجرامية مجرد رابطة غير مباشرة ، تتم بواسطه عامل آخر مشترك لا ينضمه التباين الاحصائي ، وقد يكون هذا العامل الاخير هو سبب الظاهرة وليس العامل الاول . فاذا ظهر من الاحصاءات مثلا أن جرائم الاعتداء على النفس تزيد زيادة واضحة خلال أشهر الصيف عن أشهر الشتاء . فليس معنى ذلك بالضرورة أن ارتفاع درجة الحرارة صيفاً يؤثر في مزاج الافراد ويؤدي الى كثرة وقوع تلك الجرائم ، اذ لا يزال هناك احتمالات أخرى كثيرة ، نسوق منها على سبيل المثال ، زيادة الاحتكاك والتعامل بين الافراد mobility في فصل الصيف عنه في فصل الشتاء ، مما قد يعزى اليه الزيادة في معدلات هذا النوع من الجرائم (١) .

وما من شك في أن مراعاة الاعتبارات السابق الإشارة إليها يؤدي الى

(1) Caldwell, R.G., op. cit., P. 12.

ويجدر الاشارة الى أنه في بعض الاحوال . حيث لا نحدد الاسباب المحتملة ولا سداخل ، وقد يكون من المتيسر - عن طريق التحليل المنطقي الذي يخضع للملاحظة والجربة - التعرف على السبب الحقيقي لوجود الظاهرة . واذا كان من المتعذر تحقيق ذلك في العلوم التي تبحث في السلوك الانساني لكثرة تعقدها . فقد يتحقق ذلك كثيرا في غير هذا المجال . ومن الامثلة هي ذلك أنه ظهر من بعض الاحصاءات أن عدد السيارات التي تسير بشوارع ١٦ بمدينة واشنطن يمتداه نهر بوتوماك تزيد بارتفاع مياه هذا النهر . ومن الخطأ القول بوجود رابطة سببية بينهما . وقد اوضح من البحث أن هاتين الظاهرتين مرتبطتان بوجود عامل مشترك هو ظهور القمر . ففي الليالي القمرية يزيد مرور الناس بمساراتهم على شفاف النهر ، كما يرتفع ماء النهر في هذه الايام بسبب الجاذبية . على نحو ما هو ثابت علمياً .

Ezekiel, Mordecai, "Methods of Correlation Analysis", New York, J. Wiley and sons, 2nd ed., 1941, P. 451.

تلافي العيوب التي تشوب الاحصاءات ، وتمكن الباحثين المتخصصين من الاستفادة بها .

احصاء المجرمين

احصاء المجرمين هو حصر عددي لجميع الانحصاص الذين ارتكبوا جريمة من الجرائم خلال فترة معينة ، سوء كانوا فاعلين أو شركاء ، وسواء اكانوا ذكورا أم اناثا بالعين أم أهدانا . ويضم الاحصاء الى جانب هذا الحصر العام جداول متعددة تبين عدد المجرمين حسب نوع الجريمة ووصفها القانوني . وبعض الخصائص المتعلقة بالمجرمين بالنسبة لكل جريمة على حدة ، مثل : الجنس ، السن ، الجنسية ، الديانة الحالة الاجتماعية ، المهنة ، الحالة الصحية ، المستوى الثقافي . مستوى الذكاء ، عدد السوابق ، الى غير ذلك من البيانات التي قد نفيد في التعرف على العوامل التي تؤدي بالفرد الى الجريمة أو نهى له سبل ارتكابها .

ويمكن اعداد هذا الاحصاء في أى مرحلة من المراحل الاجرائية . غير أن مدلوله وقيمه يعاوتان نبعا للمرحلة التي يجرى فيها . فالاحصاء الذي يتم في المراحل الاولى السابقة على صدور حكم بالادانة ، هو فى حقيقة الامر احصاء بالمتهمين ، كما هو الشأن بالنسبة للاحصاءات التي تعد فى مرحلة الجرائم المعلومه للشرطه أو الجرائم التي تم القبض فيها على المتهمين ، أو الذين صدر بشأنهم قرار اتهام أو بأحالة انفضايا التي انهموا فيها الى المحكمة المختصة .

ولا يصح بطبيعة الحال استعمال احصاءات المتهمين فى دراسة خصائص الجناة . ذلك لان نسبة ما من هؤلاء المتهمين نسبت براءتهم فتحفظ القضايا بالنسبة لهم أو يبرأون فى ساحة القضاء ، فيكون ادراجهم ضمن الجناة فى هذه الاحصاءات والتعويل على البيانات الواردة بشأنهم ، مما يضلل الباحث وينأى به عن اهدف المنشود .

ومن ثم فان مثل هذه الاحصاءات تستعمل لأغراض أخرى تتعلق « بتقييم » الأجهزة الادارية والقضائية ، على نحو ما سنشير اليه تفصيلا . ولهذا يجب أن تعد هذه الاحصاءات بحيث تتضمن البيانات التي تمكن من لتحقيق هذه الغاية .

أما احصاء الجناة بمعناه الدقيق ، فيجب أن يجرى فى مرحلة صدور الاحكام أو المراحل التالية بحيث يقتصر على من صدر ضدهم أحكام نهائية

بالادانة دون سواهم . كما يمكن أن يجرى الاحصاء عند مرحلة تنفيذ الاحكام فى المؤسسات العقابية ، وعندئذ يستبعد المصادر ضدهم احكام بالفراغة ، أو المشمولة بايقاف التنفيذ ، أو الموضوعون تحت الاختبار الضماني فى الدول التى تتبع هذا النظام .

وفضلا عن احصاء المتهمين والمجرمين بمعناهما المنفدم ، فقد يستعين الباحثون المتخصصون بالاحصاء لاثبات أو نفي وجود ارتباط سببي بين إحدى الصفات أو الخصائص المتعلقة بالجناة وبين ارتكاب جريمة أو جرائم معينة ، كدراسة اثر الفقر فى ارتكاب جريمة السرقة . أو تصدع الاسرة فى مجال التعرف الاحداث ، وفى مثل هذه الدراسة الاحصائية يقوم الباحث باختيار عينة من المجرمين أو الاحداث المنحرفين بما يتفق وطبيعة الدراسة التى يجريها ، كما يختار عينة أخرى تسمى عينة ضابطة control group من غير المجرمين لاغراض المقارنة .

وجدير بالذكر أن استخدام هذا النوع من الدراسات الاحصائية يمكن من تحقيق أغراض متعددة ، فضلا عن أنه يتيح للباحث امكانية عزل بعض العوامل كالسن أو الحالة الاجتماعية أو غيرها وذلك بمراعاة تماثلها فى جميع أفراد العينتين ، حتى يطمئن الى انعدام تأثير هذه العوامل على نتائج الدراسة التى يجريها ، وعلى هذا النحو يستطيع الباحث أن يحصر دراسته فى مجال المتغيرات variables التى يريد اتدليل بها على صحة الافتراض hypothesis الذى وضعه سلفا ، أو نفيه ان كان افتراضا صفرىسا Null Hypothesis وذلك عن طريق المقارنة بين مدى توافر أو انتفاء هذه المتغيرات فى العينتين^(١)

(١) نظرا لأن الدراسات الاحصائية التى من هذا القبيل تحتاج لامكانيات بشرية ومادية كبيرة ، فضلا عن توافر الخبرات الفنية فى كيفية اجراء البحوث ، فإن مثل هذه الدراسات لا تجرى الا بعد التوصل الى افتراض ، كالقول بأن الفقر عامل مؤثر فى اعتراف الجريمة أو افتراض صفرى بأن الفقر عامل غير مؤثر فى اعتراف الجريمة . وعالما ما يمس التوصل الى مثل هذه الافتراضات من دراسة حالات المجرمين Case Studies ، أو من مؤثرات ظهرت من دراسات احصائية أخرى .

ولمزيد من المعلومات عن كيفية اجراء مثل هذه البحوث وهى عديدة ومنوعة ، يرجع الى : Festinger, Leon and Katz Daniel, "Research Methods in the Behavioral Sciences", Holt, Rinehart and Winston New York, 1953.

ويتم اختيار العينة اذا اقتضى الأمر . تبعا لنوع الدراسة الاحصائية .
ووفقا للاصول الفنية المقررة ، وهو ما يخرج عن موضوع بحثنا (١) .

أهمية احصاء المجرمين وفوائده :

ذكرنا فيما سبق أن الاحصاء في المراحل السابقة لصدور الاحكام هو احصاء بالمتهمين وليس احصاء بالمجرمين ، ومن ثم لا يمكن الاستفادة به في حصر الاشخاص الذين ثبت ارتكابهم جريمة من الجرائم ، ومعرفة خواصهم وصفاتهم ، على نحو يمكن الباحث من معرفة العوامل التي تؤثر في انحرافهم .

غير أن ذلك لا يعنى أن الاحصاءات التي تجري للمتهمين بارتكاب الجرائم هي احصاءات عديمة الجدوى . بل ان لها فوائد جلية في مجال حصر وتقدير الجهود التي تبذلها السلطات الادارية والقضائية المختصة بضبط الجرائم في مراحلها المختلفة . ومن ناحية أخرى ، كما يقول رونالد بيتل Ronald Battle ان نسبة المحكوم عليهم بالايداع في المؤسسات العقابية في الجرائم الهامة الى عدد المتهمين المقبوض عليهم في هذه الجرائم تبلغ نسي المئووسط واحدا لكل عشرة من المتهمين ، وأنه من اللازم أن يمتد بحثنا الى دراسة أحوال المتهمين في المراحل الاولى ، حتى نقف على حقيقة ما يحدث للتسعة الباقيين (٢) .

ففي مرحلة الجرائم المقيدة بسجلات الشرطة . يكون من المفيد حصر المتهمين بارتكاب هذه الجرائم وبيان عدد المجهولين منهم ، ومن أمكن التعرف عليه وتحقيق شخصيته . كما يلزم أن يبين الاحصاء بالنسبة لهذه الطائفة الاخيرة اعداد المقبوض عليهم والهاربين ، ويتمن أيضا في مرحلة التحقيق بمعرفة النيابة ان يوضح - . بالاضافة الى التقسيمات السابقة الاشارة اليها -

(١) توجد عدة طرق لاختيار العينات ، والراجع استعمال إحدى طرق أربع في مجال بعوث علم الاجتماع وعلم الجريمة ، هي اختيار العينة بطريقة عشوائية random sampling منتظمة systematic sampling او طبقية stratified sampling

او بطريقة المجموعات cluster sampling ولزيد من المعلومات راجع في هذا الشأن : Blalock, Hubert, M., "Social Statistics", Inclyraw-Hill Company, inc., New York, 196., PP. 392-417.

(2) Beattle, Ronald, H., "Problems of criminal Statistics in the United States", The journal of Criminal Law, Criminology and Police science, 1955, 46, P. 181.

بيان المتهمين المحبوسين احتياطيا ، والذين أفرج عنهم بالضمان المالى أو الشخصى ، والذين أفرج عنهم بعد التحقق من محال اقامتهم أو بفسير ضمان .

ويمكن من خلال هذه الاحصاءات تقدير الجهود التى يبذلها رجال انشروا فى تحقيق شخصية المتهمين والقبض عليهم ، كما يمكن من خلال اجراءات النيابة والقضاء تقدير جهود رجال الأمن فى جمع الادلة المثبتة لوقوع الجريمة واستنادها للمتهمين . ويتحقق ذلك على وجه الخصوص من خلال قرارات تحريك الدعوى العمومية ضد المتهمين أو حفظها لعدم الجناية أو لعدم كفاية الادلة ، ومن خلال أحكام البراءة الصادرة من القضاء (١) .

وبصدور الاحكام النهائية المتضمنة أدانة المتهمين ، يكون من المفيد دراسة الخصائص المشتركة لهؤلاء المجرمين دراسة احصائية ، على النحو الذى سبقت الإشارة اليه ، وذلك بغية الوقوف على أسباب ارتكاب الجرائم والعوامل التى تولد لدى الفرد سبيل الانحراف . كما يفيد هذا النوع من الاحصاء فى معرفة نوعية المجرمين وخصائصهم ، وذلك ونحن بصدد دراسة الاجرام كظاهرة عامة أو دراسة جريمة معينة ، مما يساعد فى تحديد أساليب منسج الجريمة أو معاملة واصلاح المجرمين (٢) .

ونود أن نؤكد هنا أن البيانات الاحصائية لا تعنى بخصائص فرد بعينه من الجناة ، وإنما تتضمن اعدادا اجمالية ، ومن ثم فإن اشتراك بعض الجناة فى خصيصة من الخصائص لا تفيد اتفاقهم فى غيرها اذ قد يختلفون فيما بينهم فى الخصائص الاخرى اختلافا بينا (٣) .

وبالاضافة الى احصاءات المجرمين التى تصدر دوريا من الجهات الرسمية فإن الباحثين المتخصصين يستعملون فى دراساتهم باحصاءات للمجرمين

(1) Ibid., P. 181; Caldwell, R.J. "Criminology, the Ronald press Company, New York, 1956, P. 15.

(2) Sellin, T., "The uniform criminal Statistics Act." Journal (1956, P. 150) of criminal law and criminology, 1950, 40, PP. 679-680.

(3) Sellin, T., "The Significance of Records of crimes" op. cit., P. 493.

يعودونها خصيصا بما يتفق مع هذه الدراسة والافتراض الذى يراود فيه
أو اثباته (١) .

ولما كان الأسلوب المتبع فى احصاءات المجرمين هو من أساليب الاحصاء
الاجتماعى ، لذلك فانه يمكن استخدامه فى المجالات الأخرى . ولعل من أبرز
الدراسات الاحصائية التى أجريت بهذا الأسلوب ، تلك الدراسة التى أجراها
عالم الاجتماع الفرنسى الشهير Emile Durkheim حول ظاهرة الانتحار فى بعض
الدول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر . والى تضمنت احصاء وتقسيم
المنحرفين فى كل دولة سنويا نبعاً للسن والديانة والجنسية والمستوى النقائى
والحالة الاجتماعية وغيرها ، والتى خلص منها بنتائج بالغة الأهمية . (٢)
وجدير بالذكر أيضا أن هذا الأسلوب الاحصائى قد امتد بفضل بعض علماء
الجريمة المحدثين الى دراسة المجنى عليهم ، وذلك بغية التوصل الى تحديد
الخصائص أو الصفات التى يمتد هؤلاء الباحثون ضرورة توافرها فى جميع
المجنى عليهم لا سيما فى جرائم الاعتداء على النفس (٣) .

وبالرغم من البحوث المكثفة والمنشعبة التى تجرى للمجرمين والاحداث
المنحرفين ، فان هذه الدراسات لم تمكن من الوقوف على الخواص أو العوامل
المؤثرة فى انحراف هؤلاء ، واتى أدت بهم الى ارتكاب الجريمة . وإذا كانت
بعض العوامل والخواص تلقت اهتماما خاصا من العلماء فى هذا الخصوص ،
مثل تصدع الأسرة أو الفقر ، الا أن دلالتها على الاجرام غير قاطعة ، اذ لا يزال
صحيحا أن بعض الأشخاص الذين تتوافر فيهم هذه الخواص لم يسبق لهم

(١) تشير على سبيل المثال الى الدراسة التى قام بها العلامة Lander فى مدينة Baltimore
لأثبات أن الاحداث المنحرفين يزيد عددهم كلما اقتربنا من وسط المدينة . الامر الذى اضطر منه
بقسم المدينة الى سبعة مناطق تبعاً كل منها عن الأخرى مسافة كيلو متر . ثم قام باحصاء
الأحداث المنحرفين فى كل منطقة مع تقسيمهم تبعاً لاعتبارات متعددة كالجنس والجسدية والنسوى
النقائى ولون البشرة الى غير ذلك من البيانات الأخرى . راجع فى هذا الشأن :

Lander, Bernard, "Towards an understanding of juvenile delinquency". New York, Columbia university press, 1954, "An Ecological Analysis of Baltimore, PP. 77-90.

(2) Durkheim, E., "Suicide", Translated by J.A. Spaulding and George Sempson, the Free Press of Glenoe, N.S.A. 1963.

(3) Wolfgang, M.E., "Patterns in criminal Homicide, Philadelphia, University of Pennsylvania, 1958. "Victims Precipitated Criminal Homicide", Journal of Criminal Law, Criminology and Police Science, June 1957, 48, PP. 1-11.

ارتكاب جريمة ما ، ويمكننا أن نمزى قصور هذه الدراسات عن الوصول الى الهدف المنشود الى ما يشوب احصاءات المجرمين من مشاكل وعيوب كثيرة .

مشاكل وعيوب احصاء المجرمين :

يعتبر مجرماً في مجال بحوث علم الجريمة كل من صدر ضده حكم نهائي بالادانة لارتكابه جريمة من الجرائم ، ايا كانت العقوبة المحكوم بها ، غير أن كثيراً من علماء الجريمة لا يسلّمون بهذا الرأي ، وذهبوا الى أن تعثر الدراسات في مجال هذا العلم يرجع قبل كل شيء الى الخطأ في تحديد مضمون الجريمة والمجرم ، إذ أن هذين المصطلحين استعبرا من قانون العقوبات استعارة حرفية وأصبحت نواة لدراسة علم الاجرام ، بالرغم من الاختلاف الكبير بين كلا المجالين .

والنتيجة الحتمية لهذا الخلط ، هي أن الاشخاص الذين نجري بشأنهم دراسات بوصفهم مجرمين وفقاً لتعريف قانون العقوبات ، هم في حقيقة الامر خليط من المجرمين وغير المجرمين ، اذا نظرنا الى مفهوم المجرم من زاوية علم الجريمة . وبينما نجد أن القانون لا يجرم بعض أنواع السلوك غير الاجتماعي anti-social conduct الذي يجب اعتباره مرتكبه مجرماً وفقاً للمجال الطبيعي لعلم الاجرام ، فإن بعض الأفعال التي يعجزها القانون هي مجرد مخالفة لأمر المشرع ، ولا تنطوي في الواقع على سلوك غير اجتماعي ، وانما قد يكون تجريمها راجعاً لبعض الظروف والدواعي السياسية أو تحقيقاً لرغبة الاقلية الحاكمة المستفيدة (١) .

وفضلاً عن ذلك فإن ما يعتبر جريمة من الوجهة القانونية يختلف باختلاف الزمان والمكان . ومن ثم فقد يترتب على تعديل القانون في دولة ما أن يباح فعل كان يعتبر جريمة من قبل ، أو أن تجرم أفعال كان القانون يبيح ارتكابها ، فإذا وضعنا هذه الجرائم ذات الطبيعة المتغيرة موضع الاعتبار عند دراسة علم الاجرام بصفة عامة - أو خصائص وصفات المجرمين على وجه التحديد - فإن ذلك يعني أن التعديلات التي يدخلها المشرع على قانون العقوبات سواء بالاباحة أو التجريم تستتبع أحداث تغيير في خصائص الافراد الذين درجوا على ارتكاب هذه الأفعال والذين تحولوا نتيجة هذا التعديل التشريعي من مواطنين أسوياء إلى مجرمين ، أو العكس ، وهو أمر ظاهر الخطأ .

(1) Sellin, T. "Culture Conflict and Crime", New York, Social Science Council, Bulletin 41, 1938, P. 21.

وأذا وضعنا في الاعتبار أيضا أن دراسة ظاهرة الاجرام بوصفها علما من العلوم ، تقتضى تأسيسه على قواعد أصولية ثابتة لا تتغير بتغير الزمان أو المكان ، شأنه في ذلك شأن سائر العلوم الأخرى ، أمكننا أن ندرك على الفور أن قانون العقوبات ببا له من طبيعة متغيرة في الزمان والمكان لا يصلح أن يكون مجالا لمثل هذه الدراسات العلمية (١) .

ومن أجل ذلك حاول بعض العلماء تحديد الجريمة والمجرم بما يتمشى مع مقتضيات علم الجريمة ودون انتقيد بالنصوص الواردة في قانون العقوبات . وقد تضمنت بحوث هؤلاء العلماء عدة مصطلحات لتعريف الجريمة بوصفها سلوكا غير اجتماعي ، أو أنها الأفعال التي تتضمن الاضرار بأفراد المجتمع أو مصالحه ، أو أنها مخالفة لأنماط السلوك الاجتماعي ، إلا أن هذه التعريفات جميعها لا تحدد الجريمة تحديدا دقيقا ، مما يجعلها غير صالحة لتحقيق الغرض المطلوب (٢) .

وبالإضافة إلى ذلك فقد لقي هذا الرأي معارضة شديدة من رجال القانون ، الذين يرون أن الأفعال التي تتضمن اعتداء على صالح المجتمع هي بذاتها الأفعال التي يجرمها المشرع ، خاصة في الدول التي تتبع نظاما ديمقراطيا (٣) . ومن ناحية أخرى ، فإن الفعل لا يمكن أن يوصف بأنه جريمة ، كما لا يمكن أن يطلق على مرتكبه لفظ مجرم إلا إذا كان منصوبا عنه في القانون ، وأن يكون معلوما للكافة قبل ارتكابه ، أعمالا لمبدأ شرعية الجرائم ، كما أنه لا يمكن الجزم بوقوع الجريمة إلا إذا صدر من انقضاء حكم بالإدانة بعد التحقيق في الواقعة وإعطاء المتهم حقه كاملا في الدفاع عن نفسه (٤) .

وحتى إذا فرضنا إمكان وصف سلوك ما بأنه جريمة على خلاف نص القانون لأغراض الدراسة العلمية ، فكيف يتسنى لنا حصر مرتكبي هذا السلوك لدراسة خواصهم ، ولا سيما أن أفراد الجمهور لن يبلغوا عن ارتكاب مثل هذا السلوك ، كما أن الأجهزة المعنية بمكافحة الجريمة لا تعنى بحصر الأفعال وضبط مرتكبيها إلا إذا كانت هذه الأفعال ينطبق عليها وصف الجريمة من الناحية القانونية .

(1) Ibid, P. 22.

(2) Tappan, Paul, W., "Who is the criminal", American Sociological Review, Feb. 1947, 12, P. 99.

(3) Ibid, P. 99.

(4) Ibid, fn., P. 100.

لكل ذلك يخلص أصحاب هذا الرأي الاخير الى أن الجريمة في واقع الامر تكمن في مخالفة النصوص القانونية التي تحدد السلوك في المجتمع ، بنقض النظر عن مخالفة هذا السلوك لمبادئ الاخلاق أو ما تعارف عليه افراد المجتمع ، ومن ثم يعتبر مجرماً كل من يخالف نصاً من نصوص القانون الجزائي .

ويتضح لنا من خلال هذا العرض السريع أن ما ينادى به علماء الجريمة من ضرورة تحديد مجال هذا العلم دون التقيد بالمفهوم القانوني للجريمة ، هو رأى صائب وسديد غير أن كثيراً من الصعاب التي ساقها بحق رجال القانون تعف حجر عثرة في سبيل الأخذ بهذا الرأي ، وقد أدى ذلك الى عدم التوصل الى ايجاد حل جذري للمشكلة ، وهو أمر يؤثر تأثيراً جوهرياً في احصاءات المجرمين ، ويحول دون الوصول الى نتائج حاسمة تحدد السمات والخواص الأساسية للمجرمين .

وهناك مشكلة أخرى تعترضنا ونحن بصدد اعداد احصاءات المجرمين . هي صعوبة وضع معايير لتقسيم الجناة تبعاً للخواص أو العوامل موضع البحث ، وبينما نجد القلة من هذه الخواص والعوامل من البساطة والوضوح بحيث تتضمن في ذاتها معيار التقسيم الواجب الاتباع ، مثل تقسيم الجناة تبعاً للسن أو الجنس أو الديانة أو الجنسية ، فإن بعض العوامل الأخرى يكتنفها كثير من الغموض والتعقيد ، بحيث يصعب وضع معيار لتقسيم الجناة بمقتضاها ، وذلك مثل الإضطراب العاطفي Emotional Disturbance أو تخلف البيئة في المنطقة السكنية الى غير ذلك من عوامل كثيرة لا تقع تحت حصر . وازاء هذه الصعوبة ، نجد أن علماء الجريمة كثيراً ما يضعون لتقسيم هذه العوامل معايير غير واضحة وغير محددة مما يؤثر على جوهر البحث (١) .

وقد يكون المعيار الموضوع واضحاً ولكنه غير دقيق ولا يمثل الواقع تمثيلاً صحيحاً . ففيما يتعلق بدراسة الفقر كعامل مؤثر في اقرار الجرائم ، نجد العلماء قد درجوا على الاعتماد بمقدار الدخل السنوي للفرد كمعيار لتوافر هذا العامل أو انتفائه ، دون أن يقيموا وزناً للآعباء المالية الواقعة عليه .

(1) Sutherland, E. H. and Cressey, D.R., "Criminology", 6th ed., J.B. Lipincott company, New York, 1960, P. 66.

وهو أمر ظاهر الخطأ ، غير أن الذى دعا الى ذلك فى واقع الامر ، هو صعوبة حساب هذه الاعباء لتعدد العوامل التى تؤثر فيها ، والتى لا يمكن حصرها •

ولا يقتصر الامر على ذلك ، بل ان البيانات التى يتم تجميعها عن المجرمين ، لا يمكن تقسيمهم الى فئات تبعاً للعوامل محل الدراسة ، هي بيانات مشكوك فى صحتها ولا يمكن التعويل عليها فى استخلاص نتائج علمية - فهذه البيانات يتم تجميعها من المجرمين أنفسهم الذين يتسنى الالتقاء بهم ، وهم على وجه التحديد فئة المسجونين ، وكثيراً ما يدلى هؤلاء باجابات غير صحيحة لاختفاء بعض المعلومات المطلوبة ، اما بدافع الخوف كما هو الشأن عند طلب بيان الجرائم الاخرى غير المسجلة السابق ارتكابها ، أو بدافع الحياء وخاصة فيما يتعلق بالبيانات التى تتعلق بطرفهم الشخصية أو الاسرية ، كالماضى الاجرامى للوالدين ، أو تفكك الاسرة ، أو ما شابه ذلك ، وقد يكون الادلاء ببيانات خاطئة ناتجا عن عدم اكتراث المحكوم عليهم بالاهمية المترتبة على دقة هذه البيانات ، كما يمكن أن يكون نتيجة للخطأ غير المقصود أو النسيان (١) •

وثمة مشكلة أخرى تعترض الباحثين فى مجال احصاءات المجرمين ، اد يقتضى الأمر فى كثير من الحالات اجراء الدراسة على عينة ضابطة **Control Group** من غير المجرمين - على النحو الذى سبقت الاشارة اليه - بالإضافة الى عينة من المجرمين ، ثم تصنف كل من العينتين وفقاً للعوامل محل الدراسة ، بغية التوصل الى معرفة العوامل المؤثرة فى الانحراف عن طريق مقارنة نتائج هذا التصنيف •

واسلوب البحث على هذا النحو لاغبار عليه من الوجهة العلمية ، أما فى مجال التطبيق العملي فان الشك يثور ونحن بصدد وضع معيار التفرقة بين المجرم وغير المجرم ، كأساس لاختيار العينتين • ولو سلمنا مع الاتجاه السائد بأن صدورحكم جنائي بالادانة يكفى لاعتبار الشخص مجرماً ، واستبعدنا تماماً أى شبهة خطأ فى هذا الحكم ، فانه من غير المقبول اعتبار الشخص غير مجرم لمجرد عدم سابقة صدور حكم ضده • وقد سبق أن رأينا أن الجرائم التى يصدر فيها احكام بالادانة تمثل نسبة ضئيلة من مجموع الجرائم المعلومة ، والتى تمثل بدورها نسبة ما من الجرائم التى وقعت بالفعل ، لكل ذلك فان

(1) Festinger, Neon and Katz Daniel, op. cit., pp. 16-17.
Sutherland E.H. and Cressey D.R., op. cit. P. 64.

عدم سابقة الحكم على شخص ما بمقوبة لا ينفي احتمال ارتكابه جريمة لسم
تكتشف أو لم تبلغ الى السلطات المختصة ، أو أنها أبلغت للسلطات وحفظت
لعدم معرفة الفاعل ، أو لعدم كفاية الأدلة أو لغير ذلك من الاسباب (١) .

ويعتبر الخطأ فى اختيار العينة الضابطة من أهم الاسباب التى تؤدى
بالباحث الى نتائج مضللة . وكثيرا ما نشاهد فى البحوث التى تجرى لمعرفة
أسباب الانحراف ، ان العوامل محل الدراسة مثل الفقر أو أدمان المخدرات
أو الخمر أو تصدع الاسرة تظهر مشتركة فى أفراد العينتين ، ولو مع اختلاف
النسبة فى كل منهما ، مما يصعب معه استخلاص نتيجة للبحث ، أو يظهر
تناقض النتائج المستخلصة من الدراسات المتماثلة .

وبالرغم من أهمية المشاكل والعيوب التى تكتنف احصاءات المجرمين ،
الا أن ذلك لا يعنى أن هذه الاحصاءات مجردة من كل قيمة ، بل إنها أداة هامة
وفعالة للحصول على كثير من الحقائق العلمية ، شريطة أن يضع الباحث هذه
المشاكل والعيوب فى تقديره وأن يتخذ كل ما يلزم للتغلب عليها وتلافيتها .

الاعتبارات التى يلزم مراعاتها عند اعداد دواصة احصاءات المجرمين :

ראینا ، مما سبق ، الخلاف بين علماء الجريمة ورجال القانون الجنائي
بشأن وضع معيار دقيق للشخص المجرم ، كنتيجة لاختلافهم حول تحديد مجال
علم الاجرام . ونميل فى هذا الصدد الى الاخذ بفكرة تقسيم الجرائم الى جرائم
بطبيعتها *mala in se* وجرائم بمقتضى نص *mala prohibita* والاقتصار
على النوع الاول فى تكوين هذا المجال . والجرائم بطبيعتها هى تلك التى
لها فى ذاتها خاصية الاضرار بمصالح المجتمع واشاعة الاضطراب بين افراده ،
كما يؤدى عدم تجريمها وعقاب مرتكبها الى اختلال محقق فى أمن الجماعة ،
وذلك على خلاف جرائم النوع الثانى التى ليس لها هذه الخاصية ، وانما تكتسب
وصف الجريمة من ذات النص الذى يجرمها .

والاخذ بهذا الرأى يتمشى من ناحية مع ما ينادى به علماء الجريمة لانه
يقصر مجال علم الاجرام على الافعال ذات الطبيعة الاجرامية الثابتة فى حين
يقضى نهائيا جرائم النوع الثانى ، التى يتغير وصفها القانونى بتغير الزمان

(1) Sheldon and Glueck, Eleanor, "Unraveling Juvenile Delinquency" New York, The Commonwealth Fund, 1950, P. 29.

والمكان . ومن ناحية أخرى ، فإن هذا الرأي لا يصطدم بالصعاب العملية التي ساقها فقهاء القانون ، لأن الجرائم بطبيعتها هي أيضا جرائم منصوص عنها في القانون ويتخذ بشأن مرتكبيها كافة الإجراءات والضمانات اللازمة لعين صدور حكم نهائي في الدعوى . كما أن هذا التقسيم ليس غريبا على الفكر القانوني ، فهذا تقسيم تقليدي عرفته كثير من القوانين القديمة ، إذ كان من المبادئ النابتة إلا يشتمل القانون Common Law لمبدأ التفرقة بين الجرائم بطبيعتها (١)

ولا يقتضى تحديد نوع الجرائم تبعا لهذا التقسيم أن يوضع له معيار خاص ، إنما يمكن ذلك عن طريق مراجعة النصوص جميعها بمعرفة علماء الجريمة واستبعاد النصوص التي تتعلق بجرائم ذات طبيعة عارضة ومتغيرة ، وكذا الجرائم ذات الطبيعة المختلطة التي تكون مجالا لاختلاف الرأي . وقد يؤدي اتباع هذا الأسلوب إلى أن تصبح الدراسات الخاصة بالجنسية قاصرة على مرتكبي الجرائم ذات الطبيعة العدوانية ، مثل جرائم الاعتداء على النفس والمال والعرض ، لأن هؤلاء الجناة هم الذين يغلب على أظن أن تكون لهم سمات أو صفات تميزهم عن باقي المجرمين .

ومن ناحية أخرى ، يجب للثبوت من صحة انحراف فئة المجرمين الذين تجرى دراستهم ، أن يختاروا من بين العائدين ، بمعنى أن يستبعد تماما الذين صدر ضدهم حكم جنائي واحد ، لاحتمال أن يكون اجرامهم غير محقق ، أو أن يكون اجراما عارضا (٢) . ويحسن دائما أن يختار أفراد هذه العينة من بين المودعين في إحدى المؤسسات العقابية ، إذ يتسنى بالنسبة لهؤلاء أن نحصل على معلومات وبيانات أكثر دقة ونحن بصدد تصنيفهم تبعا للعوامل محل الدراسة ، كما يمكن الرجوع لذويهم في محال اقامتهم المعلوم للمؤسسة ، للثبوت من صحة البيانات والمعلومات التي يدلون بها ، وهو أمر لا يتحقق إذا أخذنا عينة المجرمين من بين المطلق سراحهم (٣) .

أما عن العينة الضابطة ، فإنه يجب عدم الاقتصار على البيانات الرسمية للقول بعدم سابقة ارتكابهم جريمة من الجرائم ، بل يجب أن يمتد البحث إلى

(1) Marshall, W. and Clark, W., 'A Treatise on the Law of Crimes', Chicago: Callaghom and company, 1952, P. 160.

(2) Sheldon and Glueck, Eleanor op. cit., P. 27.

(3) Sutherland and Cressey, op. cit., P. 46.

حد عمل تحريات بشأنهم واستبعاد من يظهر سابقة ارتكاب جريمة لم تكتشف في حينها ، أو لم تبلغ عنها الجهات المختصة (١) .

وإذا أمكن تلافي عيوب الاحصاءات على النحو الذي ذكرناه ، فإن الامل معقود على أن نوفق في التوصل الى نتائج فعالة في مجال دراسة الجريمة والمجرم خاصة إذا راعينا دائما دقة ووضوح المعايير الموضوعية للعوامل محل الدراسة .

(٣) ابع هذا الاسلوب بالفعل المالمان Sheldon and Glueck في الدراسة التي قاما بها من جناح الأحداث . وقد افصح من التحريات التي أجريها لعدد ٥٠٠ حدث غير مسجل لهم نشاط اجرامي ، أن ٣٦ منهم سبق أن ارتكبوا جرائم بسيطة عدة مرات ، وتم بناء على ذلك استبعادهم على الفور. راجع في هذا الخصوص :
Sheldon and Glueck, Eleanor op. cit., P. 29.

خاتمة :

تبذل مصلحة الامن العام بوزارة الداخلية من سنة ١٩١٩ حتى الآن جهدا مشكورا فى جمع وتبويب البيانات الاحصائية الخاصة بالجرائم التى وقعت فى انحاء الجمهورية ، وتنشرها فى شكل تقرير للامن العام يصدر سنويا . كما تعد بعض الأجهزة التابعة لوزارة الداخلية نشرات احصائية تتعلق بالجريمة فى مجال عملها ، نخص بالذكر منها مديرية أمن القاهرة وإدارة مكافحة المخدرات ، وإدارة مرور القاهرة .

وتتولى جهات أخرى اعداد احصاءات عن الجرائم والمجرمين فى المراحل الاجرائية التالية أهمها الاحصاء الذى تصدره وزارة العدل ، والاحصاء الصادر من مصلحة السجون .

ولعله من الطبيعى أن نطرح الآن التساؤلات التالية :

— ما هو مدى دقة هذه الاحصاءات ، من حيث مطابقتها للواقع ؟

— هل أعدت الاحصاءات الصادرة فى مراحل اجرائية متتالية بناء على تنسيق بين الجهات التى تصدرها ، بحيث يسهل مقارنتها والاستفادة منها وهل تتم هذه المقارنة بالفعل ؟

— هل تدرس هذه الاحصاءات بأسلوب علمي ؟ وما هى النتائج المستخلصة من هذه الدراسات ؟

— والواقع أن الاجابة على كل سؤال من هذه الاسئلة تحتاج لدراسات وبحوث خاصة . ونأمل أن تجرى مثل هذه الدراسات قريبا حتى ينال الاحصاء حقه من الاهتمام ، خاصة ونحن نعرف أنه من الدعائم التى لا غنى عنها لاتباع المنهج العلمى ، فى دولة رائدها العلم والايمان .

والله ولى التوفيق ..

الجرائم التي ترتكب ضد المسنين

ترجمة وعرض
حازم حسن جمعة (١)

أجريت دراسة شاملة امتدت طيلة ثلاث سنوات موضوعها الجرائم التي ترتكب ضد الكهول من حيث أنماطها ووسائل منعها . وقد نشرها في ١٨ أبريل ١٩٧٧ معهد بحوث وسط غرب :لولايات المتحدة الامريكية (MRIL) (١) Midwest Research Institute الذي قام بالدراسة والتي تمثل احدي البحوث الدقيقة عن الاعتداء على المسنين في الوقت الحالي .

ومن أجل تغطية الهوة الساحقة في المعلومات المنظمة عن الاسباب التي تجعل كبار السن معرضين للاعتداء بصفة خاصة لانماط معينة من الجرائم ، يخافون من وقوعها ، وكيفية ارتكابها ضدهم ، واحتمالات تكرارها ، ومدى تأثيراتها العامة ، أجرى المعهد بحثا لمدة ١٨ شهرا على كل الجرائم الخطيرة التي ارتكبت ضد هؤلاء الاشخاص في مدينة كنساس بولاية ميسوري .

وقد جمعت كثير من تلك المعلومات من الضحايا أنفسهم خلال مقابلات شخصية . وأيضا وفقا لمتطلبات تلك الدراسة ، قابل باحثو المعهد عددا من الجناة ممن ارتكبوا أنماطا من الجرائم موضوع الدراسة . وقد ساعد هذا المنهج في معرفة ما يعرض هؤلاء الضحايا بالذات للاعتداء وفقا لادراك الجناة ، وجذب الانظار الى الوسائل المؤثرة على منع الجريمة بالنسبة لكبار السن .

وعلى ضوء نتائج تلك المقابلات وتحليل تقارير الشرطة وقوائم تعداد السكان ، تمت دراسة أنماط العدوان من أجل :

(*) الباحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

(١) يمكن طلب معلومات أكثر عن هذا البحث من العنوان التالي :

Ms Cindie Unger, Midwest Research Institute, 425/Valkar
Boulevard, Kansas City Missouri 64110.

- المجنى عليه
- البيئة
- الجرائم
- الجاني
- آثار الاعتداء

وقد تضمنت النتائج المحددة لهذا البحث ما يلي :

- يخضع كبار السن غالبا لظروف تجعلهم مهينين لوقوع الاعتداء عليهم أكثر من غيرهم ، مثل المعيشة المحدودة ، والدخول الثابتة ، فأكثر من نصف مجموعة المسنين في تلك الدراسة يقيمون بمفردهم في أحياء فاسدة بالقرب من هؤلاء الأشخاص الذين يمتدون عليهم من الشباب العاطلين من الذكور . وكثير من المجنى عليهم لا يستطيعون توفير أقل الاحتياجات المنزلية لحماية أنفسهم .

- وفقا لتعداد الجرائم التي ارتكبت ضد هؤلاء المسنين وجد أن أكثر من نصفها كانت ، سطو متبوع بالنهب ، خطف حقائب النقود ، تهجم ، نصب ، انحرار ، اغتصاب . وكانت حوادث وآثار السرقة بالاكره (باستعمال القوة البدنية) ظاهرة لها دلالتها الخاصة بالنسبة لطائفة الكهول فوق سن الستين .

- عبر المسنون عن تخوفهم من هذه الجرائم بأنها أكثر ما يتعرضون اليه من خطورة ، وكانت تخوفاتهم هذه عادلة ومحقة فيها . فواحد من بين ثلاث ضحايا ملونين وواحد من بين أربع ضحايا من البيض كانوا محلا للاعتداء خلال سنتين من مقابلتهم لهذه الدراسة .

- لم يكن بالضرورة دافع الجناة في ملاحقة ضحاياهم كأهداف ذات اغراء خاص ، بسبب حالتهم الجسدية أو النفسية ، لارتكاب أعمالهم الإجرامية وإنما كان الدافع الأقوى هو أوضاع ونشاطات هؤلاء المسنين ، على سبيل المثال .. عيشهم بمفردهم ، عدم حرصهم على نقودهم .. الخ .

- فمن بين من يقدر متوسط دخلهم الإجمالي بـ ٣٠٠٠ دولار فقط تعرض المسنون لآثار وعواقب مالية شديدة . تلك الحسارة التي تسببت بنسبة دخل شهر ، وبصورة عامة فقد المجنى عليهم ٢٣٪ من الدخل الشهري . ولكن خسارة طائفة الدخول البسيطة والمنخفضة كانت أعلى من ١٠٠٪ في

عديد من الحالات ، تلك الخسائر أجبرت الضحايا على الحد أو الامتناع عن الضروريات الأساسية .

– فقد الممتلكات غالبا ما يحرم المجنى عليهم من وسائل الترفيه القليلة التي يمتلكونها ، مثل التلفزيونات والراديو ، التي لا يستطيعون تعويضها ، علاوة على ذلك فأحيانا يفقد الضحايا أشياء لها قيمة معنوية كبيرة مثل مجوهرات أهديت اليهم من زوج متوفى .

– نتائج الاعداء على المسنين لا يمكن حصرها كلها ، فبالإضافة الى الخسائر المادية ، والاضرار النفسية وتغيير السلوك النسبي ، توجد تأثيرات بعيدة على كيفية معيشتهم مما لا يمكن عرضه بدقة في هذه الدراسة .

– الفرع الذى ظهر على عديد من المجنى عليهم وخوف البعض من العودة الى بيوتهم يكفى وحده لتوضيح الاثر الفعلى الحقيقى للاعتداءات الاجرامية على كبار السن .

– وقد خلصت الابحاث الى أن الجهود المطلوبة لخفض معدل الاعتداء على الاشخاص كبار السن يجب أن تتركز على الفرد وعلى المجتمع . فدوريات الشرطة لا تستطيع منع ولا حتى نسبة صغيرة من الجرائم المرتكبة ضد كبار السن .

– واعتمادا على نتائج الدراسة ، فإن أكثر الاجراءات ذات الاثر الفعال فى منع تلك الجرائم والتي يمكن أن يتبناها المجتمع هي :

١ – تعليم الكبار أساليب الجناة وكيفية التصدى لها مثل تركيب وسائل الانذار المنزلية .

٢ – تشجيع نقطة الجيران ضد أى نشاطات مشبوهة .

٣ – مساعدة كبار السن على تثبيت نوافذ محكمة وأقفال للابواب ووسائل الامان الأخرى .

ان الجرائم ، ونتائجها التي وردت خلال هذا التقرير تفوق مجرد حصر للافعال الاجرامية اذ أنها تمثل أيضا عمليات انحراف غير أخلاقية تتضمن تجريدا اجتماعيا واقتصاديا للمواطنين الشيوخ ، وبصفة خاصة

بالنسبة للفقراء منهم . وبالنسبة لجميع الافراد ممن كانوا أهدافا للأنشطة
الاجرامية نجد أن معظمهم فقراء بصفة نسبية ومطلقة معا . وعلى عكس المجنى
عليهم الأقل سنا يكون أمل الضحايا المسنين ضئيلا في تعويض خسائرهم
المادية من خلال كسب لاحق . إذ لديهم مقاومة معنوية وجسمانية صغيرة
نسبيا . كما أن الشفاء من الجروح الجسمية الناتجة عن الاعتداءات يمكن
أن يترك أثرا يستمر طويلا .

ويوجد كثيرون من كبار السن يعيشون بمفردهم ، وهذه العزلة تكون
بسبب حقيقة أن لديهم أفرادا قلائل يمكن الاعتماد عليهم من أجل المساعدة
المعجلة ، من ذوي الرحم أو من عشيرتهم . وبعضهم ليس لهم أحد مطلقا .

وهكذا فبالرغم من أن العدوان على كبار السن يشكل نسبة منخفضة عن
مجموع الاعتداءات على الأعمار الأخرى ، إلا أن تأثير مثل ذلك العدوان ماليا ،
ومادية وجسمانيا ونفسيا يمكن أن يكون له آثار تدميرية لكبار السن أكثر من
أعضاء المجتمع الآخرين الأقل سنا . تلك الظاهرة قد تحدثت في عبارات
« الحرمان النسبي » التي يعانى منها عديد من المسنين .

وقد كون مفهوم الحرمان النسبي لقمجني عليهم المسنين ، كنتيجة
ملموسة من نتائج ذلك الاستقصاء أساسا لتطوير وزيادة وسائل منع
الجريمة ضدهم . وقد تم طبع كتيب عن منع الجرائم وأساليب تأمين المنازل
موجهة للمسنيين . وألقيت محاضرات توضيحية في هذا الصدد .

society, they have sought fragmentary solutions for increasing social malaise.

Furthermore, social scientists often tend to limit their efforts to the role of the onlooker who assesses the problem and prescribes a possible cure. With this role achieved, a scientist tends to withdraw to his "niche" of specialization, and considers the problem solved and the last word said. His involvement often ends at this stage.

The problem is more serious in developing countries where social change and development are national goals. The propagation of change is above all a teaching experience which requires serious, dedicated and scientific efforts to educate the masses and to create an atmosphere conducive to development. Accordingly, future research should not stop at the stage of assessing the problem and prescribing possible remedies — which might be impractical or too idealistic. Research should mean actual involvement. With this purpose in view, national and international efforts and aid should be oriented towards the encouragement and support of action and experiment research which would set up pioneering projects for the introduction of social change and development, and for the adoption of practical radical solutions for social problems.

system and of the values most of us cherish. (30) This suggestion is very true and is often overlooked by researchers who usually accept and take for granted any factor related to the social order of society or its basic institutions.

For instance, one encounters in every textbook on criminology a section on the role of schools and education in general as a factor which enhances crime prevention. (31) However, there is an important element which is overlooked, and which research does not probe into, especially in developing countries. These countries are often preoccupied by the desire to develop and catch up with the developed world. With this aim in view they expand their educational system and offer education to the largest possible number of the population.

Sometimes this is done at the expense of the "quality" of the education; or which is even worse, without careful assessment of the values which are transmitted through the educational curriculum. It is sometimes forgotten that education is not the mere transmission of knowledge, but is above all a building up of the personality of the student so that he would develop into a well — integrated, balanced and responsible citizen. For this reason I believe that research should look into the educational system which is often taken for granted and should evaluate the social values which are included in, and transmitted with, school curricula. My hypothesis is that research will reveal some negative values.

In conclusion, I would like to emphasize and reiterate the main theme of this paper. I believe that the time has come when scientists in general and legal scholars in particular should realize the harm caused by the limitations they themselves have imposed through propagating strict specialization. In their drive towards technicality and in avoiding the complexities of modern

(30) Taft : op. cit., p. 339.

(31) Robert G. Caldwell . Criminology, the Ronald Press Co., New York, 1956, p. 244.

direct causes which are revealed, without trying to acquire a deeper insight into the more serious problems involved. In these cases crime must be considered as a mere symptom of a more serious social problem. The following are two examples :

1. Crime and political corruption

Apart from the fact that the penal policy is closely related and influenced by the general policy of any society, (including the acts which are made punishable for political reasons) experience has shown that crime affects politics and vice versa. Examples are numerous and range from political murders to bribery and corruption and to electoral. (29) These cases can be easily revealed through research and have been dealt with by criminologists.

However, we believe that there may occur a more serious situation in which a corrupt political system may inject the value system of society with negative or corrupt "values". In this case a "corrupt atmosphere" spreads among the people and some sort of a "mafia spirit" affects individual behaviour. Bribery and cheating may be looked upon as a "way of life" or part of a business transaction. In such situations it would be ridiculous to search for a suitable treatment for the offender and to suggest measures for individual crime prevention. It would be like prescribing a treatment for the symptom, without finding a cure for the underlying cause.

Consequently, research in this case should look for the causes of corruption in the political structure itself, and any scheme of crime prevention should include political and social reform.

2. Crime and basic institutions

Some criminologists realized that both abnormal personality and abnormal experience are largely by products of the social

(29) E. Yamarellos et G. Kellens : *Le Crime et la Criminologie*, v. 2, Maresbout Université, Paris 1970, p. 81.

Numerous theories have been proposed by criminologists in their attempts to explain criminal behaviour. The main approaches to the study of crime can be divided into three groups: (27)

- a) The subjective approaches which offer physical, medical, or psychoanalytical explanations.
- b) The objective approaches which propose geographical, ecological, economic, social, or cultural explanations.
- c) The cultural approaches which consider the influence of institutions and social values, the conflicts between the cultures of different groups, and the resulting social disorganization.

Often each specialist tends to formulate a theory in terms of his specialization. Some offer a unitary theory, others a multi-factor explanation of crime.

We have already mentioned that crimes are those acts which are made punishable by the criminal law, and since these acts are not sufficiently homogeneous to constitute consistent types of behaviour, it seems unreasonable to expect all crime to be explained by one theory. (28) Consequently, research should seek to achieve a deep, objective and unbiased search into the causes of crime viewed as a social problem within its socio-cultural setting and taking into consideration all the direct and indirect factors involved.

Crime as a symptom of social malaise :

Sometimes research on crime is limited to the study of apparent or direct causes of particular criminal behaviour. In these cases, the researcher limits himself to what may be called "on the surface" research thus attributing crime causation to the

(27) Donald Taft : *Criminology*, the Macmillan Co., 1956, p. 81-84; George B. Vold : *Theoretical Criminology*, Oxford University Press, New York, 1958, p. 272.

(28) Taft : *op. cit.*, p. 337.

- (a) In certain cases the introduction of social change tends to disrupt social relations and to create conflicting values. If a suitable and equitable solution for the conflict is not found, social disorganization eventually breaks through, and culture conflict, ineffective controls, and diverse social processes operate as important factors in the causation of crime and other social problems. (24)
- (b) On the other hand, social change might be introduced by law and protected by a penal norm. However, research may reveal a situation of cultural lag, in which the law conflicts with social values and traditions and consequently fails to achieve the required aims.

For instance, a recent research (25) revealed a relevant number of violations of a law which states a minimum legal age for marriage in Egypt. Consequently, any legal changes which seek to raise the minimum age of marriage would be impractical and would end by becoming "a dead letter".

As a general rule, if popular resistance against change is anticipated, legislation should be used in conjunction with other policies which promote the required change. For it should be always borne in mind that law may coerce and indirectly change social patterns; but the ultimate success depends on reason and reason upon education. (26)

Crime as a social problem :

Apart from the legal protection of social interests and the legal reaction against acts considered to be crimes (i.e. the areas covered by the penal law), social scientists are concerned with the study of factors which generate crimes, the most appropriate methods for crime prevention and the treatment of offenders.

(24) Caldwell : op. cit., p. 220.

(25) Law and Population project in Egypt, op. cit.

(26) M.D.A. Freeman : The legal Structure, Longman, 1974, p. 64.

History offers us various examples of changes which were introduced without sufficient consideration to social implications. (19)

A study should be carried out on a scientific basis, using social and psychological methods of research, with the aim of understanding the effects of the proposed law on human conduct. (20)

This study should take into account several factors :

1. A study of the area or the field in which change is being introduced. (21)
2. Forecasting the effects of change and the ways by which it may be implemented. (22)
3. Taking into consideration the psychological factors and effects which are expected as a consequence of the implementation of the law. (23)

In this context we would like to underline two important factors related to social change and its effects on crime.

(19) For instance, Atatuk's policy for social and cultural changes in Turkey were described by contemporary scholars as drastic measures. (See Adel Azer: Identity, Ideology and Nation Building, article in the National Review of Criminal Sciences, Cairo, May 1971, p. 168).

They wrote : «We are facing spiritual chaos». «The entire cultural heritage of a people was upset».

(Richard D. Robinson : The first Turkish Republic, Harvard University Press, 1963, p. 84.)

(20) Paul Amselek : Méthode Phénoménologique et Théorie du Droit, Paris 1964, p. 442.

(21) Guy E. Swanson : Social Change, Scott, Foresman and Co.: Illinois, 1971, p. 12.

(22) Amselek : op. cit., p. 445; Swanson : op. cit., p. 14.

(23) George Ripert : Les Forces Créatrices du Droit, Librairie Générales de Droit et de Jurisprudence, Paris, 1955, p. 339.

clear example can be given from a recent research(17) which revealed that abortions are increasingly performed in Egypt, despite the fact that the Egyptian criminal law prescribes heavy penalties for physicians who perform this operation. Meanwhile, the authorities overlook the operations which are performed for medical, social and economic considerations.

The situation is a clear example of legislative lag, and calls for radical change to meet present — day conditions, and to determine explicitly the causes which justify abortion.

Law and Social Change :

Law may be used as a tool for the introduction of social change. Its role in this case might be direct or indirect, (18) according to the nature of the field regulated and the policy chosen by the legislator.

A law would have a direct effect in introducing social change, if a direct and explicit order were issued prohibiting polygamy or stating a minimum legal age for marriage. In these cases the legislator usually includes in the law an article punishing any act committed contrary to the prescribed order.

On the other hand, social change may be achieved indirectly by issuing a law which seeks to reshape a social institution, which in turn would introduce social change — this can be exemplified by adopting compulsory education. In this case also, the penal law may be used to ensure the application of the law.

In both cases — the direct and indirect roles — the legislator should be fully aware of the material, social and cultural effects of the proposed law.

(17) Law and Population Project in Egypt, V. II on Legal Implications of Population Problems. A research carried out by the National Center for Social and Criminological Research in collaboration with U.N. Population Fund, Cairo 1975.

(18) Dror : op. cit., p. 93.

ditions.(13) In Egypt following the adoption of a policy which introduced socialist measures, several legal scholars who were influenced by the new trend, suggested the adoption of legal systems derived from socialist countries. It was suggested that a complete change in the political structure of the state be made by annulling the existing system based on the separation of powers.

Others proposed changing the judicial system by introducing lay-judges or a jury system.(14) Both views were seriously criticised for being unsuited and foreign to the Egyptian legal system, its traditions and to prevailing conditions in society.(15) In fact an attempt to introduce in Egypt a lay-judge system in agricultural litigations proved to be a complete failure, and the system was finally repealed.

2) **Legislative lag** : is a situation in which the legislative policy fails to keep pace with the changes or the needs of society. Another instance of legislative lag, is when the social behaviour and the sense of obligation generally felt towards legal norms significantly differs from the behaviour required by law.(16)

Socio-legal research often reveals situations in which a country's law is clearly lagging behind the needs of society. A very

(13) Marshall B. Clinard : Urban Planning for Crime and Delinquency Prevention, in A Policy Approach to Planning in Social Defence, U.N. Publication No. S.T./SOA/114, p. 10.

(14) Gamal El Ottify : Participation of Citizens in Administration of Justice, National Center for Social and Criminological Research Publication, Cairo 1971, p. 199.

(15) Adel Azer : The Protection of Human Rights During Criminal Proceedings, in New Horizons in Administration of Criminal Justice, National Center's Publication, Cairo, 1971, p. 285.

(16) Yehezkel Dror : Law and Social Change, in Sociology of Law, edited by Vilhelm Aubert, Penguin Books, 1969, p. 90.

This is but one aspect of the problems involved in legislative policies. In fact there are various practical problems which one encounters in comparative policies. The following are some instances :

1) Inappropriate legislative change :

At times, an "atmosphere" of legal reform prevails and voices are raised calling for the changing of certain laws and the introduction of "more progressive measures".

The following are two examples :

- (a) For instance, there was a wide demand for the promulgation of a new juvenile delinquents' law, which was actually passed in 1974. Previous to the change, I had carried out a field research on the previous juvenile delinquents act.(12) I had reached the conclusion that most of the alleged faults in the previous legislation, were in fact misapplications and shortcomings in the implementation of the law, and were not due to shortcomings in the law itself. This view was confirmed by the juvenile court judges I had interviewed.

Moreover, the main innovation introduced in 1974 was to raise the maximum level of the juvenile age from 15 to 18 years. This change might be recommended in ordinary circumstances. But the propagators of change did not realize the actual practical shortcomings in the area of juvenile treatment — all they did was to increase the problem by subjecting a new category (juveniles from 15-13 years) to the practical deficiencies of the past juvenile system. Naturally, a field study of this area would have clarified matters to the propagators of change.

- (b) It has been observed that many developing countries inherited or introduced judicial systems, procedures, police systems and laws in general, which were unsuited to their local con-

(12) Adel Azer : The Juvenile Court, a case study, in the National Review of Criminal Sciences, Cairo, July 1972.

in which the protection afforded by the other laws (e.g. civil, commercial, administrative, etc.) proves to be insufficient for the preservation of the vital social interests.

There is a wide scope for research in the evaluation of social interests, in choosing the legal tool and sanction to protect them, and in delineating the required degree of criminal law intervention.

Knowledge of social context as prerequisite to legislation :

Since law is concerned with the regulation and protection of social interests, it seems logical to say that a thorough and accurate knowledge of the social phenomena involved and the surrounding social context, are prerequisites to an efficient legislative policy. We have already pointed out the fact that legislators often pass laws without acquiring enough insight into the nature of and conditions involved in the field concerned. In fact the whole legislative procedure in these cases is often faulty, and in many instances projects have been prepared by adhoc committees within the confines of a government department. In some cases all the information which is submitted before the committee is either extracted from foreign legal systems, or takes the form of a memorandum prepared by an "expert" whose experience might be outdated.

In these cases, committees rarely demand a survey or a thorough study of the field concerned, and often they are unaware of existing researches conducted in these areas.

For this reason the application of some laws reveals practical shortcomings, and a legislative change is soon needed.

What is needed is a deep and complete understanding of the "social reality", and this can be acquired only if the social phenomenon is studied dynamically, i.e. as it takes place, since its effects only would be meaningless.(11)

(11) P. de Bruyne, J. Herman, et M. de Schoutheete : Dynamique de la Recherche en Science Sociales p. 6.

be sought for the protection of social interests. Roscoe Pound expressed this view, by saying that all that is required is to afford protection to the largest sphere of social interests possible, with a minimum sacrifice of the conflicting interests.(9)

However, the most recent trend states that each social value and interest should be evaluated according to its social role and its participation in constructing the social order, and in achieving the community's social ideal.(10)

In addition each law includes sanctions of a nature suited to the activity which is regulated; for example the civil law states that a person who does not fulfil a contract is liable to damages. The commercial law states that a merchant who does not fulfil his obligations can be sentenced to bankruptcy.

However, and despite these regulations, society is sometimes faced with the fact that the laws and penalties included in the above mentioned laws prove to be insufficient; and that the protection of the social interests require the intervention of the criminal law. Thus we may conclude that the criminal law provides the highest degree of protection to social interests which are considered to be of special importance to the regulation of life in society.

However, certain authors have drawn attention to the fact that the evaluation of social interests can be quite problematic in periods of social change. On the other hand, the evaluation might not be genuine under certain political systems.

Meanwhile, I believe that the intervention of the criminal law should never be excessive, and should be limited to the cases

(9) Morris Cohen and Felix Cohen : *Readings in Jurisprudence and Legal Philosophy*, Boston, 1953, p. 377.

Also, G. Vlachos : *Nouvelles Recherches sur la Philosophie du Droit*, Tome X, Sirey, Paris 65, p. 121.

(10) Roscoe Pound : *An Introduction to the Philosophy of Law*, 1954, p. 47.

However, with the development of the social sciences, legal scholars became aware of the need to relate law to the social phenomena. Eugen Ehrlich spoke of the "living law" which consists of the "ways of acting together of men in society".(7)

Later developments in the sociological study of legal phenomena, emphasized the fact that an "individual right" is but a "social interest", which is protected by a legal norm. Furthermore, the German School (Known as the Jurisprudence of Interests) stressed the need for studying the prevailing interests in each society, with the aim of eliminating the existing conflict between the different social interests, and protecting those which society deems to be important.(8)

Socio-legal studies revealed that social interests differ and vary according to the differing spacial and temporal conditions of each environment. However, each society is faced with the necessity of first delineating, and secondly evaluating the social interests which require legal protection.

Several criteria have been proposed for the evaluation of social values and interests : some of them were based upon abstract, intellectual concepts derived from the logic of the legal system. Others were influenced by philosophical concepts such as the relativity of justice and the necessity of creating an equilibrium between conflicting social interests. On the other hand, the Neo-Hegelians stated that the interests should be evaluated according to the criteria of the modern world, i.e. according to the development which has been achieved by humanity. In contrast the Historical School required a study of each value and interest in its historical perspective. The limited success of these approaches, gave rise to an opposite view, which denied the need for an a priori philosophical stance, and emphasized the need for a pragmatic approach in evaluating the different social values. This latter stance states that practical solutions should

(7) Dennis Lloyd : *The Idea of Law*, Pelican, 1970, p. 208.

(8) Philip Heck. *The Jurisprudence of Interests*, translated and edited by M. Magdalena Schock, Harvard University Press, 1948, p. 31.

5. Another practical problem should be pointed out. The legislative process in general has been unsatisfactory as stated in the following passage : "There is a strong tendency for legislators to rely on ill-digested and incomplete information, to adopt measures because of conformity to general moral views or political platforms without any attention to field inquiry, and to abide by a legislative policy because of political pride, dignity, apathy, or diversion to other interests, when change of policy is indicated by field experience".(5)
6. In many countries there is a clear correlation between socio-economic problems on the one hand, and on the other hand an increase in the rates of crime and the volume of the penal code.

These considerations reveal an unsatisfactory situation on both the academic and practical levels, which justifies an enquiry into the role of the penal law and its relationship with social science in general, and social science research in particular.

The role of the penal law :

There are several approaches to the study of law and the legal phenomena in general. The history of legal science reveals that there are three main trends or schools of thought. The positive school viewed law as an imperative or a command emanating from the state. Consequently, this school was mainly concerned with the definition of law and with the analysis of basic abstract concepts of the legal system. On the other hand, the Historical School focused on the study of the different institutions in society, but limited its search to the development of these institutions in a historical sequence. As a result, the Historical School tended to romanticize primitive legal institutions, with the aim of promoting the growth of nationalism, and hindering the change of tradition.(6)

(5) Sawyer : op. cit., p. 201.

(6) Edwin W. Patterson : Jurisprudence-Men and Ideas of the law, Brooklyn, 1953, p. 13.

ization and thus specialized and technical courses replaced previous courses which used to provide the student with a broader and more profound knowledge. Legal education is not an exception. For instance, it was remarked that there is a trend in certain universities "towards removing the humanities and even subjects such as constitutional and legal history and jurisprudence, in order to introduce subjects such as taxation. Practitioners likewise demand postgraduate courses, not in sociology or psychology, but on topics such as company law or industrial property".(2)

3. This extreme specialization and "fragmentary outlook" to knowledge, is also reflected in the field of criminal science. The following passage is an example: "The study of the relationship between the penal law and criminology, can be the subject of an intermediary discipline, namely: "La politique criminelle".(3) On the other hand, views, are divided on whether criminology and penology should be separated, or considered as one discipline.(4)
4. This trend towards extreme specialization and fragmentation can have serious effects on research, legislation and the application of laws.

(2) Sawyer : op. cit., p. 209.

(3) According to Marc Ancel «La politique criminelle» is a science and an art which seeks a better formulation of the positive laws, based upon the finding of criminology.
Pierre Bouzat et Jean Pinatel : Traité de droit pénal et de criminologie, tome II, Dalloz, Paris, 1970, p. 5.

(4) It is worth mentioning that the Austrian School (Hans Gross, Seebig, Grasberger) adopted an «encyclopedic conception» of criminology which includes the various disciplines that seek to study the «criminal reality», the procedures (which include scientific investigation), punishment and crime prevention.
Bouzat et Pinatel : op. cit., pp. 6, 10.

BEYOND THE PENAL LAW

Dr. ADEL AZER*

An attempt to outline the role of the penal law, and its relationship with research in the different areas of social science might seem superfluous or unnecessary. However, a review of the practical side will reveal a need for reconsideration and reassessment of the state of affairs in this area.

1. Contemporary trends in legislations have been increasingly moving towards complexity, specificity, and technicality. The legal student, practitioner and scholar are being increasingly forced into a situation best described as "legal narrowness" caused by the continuous flow of new laws. This situation has driven all those involved with the study or the functioning of the law to extreme specialization and narrow documentary studies of the texts without any attempt to understand the social context.⁽¹⁾ This situation has been aggravated by the general trend in modern societies towards increasing specialization in all fields. This trend has driven the individual to search for a small "niche" in which he would "feel at home" within the complexities of modern society.
2. Educational curricula-particularly on the university level — have had to give way to the increasing demand for special-

* Senior Expert, National Center for Social and Criminological Research.

(1) Geoffrey Sawer : Law in Society, Oxford University Press, London, 1962, p. 209.

- 17) Jacques Ellul, *The Technological Order*, in *Philosophy and Technology*, by C. Mitcham and R. Mackey, New York, 1972, p. 86-105.
- 18) Kenneth Westhues, *Society's Shadow, Studies in the Sociology of Counter Cultures*, Toronto, 1972, p. 9.
- 19) Av Idor Mglestue, *Kriminalitet, Arskull of Konomisk Vekst*,
- 20) Herbert Marcuse, *Aggressivität in der gegenwertigen Industriegesellschaft*, in H. Marcuse c.s., *Aggression und Anpassung in der Industriegesellschaft*, Frankfurt a/M, 1968, p. 7-30.
- 21) Comp. James Burnham, *The managerial revolution*, Penguin Books, 1945.
- 22) W.H. Nagel, *Structural victimization*, International Journal on Criminology and Penology, Vol. 2, no. 2, 1974.
- 23) T. Roszak. *The making of a counter culture*, New York, 1969.
- 24) See Joseph L. Cranwell Jr., *Juridical Fine-tuning of Electronic surveillance*, Seton Hall Law Review, Vol. 6, No. 2, pp. 225-267.
- 25) Hason Ozbekhan, 'Skizze einer Look-out-Institution', in *Texte zur Technokratie + discussion* by C. Koch and D. Senghaas, Frankfurt a M, 1970.
- 26) These words from F. Kafka, *The problems of our Laws*, in *Parables and Paradoxes* (1961). I borrow from Marshall Patner, *Access to Government Information*, Northwestern University Law Review, May-June 1973, Vol. 68, No. 2.
- 27) Robert S. McNamara, *The Essence of Security*, New York, 1968, p. 109-110.
- 28) Theodore Roszak, *The making of a Counter Culture*.
- 29) *Economic and social consequences of crime: new challenges for research and planning (for policy making)* (contribution by Allewijn) Fifth U.N. Congress on the Prevention of Crime and the treatment of Offender, Geneva, Switzerland, 1-12 September 1975.

- 1) Bernard Lander, *Towards an understanding of juvenile delinquency*, New York, 1964.
- 2) Albert Cohen, *Delinquent boys*, Illinois, 1933.
- 3) C.W.G. Jasperse, *Selfdestruction and religion*, Paper presented to the 8th International Congress in Suicide Prevention, Jerusalem, October 1975.
- 4) G.A. Theodorson and A.G. Theodorson, *A Modern Dictionary of Sociology*, New York, 1969.
- 5) Henryk Skolimowski, *The Scientific World View and the Illusions of Progress*, *Social Research*, Vol. 41, no. 1, 1974.
- 6) W.F. Ogburn, "Social Evolution Reconsidered", *On Culture and Social Change: Selected Papers* (1950) 1964.
- 7) Nations Unies Doc. E/Conf./Gr. 81.
- 8) Pierre Moussa, *Les Nations Proletaires*, Paris, 1963, p. 140.
- 9) Lewis Mumford, *Technics and the Nature of Man*, in *Philosophy and Technology*, edited by C. Mitchum and R. Mackery, New York, 1972, p. 77-85.
- 10) Henryk Skolimowski, *The Scientific World View and the Illusions of Progress*, in *Social Research*, Vol. 41, no. 1, 1974, p. 77, 78, 79, 80.
- 11) M.M. Gordon, *The Concept of the Sub-Culture and its Application*, *Social Forces*, Vol. 26, 1947, p. 40.
- 12) W.H. Nagel, *De Dialektiek : jouw vrijheid/mijn vrijheid; in de nationale rechtsorde en in de 'orden' van de subkulturen*.
- 13) Frank Musgrove, *Ecstasy and holiness, counter culture and the open society*, London, 1974.
- 14) Daniel Glasser, *Strategic Criminal Justice Planning*, Crime and Delinquency Issues: A monograph Series, Maryland, 1975, p. 3.
- 15) Jacques Ellul, *De la révolution aux révoltes*, Paris, 1972.
- 16) Jacques Ellul, *The Technological Society*, London, 1965.

which he finds very difficult to even imagine. This seems to me, however, a development of human responsibility and liability which is necessarily a part of the general development of human kind. More than ever before man must decide whether or not he is going to participate in the social system. This is a new counterpoint in man's massification. It may even be the expression of a new humanism: I am aware that the technology of our new world requires of the individuals to function as a mass more than ever before; but individuals must also decide more than before for themselves to what extent they can join in.

If the corporate body is a business concern, then the *Wet op de Economische Delicten* (Economic Offenses Act) makes specific provisions for other penalties and measures (see articles 7 and 8 W.E.D.) :

- a) Total or partial shutdown of the offending concern for a period up to one year;
- b) Total or partial denial of certain rights or deprivation of benefits which have been or could have been granted the convicted by the government in connection with his enterprise;
- c) Sequestration or temporary placement of the management of the enterprise under trust for a period of two or three years at the most (depending on whether the offense is a misdemeanor or a crime).
- d) Imposing the obligation to deposit a guarantee which can amount maximally to one hundred thousand guilders for a serious criminal offense and fifty thousand guilders for a less serious misdemeanor;
- e) Imposing the obligation to perform that which was illegally omitted, nullification of that which was committed illegally and to make restitution for the consequences, all at the expense of the convicted in so far as the judge has not decided otherwise.

The penalties and measures listed *a — e* may be imposed on natural persons as well as corporate bodies. In that case the convicted must be the entrepreneur.

It is clear to every jurist that a certain kind of fiction is used in the penalization of the corporate body. Under certain circumstances subjective elements of an offense (intent, culpability) are imputed to a corporate body.

In this way the person, manager of a corporation, is saddled with a kind of moral prothesis which makes it possible for him to be found guilty of an act he did not commit, did not order to be committed, did not see committed, or the commitment of

Woningwet (Housing Act), is considered to have committed the offense (H.R. 29 June 1936, N.J. 1937, No. 9).

In 1966, the question whether the Penal Code should contain regulations concerning criminal responsibility other than that of natural persons was put at a meeting of the Mutch Bar Association. With a great majority the Dutch jurists replied affirmatively.

In the future the question will be regulated in the general criminal law.

The second paragraph of article 51 of the Penal Code contains the contents of article 15, paragraph one of the *Wet op de Economische Delicten* (Economic Offenses Act). According to the proposed clause, prosecution may be instituted if a corporate body commits an offense, and punishments and measures in so far as mentioned in the law and in so far as applicable may be imposed either on the corporation or on those who have given instructions and/or those who had actual leadership over the prohibited conduct, or against the corporation and those persons conjointly. The choice which lies in this provisions must be made in each specific case by the public prosecutor.

Criminal sanctions

If a corporate body or other corporation is convicted, the judge may impose one or more of the following penalties or measures in accordance with the Penal Code :

- 1° fine;
- 2° confiscation of certain objects and claims;
- 3° public disclosure of the court's decision;
- 4° forfeiture of certain objects.

Another Bill is in preparation which considers an additional measure :

- 5° confiscation of illegally obtained profits.

In 1942, under pressure of the large shortages which the Dutch people suffered as a result of the German occupation, the corporate body was made punishable for violations of the *Besluit Tuchtrechtspraak Voedselvoorziening* (Disciplinary Law Decree on Food Distribution). After the war, in 1950, this principle was maintained in the *Wet op de Economische Delicten* (Economic Offenses Act) (art. 15).

This became the technique of the penal sanction: If an economic offense is committed by or on behalf of a corporate body etc., prosecution is instituted and sentence is passed :

either against the offending corporate bodies (etc.) or against those who ordered the act to be committed or had the actual leadership over the prohibited commission or omission, or against both.

The choice of whether to prosecute the corporation and the natural persons conjointly or to prosecute only one of the two is made by the prosecution.

This regulation was contained in a special law, but in 1965 article 50a was inserted in the Penal Code; this paragraph is based on the general assumption that a punishable offense can be committed by or on behalf of a corporation. In such a case, according to article 50a, managers and directors can be held punishable as well as the other persons who gave instructions to commit the act or who exercised actual leadership over the prohibited commission or omission. The October 1975 proposal makes it possible to punish the corporate body itself.

The administration of justice has gone along with these developments.

In a number of decisions the notion of crime has been broadened to the extent that a party other than the party who has specifically performed the act can be considered to be the punishable offender. In this way the party who gave orders to commit the offense of 'building without a permit', in the words of the

APPENDIX A

In different European countries the penalization of the corporate body is divergently regulated. While in Anglo-Saxon countries a separate criminal liability of the corporate body was soon accepted, various states on the Continent rejected the idea. Thus, according to the French, Belgian and German penal codes, practically exclusively natural persons can commit crimes.

The present general criminal law of The Netherlands, laid down in the Penal Code makes no provisions for the punishability of the corporate body. However, a Bill aimed at regulating this area was introduced in October 1975.

When the Penal Code came into existence, around 1880, the legislator still held the point of view that only natural persons can commit criminal acts. Since that time, however, the corporate body has quantitatively assumed a more and more important position in social interaction. In 1900, for example, the number of corporations amounted to approximately 3200; in 1964 this number had risen to 32,953. By the end of 1972 the number of corporations and limited companies totaled almost 52,000.

Provisions related to the prosecution and adjudication of corporate bodies which have committed offenses have been embodied in the special laws regulating a particular sphere of human activity in the Netherlands for some time. Fiscal criminal law was the first of the special laws to contain such provisions. Later the legislator reached a wider circle of natural persons in about 40 special laws with the following definition. If an offense is committed by or on behalf of a corporate body, prosecution is instituted and judgment is pronounced against the party who gave instructions for the act to be committed or who had the actual leadership over the prohibited commission or omission.

especially unprincipled — my remark W.H.N.) that it is impossible to build a rational and humane prison system upon them", comments Norval Morris in *The Future of Imprisonment* (Chicago, University of Chicago Press 1974) (29).

"Public realization that official justice is blind to some and very often not fair (not only because it tends to reward status and the appearance of respectability but also *because of its widely discretionary character*) *undermine confidence in the system*. This is particularly true where expectations of fairness by public institutions have been raised through education and through emphasis on equality and the observance of human rights. It also foments resentment in those who feel they serve as scapegoats in an unjust system, and helps to rationalize misconduct".

Final remarks. It will become necessary not to focus specially on the individual workers who will be tempted to commit old forms of criminality, but to foresee possible new forms of criminality, committed by the employers. In Appendix A an example is presented of the possibilities of e.g. penalization of corporate bodies.

It may be not unwise to end this chapter with the first words of Glaser's latest book (12); 'Criminal justice is a major American industry. It supports millions of people, directly or indirectly, and consumes much public and private wealth'.

"Vital decision-making, particularly in policy matters, must remain at the top" (27).

Roszak has this to say (28) : "Such statements, uttered by obviously competent, obviously enlightened leadership, make abundantly clear the prime strategy of the technocracy. It is to level life down to a standard of so-called living that technical expertise can cope with — and then, on that false and exclusive basis, to claim an intimidating omnicompetence over us by its monopoly of the experts. Such is the politics of our mature industrial societies". Roszak's opinion of such a servant of management is not to be taken lightly. "In the present generation, it is second- and third-level figures like McNamara who are apt to be the technorats par excellence: the men who stand behind the official facade of leadership and who continue their work despite all superficial changes of government. McNamara's career is almost a paradigm of our new elitist managerialism: from head of Ford to head of the Defence Department to head of the World Bank. The final step will surely be the presidency of one of our larger universities or foundations. Clearly it no longer matters what a manager manages; it is all a matter of juggling vast magnitudes of things: money, missiles, students ...".

With the far-reaching expansion and complexity of functions in the criminal justice system, one must fear the tendency of the boundaries of those functions to become blurred. However, it is of utmost importance that these functions of civil servants in the criminal law system remains separate. In one country, why I shall leave unnamed, one sees death sentences executed by police functionaries, in another country the police performs para-military tasks as 'border-police'. All this harms the image of the ordinary police and maintenance of the criminal justice system as well.

Too much reliance on discretionary powers must be avoided. A proper balance is needed between the duties of the police, prosecuting agencies and courts.

"Our present sentencing practices are so arbitrary, discriminatory and *unprincipled* (our decisions not to prosecute are

citizen, be it as a participator in industrialization or as a consumer, will come into conflict with the government more often. The government may have issued a licence permitting an industry to engage in activities detrimental to the environment under certain conditions or it may have refused just such a license. The person of the Legal Order comes more to the fore, may take action more frequently and do so in shapes and forms different from those in which he habitually appears.

The modern era has of course one advantage in facing this predicament : the opportunities to instruct or even to manipulate the citizen via the media have increased with the radio and TV.

We must remain mindful though of the danger in technology of manipulating the laws and the opinions of people.

6. Functions within the criminal law system. Are the criminal jurist and criminologist in a technologically highly developed nation destined to become technical assistants of the welfare state and technocracy ? This would be disastrous. The jurist and the criminologist should not be relegated to a back seat in policy making. They must participate in the determination, preparation and implementation of policy. In the developed countries in the sixties we saw a sudden explosion of criticism, active revolts and the like, first of all of students, which were generated by feelings of uncertainty, dissatisfaction, disbelief in technocracy and its managers, not only in their management but in the very ideas on which it was founded. These outbreaks will also take place in those countries in the process of developing.

What I want to stress is that it is not wise to use the jurists and criminologists to clean up the mess and to patch things up when an outbreak takes place. They should be in a position to make themselves heard at an earlier stage.

It is clear that the American R.S. McNamara thinks differently about this. He regards himself more as an instrument of the decision-maker than as a decision-maker.

4. Prevention. At the Vth U.S. Congress on Crime in Geneva, 1975, (Section V) it was suggested (Clinard, Allewin) that indirect crime prevention is preferable to direct methods of prevention: for example through better lighting in certain neighborhoods, by making greater use of credit and less of cash. If the crime increase is inherent to the growth of ever larger cities we must cease building large cities and stop at a population of 300,000 for instance.

I would like to add that by decreasing traffic we would be able to lower the crime rate more than by adjusting the penal system completely to the expanded traffic.

5. The law and other information. In the orthodox state the legal rules and procedures reflect, at the least, a significant expression of social consensus as to what is, or is not, socially acceptable behavior. In a state where the development has been gradual it is possible to speak of such reflection. However, if development is rapid the consensus will lag behind.

The novelist Kafka dramatized this when he said: "Our laws are not generally known; they are kept secret by the small group of nobles who rule us ... the nobles have obviously no cause to be influenced in their interpretation by personal interests inimical to us, for the laws were made to the advantage of the nobles; from the very beginning they themselves stand above the laws, and that seems to be why the laws were entrusted exclusively into their hands. Of course, there is wisdom in that — who doubts the wisdom of the ancient laws ? but also hardship for us; probably that is unavoidable". (26)

We must take care that anything resembling this situation is avoided. It is mandatory that individuals have access to the information the government possesses from the beginning. That, however, is difficult. The number of laws is infinitely increasing. In Western European nations it has been calculated that at present a person can violate the law in 5,000 times the number of ways it was possible to violate the law fifty years ago. It is useless to calculate the precise figures, but it is certain that a

tivations was noticeable on a cultural-psychological level; 3. Socio-psychologically, the people become attached to symbols of resistance to that which is new; 4. Neuroses appear in contacts with others who are also experiencing 1, 2, and 3 (how is not yet known).

I think we could add a fifth. As soon as we experience the sociological (1), cultural-psychological (2) and socio-psychological (3) effects of cultural changes simultaneously, neuroticism in the contacts with each other are perhaps possible (4), but noticing this could also lead to new solidarity (5). If this solidarity can be fostered the government must try to do so.

2. The look-out-institution. Such an institution is essential for the country which is on the way of technological progress. I have borrowed the term from Ozbekhan (25). What the future will bring us must not be the result of hazy dreams or opportunistic politics of the day. We add that we must consider the inevitable and probable side effects of technology; this means that the look-out-institution will have to be alert to criminal legislation.

Under one special ministerial portfolio a council of technology must be established followed by a social (cultural) development council, both the responsibility of one minister.

3. The criminal law system. 'Regulation' of the new human society by any coercive means other than the penal law system is objectionable. It is possible that the technology of economic development will be followed by new behavior techniques. A government which up until now adopted a wait-and-see policy with regard to the behavior of those who are justiciable in order to respond with the law at hand can use new and potentially efficient powers to control human behavior, and ultimately, thought. This offers Orwellian perspectives or horrors, or whatever you wish to call them.

In light of experience. I am hesitant, for example with respect to the treatment of criminals by psychiatrists, at least in general.

union are the responsible parties; I as an individual am but an instrument. And an instrument, from the ethical point of view, can after all not bear responsibility or
.....

Marcuse goes on to say: "Of course, the use of instruments of aggression is as old as civilization itself, but there is a decisive difference between the technological and the more primitive forms of aggression. The latter are not only quantitatively different (i.e. weaker); they also demand a far greater effort, a stronger bodily involvement than the automatic or semi-automatic machines of aggression. The knife, the 'blunt instrument', and even the revolver are to much greater extent 'part' of the individual that makes use of them, and they place the individual in a closer relationship with his target. The human victims of a gun are visible; those of a bomber or a rocket are obscured from the view of the perpetrator.

The technological aggression releases a psychic force, which reinforces the destructive and anti-erotic aspirations of the puritanical complex. The new forms of aggression destroy, without man dirtying his hands, defiling his body or burdening his mind. The murderer remains clean — in a physical as well as in a psychological respect. This cleanliness in his murderous activity is doubly justified, when the activity is directed toward the national enemy, in the national interest".

4.

1. *General.* Let us now turn to a discussion of the policy required by technological development now. This does not include tactics and making routine decisions only; there is also a strategic aspect showing how a decision must be made and what case management has to follow. By the last I refer of course to the provisions in laws. An example of desired policy not being expressed by the law follows now. With regard to technological progress in the past, Muhlmann, who studied the society of the Kikuyus, makes four points : 1. Sociologically, uprooting and partial proletarianization occurred; 2. Individualization of new mo-

tomary reactionary use of them. This will produce aggressiveness in the following ways :

1. The dehumanization of the production and consumption processes.

2. "The situation of overcrowding, noise and compulsory togetherness is characteristic of mass society. It represses the needs for rest, privacy, independence, initiative and freedom of movement, that have nothing to do with affection or the demand for more luxury, but are basic biological necessities (René Dubos). Failure to answer these needs harms the drives structure".

The individual reacts to this with repression, fear and aggressiveness.

Making use of this aggressiveness is part of the historical structure of civilization and as such this has been an incentive for development.

Of undeniable importance is the concept which Marcuse has baptized *technological aggression and satisfaction*. By this he means that aggression is physically released by an advanced automatic mechanism, that is stronger than man who puts this mechanism into operation and who decides on its aim and target. A daily example of this is the car. Here aggression is transferred from a subject to an object (24).

It is Marcuse's hypothesis that: "By transferring destruction to a more or less automatic object or a system of objects the satisfying of the human subject is necessarily interrupted, frustrated or 'over-sublimated'. And such frustration elicits repetition and increase: more violence, greater speed, wider range. At the same time this is accompanied by a weakening of personal responsibility, conscience, guilt and consciousness of guilt: it is not I, who did it, acting as a moral and physical being, but the machine. 'The machine' — the world points to the fact that the human apparatus might take the place of the mechanical apparatus: the bureaucracy, the government, the party or the

We will not explore this aspect more deeply, but mention certainly must be made of the new development in the area of electronic surveillance because it will mean the need of more staffing in the courts of justice, more convictions and more corrections personnel.

21. Lastly, thinking in terms of costs and benefits, I would like to point to the fact that we should make the most of the benefit critical criminology made in the last half decade, we would not do so if we confined ourselves to the danger of individuals becoming criminal by sudden technological development. We would do well to keep watch on society itself and on what technology enables it to do.

Marcuse says a society is ill when its fundamental institutions and relations (i.e. its structure) are such that they make it impossible to use the material and intellectual means available for the optimal development of human existence (humanity). "The wider the gap between the possible and the real human condition, the greater the need becomes for what we refer to as 'additional repression', i.e. suppression of drives which do not serve the preservation or development of the culture, but the sanctioned interests in the survival of the established society. This additional repression and suppression of drives brings with it new tensions and burdens (apart from and on top of or rather underlying the social conflicts) for individuals. Usually, the normal functioning of the social processes guarantees the necessary adaptation (fear of losing one's job or social status, societal esteem, etc.); a special procedure to exert additional psychic pressure is not necessary. But in the modern affluent society there is such a discrepancy between the present ways of existence and the attainable possibilities for human freedom, that society, in order to prevent strong feeling of dissatisfaction, must plan a more effective coordination of individuals. In this way the psyche, in its subconscious and in its conscious dimension, is made accessible to and subjected to a systematic control and manipulation".

Management and control are necessary. Tension will arise between the possibilities of the developing society and the cus-

In a newly industrialized society this danger is not extremely great.

19. Administration will grow. If the technological capacity of a country grows x times, the necessary administration will increase y times; we must bear in mind that $x \neq y$. The relationship between x and y will not always be equal. If a country has to begin from scratch technologically and wants to catch up with the achievements attained by another country in a century, the difference between x and y will be much greater the second year than after the fifteenth. In this context I would like to make the following observation. In as much as technological development in the developed country is making great strides, at the same time the ultimate goal in this development will change. That which we hope to have caught up with in fifteen years for example will have advanced say another three years at the end of those fifteen years. It will take longer than we think to attain the same speed of progress in development at the same level of development. This will very probably discourage some. It seems that discouragement always causes some people to panic and hence to resort to tricks. By 'tricks' I mean unlawfulness, criminality.

I would estimate that one generation of workers is necessary to complete the technological revolution. The individual who takes the first step as boy or girl in the technological era and who has not functioned in the other era will control this new technological era as a man or woman.

20. Not only does technology produce more crime and different crime; with the development of technology crime detection flourishes. For instance, in 1968 the U.S. Congress enacted Title III of the Omnibus Crime Control Act, a comprehensive statute regulating the use of and procedure for electronic surveillance. 'The courts have shown that this means of investigation can be used without necessarily violating the Constitution'. One of the authors exploring this matters states : '... when used properly and in limited situation, electronic surveillance may be of great service to society'. (22)

the technocracy easily eludes all traditional political categories. Indeed, it is characteristic of the technocracy to render itself ideologically invisible. Its assumptions about reality and its values become as unobtrusively pervasive as the air we breathe'.

'The technocracy grows without resistance, even despite its most appalling failures and criminalities, primarily because its potential critics continue trying to cope with these breakdowns in terms of antiquated categories. This or that disaster is blamed by Republicans on Democrats (or vice versa), by Tories on Labourites (or vice versa), by French Communists on Gaullists (or vice versa), by socialists on capitalists (or vice versa), by Maoists on Revisionists (or vice versa). But left, right, and center, these are quarrels between technocrats or between factions who subscribe to technocratic values from first to last. The angry debates of conservative and liberal, radical and reactionary touch everything except the technocracy, because the technocracy is not generally perceived as a political phenomenon in our advanced industrial societies. It holds the place rather, of a grand cultural imperative which is beyond question, beyond discussion'.

Nevertheless we must devote attention to it and open discussions about it, hence a ministry of technology.

18. A point, which, though not urgent in today's scope, is not to be overlooked, is this : There where there is already industrialization, technological changes like the introduction of automation or other technological changes in industry or other places of work will return the new worker to a meagre existence. This could result in crime. Automation does not cause criminality directly, but along a much more differentiated way.

- a) (automation), causes :
- b) (unemployment), which in turn causes :
- c) (a person to look for someone to reproach him), which causes :
- d) (criminality).

structural victimization (22), and what the implications of such a situation will be is as yet unknown in the so-called developed world.

16. Along with technological changes man will experience changes in identity. According to Roszak the great secret of technocracy lies in its capacity to convince of some interlocking premises, of which the first and in my opinion the most important one is that : 'The requirements of our humanity yield wholly to some manner of formal analysis which can be carried out by specialists possessing certain impenetrable skills and which can be translated by them directly into a congeries of social and economic programs, personal management procedures, merchandise, and mechanical gadgetry'. The technocrats do not want — they do not see the need for — ideological discussions. Roszak cites President John F. Kennedy in his *Yale University Commencement Speech* (New York Times, June 12, 1962, p. 20) where he tells the students and their professors: "I am suggesting that the problems of fiscal and monetary policy in the Sixties as opposed to the kinds of problems we faced in the Thirties demand subtle challenges for which technical answers — not political answers — must be provided". It is clear that the new technology will give rise to tension in the existing relationships between the sexes. In the Western Hemisphere technocracy does not allow itself to be deluded by a problem such as this. Roszak pointed out the fact that technocracy in the Western Hemisphere uses the Playboy version of sexuality. "... the ideal of the swinging life we find in *Playboy* gives us a conception of femininity which is indistinguishable from social idiocy. The woman becomes a mere playmate, a submissive bunny, a mindless decoration. At a stroke, half the population is reduced to being the inconsequential entertainment of the technocracy's pampered elite". (23)

17. Development of technology can lead to technocracy. Roszak understands by this 'that social form in which an industrial society reaches the peak of its organizational integration. It is the ideal men usually have in mind when they speak of modernizing, up-dating, rationalizing planning ... as the mature product of technological progress and the scientific ethos,

13. One should however distinguish between countercultures as 'groups of ideas' and as 'groups of people' (Westhues) (18). And what we must unquestionably fear is the fact that the difference between individuals, which are greater and more diverse because of the development are liable to become even more drastic because of the diverse and great cultural appreciations. This is of criminological importance. A group of people will pose the 'sectarian' alternative to the dominant culture.

14. Let us assume that technological progress means economic progress. The question then arises: will economic progress result in a decrease in crime ? The theories of the 19th century and of the 20th century up to War II would lead us to expect so, but in the Western Hemisphere at least the tremendous upsurge in economic progress has increased crime in an almost equally tremendous way. Why ? How ? As Moglestue (19) says : "... it is probable that criminology will lose nothing by a renewal of interest in economic trends; and this research will continue to require empirical material, both of the structural data type and of the long-term data type". Criminality is counterproductive. What is striking in the Western Hemisphere Marcuse (20) says, is not only the higher standard of living which the previously underprivileged classes now share, but also a well developed industrial and technical capacity, for the greatest part devoted to the production and distribution of luxury items, gadgets, extravagance, 'planned obsolescence' of consumer goods and for military of semi-military institutions, in other words : for what economists and sociologists generally refer to as 'unproductive goods and services'.

15. There will be a revolution which need be neither capitalistic nor socialistic but which will lead to a managerial society (21). As a consequence living together in a society will become more complicated and will function more bureaucratically. That alone means an increase in the threats of punishment, but the changes will not solely be qualitative. New 'persons' will appear on the scene in the original and so primitive division into: you and me. Because of the fact that control (Herrschaft) will personify itself in a technical body, there will be much more

likely that a superior conception of the technological society will result in the integration of these instinctive, creative, and vital forces". (17).

A counterculture will form. It will seem as though fundamentally nothing has changed, but the difference is that the counterculture embraces madness and disorder, irregularity, derangement as escape (Musgrove, 42). Ecstasy can occur as a result of the technical society.

Ellul mentions six characteristics of the new technical milieu, among which these three :

- a) "It is artificial". (Is not each milieu more or less technical ? And artificial ? The society of ants and bees is technical and 'artificial' to a large degree, but 'artificial' happens to be 'natural'. Nagel).
- b) It grows according to a process which is causal but not directed to ends;
- e) It is formed by an accumulation of means which have established primacy over ends".

Ellul wonders first of all if man is able to remain master (*) in a world of means.

Must we believe in ends then ? Why not rather in 'life' ? Is the contrast "ends" and "means" right ?

I do not share Ellul's pessimism because I believe that it is impossible to solve the problem of what in the relationship between the technical society and the new or the old 'ecstasy' is the cause and what is the result. We must not allow ourselves to be misled by new religions and artistic forms.

(*) Translator Wilkinson points out in a note on 'master': «French *sujet*. The usual rendering, *subject*, would indicate exactly the contrary of what is meant here, *vdz.*, the opposite of *object*. The present sense of *subject* is that by virtue of which it governs a grammatical object for example».

were to have only two classes, the envy felt by the poor with regard to the rich could be more or less uniform. The chance that jealousy and conflict will arise is much varied when the number of social classes is greater. As soon as there are more than two or three classes something interesting happens : people seek to live in the class immediately above them and this higher class will seek to live in a still higher one. The fewer rungs on the ladder the less ambition to go up — and vice versa.

This tension also increases vertical mobility. In particular when it becomes possible for some of the poor to better their socio-economic position in society considerably in a certain period, everyone will hasten to get his share before the government sets a ceiling on capital assets and the rivalry will become even more intense.

11. Technology means a larger middle management; consequently the possibility of corruption will become greater. This of course does not mean material costs to society but only shifting of power. The loss however, will be there just the same: great damage to the legal order.

12. Some, like Ellul (16), are pessimistic. His idea is that the form of society should express the psychology of the individual and in the 'developed', industrialized society this is no longer true. "There is no doubt that the norms of our society have changed for reasons which are not human... Technical forces and economic considerations beyond the reach of man change his world... The invasion of technique desacralizes the world in which he is called upon to live". For technique nothing is sacred, there is no mystery, no taboo (p. 142). "Modern man is divorced from nature... Nothing belongs any longer to the realm of the gods or the super-natural. The individuals who lives in the technical milieu knows very well that there is nothing spiritual anywhere". According to Ellul our civilization is unique in suppressing and constraining ecstasy.

Ellul does not fear that the technological society will completely eliminate instinctive human values and powers. It is "very

sonal appearance and conduct became widespread among adolescents during the sixties and seventies. Also distinctive of youth, perhaps, now more than ever, is involvement in crime".

Technology causes antagonism between the generations. What is the essence of this antagonism ? A kind of radicalism on the part of the young people. I shall clarify why I call it 'a kind' of radicalism : it is in fact partial radicalism. We must realize that the culture, if it changes, does not do so throughout, that while technological progress — if we can speak of progress in this sense — in one sector is rapid, in another it may remain at a stand-still. The partial radicalism of many young people in every period and in all parts of the world springs from impatience and is directed at what they feel is inconsistency. If they note stagnation in one place they blame blockage and see certain individuals as being responsible for doing the blocking. They blame the adults for the blocking, for the established order is the social order of the adults. The youth in the Western Hemisphere is opposed to 'daddy's politics' (Roszak); they see anachronistic gaps and fissures.

10. A remark concerning 'the proletariat' would seem to be fitting at this juncture. Is it incorrect to call the proletariat a subculture instead of a 'class' ? Sociologically hardly, I should think. At any rate in our frame of reference I can consider the proletariat to be a subculture.

How must we define the proletariat ? Does it comprise the manual laborers ? If so, the majority of the population of a country in the process of technological development will remain members of the proletariat, e.g. all those who remain small farmers and those who earn wages working for employers in the industrial sectors. The proletariat may grow in number, but this does not mean that the thesis advanced by Marx that the proletariat will continue to proletarianize will be proved. On the contrary, Ellul thinks the workers seem to become increasingly bourgeois (15).

In addition to this is, that the classes will change. Will the class differences be less deep ? More numerous ? If a society

graded and youthful behaviour was efficiently phased out between sixteen and twenty. There is now an increasing number of youth aged forty" (6). So in The Netherlands some youths are in their twenties, others are over thirty and still others are in their forties. People will be adolescents longer than before, so there will be more adolescents (14) together at one time, in one village, in one street, I would like to add. This not only multiplies the problems, it accelerates them. Musgrove : "Formerly, the problem of youth meant juvenile delinquency. It was a problem found among 13- and 14-year-olds of lowly social origin, poor academic attainment and bleak prospects in life. Ten years later the problem of youth which has come sharply into focus has a radically different location : it means rebellious young men (and women) in their twenties, of good social background, high academic attainments, and apparently unbounded prospects. Formerly the problem of youth was associated with privation; now it is associated with privilege. The new problem is far more subversive of the social order than petty theft and mindless vandalism" (p. 7 and 8).

The problem of youth is associated with changes in family life (Glaser 30). "When the family performed all major functions, including economic production, education, and recreation, a child's total social interaction with other people was proportionately more with parents or other adults than is customary today". Glaser says on page 32 : "A basic law of sociology and anthropology is that social separation produces cultural differentiation. Therefore, the more the adolescent segment of our population lives in isolation from those who are older, the more likely it is that adolescents will collectively develop unique forms of language, clothing styles, music, and other components of culture, including values — their shared ideas of what is morally good and bad.

Some difference in taste among age groups has always existed, but youth today appears to have become more innovative and to have a culture that contrasts more drastically with that of older people than ever before. Thus long hair, unisex clothing, and especially, an unprecedented tolerance of diversity in per-

Gordon's definition of subcultures : "a subdivision of a national culture, composed of a combination of factorable social situations such as class status, ethnic background, regional and rural or urban residence, and religious affiliation, but forming in their combination a functioning unity which has an integrated impact on the participating individual" (11).

By subculture we do mean a culture inferior to the national culture, but rather that it exercises less integrating influence on the members. Subcultures should have a less strong integrating influence on their members than a national culture. If this is not so, and subcultures which form within the national culture, e.g. a military subculture, a Junker or Jingo subculture, a SS subculture, a state police subculture or a 19th century subculture of industrialists, overpower the national culture, democracy is departed. The subculture which is not yet this strong, is of a temporary nature, bound to current social structures which can be modified in a democratic manner.

Technological development will cause more subcultures to form. This is not necessarily a disadvantage. Although we do know that the subculture phenomenon is related inter alia to juvenile delinquency, we do not necessarily have to let ourselves become confused because of this. Once outside the subculture, the barracks, the schoolyard, the club the individual finds himself once again in the dominant national culture, where the dialectic of your freedom / my freedom with which we are concerned is surrounded by somewhat different circumstances. Little is more educative for the human being than learning to live in various subcultures, as long as they are not total subcultures. Strange as it may seem : this can educate an individual to live in the national culture with individual others and, if the relationships have not been spoiled, with the 'Person of the Legal Order' (12).

9. The fact that subcultures exist does not need to frighten us; however, the growth of the membership of a particular subculture may worry us. Musgrove (13) for instance, demonstrates that youth is extended. "In 1960 behaviour was finally age-

whole heartedly believed in progress as good and beneficial does not make it so in virtue of our beliefs."

Progress has enriched life in the affluent hemisphere and impoverished it. What are the losses incurred by progress? Skolomowski recites the disadvantages :

- (1) We have destroyed other cultures.
- (2) We have depleted natural resources.
- (3) We have caused ecological imbalances.
- (4) We have created unhealthy, if not insane way of life.

Regarding (4) : We travel faster, but when we traveled with the speed of about 8 miles per hour it took us an average of about 5-10 minutes to get to work; when we traveled with the speed of about 25 miles per hour, it took us about 20 minutes; nowadays when we travel with the speed of about 55 miles an hour it takes an average of about 45 minutes to reach work. Is this progress, or an illusion of progress ?

7. It is sure that technological changes will bring about cultural changes. Cultural change is felt initially — later on one may feel differently about it — to be a loss.

Occupying ourselves with cultural change it is perhaps best to begin with the statement that only when one society is confronted with another do we distinguish between the two by the term culture. The comparison can be made vertically (historically) as well as horizontally (in a single period). We can speak of a culture only when we can view several cultures, each with its immanent organisation principle, with regard to each other : one culture in contrast with other cultures or a national culture in contrast with its subcultures.

3. Subcultures form within a culture practically from the outset : that of men, of women, of children. They multiply as the family, tribe or nation grows, as the division of labor continuous and distinct socio-economic classes form. I subscribe to

5. Does technological advancement follow certain laws of its own (Schelsky, Gehlen) or is planning possible ?

Material technology (Schelsky, *Realtechnik*) is planned intervention in the world around us in order to keep the world (nature) under control. There must, however, also be a human technology (Schelsky: *Humantechnik*). The point of departure is: man is better off if he avoids becoming a slave to the machine. I.e. a technology which assumes responsibility for shaping and controlling the spiritual life of man. And the structure and quality of their social relations, I would like to add (Jacques Ellul and Schelsky).

6. Skolimowski (10) voices a warning to which I believe I must call your attention. "It has been estimated that over 20 percent of converted energy in the United States is used by motor vehicles and another 10 percent goes to the maintenance of roads for these vehicles. It thus appears that *more* time and energy is wasted while maintaining traffic than is actually saved 'through traffic. Is this progress, or an illusion of progress?' "Let us not delude ourselves", he says, 'that the consequences of progress have been beneficial to all. The pursuit of progress has been an elitist enterprise *par excellence*. Not only did we exploit the people and parts of the world that are outside the magic ring of progress, but within this ring itself we have been admirably efficient, which is another way of saying admirably ruthless. For how can we justify the terrible human misery that followed the Industrial Revolution in Britain, when people were chased off the land and flocked into the dungeons of the nineteenth-century factories ? All of this was done in the name of progress. How can we justify the perpetuation of slavery in the United States, so that the cotton industry could 'progress'?

The metaphysics of progress is based on an exploitative and parasitic form of philosophy. Progress has been a cover-up for Western man's follies in manipulating the external world. If these words sound harsh, let us look at the actual record, let us look at what *actually* has been accomplished under the auspices of progress, and at what *price*. The fact that we have

what I refer to as thwarting by the forerunners. The forerunners do not encourage the latecomers. On the contrary, they warn the latecomers that the perspectives are not rewarding or are even dangerous for mankind as a whole. This discouragement by the forerunners is visible for instance in the development of nuclear weapons: the 'haves' want proliferation to be forbidden.

One observes it too in so far that the forerunners warn the latecomers about environmental pollution, about fuel shortage and about wasting energy and food. These warnings are certainly serious, and they pose a problem that the Club of Rome for example, rightly places on an international level. But do they not make the notion of lagging behind in development an even more bitter pill to swallow ?

4. And there is more than striving for welfare for welfare's sake and because of not wanting to lag behind. L. Mumford (9) says: "Through man's overdeveloped, incessantly active brain, he had more mental energy to tap than he needed for survival at a purely animal level; and he was, accordingly, under the necessity of analyzing that energy, not just into food getting and reproduction, but into modes of living that would convert this energy more directly and constructively into appropriate cultural — that is, symbolic — forms".

He suggests "at that very stage, man's technological expansions and transformations were less for the purpose of directly increasing the food supply or controlling nature than for utilizing his own immense internal resources, and expressing his latent superorganic potentialities".

Technology is a must : 'Instead of liberation *from* work being the chief contribution of mechanization and automation, I would suggest that liberation *for* work, for more educative, mind-forming, selfrewarding work, on a voluntary basis, may become the most salutary contribution of a life-centered technology'. What's more it is a must because others are expanding technologically.

interaction). In the meaning of Ogburn an invention is the decision of a nation to pursue the course of technological development. For Ogburn adjustment is the final factor which produces cultural evolution and Ogburn speaks of cultural lag when the "adjustments" follow the "inventions" with some delay.

The sociological notion of that lag, however, is less interesting to the criminologists than the psychological experience of lagging behind. For this reason I would like to expand the notion of cultural lag by including a notion of observation and competition: "my fellow man is progressing more rapidly than I am".

For many countries today technology is the main prerequisite for the nation's access to world civilization. The Secretary General of UNCTAD (Conf. on trade and development) once said (7) : All of "the insufficiently developed countries estimate at present that industrialization ranks among their foremost tasks". Pierre Moussa says: "Industrialization is commonly thought of as an aspect so fundamental to development, that these two nouns often mingle in current speech" (8).

3. In some countries or even on some continents perhaps this motive for technological advances is still a bit more complicated. It is namely to make up for the lack of advancement brought about by colonialism and exploitation, and if you desire more psychological refinement: not infrequently liberation has a traumatic effect: temporary apathy, temporary economic depression and the fear of having to book achievements on one's own before the eyes of the world, which resembles a brief paralysis. Overcoming the sluggishness caused by these psychological factors is itself a source of satisfaction which in turn favors, technological advancement.

Two more remarks can be made. First of all, it is an historical fact that the majority of nations lag behind a minority (the Western and Soviet Russian) with respect to development. Secondly, that although for the reason mentioned before it would not be bad if this gap were to be closed, we, however, run into

from work due to psychosomatic complaints, divorces, and suicides on the other hand. The crucial question which must be put reads : Is there a significant relationship — maybe even a causal one — between these phenomena ?”

Jasperse does not go so far as to name crime as one of the possible adverse effects of “the progressive advance of technology and its applications leading to an increase of welfare”. That will be our task. We will tackle this problem in the course of an examination of costs and benefits, according to the purport of the Fifth UN Congress on the Prevention on Crime, etc., Geneva, 1-12 Sept. 1975.

2. Theodorson in reply to the question what is technology defines technology as : “... that segment of culture, including knowledge and tools, that man uses to manipulate his physical environment in order to achieve desired practical ends. Scientific knowledge applied to practical problems of providing goods and services is part of modern technology” 4) The emphasis is on the achievement of “desired practical ends” and the provision of “goods and services”.

Even if the advance of technology were to mean “progress” and progress were to signify material welfare, why is that material progress so desirable? In my reply to this question I take the plunge into what is the beginning of all modern criminological thinking: the issue of interactionism. The answer is: partially we desire and strive for progress because others proudly show off their achievements. If ever there was an example of interaction this is it: we all hasten to join the bandwagon, or at least not to be left behind. ‘The population of the affluent hemisphere (US, USSR, and Europe) consumes about 20 percent of the world’s resources”. 5) All who are aware of this want to join the users of that 20%. We just do not want to lag behind.

Here I use the term cultural lag differently than e.g. W.F. Ogburn 6) does. Ogburn assumes that cultural lag is the result of different times sequences between “invention” (i.e. technology) and “adjustment” (i.e. the sociologically patterned way of

dens such as seduction and rape of arrested females, and thefts committed by policemen.

Lander's 1) research on criminal ecology demonstrated that although crime was associated with the correlates and indices of poverty previously found by other criminologists, the association was in fact not with poverty itself but with "indicators of lawlessness". The correlation between poverty and crime was only indirect. It is evident that Albert Cohen's theory of the delinquent subculture 2) was a much advanced elaboration of this principle. Some of my findings regarding the criminality of what I called "the environment" of Oss showed a remarkable similarity to Cohen's theory, with this difference: Cohen's gangs were marked by an "explicit and whole-sale repudiation of middle class standards and the adoption of their very antithesis". The "middle class" of Oss, however, is culturally completely opposite to that autochthonous part of the population of Oss and vicinity which was called "the environment".

3

1. We might have bumped up against the problem of the impact of technological progress in our study reviewed before, now we have to study the problem *per se*. For that purpose it is necessary to analyze the concept of technology to some extent. The question just how much technological progress we want or at least how much technological progress we shall have to experience whether we want it or not is the keynote of our considerations.

Jasperes 3) states that the key words in the ideology of technology are economic growth, progress, consumption and success. Does this economic growth and the transition to a consumption society signify success and progress alone? According to Jasperse: "In today's Western socio-cultural system there can be perceived a contrast between the progressive advance of technology and its application leading to an increase of welfare, on the one hand, and the gamut of human unhappiness indicated by the increasing figures of alcoholism, drug addiction, absenteeism

or against the person. This indicated the existence, in Oss, of a war between parties and fronts. Workers were fired and took revenge on shop stewards, directors, and owners. Overtime without payment, working conditions which caused hatred, transfers, and discharges, e.g., because a worker did not seem to be able to stop smoking in the plant, were among the underlying reasons of the criminality.

The structural motive sometimes becomes activated and supplies impulses. Aggression can even be stimulated quite apart from the basic, latent motive. The aggressor may derive impulses from a like-minded fellow-being. It is in this way that I explained the many cases of destruction committed on behalf of a fellow-being in the environment. In those cases the offender himself had a latent motive which was activated because he took to heart the predicament of his comrade.

For example, when the relationship between an offender and authority is one in which the former resents the latter, the acute difficulty of his comrade can stimulate him into participating in resisting the police or in some other form of resistance.

In the case of the second crime wave, that of Period III, it was less easy to indicate the adversary. The actual aggression was always of short duration only and not repeated.

The third section looked more like the first. Being able to follow the cases in that period and to speak with the prisoners, I was able to form a rather clear picture of "the other" who evoked contributions to the conflict as they did later to "maintain order". The government was on the side of the industrialists, who were immigrants.

The police were heavy handed in their dealings with members of *the environment*; it has been established that those arrested were sometimes beaten; also, the police tried to attract traitors from this environment.

There was a lack of respect for the persons invested with the powers of authority; during the three periods there were inci-

After careful studies we found that, regarding economic offenses, the direct impact of a consistent relative poverty in former years seemed to have been less important than a sharp decline in the standard of living after a relative amelioration. In addition, social inequality, changes in social stratification and vertical mobility in Oss and vicinity were found to be quite significant. In the nineties, the margarine manufacturers had already acquired considerable property. Members of the staffs of the various companies and foremen in the factories also enjoyed a higher status. The rural proletariat, however, assumed a relatively low position in the social stratification of Oss as a result of the incredible rise of a few. Also, in 1880 when this industrial rise had an enormous impetus, agriculture in The Netherlands was going through a real crisis.

There was no essential difference between crimes against poverty and those against persons, between aggressive crimes and non-aggressive crimes. The recognition of endogenous impulses in those committing aggressive crimes would not afford an adequate explanation for them although there is aggressiveness. Aggression results from it. Aggressiveness denotes a character disposition toward overcoming conflict with the extraneous world and overcoming opposition. Aggression is acting out of aggressiveness. When it comes to an aggressive expression, there is a release of energy, whose main significance is that it is an expression to "the other". For mature and normal people aggressiveness must of necessity have an object, an adversary, if aggression is to come about. It is normal that one seeks to render his adversary concrete. It is when the figure of the adversary is outlined in too great a vagueness that aggressiveness can release itself in aggression. This suggests an irritated aggressiveness with the lack of too concrete adversaries. This structural aggressiveness can provide the basic motives of discord, melancholia, fear, vengeance, or grudge against life. They can mostly be explained on the basis of tensions at the social level.

I now return to Period I. Eighteen cases of more or less serious aggressive crimes appeared to be crimes against society, whether they normally had to be called crimes against property

Further study revealed that three distinct periods could be observed in crime between 1889 and 1935.

Period I. Criminality from 1889 to 1900, during which period a crime wave occurred.

Period II. The quiet period from 1900 to 1924, during which few important cases occurred.

Period III. The period from 1924 to 1935, characterized by a new crime wave rapidly increasing until the final clearing up which was the inducement to my research.

To begin with Period III of which I have had at my disposal all the police — and court-files, Oss' criminality was for The Netherlands extremely great and of serious nature. Regarding the criminals in question it could in the first place be ascertained that they were men from a distinct social setting in and around Oss. They were no newcomers; neither were their fathers nor grandfathers, but they descended from the normal population.

Secondly notable was that there always had been a great deal of closeness of and reticence among the criminal part of the populations. This explained that the endeavor to trace the criminals had yielded no results. Up to 1934. In that year the police succeeded in forcing confessions in some serious robberies and killings which brought about a break-through, a complete clearing up of till then dark criminality and a round-up of the men who formed the criminal subculture. It was then that I started my research.

In 1939 Thorsten Sellin's *Culture Conflict and Crime* was published; a book which made me feel that I understood something about the facts I was finding. Yet in my opinion something new was happening in the situation of Oss. Here it did not concern people who had immigrated to a country where a different culture was set up, including laws — which had given collision and raised criminality. In Oss, on the contrary, immigrants were settling new cultural norms up to the law or at least including intensification of its application. The effects were the same.

mill. In 1863, there were 1063 indigents among the population of 4517; the people were mainly dependent on poorly developed agriculture and cattle breeding for their livelihood.

In the years 1872-1875, the town council reported a sudden and considerable decrease in the number of indigent inhabitants. The margarine industry had been born, and it not only saved those whom it directly employed but also enlarged the turn over of the coopers and revived trade in general.

This synthetic butter was discovered in 1869, and the butter manufacturers of Oss bought the licence as early as 1871, and started production that same year. Some 21 years later, 270 workers were employed in this industry. However, these were not the only factory workers in Oss at that time, for slaughter-houses, meatfactories, fat-melting establishments and a soap factory soon joined the margarine industry. In the next table the increase of the population of Oss is compared with that of The Netherlands.

	Population		
	1870 Jan. 1st.	1962 Jan. 1st.	increase in %
Oss	4,540	31,768	600
The Netherlands	3,579,529	11,721,416	246

This proportionately large increase in the population can be ascribed to the industrialization of the town.

An increase in criminality was demonstrable at the end of the 19th century; this wave culminated in the murder of a sergeant of the Royal Mounted Policy in 1893, committed by four offenders who should, however, be regarded as the executors of the will of the greater portion of the population.

THE IMPACT OF TECHNOLOGICAL PROGRESS ON PENAL LAW*

By

Dr. W.H. NAGEL **

1

The need of thinking about the impact of technological progress on penal law postulates an impact of this progress on criminal reality. For criminal reality is that which finds its reflection in penal law. That such an impact of technological progress on criminality exists is a general conviction, though this general expectation is not attributable to much research. Therefore I allow myself to recollect a work of my own in this field. In reading it one should remember that I had not undertaken research on the impact of technological progress on crime, but that in doing a kind of research on an ecological phenomenon in criminology rather devoid of hypotheses I happened to bump against our problem. What follows now is a summary of my study *The Criminality of Oss* (The Hague 1949, 450).

2

For centuries poverty reigned in and around the small Dutch town Oss. Around the town poor agriculture existed, within it there was some market-trade, chiefly in butter, and a small cotton

* Colloquium Social Change and Social Control through Law 19-23 December 1975, Aswan — Egypt.

** Professor at the University of Leiden.

14. Dewey, W.L.; Peng, T - C. and; Harris, L.S. *Eur. J. Pharmacol.*, **12** (3), 382, (1970).
15. Biswas, B.G.; Deb., G. and; Ghosh, J.J. *Acta Endocrinol.*, **80** (2), 329, (1975).
16. Kelly, L.A. and; Butcher, R.W. *Biochim. Biophys. Acta*, **320** (2), 540, (1973).
17. Nir, J.; Ayalon, D.; Tsafiriri, A.; Cordova, T. and; Lindner, H.R. *Nature*, **243**, 470, (1973).
18. Maugh, T.N.H. *Science*, **185**, 683, (1974).

REFERENCES

1. Robert, G.; Letarte, J.; Leboeuf, G. and; Ducharme, J.R. *Life Sci.*, **16** (4), 533, (1975).
2. Norle, K. and; Garcia, J. *Life Sci.*, **15** (2), 329, (1974).
3. Chakravarty, Indira; Sheth, A.R. and; Ghosh, J.J. United Nations document ST/SOA/SER. S/% §, 12 sep. (1974).
4. Kubena, R.K.; Perhach, J.L. Jr. and; Barry, H. III *Eur. J. Pharmacol.*, **14** (1), 89, (1971).
5. Clayman, M.; Tsang, D. and; Nichols, A.F. *Biochem. J.*, **118**, 283, (1970).
6. Sayers, G. *Physiol. Rev.*, **30**, 241, (1950).
7. Ganong, W.F. "Review of Medical Physiology" 7th ed., Lange Medical Publications, Los Altos, California, (1975), 280.
8. Weiss, J.L.; Watanabe, A.M.; Lemberger, L.; Tamarkin, N.R. and; Cardon, P.V. *Clin. Pharmacol. Ther.*, **13** (1), 671, (1972).
9. Poddar, M.K. and; Ghosh, J.J. United Nations document ST/SOA/SER. S/36, 10 Nov. (1972).
10. Roe, J.H. and Kuether, C.A. *J. biol. Chem.*, **147**, 399, (1943).
11. Sackett, G.E. *J. biol. Chem.*, **64**, 203, (1925).
12. Snell, F.D. and; Snell, C.T. "Colorimetric methods of analysis including some turbidimetric and nephelometric methods". 3rd. ed. Prin. 4th. Vol. III., D. Van Nostrand comp. Inc.; Princeton, New Jersey. Toronto — New York — London. (1953), pp. 133 - 134.
13. Peterson, R.E. and; Pierce, C.E. "Methodology of urinary 17-ketosteroids. General considerations. Determination of urinary neutral 17-ketosteroids. Lipids and Steroid Hormones in Clin. Med., Proc. Appl. Seminar; Washington, D.C. (F. William Sunderman and; F. William Sunderman Jr., editors J.B. Lippincott Co.). 1959, 157-161 (publ. 1960). (cited in Dorfman, R.I., *Methods in Hormone Research*, Vol. I, p. 62, 1962).

TABLE III : Effect of cannabis extract on catecholamines content of the adrenal glands. (as mg/gm of the wet weight).

Treatment	Animal group	period of dosing (days)	Mean Value of total catecholamines and Range of Variation		P <
Saline-Tween	Control	0	13.3±0.86	(11.2—15.4)	—
Cann. extract (5mg/100g/day)	I	5	9.9±0.58	(8.4—11.2)	0.05
	II	10	10.7±0.43	(9.4—13.2)	n.s.
	III	20	10.0±0.76	(8.1—11.8)	0.05
	IV	30	8.5±0.54	(7.8—10.1)	0.01
	V	40	8.6±0.55	(7.8—10.2)	0.01
	VI	50	8.7±0.80	(7.7—11.1)	0.01
	VII	60	8.8±0.82	(7.6—11.2)	0.01

Results expressed in mean \pm S.E.M. of eight rats.

n.s. = nonsignificant.

TABLE IV : Effect of cannabis extract on the concentration of total urinary 17-Ketosteroids of male rats. (ug/24 hours).

Treatment	Animal group	period of dosing (days)	Mean Values of total 17-Ketosteroids and Range of Variation		P <
Saline-Tween	Control	0	19.3±0.75	(18.1—21.3)	—
Cann. extract (5mg/100g/day)	I	5	14.5±0.62	(13.2—16.2)	0.01
	II	10	15.9±0.56	(14.3—16.8)	0.05
	III	20	19.2±0.37	(18.0—20.1)	n.s.
	IV	30	18.1±0.50	(16.8—19.2)	n.s.
	V	40	15.6±1.20	(13.5—19.0)	n.s.
	VI	50	15.3±1.06	(13.4—18.2)	0.05
	VII	60	14.7±0.57	(13.6—16.0)	0.01

Results expressed in mean \pm S.E.M. of eight rats.

n.s. = nonsignificant.

TABLE I : Effect of cannabis extract on total ascorbic acid content of adrenal glands (as mg/gm of the wet weight).

Treatment	Animal group	period of dosing (days)	Mean Value of total ascorbic acid and Range of Variation		P ≤
Saline-Tween	Control	0	4.6±0.27	(4—5.3)	—
Cann. extract (5mg/100g/day)	I	5	2.7±0.14	(2.4—3)	0.01
	II	10	2.1±0.16	(1.6—2.3)	0.01
	III	20	1.0±0.03	(0.8—1.2)	0.01
	IV	30	1.4±0.14	(1.0—1.6)	0.01
	V	40	1.8±0.28	(1.2—2.3)	0.01
	VI	50	2.4±0.46	(2.0—2.6)	0.01
	VII	60	3.1±0.39	(2.0—3.9)	0.05

Results expressed in mean ± S.E.M. of eight rats.

TABLE II : Effect of cannabis extract on total cholesterol content of adrenal glands (as mg/gm of the wet weight).

Treatment	Animal group	period of dosing (days)	Mean Value of total cholesterol and Range of Variation		P ≤
Saline-Tween	Control	0	39.0±0.58	(37.5—40)	—
Cann. extract (5mg/100g/day)	I	5	36.4±0.42	(35.2—37.2)	0.05
	II	10	31.5±0.63	(30.5—33.2)	0.01
	III	20	19.6±0.66	(18.5—21.5)	0.01
	IV	30	20.9±0.39	(20.0—21.6)	0.01
	V	40	24.2±0.66	(24.2—26.0)	0.01
	VI	50	26.9±2.14	(20.5—29.5)	0.01
	VII	60	26.6±0.66	(25.4—28.5)	0.01

Results expressed in mean ± S.E.M. of eight rats.

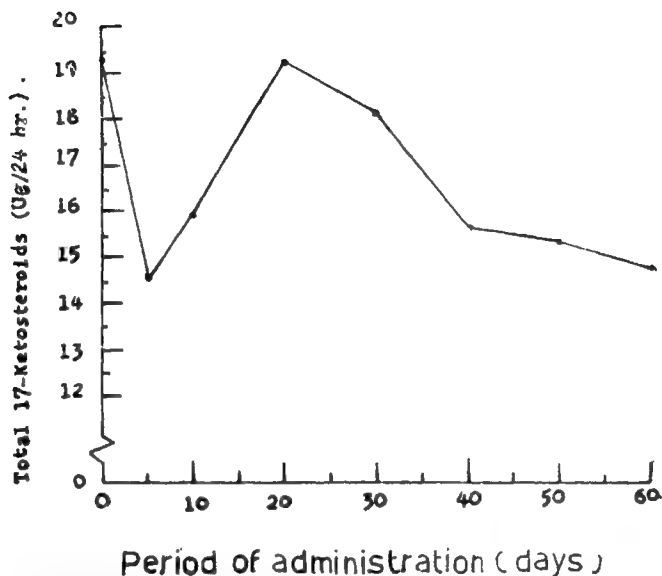
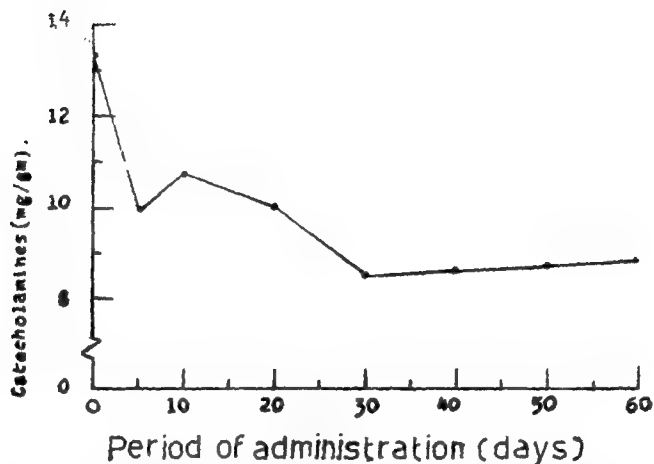


Figure (3) Changes in the concentration of total 17-ketosteroids in urine of cannabis treated male rats during the experimental period.



Figure(2) Changes in catecholamines content of adrenal glands of cannabis-treated male rats during the experimental period.

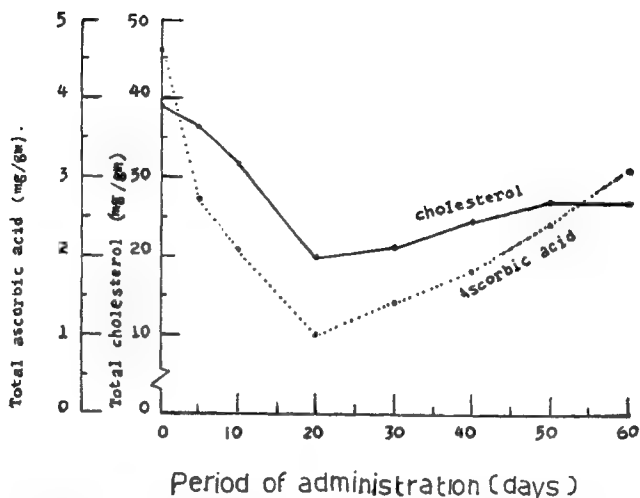


Figure (1) (changes in the mean values of total ascorbic acid and total cholesterol contents of adrenal glands of cannabis-treated male rats during the experimental period .

cyclic AMP levels (kelly et al, 1973) and to produce marked depression in luteinizing hormone secretion in acute and chronic administration. (Nir et al., 1973, Chakravarty et al., 1974; Robert et al., 1975).

Therefore, to explain this discrepancy, it is suggested that cannabis action on the adrenals has two antagonistic components : potentiation of the steroidogenic action through ACTH (indicated by the decrease in ascorbic acid and coholesterol content) and reduction of anabolic steroids by inhibition of cyclic AMP and protein synthesis, and suppression of luteinizing hormone secretion. Furthermore, Maugh (1974) suggested that cannabis may mimic hormones or act on hormonal regulators to produce a variety of effects ranging from impotence and temporary sterility to the development of female-like breasts in men.

However, a direct effect of the drug on the testicles cannot be excluded and further work to confirm this effect is now in progress.

Although our results are not exactly similar, these conclusions are in complete agreement with those of Poddar and Ghosh (1972) who also suggested that the decrease in the adrenal cholesterol might result from an increased conversion of cholesterol either to adrenocortical steroid or to intermediary compounds which, in turn, are converted to steroid hormones.

As most of the stressful stimuli that increase ACTH secretion also activate the sympatho-adrenal medullary system (7), it was shown that several of the cardiovascular effects of cannabis are consistent with increased sympatho-adrenal activity (8). Further evidence for this possible relationship is suggested by the significant decrease in the total catecholamines content of the adrenal glands through the experimental period (Table III and Fig. 2). This may probably be attributed to an increased catecholamine releasing activity of the glands. Similar results were given by Biswas et al (1975) by studying histometric measurements of the adrenal medullary areas. They found that the administration of Δ -9-THC in a dose of 10 mg/kg for 30 days produced hypertrophy of the chromaffin tissue with decreased total catecholamine content. They observed, however, that the nor-adrenaline-containing areas exhibited no notable change thus indicating a preferential release of adrenaline in chronic treatment.

The above given evidences of the activation effect of cannabis on adrenal secretion are opposed by the decrease in the urinary 17-Ketosteroids. Fig. (3) shows a general tendency of the 17-ketosteroids to decrease throughout the experimental period. However, this result may be explained by the fact that about two-thirds of the urinary 17-ketosteroids are of adrenal origin or formed from cortisol in the liver, and about one-third is of testicular origin (7). In the Leydig cells, pregnenolone is hydroxylated to form 17-ketosteroids which in turn are converted to testosterone. The secretion of testosterone is under the control of luteinizing hormone (LH), and the mechanism by which LH stimulates the Leydig cells involves increased formation of cyclic adenosine 3', 5' metaphosphate (cyclic AMP) and increased protein synthesis. Cyclic AMP increases the formation of cholesterol from cholesterol esters and the conversion of cholesterol to pregnenolone. (Ganong, 1975).

Cannabis components have been shown to block the elevation of

ascorbic acid and the total cholesterol content of the adrenal glands. It is well-known that stimulation of adrenocortical activity is associated with a decrease of the ascorbic acid and cholesterol contents of the adrenals (5,6). Our findings appear to indicate that cannabis extract produces adrenocortical activation possibly through a stress mechanism. This explanation is supported by the work of Norle and Garcia (1974) who recorded that the administration of delta-9-tetrahydrocannabinol (Δ -9-THC) in a dose of 5-20 mg/Kg. body weight, caused inhibition of growth hormone secretion and stimulation of ACTH secretion. They suggested that Δ -9-THC acts as a pharmacological stressor of hypothalamopituitary function in rats since the same changes in plasma corticosterone and growth hormone concentration are elicited in response to many stimuli that are commonly of a stressful nature. The same conclusion (of pituitary adrenal activation) was reported by Kubena et al (1971). Examining the peripheral plasma corticosterons 45 minutes after I.P. injection of 2-16 mg/kg of Δ -9-THC, they showed a strong activation of the adrenal glands which persisted undiminished after a week of daily doses.

On the other hand, Poddar and Ghosh (1972), reported that long term treatment with cannabis extract (25 days) and with Δ -9-THC (10 days) at a dose of 10 mg/kg/day produced no significant change in adrenocortical activity. This was in contrast to the acute treatment which augmented the adrenocortical activity as indicated by a significant decrease in the total cholesterol and ascorbic acid contents of the adrenals. Also Dewey et al (1970), reported no significant change in the concentration of adrenal ascorbic acid after the fifth daily injection from that observed after a single injection of Δ -9-THC.

In our results, the effect was maintained till the end of the experiment i.e., 60 days of daily administrations of the cannabis extract. However, Fig. (1) shows that the decrease in the ascorbic acid and cholesterol content became less appreciable after the third week of the experiment, although still significantly lower than the control values (Tables I and II). This probably indicates the development of some sort of adaptation of the animal to the stress. These observations point to the role of ascorbic acid in the reaction of the body to stress and its depletion from the gland may prove that cannabis increases adrenocortical activity (due to stress) by increasing the requirements of the peripheral tissue for cortical hormones.

and statistically highly significant, respectively. F-values less than to fulfill $P < 0.01$ were considered statistically nonsignificant.

RESULTS

Table I and Figure (1) demonstrate the effect of cannabis extract on the total ascorbic acid content of the suprarenal glands calculated as mg/gm wet weight of the glands. From a control value ranging between 4 and 5.3 mg/gm with a mean value of 4.6 ± 0.27 , the ascorbic acid content decreased to 2.7 ± 0.4 , 2.1 ± 0.16 , 1.0 ± 0.03 , 1.4 ± 0.14 , 1.8 ± 0.28 , 2.4 ± 0.46 and 3.1 ± 0.39 mg/gm according to the period of cannabis administrations in the the treated groups. (5, 10, 20, 30, 40, 50, and 60 days respectively).

Control values for cholesterol content of the adrenals ranged between 37.5 and 40 mg/gm wet weight with a mean value of 39.0 ± 0.58 mg/gm. (Table II and and Figure 1). In the experimental groups (I to VII), the total cholesterol content decreased to the mean values of 36.4 ± 0.42 , 31.5 ± 0.63 , 19.6 ± 0.66 , 20.9 ± 0.39 , 24.2 ± 0.69 , 26.9 ± 2.14 and 26.6 ± 0.66 respectively. Thus, revealing significant differences between control and treated groups.

The catecholamines content (Table III and Fig. 2), showed the control levels to range from 11.2 to 15.4 mg/gm with a mean value of 13.2 ± 0.86 . With daily cannabis administrations, (for 5, 10, 20, 30, 40, 50 and 60 days) the content decreased to 9.9 ± 0.58 , 10.7 ± 0.43 , 10.0 ± 0.76 , 8.5 ± 0.54 , 8.6 ± 0.55 , 8.7 ± 0.80 and 8.8 ± 0.82 mg/gm respectively. The values ranged from 7.6 to 13.2 mg/gm. A highly significant decrease was exhibited by the experimental groups IV to VII.

Urinary 17-Ketosteroids (Table IV and Fig. 3) showed a range of 18.1-21.3 micrograms/24 hours with a mean value of 19.3 ± 0.75 micrograms in the control group. After treatment, the concentrations decreased to 14.5 ± 0.62 , 15.9 ± 0.56 , 19.2 ± 0.37 , 18.1 ± 0.50 , 15.6 ± 1.20 , 15.3 ± 1.06 and 14.7 ± 0.57 Ug/24 hours in the groups I to VII respectively.

DISCUSSION

From the results obtained, (Table I and II) it is evident that the administration of cannabis extract has significantly decreased the total

wan, of similar age and average body weight of 210 gm. A number of 28 rats were used as control. The rest of the animals received daily intra-peritoneal injections of cannabis extract at a dose of 5 mg/100 g body weight. The treated animals were divided into groups of eight rats each. To study the long-term effects, the treatment was continued for 5, 10, 20, 30, 40, 50 and 60 consecutive days (gp I, II, III, IV, V, VI and VII respectively). The rats were sacrificed after the last injection.

For the preparation of injectable solutions, the pure resin of the cannabis extract was treated with trace amounts of Tween 80 (for uniform suspension) and completed to volume in a measuring flask with physiological saline solution. Calculated volumes of the saline-Tween 80 suspension of cannabis (4.2%) were used for I.P. injections of the animals (9) according to the predetermined dose of 5 mg/100 g/day. Control rats received saline-Tween vehicle through the same route.

Both adrenal glands of each sacrificed animal were removed, adipose tissues excised and the "clean" glands accurately weighed. The left adrenal gland was then ground and homogenized in a mortar with 6% meta-phosphoric acid under cold conditions. The extract was separated by decantation and the resulting clear extract was used in the determination of the total ascorbic acid content of the gland by the method of Roe and Kuether (1943). The right gland was ground and homogenized in a mixture of chloroform; methanol: ether (2 : 1 : 1 V/V) and the crude extract evaporated and lipids re-extracted with chloroform. Known amounts of this latter extract were used for the determinations of the total cholesterol by the method of Sackett (1925), and the total catecholamines by the method described by Snell and Snell (1953). Results were given as related to adrenal weights.

The 24-hours urine production of each cage (four rats each) was collected by the end of the specified intervals of 5, 10, 20, 30, 40, 50 and 60 days for the treatment and control animals. The 17-Ketosteroids were estimated by the method of Peterson and Pierce (1960).

The results obtained were statistically analysed to show the maximum, minimum, mean, standard deviation (S.D.) and standard error of mean (S.E.M.). The significance levels used were only when $P < 0.05$ and $P < 0.01$ which were considered statistically significant

EFFECTS OF CHRONIC TOXICITY OF CANNABIS EXTRACT ON THE ADRENAL GLANDS OF RATS.

I. S. KAWASHTI*, A.M. FAHMY,
BAHIRA A. FAHIM***, M.M. OMAR* and H.A. MEKKAWY**

Apart from its effects on the nervous system, cannabis has been shown to have significant effects on the endocrine systems in the body. (1, 2, 3). The administration of active components of cannabis was reported to produce activation of the pituitary-adrenal axis (2, 4). However, compared to other stress-producing drugs, few studies have been made to investigate these effects.

It is known that the ascorbic acid and cholesterol contents of adrenals are decreased due to stress, which causes increased pituitary-adrenocortical activity (5, 6). Most of the stressful stimuli that increase ACTH secretion also activate the sympatho-adrenal medullary system (7), and several of the cardiovascular effects of cannabis are consistent with increased sympathoadrenal activity (8).

In the present work, investigations have been made to show the effects of both short and long term administrations of cannabis sativa extract on the activity of the adrenal glands in rats. This included the determination of the total ascorbic acid, cholesterol and catecholamines contents of the glands, as well as measurement of the urinary 17-ketosteroids.

MATERIALS and METHODS

The experiments reported in this connection included a total of 84 adult male white rats, obtained from the breeding station at Hel-

* Associate Professor, Faculty of Science, Al-Azhar Univ.

** Associate Prof., National Center for Social and Criminological Res.

*** Assis. Prof., Forensic Med. and Toxicology Dept., Eln Shams Univ.

**** Researcher, National center for Social and Criminological Research.

10. Gill, E.W. and Jones, G. *Pharmaceutica Suecica*, Oct. 26, p. 700, (1971).
11. Persaud, T.V.N. and Ellington, A.C. *Lancet*, 2, 1306, (1967).
12. Borgen, L.A., Davis, W.M. and Pace, H.B. *Toxicol appl. Pharmacol.* 20, 480, (1971).
13. Qureshi, M.S.A., Goldsmith, H.J.; Pennington, J.H. and Cox, P.E. *Lancet*, 2, 1290, (1972).

However, these observations are not entirely confirmed clinically in man, in spite of the fact that cannabis is considered to be unique among drugs in that more experimentation has been accomplished in man than in animals. Thus, it is left to find if such effects occur in man and if these changes are reversible on withdrawal of cannabis.

REFERENCES

1. Miras, C.G. "Some Aspects of Cannabis Action". "In. Hashish: Its chemistry and pharmacology". G.E.W. Wolstenholme and J. Knight, eds. (Little Brown, Boston) Mass. Ciba Found. Stud. Group 21, 37, (1965).
2. Mirari, A.; Barak, A. and; Plaves, M. *Psychopharmacologia*, 28 (3), 243, (1973).
3. Maugh, T.H.N. *Science* (Wash Dc), 185 (4152), 683, (1974).
4. Okey, Allan, B. and Truant, G.S. *Life Sci.*, 17 (7), 1113, (1975).
5. Robert, C., Letarte, J., Leboeuf, G. and Ducharme, R. *Life Sci.*, 16 (4), 533, (1975).
6. Poddar, M.K. and, Ghosh, J.J. United Nations document, ST/SOA/SER. S/36, 10 November 1972.
7. Davenport, H.A. "Histological and Histochemical Techniques". Saunders W.B. company, Philadelphia and London. (1960).
8. Shahar, A. and Bino, T. *Biochem. Pharmacol.*, 23 (8), 1341, (1974).
9. Leuchtenberger, C. and Leuchtenberger, R. United Nations Document — ST/SOA/SER. S/37, (1972).

ing of the intertubular spaces in comparison to control testes and the seminiferous tubules exhibited various degrees of necrotic changes with reduction in germ cells and disturbances in the process of spermatogenesis. (Fig. 2-9). In spite of the fact that spermatogenesis is more or less a continuous process, aborting attempts for normal spermatogenesis was constantly observed in the cannabis-treated groups.

The mechanisms by which cannabis affects such functions are subject to speculations. It seems probable that cannabis precipitates toxic degenerative lesions affecting the germinal epithelium in the testes. This suggestion appears to be in keeping with the previous observations of some direct effects of cannabis. Shahar et al. (1974) demonstrated that Δ^9 -THC produced pronounced effects on fresh bull sperms including damage to the mitochondrial helix, decreased respiration and oxidative phosphorylation. In this respect, Leuchtenberger and Leuchtenberger (1972), reported variations in DNA content and the occurrence of nuclear chromosomal alternations in several somatic cells in cultures exposed to marijuana smoke.

Later, Okey et al (1975), reporting the demasculinizing effect of cannabis on male tissues, emphasized the finding that it was not a simple oestrogen-like action. In our opinion, it seems possible to assume that these effects might also be attributed to a direct cellular action on the germ forming cells and not entirely mediated through hormonal interferences.

Such possibility of a direct effect of cannabis on reproductive function is not surprising in view of the reported teratogenicity in rats and hamsters (Gill et al. 1971), and the observed evidence of foetal abnormalities in pregnant animals produced by the drug, (Persuad and Ellington 1967, and Borgen et al. (1971). Further still, it is now well-known: that the testicular germinal epithelium is specially vulnerable to the toxic effects of drugs, (Qureshi et al. 1972).

Therefore, one may justifiably suggest that the administration of cannabis precipitates toxic degenerative changes in the germinal epithelium of the seminiferous tubules in the testes and produces marked disturbances in the normal processes of spermatogenesis.

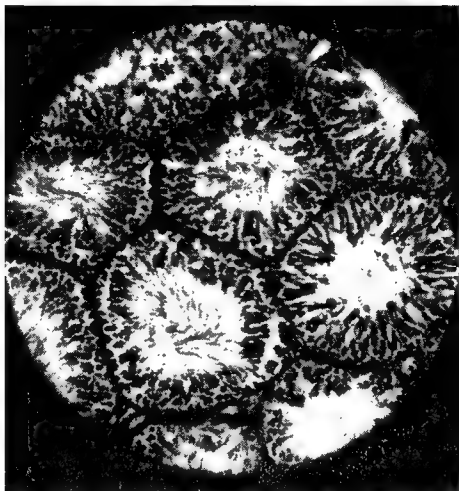
Results of microscopic measurements (Table I) show that the calculated percent area occupied by the seminiferous tubules steadily decreased showing its lowest value after the sixtieth day of the treatment, while the extratubular areas progressively expanded. (Fig. A.) However, apart from a low-grade diffuse form of orchitis (gp 1), the interstitial areas did not show any significant changes in histological characteristics. The increase noted in the cross-sectional testicular area showed a tendency to recess after the second month (gp 6). This increase was not accompanied with proportional increase of components of interstitial tissue (namely Leydig cells), nor with thickening of the seminiferous tubules. On the contrary, there was significant reduction in the thickness of the tubules (Table I). This was consistent with the apparent deterioration exhibited by histological components of the tubules during this period (Figs. 2-6). This trend became less appreciable with advancement of the treatment till the end of the experiment. Similar simultaneous trends were observed in the calculated percent area which showed slight increase thereafter (Fig. A.). These variations probably indicate some regenerative attempts exhibited by the tubules.

The interstitial tissue, whose cells are mainly responsible for the production of male sex hormones, did not exhibit significant histological changes, except for a relative increase in the cross-sectional area during the first sixty days of the treatment. (Fig. A, & Fig. 6). Peritubular fibrosis was not produced until the advanced stages by the end of the fifth month of daily cannabis administrations.

All the above-mentioned data reflect changes in the efficiency of the seminiferous tubules. These changes appear to be the result of toxic degeneration of tubular epithelium produced by the chronic cannabis administration.

DISCUSSION

The results of experiments clearly demonstrate that the chronic administration of cannabis extract affects the reproductive functions in the male rats. Sections of the treated animals showed widen-



*Fig. 9 : Testicular section after 150 days of treatment showing
apparent peritubular fibrosis.*



Fig. 7 : Rat testicular section after 90 days of treatment most of the tubules appeared vacant with slight spermatogenic activity.

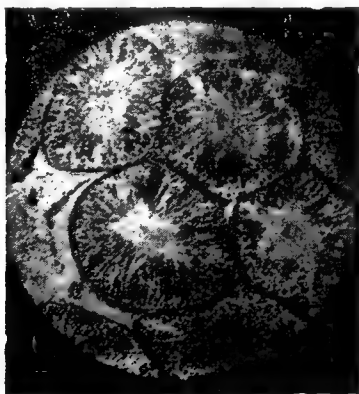


Fig. 8 : Section of seminiferous tubules after 120 days of treatment with few rows of spermatogonia.



Fig. 5 : Section in a seminiferous tubule after 40 days of treatment. Showing fragmentation and sloughing of germinal epithelium X 405.

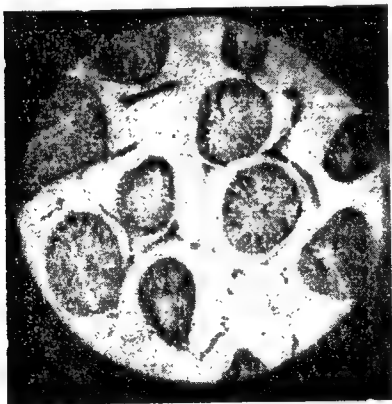


Fig 6 : Rat testicle after 60 days of treatment with apparent reduction in tubular areas and widening of intertubular spaces X 120.



Fig. 3 : Section of a semineferous tubule after 30 days treatment with rupture and confluence of cells X 405.

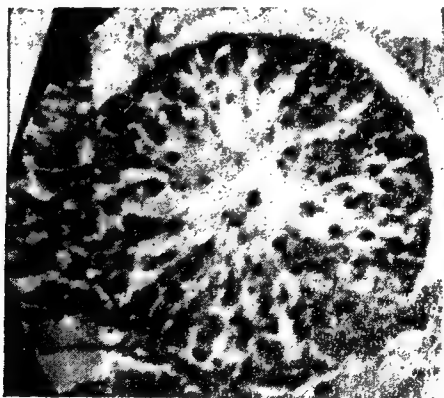


Fig. 4 : Section of a semineferous tubule after 30 days treatment spermatogenic cells are undergoing fragmentation X 405.

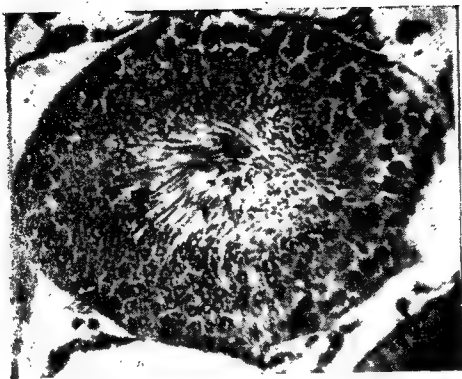


Fig. 1 : Section of a seminiferous tubule of normal control rat testicle X 405.

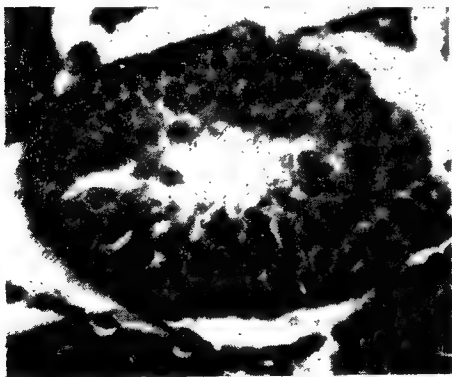


Fig. 2 : Section of a seminiferous tubule after ten days treatment, showing swelling with mucoid material X 405.

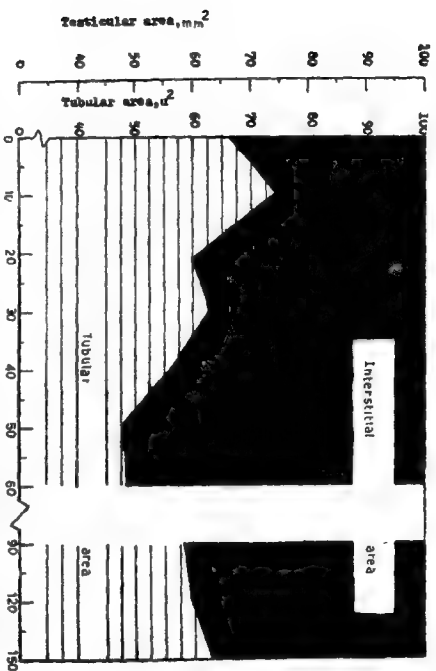


Figure (A) Variations in percent ratio of cross-sectional areas occupied by seminiferous tubules in relation to interstitial tissue in testes of cannabis-treated rats during the whole experimental period.

in the sertoli cell cytoplasm. In addition sloughing of the germinal epithelium was noted in gp 4. With advancement of the treatment, the majority of the seminiferous tubules showed germinal cell hypoplasia (Fig. 5) as compared to that of the control. (Fig. 1). This became more marked after 60 days of treatment (gp 6) showing necrosis in lining epithelium with widening of the intertubular spaces (Fig. 6). In gp 7 following 90 days of administrations, (Fig. 7) shows that most of the tubules appeared vacant and only a few showed some spermatogenic activities. In the later intervals, by the end of the fourth and fifth months (gp 8 & 9) the stroma, tunica propria and basement membrane were thickened. The tubules appeared to contain few incomplete rows of spermatogonia, primary and secondary spermatocides and some of the tubules contained dead spermatozoa. (Fig. 8, 9). These changes appear to be the result of toxic degeneration of the tubular epithelium with abortive attempts for normal spermatogenesis.

TABLE 1 : Mean Values of Cross-Sectional Areas and the Percent Ratio of Seminiferous Tubules in Testes of Cannabis-Treated Rats.

Treatment	Animal group	Period of dosing (days)	Mean Cross-Sec. Areas		Percent Ratio
			testis (mm ²)	complete sem. tub. U ²	Semin. tubules
Saline-Tween	Control	0	51.5	10000	86.7
Cannabis extract					
(5 mg/100gm/day)	1	10	59.9	10440	74.2
	2	20	67.0	9559	60.6
	3	30	66.1	9480	63.2
	4	40	63.7	8412	56.3
	5	50	67.9	7059	47.1
	6	60	68.9	6324	48.6
	7	90	58.9	7085	58.2
	8	120	58.0	7975	59.3
	9	150	54.7	9784	62.8

The animals were divided into two equal groups constituting control and treatment groups. Both were similarly managed as to feeding, housing and handling. The experimental group received daily intraperitoneal injections of cannabis extract at a dose of 5 mg/100 g body weight in the form of purified saline-Tween suspension. Control rats received the saline-Tween vehicle through the same route. The animals were further divided into 9 groups which were sacrificed by the end of intervals of 10, 20, 30, 40, 50, 60, 90, 120 and 150 days of consecutive daily cannabis administrations.

Histological studies involved the preparation of microscopic sections of the testes of treated and control rats at the appropriate time intervals. Sections of the right testis of each of four animals of the different treatment groups were prepared according to the method of Davenport (1960) which involves fixation of the samples in Boulin's solution, embedding in paraffin wax, cutting in a rotating microtome and finally staining with haematoxylineosin.

Photomicroscopic measurements of, per cent ratio of the seminiferous tubules and the average cross-sectional area of one tubule were made using a standard planimeter. Determinations of testes cross-sectional areas were made on the slides under the microscope using the micrometer eye-piece. From these the percent ratios of the cross-sectional areas of the interstitial layer were obtained. For these measurements serial sections ($6\ \mu$) were examined and the ones showing the greatest maximum dimensions were used i.e. the maximum length of the testis along its long axis and its maximum breadth perpendicular to the long axis were measured.

RESULTS

During the first few days of the experiment, a picture of diffuse orchitis was observed in most of the sections of the cannabis-treated animals (gp 1) as compared to that of the control. The lining epithelium showed some of the cells to contain mucoid material (Fig. 2). Few branched histiocytes were found between the tubules while rupture confluence with neighbouring groups were noted in sections of gp 2 (Fig. 3). After 30 days of treatment (gp 3), the spermatogenic cells were undergoing fragmentation (Fig. 4) and few fragments were seen

GONADAL CHANGES IN ADULT MALE RATS CHRONICALLY TREATED WITH CANNABIS EXTRACTS

I. S. KAWASHTI*, A. M. FAHMY**

BAHIRA A. FAHIM***, M.M. OMAR* and H.A. MEKKAWY****

Impairment of the sexual functions under cannabis administration has been investigated by several workers. Miras (1965) reported that the chronic treatment with cannabis resin reduced the reproductive activity of the treated animals. This was also observed by Mirari et al. (1973) in their study on the effects of Δ^9 — tetrahydrocannabinol (Δ^9 — THC) on copulation in the male rat. Maugh (1974) suggested that cannabis may mimic hormones or act on hormonal regulators to produce a variety of effects ranging from impotence and temporary sterility to the development of female-like breasts in men. Okey et al. (1975) reported a demasculinizing effect of cannabis in rats. This was indicated by dose-related decreases in the development of testes, prostate and seminal vesicles. Similarly, Robert et al. (1975) studied some endocrine effects of chronic toxicity of Δ^9 -THC in prepubertal male rats, they showed inhibition of luteinizing hormone secretion and suppression of prostate growth.

In view of these data, a study to elucidate any effect of the drug on the gonads seems warranted. To this aim, the present work investigates the histological changes in testes of adult male rats under chronic toxicity of cannabis.

MATERIAL and METHODS

A total of 72 adult male white rats, ranging in weight from 210 to 250 gs. were kept on standard mixed diets and free access to water.

* Associate Prof., Faculty of Science, Al-Azhar University.

** Associate Prof., National Center for Social and Criminological Res.

*** Assis. Prof., Forensic Med and Toxicology Dept. Ein Shams University.

**** Researcher, National Center for Social and Criminological Research.

CONTENTS

	Page
— Gonadal changes in adult male rats chronically treated with cannabis extracts	
by Dr. A.M. FAHMY and others	3
— Effects of chronic toxicity of cannabis extract on the adrenal glands of rats	
by Dr. A.M. FAHMY and others	17
— The impact of technological progress on penal law	
by Dr. W.H. NAGEL	29
— Beyond the penal law	
by Dr. A. AZER	65
IN ARABIC	
— Judicial supervision of investigation	
by Dr. H. EL MARSFAWI	
Dr. M.I. ZEID	3
— Social features of crime in ASWAN	
by Mr. A.H. ZIDAN	63
— Criminal statistics	
by G. Dr. S. EL SHENAWI	111
— Crimes against the aging : patterns and prevention	
by Mr. H. GOMA	139

**THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH**

Chairman of the Board of Directors

Prof. Dr. AHMAD M. KHALIFA

Board of Directors

Mr. Ibrahim El-Kalyoby, Dr. Hassan El Saaty, General Hussein Ibrahim, Mr. Hussein Awad Bereky, Dr. Zakaria El-Darawy, Mr. Adly Baghdady, Mr. Mohamed Fathy, Mr. Taric El Bechry, General Mohamed Salah El Din Osman.

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCES
The National Center for Social and Criminological Research
Gezira P.O., Cairo, Egypt

Editor-in-Chief

Prof. Dr. Ahmad M. Khalifa

Assistant Editor

Dr. Sayed Oweiss

Editorial Secretary

A. H. ZIDAN

Publications Committee :

Dr. Sayed Oweiss, Dr. Adel Azer, Dr. Noha Fahmy,
Mr. Mohamed Howaidi, Mr. Adnan Zidan.

Price Per Issue	Issued Three Times Yearly	Annual Subscription
U.S. \$ 4.00	March—July—November	U.S. \$ 12.00

The National Review of Criminal Sciences

Issued by

The National Center for Social
and Criminological Research
EGYPT

- Gonadal changes in adult male rats chronically treated with cannabis extracts.
- Effects of chronic toxicity of cannabis extract on the adrenal glands of rats.
- The impact of technological progress on penal law.
- Beyond the penal law.
- Judicial supervision of investigation.
- Social features of crime in ASWAN.
- Criminal statistics.
- Crimes against the aging : Patterns and prevention.





Bibliotheca Alexandrina



0531622